Republic of Iraq
Ministry of higher education
& scientific research
Northern Technical University
Technical College / Hawija

جـــمهـــورية العـــــــــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الـجـامـعـة الـــتـقـنـيـة الـــشـمـالـيـة
الـكلية الـــتـقـنـيـة الـحـويجـة

مبادئ المحاسبة

مدرس المادة

م.م. خلف عبدالله حسن

2024 - 2023

e-mail: tech.coll.hawija@ntu.edu.iq

العـراق / محافظة كركوك / قضاء الحويجة

الفصل الأول
مقدمة عامة عن المحاسبة

التطور التاريخي للمحاسبة

يرجع تاريخ المحاسبة إلى الوقت الذي احتاج فيه الفرد لتبادل القيم والمنافع الاقتصادية وممارسة التجارة ، وتطورت المحاسبة على مر الزمن نتيجة تطور الحاجة إلى الخدمات التي تقدمها باعتبارها أداة للتعبير عن الأحداث المالية ، وقد جاء هذا نتيجة تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

إذ لوحظ في **الحضارة الأشورية** تسجيل الأحداث الاقتصادية بموجب رموز ساد استخدامها في حينه وبما يتناسب والاهتمام بحماية الممتلكات ، بعد ذلك دلت آثار **البابليون** على استخدامهم للألواح الطينية في تدوين القوانين والأنظمة لمعاملات التبادل التجاري ، فضلاً عن بيانات عن تكاليف الإنتاج والمبيعات والذمم والالتزامات والدخل ومن أبرزها مسلة قوانين حمورابي (228 مادة قانونية) معظمها لمعالجة القضايا التجارية.**أما بالحضارة الفرعونية** في بلاد وادي النيل فهناك دليل على تطور النشاط الاقتصادي في العديد من مرافق الحياة وما صاحبها من حاجة إلى المعلومات الاقتصادية عموماً والمحاسبية خصوصاً ، فاستخدمت لذلك الغرض سجلات لضبط حركة المخزون والإنتاج للمحاصيل الزراعية وغيرها ، كما تم اللجوء إلى تعيين المراقبين الماليين لإرسالهم إلى مختلف المقاطعات للرقابة على الأموال. وفي **الحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية** تطورت المحاسبة تطوراً كبيراً ، وتوج هذا التطور بظهور النقود كوسيلة للتبادل بدلاً من المقايضة ، وكوسيلة للقياس المحاسبي ، وفي مرحلة متقدمة من الحضارة الرومانية أنصب الاهتمام على التشريع القانوني والتنظيم الإداري والاهتمام بحسابات الضرائب وتوسع في استخدام النقود ، مع تطور كبير في أنواع المستندات والدفاتر والإجراءات المحاسبية.

وفي **عهد الدولة الإسلامية** ومنذ فجر الإسلام كان للمحاسبة مكانة عقائدية وتطبيقية تماشياً مع التعاليم السماوية التي شملت كل نواحي الحياة ، إذ كان النبي محمد صلى الله عليه وسلم يتخذ المحاسبين والكتاب لغرض ضبط الأموال للمعاملات والديون والصدقات ، وكذلك الحال في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية والعباسية ، حيث أنشأت الدواوين لتكون مؤسسات تمثل بيت مال المسلمين ، كبيت المال وديوان الخراج وديوان الزمام (دائرة المحاسبة في الوقت الحاضر) وولاية الحسبة وغيرها. هذا وقد استخدمت مجموعة دفترية ومستندية متكاملة لإثبات المعاملات المالية وتلخيصها والرقابة عليها ، ففي الدواوين كان هناك دفتر تعليقه اليومية الذي يشابه دفتر اليومية العام ، والمخزومات الذي يماثل دفتر الأستاذ (الرصيد والأقفال) ، والختمة الشهرية تقابل ميزان المراجعة الشهري بينما الختمة السنوية تقابل ميزان المراجعة السنوي ، والارتفاع يقابل الميزانية العمومية ،والبراءة والشاهد يمثلان المستند الخارجي والداخلي على التوالي. ففي الدولة العباسية استخدم (12) دفتراً محاسبياً من أهمها ، دفتر النفقات ، ودفتر الإيرادات ، ودفتر الأموال الصادرة ..الخ. وكانت صفحات الدفاتر ترقم وتختم بختم الوالي أو السلطان ، وكان التسجيل يتم من يمين الدفتر بالنسبة للإيرادات (الزكاة ، الغنائم ، الفيء ، الخراج ، العشر ، الجزية ..الخ) ، بينما يتم التسجيل من يسار الدفتر بالنسبة للنفقات (كنفقات الحروب ، والتعليم ، وشق الطرق ، ..الخ) فضلاً عن اكتشاف العرب للصفر إلى جانب الأرقام العربية (9... 3 , 2 , 1 , 0) ، وقد أسهمت الحروب الصليبية في نقل حضارة الشرق العربي الإسلامي في جانبها المادي وغير المادي إلى أوربا ، وقد استخدم الغرب الأرقام العربية لأول مرة في جنوه بايطاليا بحدود عام 1143 ميلادية.

أما تطور المحاسبة بمفهومها العلمي التاريخي فتم في ثلاث مراحل رئيسة هي:

أولاً: المحاسبة في خدمة صاحب المشروع

اقتصرت المحاسبة في هذه المرحلة على قياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة ، واعتبر صاحب المشروع هو المهتم الوحيد بهذه النتيجة كونه المسؤول الأول والأخير عن كل ما يحدث في المشروع ، وكنتيجة لذلك ظهرت عدة معالجات محاسبية بدأت بالقيد المفرد ثم تطورت إلى استخدام القيد المزدوج (الذي تم تدعيم انتشاره على يد عالم الرياضيات الإيطالي الراهب لوقا باسيولي عام 1494م) في إثبات المعاملات المالية الخاصة بالمشروع وذلك في كتابه مراجعة في الرياضيات والهندسة ونتيجة لنشر هذا الكتاب أدى ذلك ليتنسب فضل اكتشاف القيد المزدوج له.

ثانياً: المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية

مع كبر وتوسع حجم الوحدات الاقتصادية وتعدد الجهات التي لها اهتمامات مختلفة معها وانفصال أصحاب الملكية عن الإدارة وظهور شركات الأشخاص (الشركات التضامنية) وشركات الأموال (الشركات المساهمة) ، تطلب ذلك من المحاسبة توفير سجل تاريخي لعمليات الوحدة الاقتصادية والقيام بعمليات حسابية وتقديرية من واقع السجلات لتقديمها لكل من له اهتمام بالوحدة الاقتصادية ، فتمخضت المرحلة بظهور المحاسبة المالية.

ثالثاً: المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة الوحدة الاقتصادية

نتيجةً للتطورات الكبيرة التي حدثت في المجال الاقتصادي في القرن التاسع عشر وظهور الشركات الصناعية الكبيرة وازدياد حدة المنافسة تطلب هذا من المحاسبة توفير بيانات تفصيلية أكثر عن نشاط الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال محاسبة التكاليف ، إلا أن قصورها في حل المشكلات المتعلقة بالقرارات المستقبلية استوجب ظهور المحاسبة الإدارية كضرورة لتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لحل مثل هذه المشكلات وترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بها.

العوامل التي ساهمت في تطور المحاسبة

هناك العديد من العوامل والأسباب التي ساهمت بشكل فعال في تطور المحاسبة منها:

1- الثورة الصناعية: وتحول طريقة الإنتاج من الطريقة اليدوية إلى نظام التصنيع بالمصانع، وقد أثرت الثورة الصناعية على المحاسبة بسبب حاجة مديري المصانع إلى معرفة تكلفة إنتاج سلعهم.
2- ظهور الشركات المساهمة العامة: كمشروعات ضخمة وما صاحب ذلك من تعقيد وزيادة العمليات المالية وطرق الرقابة عليها، والأنماط المختلفة من الوحدات الاقتصادية.
3- فصل ملكية المشروع عن إدارته: وما صاحب ذلك من حاجة إلى تقديم التقارير المالية.
4- تعدد المستثمرين الحاليين والمتوقعين.
5- زيادة حجم المنافسة بين المشاريع المتشابهة: أدى ذلك إلى ضرورة ضغط النفقات إلى أقل درجة ممكنة مع الاحتفاظ بجودة السلعة من أجل زيادة معدل الربحية ، وهذا بدوره أدى إلى ظهور محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية.
6- التأثير الحكومي: من خلال التشريعات القانونية والمالية والتجارية، وحاجة الحكومة إلى فرض الضرائب على أرباح المشروعات وضرورة وجود سجلات منتظمة.
7- الحضارات القديمة والحضارة الإسلامية، وظهور النقود.
8- ظهور أنشطة اقتصادية جديدة وظهور التجارة العالمية والعولمة والأزمات الاقتصادية.
9- ظهور المنظمات والهيئات المحاسبية.
10- فضلاً إلى العديد من العوامل الأخرى المتمثلة بالتطورات الهائلة والانجازات العلمية في كافة العلوم الأخرى كاستخدام الشبكات العالمية (الانترنت) ...الخ.

تعريف المحاسبة

تختص المحاسبة بخدمة النشاط الاقتصادي والاجتماعي سواءٌ كان هذا النشاط تقوم به وحدة اقتصادية أو دولة ، وتتمثل هذه الخدمة في وصف وتلخيص الأحداث المالية لذلك النشاط عن طريق قياس تلك الأحداث وتسجيلها وتبويبها في مجموعة من السجلات ليتسنى توفير البيانات والأرقام التي تعبر عن هذه الأحداث بشكل منظم ودقيق.

وقد عرفت المحاسبة على أنها فن تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات التجارية ذات الصفة المالية واستخلاص النتائج منها وتفسير وتحليل هذه النتائج.

وهناك من عرفها على أنها عملية تحديد وقياس وتوصيل البيانات والمعلومات الاقتصادية للجهات المستفيدة منها في اتخاذ القرارات.

وعرفت المحاسبة على أنها نظام معلومات يتم من خلاله تحويل البيانات والأحداث الاقتصادية (المدخلات) إلى قوائم وتقارير محاسبية (المخرجات) وذلك من خلال العديد من أنشطة التشغيل مثل التسجيل والتبويب والتلخيص.

وعرفت على أنها العلم الذي يبحث في طرق تحديد وتسجيل وتبويب وتحليل المعاملات المالية المختلفة للوحدة الاقتصادية لخدمة أغراض معينه. فالمحاسبة تعد علم اجتماعي أي ترتبط ارتباط وثيق بالمجتمع حيث تتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ والنظريات والطرق التي تحكم هذا العلم.

لذا يمكن القول أن المحاسبة في تعريفها يمكن أن تتكون من شقين هما:

- **العلم**: إذ أن لها معرفة مصنفة ومادة علمية تدل عليها ولتميزها بخواص العلم **(الصلة بالمجتمع والتأثير فيه، قابلية الحقائق للتعديل والتغيير، النمو والتطور، تراكمية البناء)**.
- **فن**: ويقصد بها المهنية كونها بدأت كمهنة تعتمد على القدرات الشخصية والذاتية للمحاسب وأنها مهنة منظمة.

فالمحاسبة بشكل عام هي فن وعلم تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها وأهميتها في ترشيد القرارات على مختلف المستويات.

أهداف المحاسبة

يمكن تلخيص أهداف المحاسبة بما يلي:

1- تسجيل العمليات يدوياً أو آلياً من واقع المستندات المؤيدة لها بحيث يشمل التسجيل جميع العمليات وفق تسلسل وقوعها التاريخي.

2- تبويب وتصنيف العمليات المالية في حسابات مستقلة تبين:
   أ- مديونية ودائنية الوحدة الاقتصادية بالنسبة للمتعاملين معها.
   ب- مصروفات الوحدة الاقتصادية وإيراداتها.
   ج- موجودات الوحدة الاقتصادية والتزاماتها.

3- استخراج نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية عن المدة المالية المعينة من ربح أو خسارة.

4- بيان المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين ويعرض على شكل ميزانية عمومية ومعلومات عن موارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها.

5- تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بكافة المعلومات اللازمة لها سواءٌ على شكل تقارير محاسبية أو قوائم مالية دورية أو غير دورية أو على شكل مذكرات تفسيرية أو إحصاءات فضلاً عن تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد التدفق النقدي وتقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للوحدة ومصادرها بهدف ترشيد إدارة الوحدة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرار الاستثمارية والتمويلية ..الخ.

6- قياس النشاط الاقتصادي للدولة من خلال قياس الدخل القومي.

المحاسبة ومسك الدفاتر

يعني مسك الدفاتر تدوين العمليات المالية لأي مشروع أو وحدة اقتصادية في دفاترها واستخراج نتائجها وفقاً للمبادئ المحاسبية. أما علم المحاسبة فيتضمن دراسة المبادئ والأسس التي يعتمد عليها ماسك الدفاتر في تسجيل عملياتها المالية ويعنى بتفسير النتائج وتحليلها وعرضها. لذا فأن مسك الدفاتر هو جزء من المحاسبة ، فهو يختص بعملية التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية فقط.

ويميل ماسك الدفاتر إلى العمل الآلي الروتيني ويطلق على ماسك الدفاتر في الوحدات الاقتصادية الرسمية بكاتب الحسابات ، أما الفرق بين كاتب الحسابات والمحاسب هو:

1- كاتب الحسابات يقوم بتسجيل عمليات الوحدة الاقتصادية ، ويجب أن يكون لديه إلمام بنظام مسك الدفاتر وطريقة القيد فيها ، أما المحاسب فيجب أن يكون لديه الإلمام الكافي بنظام تسجيل العمليات وتصميم النظام المحاسبي بجميع مقوماته وإعداد التقارير وتحليلها ، لذا فإن عمل المحاسب هو أوسع وأشمل من عمل كاتب الحسابات.
2- كاتب الحسابات يحتاج أشهر معدودة للإلمام بعملية مسك الدفاتر ، في حين أن المحاسب يحتاج إلى سنوات عديدة من الدراسة والخبرة لكي يكون بمقدوره وضع الأنظمة والقواعد التي تلائم طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية.

الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية

إن المحاسبة في المشروع هي مركز تجمع الأعصاب ، وهي العقل المفكر الذي يسيطر على الجهاز العصبي للمشروع ، وذلك بسبب أهمية المعلومات التي تقدمها للإدارة والتي بدونها لا يمكن لإدارة المشروع أن تتخذ قراراتها بصورة علمية سليمة ، لذا فإن قيمة المحاسبة تنبع من فائدة المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات المستفيدين منها. وفيما يلي أنواع المستفيدين من المعلومات المحاسبية والفوائد المتحصلة من استخدامها:

1- **إدارة المشروع**: تعمل المحاسبة على تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات السليمة خاصة تلك التي تتعلق بالاستغلال الكفوء للموارد المحدودة في المشروع.وتمثل(إدارة المشروع) الأطراف الداخلية المستفيدة من المعلومات المحاسبية أما الأطراف الخارجية المستفيدة من المعلومات فهم ما عداها.
2- **أصحاب المشروع** (أصحاب الملكية المالك الفرد ، أو الشركاء ، أو المساهمون): حيث يكون الاهتمام بالعائد على رأس المال خصوصاً.
3- **دائنو المشروع والموردون**: تساعد المعلومات التي تقدمها المحاسبة دائني المشروع في الحكم على الوضع المالي له،ومن ثم حركة النقدية فيه ومقدرته على تحمل وسداد الديون.
4- **دائرة الضريبة**: تساعد المعلومات المحاسبية المستخرجة من دفاتر الوحدة الاقتصادية موظفي دائرة ضريبة الدخل على تحديد الربح الخاضع للضريبة ، ومن ثم تحديد حق الدولة في أرباح المشروع.
5- **المحللون الماليون:** تقدم المحاسبة معلومات مالية مختلفة عن المشروع يستخدمها المحلل المالي كأساس لتقديم النصح والإرشاد للمستثمرين.
6- **المستثمرون:** عندما يقرر المستثمر استثمار أمواله لدى إحدى الوحدات الاقتصادية فإنه لن يتخذ هذا القرار اعتباطاً وإنما يبني قراره على بيانات مالية منشورة عن تلك الوحدة.
7- **المقرضون:** عند طلب الوحدة الاقتصادية لقرض من أشخاص أو مصرف فإنهم يطالبون الوحدة بنتائج نشاطها ومركزها المالي ، وذلك للإطلاع على إمكانيتها في إيفاء القرض.
8- **الدارسون والباحثون:** تعتبر المعلومات المحاسبية التي تعدها المحاسبة بمثابة مصادر أساسية يستفاد منها عند القيام بالبحوث الاقتصادية والمالية المختلفة.

فضلاً عن العملاء والسلطات القضائية والمواطنون والعاملين فكل منهم يحتاج إلى المعلومات المحاسبية أما لمعرفة موقف الوحدة الاقتصادية ومدى إمكانية استمرارها وبالتالي

الاستمرار في الحصول على البضائع والمواد والخدمات وكلفة السلع والخدمات مقترنة بنوعيتها هذا بالنسبة للعملاء ، أو تكون بحاجة لهذه المعلومات عند نشؤ المنازعات بين المشروع والغير أو في موضوع إقرار إفلاس المشروع وهذا بالنسبة للسلطة القضائية ، أو الاطلاع على وضع المشروع من نواحي كثيرة أهمها الآثار الاجتماعية والبيئية للمشروع وهذا بالنسبة للمواطنين ، أما العاملين في المشروع فيهتمون بدرجة كبيرة بوضع المشروع ومستقبله ، فانتمائهم للمشروع مقترن بأجورهم ومكافأتهم.

علاقة المحاسبة بفروع المعرفة الأخرى

ترتبط المحاسبة بعلاقة وثيقة بكثير من العلوم ، حيث تعتمد عليها في تطوير أسسها وطرقها وأساليبها وبالمقابل فإنها تقدم لتلك العلوم خدمات كبيرة لا غنى عنها ويمكن إظهار علاقة المحاسبة بفروع المعرفة الأخرى فيما يلي:

أولاً: المحاسبة والاقتصاد

هناك علاقة قوية بين المحاسبة والاقتصاد إذ أن الأفكار المستخدمة في المجال المحاسبي مستمدة من المفاهيم الاقتصادية ، مثال على ذلك:

1- الربح: هو مفهوم اقتصادي تعمل المحاسبة على قياسه بصورة دورية.

2- التمييز بين النشاط الجاري والنشاط الاستثماري (الرأسمالي) هو في الأصل مفهوم اقتصادي للتفرقة بين الدخل ورأس المال.

فضلاً عن استخدام مصطلحات اقتصادية منها أثر التضخم لتعديل القوائم المالية ، وكلفة الفرصة البديلة وغيرها ، وكذلك في المقابل تم استخدام بعض المصطلحات المحاسبية من قبل الاقتصاديون كالميزانية ، قائمة الخل ..الخ.

ثانياً: المحاسبة والإدارة

إن العلاقة بين المحاسبة والإدارة هي علاقة تبادلية إذ تتكامل المحاسبة وعلم الإدارة إلى درجة كبيرة فبمقابل ما تقدمه المحاسبة من بيانات ترشد القرارات الإدارية فأن الإدارة تنير الطريق أمام المحاسبة من خلال تزويد المحاسبة بأهداف الوحدة الاقتصادية والسياسات التي سوف تتبناها حتى تتمكن المحاسبة من أداء مهمتها بنجاح.

ثالثاً: المحاسبة والإحصاء

إن نواحي الارتباط بين المحاسبة والإحصاء يكمن في الآتي:

1- المحاسبة تستعين بالوسائل والأساليب الإحصائية لتسهيل مهمة إنتاج المعلومات.

2- الإحصاء يعتمد على الأرقام والبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم والتقارير المالية في الدراسات التي تجريها على المشاريع والسلع المنتجة.

رابعاً: المحاسبة والقانون

باعتبار الوحدة الاقتصادية وحدة قانونية يمكن تحديد العلاقة بالآتي:

1- القانون ينظم عملية مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية ونوعية هذه الدفاتر.

2- القانون ينظم عملية تعدد أشكال الوحدات الاقتصادية كنطاق عمل للمحاسبة.

3- القانون ينظم عملية دخول الوحدات الاقتصادية في التعاقدات والالتزامات فيما بينها فيحدد حقوق والتزامات كل منها.

فضلاً عن ذلك فأن للمحاسبة علاقة مع بعض العلوم التطبيقية والاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: علاقة المحاسبة بـ (تقنيات الحاسوب ، الهندسة الصناعية والمدنية ، الرياضيات وبحوث العمليات، السلوك التنظيمي ، البيئة ...الخ).

فروع المحاسبة

نتيجة لتعدد أغراض المحاسبة ظهرت عدة فروع لها يمكن تحديدها بما يلي:

أولاً: المحاسبة المالية

وهي المحاسبة الأم أو تسمى المحاسبة العامة أو التجارية ويعنى هذا الفرع بتسجيل العمليات المالية للوحدة الاقتصادية (صناعية ، زراعية ، تجارية ، مالية) ثم تلخيص وتبويب العمليات لتحضير القوائم المالية المختلفة كقائمة نتيجة الأعمال (قائمة الدخل) وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية).

ثانياً: تدقيق الحسابات

ويطلق عليها أيضاً المحاسبة القانونية وتبدأ من حيث ينتهي عمل المحاسب ، ويبحث هذا الفرع في فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المبينة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للوحدة الاقتصادية ، وذلك لإعطاء تقرير يتضمن رأياً فنياً محايداً أو مستقلاً عن مدى صحة أو دقة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها ومدى تمثيل القوائم المالية نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة ومركزها المالي ، وقد تطورت أهداف التدقيق فلم يعد تدقيقاً مالياً فقط وإنما تجاوز هذه الأمور ليشمل:

1- التدقيق الالكتروني: وذلك في حالة استخدام الحاسب الالكتروني في العمل المحاسبي ، ويمكن أن تتم عملية التدقيق باستخدام الحاسوب أو حول الحاسوب.
2- التدقيق الإداري: للتأكد من تحقيق أهداف المشروع بصورة اقتصادية أي الحصول على أكبر قدر من المنفعة وبأقل نفقة ممكنة.
3- تدقيق الأهداف: للتأكد من أن المشروع حقق الأهداف المحددة الواجب تحقيقها.
4- التدقيق الاجتماعي: للتأكد من تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع.
5- التدقيق البيئي: للتأكد من أثر المشروع على البيئة ومدى المساهمة في الحفاظ عليها.
6- التدقيق الإستراتيجي: ويسعى للتأكد من مدى تنفيذ استراتيجيات الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً: محاسبة التكاليف

يعنى هذا الفرع بتحديد وقياس كلفة وحدة نشاط معين كالسلعة أو القسم أو منطقة البيع الجغرافية أو طريقة إنتاج معين عن طريق تسجيل وتجميع وتصنيف وتلخيص وعرض وتفسير بيانات المواد والعمل وتكاليف التصنيع غير المباشرة والمتعلقة بإنتاج السلعة أو الخدمة ، وتخدم محاسبة التكاليف بالدرجة الأولى إدارة المشروع بتزويدها بمعلومات ملائمة لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة.يمكن تلخيص أغراض محاسبة التكاليف بالأتي:

1- تحديد كلفة الوحدات المنتجة من السلع لغرض تحديد الربح للفترة وتقييم المخزون.
2- مراقبة التكاليف وإبقائها على أقل مستوى ممكن.
3- تزويد الادارة بالمعلومات الملائمة للتخطيط واتخاذ القرارات مثل تسعير المنتجات.

رابعاً: المحاسبة الضريبية

تعنى بعرض البيانات المحاسبية اللازمة لأغراض تحديد الربح الخاضع للضريبة وفق أحكام القوانين الضريبية ، كما وتبحث في عرض وتحليل نواحي الاختلاف بين المبادئ المتعارف عليها وأحكام قوانين الضريبة من أجل تقريب وجهات النظر في القضايا المختلف عليها ، وعلى محاسب الضرائب أن يلم إلماماً كافياً بقوانين الضريبة وجميع التعليمات والتفسيرات الخاصة بتلك القوانين محاسبياً وضريبياً.

خامساً: المحاسبة الحكومية

يقتصر هذا الفرع على المحاسبة في المؤسسات الحكومية والهيئات العامة التي تهدف لخدمة المواطنين والمجتمع وليس بهدف الربح ، وتعمل المحاسبة الحكومية على تزويد إدارة تلك المؤسسات بمعلومات مالية مفيدة تساعدها في الرقابة على صرف أموال الدولة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية ، فالمحاسبة الحكومية تعنى بتسجيل

عمليات تحصيل وصرف الموارد الحكومية وتقديم التقارير الدورية عنها وعن نتائجها للأجهزة الحكومية التنفيذية أو التشريعية ، وبذلك فهي تخدم أغراض التخطيط والمتابعة والرقابة على أموال الدولة.

سادساً: المحاسبة الإدارية

وتعرف بأنها تجميع ومعالجة للبيانات المالية وغير المالية وفق أساليب وقواعد محددة من أجل الوصول إلى معلومات محاسبية تخدم الإدارات المختلفة في الوحدة الاقتصادية للقيام بوظائفها الرئيسة من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات، فالمحاسبة الإدارية تختص بتوفير المعلومات وتوضيح كيفية توظيفها في مجال اتخاذ القرارات من خلال تركيزها على الوحدة الاقتصادية ككل.

سابعاً: نظم المعلومات المحاسبية

يهدف هذا الفرع من المحاسبة إلى خلق الإجراءات المحاسبية (في الوحدات الاقتصادية) اللازمة لتجميع المعلومات المالية وتقديم التقارير الملائمة ، ويجب أن يتناسب النظام المحاسبي المستخدم في أية وحدة اقتصادية مع حاجات ومتطلبات تلك الوحدة بحيث يزود هذا النظام الادارة بالبيانات المالية في الوقت المناسب وبأقل كلفة ممكنة ، ويتم تصميم النظام المحاسبي بهدف تحديد الدورة المحاسبية والسجلات والدفاتر الواجب استعمالها.

ثامناً:المحاسبة القومية

يهتم هذا الفرع بوضع إطار محاسبي قومي شامل له مجموعة من المبادئ والمفاهيم الاقتصادية والمحاسبية، ويمثل هذا الإطار قياس وتحليل الاقتصاد القومي بمختلف أنشطته وقطاعاته.

فضلاً إلى العديد من الفروع الأخرى مثل محاسبة النفط والمحاسبة الزراعية ومحاسبة المهن الحرة والمؤسسات المالية والفندقية والمستشفيات والجمعيات والنوادي والمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية ومحاسبة الموارد البشرية والمحاسبة الدولية ...الخ.

الإطار النظري للمحاسبة

تستند المحاسبة وفي كل مراحل تحليل وإعداد البيانات وعرضها إلى عدد من المفاهيم الفروض والمبادئ وتعد هذه المفاهيم والفروض والمبادئ والمحددات المحاسبية الإطار النظري، ألمفاهيمي للمحاسبة ويمكن تصوير هذا الإطار ضمن الشكل (1-1) الأتي:

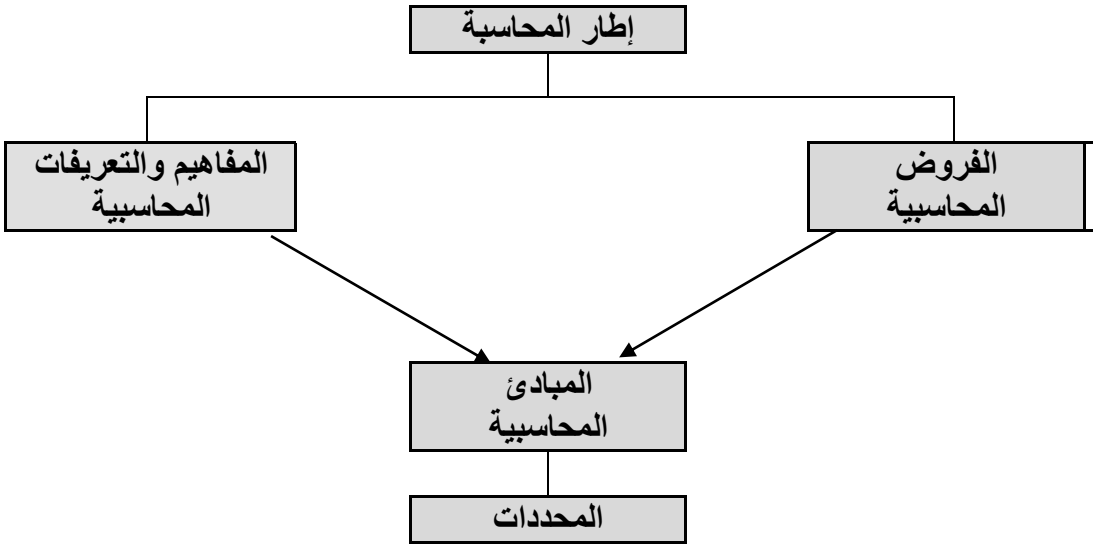

الشكل (1-1)
الإطار النظري للمحاسبة

أولاً: المفاهيم المحاسبية: يعرف المفهوم بأنه النتاج الذي ينشأ من خلال عملية تعريف وتصنيف ثم تفسير الظواهر. وتشكل المفاهيم الإطار الرئيس لإعداد القوائم المالية ، وتعد المفاهيم المحاسبية المنبع الأساسي الذي نشأت عنه الفروض والمبادئ المحاسبية. ومن المفاهيم المحاسبية الذي ينبغي معرفتها هي:

1- الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي): وهي عبارة عن كشف يتضمن جانبين احدهما وهو الأيمن يمثل الموجودات أو ممتلكات والأخر وهو الأيسر يمثل الالتزامات وحقوق الملكية للمشروع (رأس المال) ويجب أن تكون الميزانية في كل الأحوال متوازنة أي الجانب الأيمن مساوي للجانب الأيسر. وتنص معادلة الميزانية إلى:

الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية (رأس المال)

لذا تتكون الميزانية من ثلاث عناصر رئيسة هي:

العنصر الأول: الموجودات (الأصول): وهي عبارة عن ممتلكات ذات قيمة تملكها الوحدة الاقتصادية وتعد استخدامات لمصادر التمويل وضعت تحت تصرف الوحدة الاقتصادية وتكون في ثلاث مجاميع فرعية هي:

أ- الموجودات الثابتة: وهي الموجودات التي تقتنيها الوحدة الاقتصادية لغرض استخدامها في النشاط لمدة تزيد عن الدورة المحاسبية أو السنة المالية لهذه الوحدة الاقتصادية وليس لغرض الاتجار بها وتكون على نوعين **الأول** أن لهذه الموجودات وجود مادي ملموس مثل الأراضي والسيارات والأثاث والآلات وغيرها ويطلق عليها الموجدات الثابتة الملموسة ، و**الثاني** لا يكون لها وجود مادي ملموس وهي الموجودات الثابتة غير الملموسة مثل شهرة المحل ، براءة الاختراع ، العلامة التجارية وغيرها.

ب- الموجودات المتداولة: وهي الموجودات التي تقتنيها الوحدة الاقتصادية أو تكونها من أجل التداول بهدف تحقيق الربح وتكون في طبيعتها قابلة للتحول إلى نقد خلال دورة النشاط (السنة المالية) دون أن تفقد جزء من قيمتها مثل البضاعة ، الصندوق، أ.ق ..الخ.

ج- موجودات أخرى: مثل نفقات التأسيس ومصروفات مدفوعة مقدماً وإيرادات مستحقة.

العنصر الثاني: رأس المال (حقوق الملكية):وهو عبارة عن حقوق صاحب أو أصحاب الوحدة الاقتصادية على الوحدة الاقتصادية نتيجة ما قدم لها من مال عند تكوين أو بدء نشاطها ويمثل التزاماً على الوحدة الاقتصادية لصاحبها وهو يزيد بالإضافات من أصحاب المشروع أو بالأرباح وينقص بالمسحوبات نقداً أو سلعاً وبالخسائر خلال الفترة المحاسبية ويعرف بحقوق الملكية أو صافي القيمة.

العنصر الثالث: المطلوبات (الخصوم أو الالتزامات): وهي عبارة عن حقوق للغير على الوحدة الاقتصادية نتيجة لما قدمه هذا الغير من أموال أو ائتمان ويتعين على الوحدة الاقتصادية أن ترده إليه في تاريخ لاحق أو في وقت ما في المستقبل فهي التزامات أو ديون مستحقة على الوحدة الاقتصادية وتقسم إلى:

أ- مطلوبات (التزامات) طويلة الآجل: وهي التي تزيد مدتها عن السنة (الفترة المحاسبية) مثل القروض والسندات..الخ.

ب- مطلوبات (التزامات) قصيرة الآجل: وتتمثل في الديون الناتجة عن العمليات الجارية للنشاط وتستحق السداد في الحال أو عند الطلب أو خلال فترة سنة مثل الدائنون وأوراق الدفع والسحب على المكشوف ..الخ.

ج- المطلوبات الأخرى: مثل المصروفات المستحقة والإيرادات المستلمة مقدماً.

2- الدخل (نتيجة النشاط ربح أو خسارة):ويمثل الفرق بين الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المالية والمصروفات المستنفدة لاكتساب تلك الإيرادات فإذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات كان الربح ، وإذا كانت المصروفات أكبر من الإيرادات كانت الخسارة. وبذلك يعرف **الربح** الخاص بنتيجة النشاط بأنه عبارة عن الفائض في الموارد الاقتصادية للوحدة نتيجة زيادة التدفقات الداخلة والمتمثلة بالإيرادات عن التدفقات الخارجة المتمثلة بالمصروفات خلال مدة زمنية محددة عادة تكون سنة . أما **الخسارة** فهي عبارة عن العجز في الموارد الاقتصادية للوحدة نتيجة نقص التدفقات الداخلة والمتمثلة بالإيرادات عن التدفقات الخارجة المتمثلة بالمصروفات خلال مدة زمنية محددة عادة تكون سنة ، علماً أن الربح والخسارة التي تم ذكرها تمثل صافي الربح أو الخسارة للمشروع . وهناك عدة مفاهيم تنطوي ضمن هذا المفهوم منها:

أ- الإيرادات: تدفقات داخلة إلى الوحدة والتي تنشأ خلال دورة إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسة المعتادة والمستمرة.من أمثلتها بيع السلع،تأدية الخدمات للغير..الخ

ب- المصروفات: تدفقات خارجة من الوحدة والتي تنشأ خلال دورة إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسة المعتادة والمستمرة. من أمثلتها شراء الموجودات أو المواد الأولية والبضائع أو الرواتب أو أجور الماء ..الخ.

ج- **المكاسب:** وتمثل الزيادة في حقوق الملكية ناتج عن عمليات عرضية أو ثانوية عدا الإيرادات، مثل أرباح بيع موجودات ثابتة أو أرباح استبدالها ..الخ.

د- **الخسائر**: وتمثل نقص في حقوق الملكية ناتج عن عمليات عرضية أو ثانوية عدا المصروفات، خسائر الحرائق ، خسائر بيع موجودات ثابتة ..الخ.

ثانياً: الفروض المحاسبية: تعد الفروض المحاسبية جملاً إخبارية يصعب اختبارها أو إثبات صحتها فهي تمثل الأساسيات أو حجر الزاوية في اشتقاق المبادئ المحاسبية ، ويمكن اعتبارها أشمل وأعم من المبادئ المحاسبية فهي مسلمات وبديهيات لأغراض إعداد التقارير المالية. ويعرف الفرض المحاسبي بأنه شيء مسلم به أو يوضح كبديهية . أو هو الذي يعطي الأساس الأول في التدريب لعملية الاستنتاج أو من اجل نظام فلسفي. وتتصف الفروض بأنها (لا

تتضارب فيما بينه، وأنها جملة إخبارية مسلم بها ، لا تحتاج إلى برهان ، يتعذر إثبات صحتها أو إقامة الدليل عليها.) أما المعايير الأساسية للفروض المحاسبية فهي (يجب أن تكون ذات صلة بتطوير المنطق المحاسبي ، يجب أن تقبل على أنها صحيحة من قبل المشاركين في النقاش على كونها نقطة بداية) فالفروض تعطي القاعدة لتكوين المبادئ لذا استندت المحاسبة على مجموعة من الفروض منها:

1- **فرض الوحدة المحاسبية**: للوحدة الاقتصادية شخصية معنوية مستقلة عن مالكيها أي ضرورة القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية لتلك الوحدة بمعزل عن مالكها أو مالكييها.فيتم الفصل واستقلال الذمم المالية الشخصية عن أموال الوحدة ذاتها.
2- **فرض الاستمرارية:** الوحدة ولدت لتستمر وليس بالنية تصفيتها في القريب العاجل.
3- **فرض ثبات وحدة النقد**: تقوم المحاسبة على استخدام الوحدة النقدية أساساً للقياس، ولما كان يشترط ثبات المقياس حتى يكون صالحاً للقياس فقد اقتضت الضرورة فرض ثبات الوحدة النقدية(يتم افتراض عدم التغير في القيمة الشرائية لوحدة النقد أي عدم اخذ التضخم بالحسبان) على مدى السنين وذلك لتسهيل عمليات قياس نتيجة النشاط وعرض المركز المالي.
4- **فرض الفترة الزمنية**: افتراض الفترة المحاسبية التي يتم التحاسب عليها وقياس نتيجة النشاط لها بسنة واحدة تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31.

ثالثاً: المبادئ المحاسبية: ترسم المبادئ المحاسبية الإطار العام الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية وفي إعداد القوائم والبيانات المالية ، وتعرف المبادئ المحاسبية بأنها تعميمات أو إرشادات توجيهية عامة لما يجب أن يتبعه المحاسب في ظرف أو موقف معين وهي من صنع الإنسان تطورت عبر السنين لاستخدامها كأداة عملية تساعد في حل المشاكل المحاسبية. وتتصف (بالشمول ، الملائمة ، القابلية للاستخدام في معظم المشروعات الاقتصادية ، وبأنها لم تشتق علمياً لذا يعاد النظر فيها باستمرار ويجري تعديلها وتنقحيها لتتماشى وظروف البيئة الاقتصادية المحيطة بتطبيقها ولاستخدامها). وتقوم المحاسبة على مبادئ عدة منها:

1- **مبدأ الكلفة التاريخية**:إثبات وقيد كافة العمليات بكلفة الشراء ويقصد بها التكلفة الفعلية التي قدمتها الوحدات الاقتصادية من اجل الحصول على الأصل، و يترتب على تطبيق هذا المفهوم في المحاسبة تحقيق الموضوعية الذي من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في الثقة في المعلومات المحاسبية.
2- **مبدأ تحقق الإيراد**: لابد من الحصول على الإيرادات وذلك للمحافظة على رأس المال للوحدة الاقتصادية ولضمان الاستمرارية ، وإلا لا يمكن للوحدة الاقتصادية أن تستمر في نشاطها.وقبل تحديد كيفية الاعتراف بالإيراد يجب أن يحدد الأساس المتبع في التسجيل في الوحدة الاقتصادية(أساس نقدي"بالنسبة للمنشآت غير الهادفة للربح أو المكاتب المهنية" ، أساس استحقاق "بالنسبة للمنشآت الهادفة للربح"، أساس الاستحقاق المعدل ، الأساس النقدي المعدل) ، ويكون الإيراد ناتج عن تقديم خدمة أو أبيع بضاعة أو منتج ، فهو يمثل التدفق النقدي الداخل للوحدة من الغير. وهناك شرطان للاعتراف بالإيراد هما:

أ- أن يكون قد تحقق أو قابل للتحقق. ب- أن يكون قد اكتسب.

3- **مبدأ المقابلة:** مقابلة المصاريف التي تخص فترة معينة مع ما يقابلها من إيرادات تخص نفس الفترة للوصول إلى نتيجة النشاط من ربح وخسارة. وهذا يتطلب أن تتضمن الفترة كافة المصروفات والإيرادات التي تحصل خلال الفترة المالية التي تخصها بالذات بغض النظر فيما لو جرى القبض أو الدفع النقدي أم لم يحصل. وعدم إثبات أي عملية أو نشاط ألا بعد أن يتحقق.

4- **مبدأ الإفصاح:** ويقضي هذا المبدأ ضرورة أن تفصح القوائم المالية عن كافة المعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية والملائمة لاتخاذ القرارات من جانب أصحاب المصالح معها.
5- **مبدأ الوثوق:** ويقوم هذا المبدأ على أساس أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون ممثلة بأمانة لنشاط الوحدة الاقتصادية ، أي يجب أن تكون موضوعية وخالية من التحيز وبالتالي يمكن التحقق من صحتها وإقامة الدليل عليها. ويطلق على هذا المبدأ أيضاً مبدأ الأدلة الموضوعية أو مبدأ الموضوعية.
6- **مبدأ إمكانية المقارنة**: ويعني إمكانية إجراء المقارنة ما بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من فترة لأخرى أو مع مثيلاتها من الوحدات الاقتصادية الأخرى ، وذلك لمساعدة أصحاب المصالح في التنبؤ بأوجه نشاط الوحدة الاقتصادية واتخاذ القرارات المالية اللازمة ، ولا يتحقق ذلك إلا بالثبات في إتباع نفس السياسات والأسس والقواعد المحاسبية المتبعة من فترة لأخرى.

رابعاً: المحددات المحاسبية: وهي التي تقيد (تحدد) المحاسب ليعمل في ظلها وبموجبها ولا يتجاوزها وهي:

1- **الحيطة والحذر (التحفظ):** بسبب وجود عدم التأكد وبهدف الحفاظ على رأس المال وعدم توزيع أرباح غير حقيقية لذا يلجأ المحاسب عند القياس المحاسبي لاختيار الطريقة الأقل ضرراً من حيث أخذ التقييم بأقل القيم بالنسبة للموجودات والإيرادات وأعلى قيمة للمطلوبات والمصروفات ، بعبارة أخرى الأخذ بالخسائر والمصروفات المحتملة وعدم الأخذ بنظر الاعتبار الموجودات والأرباح والإيرادات المحتملة ، وبذلك تنطبق عليها النظرة التشاؤمية للمحاسب.
2- **الأهمية النسبية (المادية):** أي التركيز في القياس والإفصاح عن العناصر ذات التأثير الأكبر عند عرض المعلومات المحاسبية ، بعبارة أخرى ترك الإفصاح عن المعلومات والأحداث غير المهمة والتقرير عن المعلومات المهمة والجوهرية التي تؤثر في القرارات ويترك أمر تطبيقه لاجتهاد المحاسب.
3- **الكلفة/ المنفعة:** أي لا تزيد كلفة المعلومة المنتجة عن المنفعة المتوقعة منها.
4- **التطبيقات المتماثلة**: بوجود وحدات اقتصادية ذات أنشطة مختلفة يظهر قيد القياس المحاسبي للأنشطة المختلفة لتلك الوحدات وفق طرق وإجراءات محاسبية متماثلة كي يمكن المقارنة بين القوائم المالية لهذه الوحدات ذات الأنشطة المختلفة.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية معايير يمكن على أساسها الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض قياس القوائم المالية والإفصاح عنها . ولكي تتسم المعلومات المحاسبية المنتجة من نظام المعلومات بالجودة المطلوبة يجب أن يتوفر فيها معيار المنفعة أي قدرة المعلومات على خدمة احتياجات قرار معين ويتم دائماً تقييم منفعة المعلومات في ضوء ارتباطها بالقرار الذي استخرجت من أجله . وهذا وقد لخص البيان الخاص بالمفاهيم (2) الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية في أيار 1980 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكما يأتي:

أولاً- الخصائص الرئيسة

1- **الملائمة :** وهي المعلومات التي لها ارتباط بقرار معين ولها تأثير أو انعكاس على هذا القرار وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية لتكون المعلومات ملائمة وهم :

أ- الوقتية أو التوقيت المناسب:تعني يجب أن تقدم المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب.

ب- القيمة التنبؤية: بمعنى أنها تساعد مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة الأحداث المختلفة أو أنها تؤكد توقعاته أو تساعده في تعديلها أو تصحيحها.
ج- القيمة في مجال التغذية العكسية: أن يكون لها قيمة في مجال التغذية العكسية بما يفيد في مجالات متعددة في أعمال الوحدة الاقتصادية كالرقابة والتقييم وتصحيح الأخطاء..الخ.
2- الموثوقية (المصداقية): أي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها وتتكون من ثلاث خصائص فرعية هي:
أ- القابلية للتحقق: يجب أن تكون المعلومات قابلة للمراجعة والتحقق حتى يمكن الاعتماد عليها ويطلق عليها أيضاً (الموضوعية).
ب- صدق التمثيل:يجب آن تصور المعلومات المضمون الذي تهدف أليه تمثيلاً صادقاً.
ج- الحياد: يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بالحياد وعدم التحيز حيال المصالح المتعارضة لمن يستخدمون تلك المعلومات .

ثانياً- الخصائص الثانوية

1- ثبات القياس: أي يتم قياس عناصر القوائم المالية والتقارير المنتجة ضمن المبادئ نفسها والمعايير المحاسبية من فترة لأخرى.
2- القابلية للمقارنة: يجب أن تكون المعلومات في صورة قابلة للمقارنة حتى يستطيع مستخدميها الاستفادة منها ويتخذون قرارات سليمة في ضوء ما يقدمون به من مقارنات بين المعلومات التي يحصلون عليها.

الوحدات الاقتصادية وأنواعها

الوحدة الاقتصادية هي كيان يمارس نشاط معين لتحقيق هدف معين ، ولهذا قد تكون الوحدة[*] (شخصاً عادياً أو مشروعاً يمتلكه عدة أشخاص أو هيئة غير هادفة للربح) ، ويمكن تقسيم الوحدات الاقتصادية إلى:

أولاً: من حيث طبيعة النشاط وتتفرع إلى:

1- الإستخراجية: كالمناجم والبترول.
2- النقل: كالسكك الحديدية وخطوط النقل البري والبحري والجوي.
3- الصناعية: الوحدات التي تحول المواد الخام إلى سلع جاهزة أو شبه جاهزة.
4- التجارية: كمحلات البيع بالجملة أو بالمفرد.
5- المرافق العامة: الكهرباء والماء والهاتف.
6- المالية: كالبنوك وشركات التأمين والتمويل.
7- المهن الحرة: المحاسبين والمحامين والأطباء والمهندسين.
8- الهيئات غير الهادفة للربح: مثل النوادي والجمعيات والنقابات.

ثانياً: من حيث الشكل القانوني وتتفرع إلى:

1- المشروعات الفردية وهي المشروعات التي يمتلكها ويتولى إدارتها شخص واحد ، فمن حيث طريقة التكوين تكون من شخص واحد ، ولا تعد وحدة قانونية مستقلة عن مالكيها ومسؤولية المالك غير محددة ، وتنتهي بموت المالك أو حسب رغبته ، ويمكن تحويل الملكية بحسب رغبة المالك ويملك رأس المال شخص واحد وتفرض الضريبة على صاحب المشروع وتعد وحدة محاسبية مستقلة.
2- الشركات: وهي المشاريع التي يمتلكها أكثر من شخص ويمكن تقسيمها إلى:

---

[*] يطلق مصطلح الوحدة الاقتصادية أو منشأة الأعمال على الوحدات الهادفة للربح(بيع السلع والخدمات بسعر يزيد عن تكاليفها) أما الوحدات غير هادفة للربح يطلق عليها عادة المنظمات غير هادفة للربح مثل المؤسسات التعليمية والاجتماعية والأندية والوحدات الحكومية..الخ.

أ- شركات الأشخاص (التضامن): وهي الشركات التي يكون فيها جميع الشركاء مسؤولين بصفة شخصية بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وعقودها والتزاماتها وتدار من قبل الشركاء ، فمن حيث طريقة التكوين تكون من عدة أشخاص (2- 20) ، ولا تعد وحدة قانونية مستقلة عن مالكيها ومسؤولية الملاك غير محددة ، وتنتهي حسب الاتفاق بين الشركاء بموت شريك أو أكثر أو انسحاب شريك أو بسبب الإفلاس ، ويمكن تحويل الملكية بموافقة جميع الشركاء ويتكون رأس المال من مجموعة حصص لكل شريك وتفرض الضريبة على الشركاء بشكل انفرادي حسب حصتهم من الأرباح وتعد وحدة محاسبية مستقلة.

ب- الشركات المساهمة: ويتألف رأس المال من أسهم قابلة للتداول تطرح للاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين فيها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأس مال الشركة ، وتدار من قبل مديرين يعينون من قبل مجلس الإدارة الذي يتم انتخابه من قبل المساهمين. فمن حيث طريقة التكوين تكون بموجب عقد تكوين ، وتعد وحدة قانونية مستقلة عن مالكيها ومسؤولية الملاك محددة بقيمة رأس مال الأسهم ، والعمر الزمني غير محدد لها ، ويمكن تحويل الملكية ببيع الأسهم أو الهبة ويتكون رأس المال من أسهم عادية لها قيمة أسمية وتفرض الضريبة على صافي أرباح الشركة وتعد وحدة محاسبية مستقلة.

وفيما يلي جدول (1-1) يوضح الفرق بين المشروع الفردي والشركات التضامن وشركات المساهمة (الأموال):

الجدول (1-1)
مقارنة بين أنواع الوحدات الاقتصادية (منشآت الأعمال)

ت	المؤشرات	المشروع الفردي	شركات الأشخاص	شركات الأموال
1-	الكيان القانوني	ليست وحدة قانونية مستقلة	ليست وحدة قانونية مستقلة	وحدة قانونية مستقلة
2-	مخاطر الملكية	مسؤولية المالك غير محددة	مسؤولية الملاك غير محددة	مسؤولية الملاك محددة
3-	عمرها	محدد يرتبط بعمر المالك أو رغبته	محدد يرتبط بعمر الملاك أو رغبتهم	غير محدد لا يرتبط بعمر الملاك أو رغبتهم
4-	أثر نقل الملكية	يؤدي إلى تكوين مشروع (منشأة) جديدة	يؤدي تغير الملاك إلى تكوين شركة جديدة	يمكن نقل الملكية دون أن يؤثر على استمرارية الشركة
5-	إمكانية نقل الملكية	حسب رغبة المالك	حسب رغبة الملاك بالإجماع	تتم بيع الأسهم أو هبتها حسب رغبة مالكيها
6-	الإدارة	من قبل المالك أو من يخوله	لكل شريك حق الإدارة	يعين مجلس الإدارة المديرين ، بعد أن يتم انتخاب المساهمون المجلس
7-	عدد الأشخاص المطلوبين للتكوين	من قبل شخص واحد	من قبل عدة أشخاص (2- 20)	أكثر من 20 شخص بموجب عقد تأسيسي
8-	رأس المال	مملوك لشخص واحد هو صاحب المشروع	مكون من حصص لكل شريك حصة	مكون من أسهم لها قيمة محددة
9-	الضريبة	تفرض على المالك (صاحب المشروع)	تفرض على الملاك بشكل فردي حسب نصيبهم من الربح	تفرض على صافي أرباح الشركة
10	الوحدة المحاسبية	وحدة محاسبية مستقلة	وحدة محاسبية مستقلة	وحدة محاسبية مستقلة

السجلات القانونية في المحاسبة

السجلان القانونية في العمل المحاسبي نوعين هما: دفتر اليومية ودفتر الأستاذ العام. وهناك سجلات عرفية أي سجلات يتطلبها العمل كاليومية المساعدة والأستاذ المساعد.

مهنة المحاسب ومجالات العمل

يمكن تقسيم مجالات العمل المحاسبي إلى ما يلي:

1- مهنة المحاسب القانوني: المحاسبون القانونيون يجب أن تتوفر فيهم شروط وصفات معينة مثل الشهادة (من معهد المحاسبين القانونيين) والخبرة والكفاءة العالية، ويقوم بتأدية الخدمات التالية: التدقيق ، الخدمات الضريبية ، خدمات استشارية للإدارة.

2- الوظائف المحاسبية (المحاسبون): وواجبهم يتحدد بتسجيل الأحداث المالية للوحدة الاقتصادية وإعداد قوائم نتيجة النشاط في نهاية الفترة المالية وتفسير وتحليل المعلومات المحاسبية.

3- تصميم النظم المحاسبية: بوجود خبرة معينة لدى بعض المحاسبين تمكنهم من التخصص في مجال صعب من مجالات العمل المحاسبي هو تصميم النظم المحاسبية أي تصميم مجموعة من المستندات والسجلات والتقارير تتلاءم مع احتياجات الوحدة الاقتصادية.

أخلاقيات مهنة المحاسبة

تعرف الأخلاقيات على أنها معايير للتصرف والسلوك التي نتوقع أن يتبعها الناس وتتعلق بفعاليات الفرد اليومية. وقد أوصت المنظمات والجمعيات بضرورة توفر سلوكيات وأخلاقيات مهنية تتمثل في الصدق والأمانة والموثوقية ليكون عمل المحاسب مقبولاً في المجتمع ، فالمحاسب لو لم تحكمه أخلاقيات مهنية لتصرف بصورة كيفية وبالتالي قد يسيء للمشروع أو للعاملين. وبالنسبة لمبادئ أخلاقيات الأعمال للمحاسب فتمثل بـ:

1- الموثوقية:على للمحاسب أن يكون موثوقاً به أميناً في أدائه لواجباته الوظيفية والمهنية وتتطلب الثقة به أن يتصف سلوكه بالنزاهة والصدق والأمانة والاستقامة والسرية.

2- المشروعية: على المحاسب أن يتثبت من مشروعية كل ما يتعلق بعمله وأداء واجباته وخدماته الوظيفية والمهنية في ضوء الأحكام والمبادئ القانونية.

3- الكفاءة المهنية وإتقان العمل: ينبغي للمحاسب أن يكون مؤهلاً لكل ما يقوم به من مهام وان يؤدي واجباته وخدماته الوظيفية والمهنية على الوجه الأكمل من العناية والإتقان ولا يدخر جهد في سبيل وفائه بمسؤولياته مجتمعة تجاه مهنته ورؤسائه.

4- الموضوعية: ينبغي للمحاسب أن يكون عادلاً متجرداً ومحايداً غير متحيزاً.

5- السلوك الايجابي: يجب أن تتسق سلوكيات وتصرفات المحاسب مع القيم الإنسانية في التعامل مع الطاقم الوظيفي في منظمته.

علماً أنه هناك مبادئ مشتركة بين المبادئ العامة للأخلاق وأخلاقيات أعمال المحاسبة كالثقة والموضوعية وإتقان العمل، ومبادئ أخرى موجودة في المبادئ العامة فقط كالإحساس بالمسؤولية وأخرى موجودة في مبادئ أخلاقيات أعمال المحاسبة فقط والتي ترتكز على الأسس المهنية والمعايير الفنية. ويمكن تصنيف أخلاقيات الأعمال للمحاسب والتي تتحكم في فاعلية مخرجات النظام المحاسبي بمجموعتين هما:

1- أخلاقيات أعمال مهنية

وتؤكد هذه الأخلاقيات على تدعيم درجة الثقة بالمعلومات المحاسبية المنتجة والمتضمنة الحياد وعدم التحيز حيال المصالح المتعارضة لمستخدمي هذه المعلومات ، وصدق المعلومات أي أن تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلاً صادقاً، والموضوعية في المعلومات المفروضة والقدرة والخبرة المهنية والفنية والعلمية وبما يفي بإتقان العمل الموكل إليه ويكون منبع هذه الأخلاقيات قانونياً أي ملزمة من جهات إدارية وفنية أعلى لذا تغلب على هذه الأخلاقيات صفة

الإلزام في التطبيق بناءً على قاعدة قانونية تعاقب المخالف لهذه والقواعد والمبادئ التي يجب أخذها بالاعتبار عند إعداد تقارير المالية.

2- أخلاقيات أعمال ذاتية

وتتمثل هذه الأخلاقيات بمفهوم نسبي داخل الإنسان وهو الإيمان والذي ينبثق عنه مجموعة مبادئ ذهنية كالانضباط وإتباع السلوك الأخلاقي الصحيح والنزاهة أي تجنب التصرفات التي من شأنها تولد ضغوط تؤثر على تصرفاته والأمانة والمحافظة على الوعد والشفافية أي تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث والإحساس بالمسؤولية ومشروعية العمل الذي يقوم به والحفاظ على سرية المعلومات داخل الوحدة والعدالة وهذه المبادئ الأخلاقية تعزز أو تضعف داخل المحاسب بحسب درجة الإيمان الذي بداخله بكل من هذه المبادئ. وتكون القاعدة المنبثقة عن هذا الإيمان هو إحساس ديني أو عرفي أو اجتماعي تحدد في ظل البيئة التي يعيش فيها المحاسب.

وتنعكس هذه الأخلاقيات في عمل المحاسب عند مواجهة المشكلة الأخلاقية والمتمثلة بالضغوط المعنوية والمادية من الغير أو من داخل المحاسب كإنسان عند اتخاذ قرار يسمح بمضمونه باختيار أكثر من بديل أو تعارض مع قاعدة محاسبية محددة ولحل مثل هكذا تعارض أخلاقي (المشكلة الأخلاقية) على المحاسب إتباع الخطوات الآتية:

1- الاعتراف بوجود المشكلة الأخلاقية.2- تحديد الحلول الملائمة. 3- اختيار أفضل بديل أخلاقي لحل المشكلة.

أسئلة الفصل الأول

س1/ **ما هو المفهوم العلمي لكل مما يأتي:**
المحاسبة، التدقيق البيئي، المحاسبة المالية، السجلات القانونية، ماسك الدفاتر، المشروع الفردي، الربح، الوحدة الاقتصادية، الموجودات الثابتة ، المطلوبات المتداولة.

س2/علل ما يلي:
1- تعرف المحاسبة على أنها علم وفن.
2- تعد المحاسبة في أي مشروع مركز تجمع الأعصاب وهي العقل المفكر الذي يسيطر على الجهاز العصبي للمشروع.
3- يمكن للمحاسب القيام بأعمال كاتب الحسابات ولا يمكن العكس.
4- من أهداف المحاسبة تبويب وتصنيف العمليات المالية في حسابات مستقلة.
5- تعد التكلفة التاريخية أحدى الفروض المحاسبية.

س3/ أجب بـ (صح) أو (خطأ) عن الجمل التالية مع تصحيح الخطاء إن وجد.
1- اعتبرت المحاسبة في المرحلة الثانية من تطورها أن صاحب المشروع المهتم الوحيد بنتيجة النشاط للمشروع.
2- يقوم المحاسب باتخاذ القرارات على مختلف المستويات في الوحدة الاقتصادية.
3- تقوم المحاسبة بقياس النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية من خلال قياس الدخل القومي.
4- يختص كاتب الحسابات بعملية التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية وإعداد التقارير وتحليلها.

س4/ ما هي العوامل التي أسهمت في تطور المحاسبة.

س5/ اذكر فروع المحاسبة واشرح واحدة منها.

س6/وضح علاقة المحاسبة مع كل من الإدارة والاقتصاد.

س7/أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

1- تعد القوائم المالية تطبيقاً لمبدأ:
أ- الكلفة التاريخية ب- التحقق
ج- الاستمرارية د- الإفصاح

2- تعد وحدة محاسبية مستقلة:
أ- المشروع الفردي ب- شركات الأشخاص
ج- شركات الأموال د- كل ما سبق صحيح

3- من المؤشرات التي تنطبق على المشروع الفردي:
أ- المسؤولية محددة ب- تفرض الضريبة على المالك
ج- وحدة قانونية د- كل ما سبق صحيح

4- إحدى فروع المحاسبة تهتم بإعداد القوائم المالية (قائمة المركز المالي والدخل والتدفقات):
أ- المحاسبة المالية ب- محاسبة التكاليف
ج- المحاسبة الإدارية د- تدقيق الحسابات

5- هناك علاقة قوية بين المحاسبة وأحدى فروع المعرفة إذ أن الأفكار المستخدمة في المجال المحاسبي مستمدة من المفاهيم الخاصة بهذا الفرع:

أ- الإحصاء ب- القانون

ج- الاقتصاد د- الإدارة

6- من العوامل التي أدت إلى تطور المحاسبة:

أ- الثورة الصناعية ب- الجمعيات المحاسبية

ج- ظهور الحاسوب د- كل ما سبق صحيح

7- يطلق على أحدى فروع لمحاسبة بالمحاسبة القانونية هو:

أ- المحاسبة المالية ب- محاسبة التكاليف

ج- المحاسبة الإدارية د- تدقيق الحسابات

8- تغلب على هذه الأخلاقيات صفة الإلزام في التطبيق بناءً على قاعدة قانونية تعاقب المخالف لهذه الخصائص والقواعد والمبادئ التي يجب أخذها بالاعتبار عند إعداد تقارير المالية.

أ- المهنية ب- المكتسبة

ج- الذاتية د- كل ما سبق صحيح

9- يجب أن تتوفر فيهم شروط وصفات معينة والخبرة والكفاءة العالية، ويقوم بتأدية الخدمات التالية: التدقيق ، الخدمات الضريبية ، خدمات استشارية للإدارة.

أ- المحاسب القانوني ب- مصمم النظم

ج- المحاسب د- كل ما سبق صحيح

10- هناك من المستخدمين للمعلومات هدفهم تقديم النصح والإرشاد للمستثمرين هم:

أ- الإدارة ب- المحللون الماليين

ج- الملاك د- الحكومة

11- تعد من الخصائص الفرعية لخاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية:

أ- الحياد ب- الموضوعية

ج- الوقتية د- كل ما سبق خطأ

الفصل الثاني
طرق تسجيل العمليات المالية

يقصد بالعملية المالية هي تلك العملية التي تحدث في المشروع وتؤثر على مبلغ أو طبيعة أحد الحسابات المعمول بها في هذا المشروع أما تسجيل العمليات المالية فهو عبارة عن إثبات الأحداث المالية ذات الأثر الاقتصادي التي تجريها المنشأة. بمعنى أخر إثبات الأحداث الاقتصادية ذات القيم المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية، ويتم هذا التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقاً للتسلسل التاريخي لحدوث العمليات، ومن خلال عمليات التسجيل يمكن تحديد نتيجة النشاط للوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة وإمكانية أظهار المركز المالي في نهاية الفترة لتلك الوحدة فضلاً عن العديد من المعلومات الأخرى. فالمحاسبة لا تسجل كل الأحداث الاقتصادية بل تسجل الأحداث الاقتصادية المالية أما الأحداث الاقتصادية غير المالية فلا يتم تثبيتها محاسبياً مثل عمليات الإنتاج وخزن ونقل البضائع تعيين الموظفين، نقلهم، التعاقدات، عرض العطاء ...الخ. أما طرق التسجيل فهناك طريقتين هما:

أولاً: طريقة القيد المفرد

تكتفي بعض المنشآت بأن تسجل جانب واحد من عملياتها وهو المتعلق بالأشخاص الذين يتعاملون معها فتحتفظ لهذا الغرض بسجل يضم الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين وقد تحتفظ بسجل لقيد عملياتها النقدية وآخر لقيد عملياتها مع المصرف.

وتتبع هذه الطريقة في المنشآت الصغيرة ذات العمليات المحدودة وتكتفي هذه المنشآت أن تسجل في دفاترها غير الكاملة طرفاً واحداً من طرفي العملية المالية وهو عادة الطرف الخارجي (العميل أو المورد) أما الطرف الآخر من العملية فيمثله صاحب المشروع نفسه، لذا يتم تسجيل بعض العمليات التي تحدث في المشروع، وهي عمليات الشراء أو البيع على الحساب فقط، بهدف تحديد ديون المشروع على الآخرين، أو تحديد ديون الآخرين على المشروع، أما العمليات النقدية من قبض أو صرف فلا يتم إثباتها في أغلب الأحيان.

وعلى ذلك يمكن تعريف طريقة القيد المفرد بأنها الطريقة التي تعتمد فيها بعض المنشأة على تسجيل طرف واحد من عملياتها المالية وهو الطرف المرتبط بالأشخاص المتعاملين معها. ولعل السبب الأساسي في استخدام هذه الطريقة هو عدم تحرير أية مستندات للعملية المالية (مثل مستند القبض أو الصرف أو القيد) في مثل هذا النوع من المشروعات، ومن أمثلة هذه المشروعات المهن الحرة البقالة ومحلات النجارة، وتصليح السيارات. الخ حيث قد يستخدم أصحاب هذه المشروعات دفتراً واحداً لبيان موقفهم من الغير (المديونية والدائنية) إذ يخصص لكل عميل أو مورد صفحة مستقلة تبين إجراءات البيع أو الشراء على الحساب وعمليات تسديد الغير لأثمان البضاعة أو تسديد المشروع للغير لأثمان تلك المشتريات.

ووفقاً لهذه الطريقة يقتصر تسجيل العمليات المالية في دفاتر المنشأة على ما يلي:

1-العمليات المتعلقة بحركة النقدية الواردة للمنشأة في صورة مقبوضات أو صادرة بصورة مدفوعات.

2-العمليات المتعلقة بالعملاء الذين تبيع لهم المنشأة بضائعها أو منتجاتها.

3-العمليات المتعلقة بالموردين الذين تشتري منهم المنشأة البضائع أو المنتجات.

لذا فإن البيانات التي يمكن الحصول عليها من دفاتر المنشأة في أي وقت لا تتضمن سوى:

أ- النقدية الموجودة في الصندوق.

ب- الديون المتحققة للمنشأة تجاه العملاء (المدينون).

ج- الديون المستحقة على المنشأة لمورديها (الدائنون).

من هذا يتضح أن البيانات التي نظمتها دفاتر المنشأة ناقصة ولا تكفي لتمكينها من التعرف على مركزها المالي أو من استخلاص نتيجة نشاطها من ربح أو خسارة على الوجه السليم.

إن تحديد نتيجة نشاط أي منشأة من ربح أو خسارة يتم خلال طريقتين هما:

1- المقارنة بين قيمة رأس المال في أول المدة وآخرها ، فيكون هناك ربحاً إذا كان رأس المال آخر المدة أكبر من رأس المال أول المدة ، وبالعكس في حالة الخسارة.

2- المقارنة بين إيرادات المنشأة ومصروفاتها ، فيكون هناك ربحاً إذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات ، وبالعكس في حالة الخسارة.

من ذلك نلاحظ أن الطريقة الأولى تمثل التغير في صافي المركز المالي للمنشأة ، فيما بين أول المدة ونهايتها في حين أن الطريقة الثانية تمثل مجموع القيم الموجبة والسالبة التي ساهمت في تحقيق هذا التغير.

وفي ظل نظرية القيد المفرد يتم تحديد نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة من خلال المقارنة بين صافي المركز المالي (رأس المال) أول المدة وأخرها وهو المعتمد غالباً ، أو المقارنة من خلال إيجاد فرق التغير في الموجودات في أول المدة وأخرها من جهة ، وفرق التغير في المطلوبات (الالتزامات للغير) في أول المدة وآخرها.

المعادلات الخاصة بنظرية القيد المفرد

هناك مجموعة معادلات رياضية يمكن من خلالها تحديد صافي الربح والخسارة في الوحدات الاقتصادية التي تعتمد القيد المفرد في تسجيل عملياتها وهذه المعادلات هي:

1- صافي المركز المالي في أول المدة = أجمالي الموجودات في أول المدة - أجمالي المطلوبات في أول المدة

2- صافي المركز المالي في أخر المدة = أجمالي الموجودات في أخر المدة - أجمالي المطلوبات في أخر المدة

3- صافي الربح (أو الخسارة) = صافي المركز المالي في أخر المدة - صافي المركز المالي في أول المدة

فإذا كانت النتيجة موجبة فهذا يعني تحقيق ربح أما إذا كانت النتيجة سالبة فهذا يعني حصول خسارة.

ويتم اعتماد المعادلة (3) لتحديد صافي الربح أو الخسارة في حالة افتراض عدم وجود أي مسحوبات أو إضافة إلى رأس المال خلال السنة المالية. أما في حالة وجود ذلك فإنه للوصول إلى صافي الربح أو الخسارة فإن المعادلة تكون بالصيغة الآتية:

4- صافي الربح (أو الخسارة) = صافي المركز المالي في أخر المدة - صافي المركز المالي في أول المدة + المسحوبات - الإضافة إلى رأس المال

وفي حالة وجود أي تسويات جردية للمقدمات والمستحقات فإن المعادلة تكون بالصيغة الآتية:

5- صافي الربح (أو الخسارة) = المعادلة (4) - المصروفات المستحقة + الإيرادات المستحقة - الإيرادات مستلمة مقدماً + مصروفات مدفوعة مقدماً

وتوضيح المعادلات السابقة من خلال القائمة الآتية:

صافي المركز المالي في أخر المدة		××
(-)صافي المركز المالي في أول المدة		(××)
ربح أو (خسارة) قبل المسحوبات والإضافات		××
يضاف		
+ المسحوبات	××	
+ الإيرادات المستحقة	××	
+ المصروفات المدفوعة مقدماً	××	
		×× +
يطرح		
- الإضافات	(××)	
- المصاريف المستحقة	(××)	
- إيرادات مستلمة مقدماً	(××)	
		(××)-
صافي ربح أو خسارة		××

وللمساعدة في توضيح تطبيق المعادلات السابقة ندرج أدناه مثال على ميزانية عمومية (قائمة مركز مالي) لبيان عناصر الموجودات والمطلوبات ورأس المال:

ميزانية عمومية (قائمة مركز مالي) في 12/31/ 20

الموجودات		المطلوبات ورأس المال	
أ- الموجودات المتداولة	××	أ- المطلوبات المتداولة	××
بضاعة 12/31		أوراق دفع(أ.د)	
الصندوق		دائنون	
المصرف		المصرف(سحب على المكشوف)	
المدينون		ب-المطلوبات طويلة الأجل	××
أوراق قبض(أ.ق)		القروض والسندات	
استثمارات مالية(أسهم وسندات)		ج- المطلوبات الأخرى	××
ب- الموجودات الثابتة	××	مصروفات مستحقة	
أراضي		إيرادات مستلمة مقدماً	
مباني			
أثاث			
سيارات		د- حقوق الملكية(رأس المال)	
ج- موجودات غير ملموسة	××	رأس المال	
شهرة المحل		+ صافي الربح	
براءة الاختراع		- المسحوبات الشخصية	
العلامة التجارية		صافي رأس المال	××
د- موجودات أخرى	××		
مصروفات مدفوعة مقدماً			
إيرادات مستحقة			
نفقات التأسيس			
أجمالي الموجودات	××××	أجمالي المطلوبات ورأس المال	××××

مثال1:

بدأ التاجر كمال عمله التجاري في 1/1/ 2008 برأس مال قدره 110000 دينار وفي نهاية السنة وجد أنه يملك بضاعة بقيمة 40000 دينار وأثاث 20000 دينار ونقد 30000 ومباني 60000 دينار ودائنون 15000 دينار.

المطلوب: قياس نتيجة النشاط إذا علمت أن التاجر يعتمد طريقة القيد المفرد في إثبات العمليات المالية لديه.

الحل:

صافي المركز المالي في أول المدة = أجمالي الموجودات في أول المدة - أجمالي المطلوبات في أول المدة

صافي المركز المالي (رأس المال) في أول المدة = 110000 دينار

صافي المركز المالي في أخر المدة = أجمالي الموجودات في أخر المدة - أجمالي المطلوبات في أخر المدة

صافي المركز المالي في أخر المدة = البضاعة + أثاث+ الصندوق+ المباني - الدائنون

صافي المركز المالي في أخر المدة = 40000+ 20000 +30000+ 60000 - 15000

صافي المركز المالي في أخر المدة = 150000-15000 = 135000دينار

صافي الربح (أو الخسارة) = صافي المركز المالي في أخر المدة - صافي المركز المالي في أول المدة

صافي الربح = 135000 – 110000 = 25000 دينار ربح

مثال2:

تتبع محلات السلام التجارية طريقة القيد المفرد في إثبات العمليات المالية فيها وقد أمكن الحصول على البيانات التالية الخاصة عن الموجودات والمطلوبات في أول السنة وأخرها عن سنة 2009:

أسم الحساب	2009/1/1	2009/12/31
الصندوق	35000	30000
أثاث	23000	25000
بضاعة	60000	40000
مباني	120000	120000
مدينون	12000	14000
دائنون	9000	12000

وكانت المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع خلال السنة 18000 دينار أما الإضافة إلى رأس المال فكانت بمقدار5000 دينار.

المطلوب: قياس نتيجة النشاط لمحلات السلام التجارية ومن ثم تصوير ذلك بقائمة.

الحل:

صافي المركز المالي في أول المدة = أجمالي الموجودات في أول المدة - أجمالي المطلوبات في أول المدة

صافي المركز المالي 1/1 = الصندوق + أثاث+البضاعة+ المباني+مدينون - الدائنون

صافي المركز المالي 1/1 = 35000+ 23000+60000+ 120000+12000 - 9000

صافي المركز المالي 1/1 = 240000- 9000 = 231000 دينار

صافي المركز المالي في أخر المدة = أجمالي الموجودات في أخر المدة - أجمالي المطلوبات في أخر المدة

صافي المركز المالي 12/31 = الصندوق + أثاث+البضاعة+ المباني+مدينون - الدائنون

صافي المركز المالي 12/31 = 30000+25000+40000+120000+14000 - 12000

صافي المركز المالي 12/31 = 229000 - 12000 = 217000 دينار

صافي الربح (أو الخسارة) = صافي المركز المالي 12/31 - صافي المركز المالي 1/1 + المسحوبات - الإضافة إلى رأس المال

صافي الربح (الخسارة) = 217000 - 231000 + 18000 - 5000

صافي(الخسارة) = (1000) دينار خسارة

قائمة نتيجة النشاط لمحلات السلام التجارية في 2009/12/31

صافي المركز المالي في أخر المدة		217000
(-)صافي المركز المالي في أول المدة		(231000)
(خسارة) قبل المسحوبات والإضافات		(14000)
يضاف		
+ المسحوبات	18000	
	18000	
يطرح		
- الإضافات	(5000)	
	(5000)	
صافي خسارة		(1000)

مثال3:

فيما يلي قائمة بموجودات ومطلوبات محلات أكرم التجارية في أول المدة ونهايتها

المطلوب إيجاد البيانات المفقودة بالاستعانة بالمعلومات الإضافية:

الفترة	رأس المال	الصندوق	أثاث	بضاعة	مباني	المدينون	دائنون
2009/1/1		50000	20000	؟	95000	30000	10000
2009/12/31		؟	؟	؟	90000	20000	8000

المعلومات الإضافية:

1- تمثل أرصدة المدينون 40% من رصيد البضاعة.

2- تم شراء أثاث خلال السنة بمقدار 5000 دينار.

3- المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع خلال العام هي 22000 دينار ، أما الإضافات فكانت 3000 دينار.

4- بلغ صافي الربح وفق نظرية القيد المفرد في نهاية عام 2009 ، 16000 دينار.

الحل:

بما أن : تمثل أرصدة المدينون 40% من رصيد البضاعة

إذن: البضاعة في 1/1 = أرصدة المدينون × مقلوب النسبة

البضاعة في 1/1 = $30000 \times \frac{100}{40}$

البضاعة في 1/1 = 75000 دينار

أما البضاعة في 12/31 = أرصدة المدينون × مقلوب النسبة

البضاعة في 12/31 = $20000 \times \frac{100}{40}$

البضاعة في 12/31 = 50000 دينار

أما الأثاث فقد زاد بمقدار 5000 دينار

إذن الأثاث في 12/31 = 20000 + 5000 = 25000 دينار

صافي المركز المالي 1/1 = الصندوق + أثاث+البضاعة+ المباني+مدينون - الدائنون

= 50000+20000+75000+95000+30000 - 10000

صافي المركز المالي 1/1 = 10000 -270000 = 260000 دينار

صافي المركز المالي 12/31 = الصندوق + أثاث+البضاعة+ المباني+مدينون - الدائنون

= س+25000+50000+90000+20000 - 8000

صافي المركز المالي 12/31 = س+ 185000 - 8000 = س+ 177000 دينار

صافي الربح = صافي المركز المالي 12/31 - صافي المركز المالي 1/1 + المسحوبات - الإضافة إلى رأس المال

16000 = س+177000 - 260000 + 22000 - 3000

16000 = س - 64000

س = 64000 + 16000 = 80000 دينار الصندوق 12/31

مثال 4:

تتبع محلات سامر التجارية طريقة القيد المفرد في إثبات العمليات المالية فيها وقد أمكن الحصول على البيانات التالية الخاصة عن الموجودات والمطلوبات في أول السنة وأخرها عن سنة 2011:

أسم الحساب	2010/12/31	2011/12/31
الصندوق	؟	40000
أثاث	؟	30000
بضاعة	؟	؟
مباني	200000	؟
مدينون	60000	50000
دائنون	5000	؟

المعلومات الإضافية:

1- تمثل أرصدة المدينون 40% من رصيد البضاعة.
2- تم شراء أثاث في 2010/4/1 بمقدار15000 دينار.
3- تم شراء مباني في 2010/6/1 بمقدار 50000 دينار.
4- المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع خلال العام هي 16000 دينار ، أما الإضافات فكانت 2000 دينار.
5- تحتفظ المحلات برصيد نقدية تعادل 20% من رأس المال.

المطلوب:

أولاً: إيجاد البيانات المجهولة.
ثانياً: قياس نتيجة النشاط لمحلات أحمد التجارية ومن ثم تصوير ذلك بقائمة.
ثالثاً إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في 2011/12/31.

الحل:

بما أن : تمثل أرصدة المدينون 40% من رصيد البضاعة

لذا فالبضاعة في 12/31 = أرصدة المدينون × مقلوب النسبة

البضاعة في 12/31 = $50000 \times \frac{100}{40}$

البضاعة في 12/31 = 125000 دينار

إذن: البضاعة في 1/1 = أرصدة المدينون × مقلوب النسبة

البضاعة في 1/1 = $60000 \times \frac{100}{40}$

البضاعة في 1/1 = 150000 دينار

فيما يخص الأثاث فقد زاد بمقدار 15000 دينار

بما أن رصيد الموجود في 12/31 = رصيد 1/1 + ما تم شراءه خلال نفس السنة - ما تم بيعه في نفس السنة

إذن الأثاث في 12/31 = س + 15000

30000 = س + 15000

س = 30000 – 15000 = 15000 دينار الأثاث في 1/1

أما المباني فقد زاد بمقدار 50000 دينار

المباني في 12/31 = المباني في 1/1 + 50000

المباني في 12/31 = 200000 + 50000 = 250000 دينار

صافي المركز المالي 1/1 = الصندوق + أثاث+البضاعة+ المباني+مدينون - الدائنون

س = 20%س+15000+150000+200000+60000 - 5000

س – 20%س = 425000 - 5000

80%س = 420000

= س = $\frac{420000}{\%80}$ = 525000 دينار رأس المال في 1/1

إذن: الصندوق في 1/1 = 525000 × 20% = 105000 دينار.

صافي المركز المالي في12/31 (رأس المال 12/31) =الصندوق 12/31 × مقلوب النسبة

صافي المركز المالي12/31 = 40000 × $\frac{100}{20}$

صافي المركز المالي12/31= 200000 دينار

صافي المركز المالي 12/31 = الصندوق + أثاث+البضاعة+ المباني+مدينون - الدائنون

200000 = 40000+ 30000+125000+ 250000+50000 - س

س = 495000 - 200000 = 295000 دينار الدائنون 12/31

صافي الربح (الخسارة) = صافي المركز المالي 12/31 - صافي المركز المالي 1/1 + المسحوبات - الإضافة إلى رأس المال

صافي(الخسارة) = 200000 - 525000 + 16000 - 2000

(311000) دينار خسارة

قائمة نتيجة النشاط لمحلات سامر التجارية في 2011/12/31

صافي المركز المالي في أخر المدة		200000
(-)صافي المركز المالي في أول المدة		(525000)
(خسارة) قبل المسحوبات والإضافات		(325000)
يضاف		
+ المسحوبات	16000	
	16000	
يطرح		
- الإضافات	(2000)	
	(2000)	
صافي خسارة		(311000)

طريقة أخرى للتأكد:

صافي الربح (الخسارة) = فرق التغير للموجودات - فرق التغير للمطلوبات + المسحوبات - الإضافة

= 1/1 – 12/31 - 1/1 – 12/31 + 16000 - 2000

= [530000 – 495000] – [5000 – 295000] + 14000

= - 35000 + 290000 – 14000

صافي (الخسارة) = (311000) دينار خسارة

ثالثاً: فيما يلي المركز المالي لمحلات سامر التجارية في 12/31 / 2011 :

الموجودات	قائمة المركز المالي لمنشأة سامر التجارية في 2011/12/31		المطلوبات ورأس المال
البضاعة	125000	295000	الدائنون
الصندوق	40000	200000	رأس المال
الأثاث	30000		
المدينون	50000		
المباني	250000		
أجمالي الموجودات	495000	495000	**أجمالي المطلوبات ورأس المال**

ثانياً: طريقة القيد المزدوج

تقوم طريقة القيد المزدوج على أساس أن أية عملية من العمليات ذات الأثر المالي تتم بين طرفين مما يتطلب تحليل هذه العملية وتسجيلها بالشكل الذي يمكن معه تحديد أثرها على الطرفين المتعاملين وعلى ذلك فإنه يتم تحليل العملية المالية إلى طرفين هما:

الطرف الأول: المنشأة.

الطرف الثاني: الغير الذي تتعامل معه المنشأة.

وفي ضوء هذا التحليل يتم تسجيل العملية في دفاتر المنشأة بحيث يمكن التعرف على طرفي كل عملية بسهولة وتتبع أثرها المباشر على نشاط المنشأة ، وترتب على إتباع هذه الطريقة عدة تفسيرات لاستخدامها وهي تخصيص الحسابات (ويقوم على افتراض أن كل عملية تتم بين شخصين أحدهما مدين بقيمة ما استلم والآخر دائن بقيمة ما أعطى وبالتالي فإن كل شخص يمثل حساب) ومعادلة الميزانية (وتقوم على افتراض وجود أثر متوازن على عناصر الميزانية) وتحليل العمليات أو المعاملات (أن الاهتمام ينصب على العمليات ذاتها وذلك من حيث الأثر الذي تحدثه كل عملية على طرفيها) بحيث يكون القيد بالصيغة الآتية:

×× من حـ/ الطرف المدين (منه)الطرف الذي أخذ الأخذ ⟵ أستلم

×× إلى حـ/ الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي ⟵ أعطى

أي أن الطرف الذي أخذ يكون في الطرف المدين من القيد والطرف الذي أعطى يكون في الطرف الدائن من القيد.

إن الأسس التي تبنى عليها هذه الطريقة هي:

1- إن كل عملية ذات قيمة مالية تتضمن مبادلة قيمة وانتقال شيء ذي قيمة بين طرفين هما الطرف الأول الذي يأخذ أو يستلم القيمة ، والطرف الثاني الذي يعطي أو يسلم القيمة.

2- يكون الطرف الذي أستلم أو أخذ القيمة مديناً لهذه القيمة والطرف الذي سلم أو أعطى القيمة يعتبر دائناً بنفس القيمة.

وتسجل العمليات المالية وفق الطريقة أعلاه ويطلق على هذا النموذج مصطلح القيد البسيط.

ويقصد بالقيد البسيط أن كل عملية مالية يجب أن يتأثر بها حسابين يتم إثبات أحدهما في الطرف المدين والثاني في الطرف الدائن ، أما القيد المركب فيقتصر فقط في الحالات التي يكون فيها طرفي العملية أو احدهما شاملاً لأكثر من حساب.

ولإثبات العمليات المالية وفق القيد المزدوج هناك مجموعة خطوات إرشادية تبسط عملية الإثبات والتسجيل هي:

1- تحديد الحسابات المتأثرة بالعملية المالية.
2- تحديد الأخذ وتحديد العاطي.
3- وضع الأخذ في الطرف المدين (منه) من القيد والعاطي في الطرف الدائن (له) من القيد.
4- إثبات القيد بالقيمة (الدينار) وليس بالكمية والتأكد من توازن القيد من حيث تساوي الطرف المدين مع الطرف الدائن من القيد فضلاً عن إثبات شرح القيد.

مثال5:

قم بإثبات القيد المحاسبي للعمليات أدناه:

1- اشترى كريم بضاعة بمبلغ 5000 دينار من حسن نقداً.

5000 من حـ/ البضاعة (المشتريات)	**الطرف المدين (منه)الطرف الذي أخذ الأخذ**	أستلم
5000 إلى حـ/ الصندوق	**الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي**	أعطى

شراء بضاعة نقداً(شرح القيد)

2- تم بيع أثاث إلى خالد على الحساب بمبلغ 10000 دينار.

10000 من حـ/ المدينون(خالد)	**الطرف المدين (منه)الطرف الذي أخذ الأخذ**	أستلم
10000 إلى حـ/ أثاث	**الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي**	أعطى

بيع أثاث بالأجل لخالد

3- في 2009/6/1 تم شراء سيارة بمبلغ 100000 دينار نقداً.

100000 من حـ/ السيارة	**الطرف المدين (منه)الطرف الذي أخذ الأخذ**	أستلم
100000 إلى حـ/ الصندوق	**الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي**	أعطى

شراء سيارة نقداً

4- في 2010/1/1 بدأ عمار عمله التجاري بمبلغ 20000 دينار أودعها في الصندوق.

20000 من حـ/ الصندوق	**الطرف المدين (منه)الطرف الذي أخذ الأخذ**	أستلم
20000 إلى حـ/ رأس المال	**الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى العاطي**	أعطى

بدأ العمل التجاري

بناءً على ما سبق (حول تحليل العمليات المالية وفق القيد المزدوج) يمكن استنتاج ما يلي:

1- إن التحليل يرتكز على فكرتين أساسيتين هما الازدواج والتوازن ، ويقصد بالازدواج أن لكل عملية مالية طرفين. أحدهما مدين Debit، والآخر دائن Credit إي أن كل عملية مالية يترتب عليها آثار مزدوجة تتمثل في مديونية أحد الأطراف وهو الذي حصل على القيمة أو المنفعة ودائنية الطرف الآخر الذي فقد القيمة أو المنفعة. أما التوازن وهو ضرورة تساوي القيمة الدائنة مع القيمة المدينة.
2- يرمز لكلمة مدين بكلمة (منه) وكلمة دائن بكلمة (له).
3- ينظر هذا التحليل إلى المنشأة كشخصية معنوية مستقلة عن صاحبها ، بمعنى أن التحليل إلى طرف دائن وآخر مدين إنما ينصب على أثر هذه العمليات على المنشأة ذاتها من حيث علاقتها بالغير.

هناك بعض الأسس التي اعتمدت لتأكيد تطبيق طريقة القيد المزدوج وهذه الأسس تمثلت بطريقة معادلة الميزانية وتم بيان أثر العمليات المالية وفق هذه الطريقة من خلال أسلوبين الأول من خلال إعداد قائمة الميزانية عقب كل عملية (أسلوب المعادلة) والثاني تسجيل

التغيرات في حسابات مستقلة (أسلوب الحساب) وفيما يلي شرح بشيء من التفصيل لهذه الطريقة والأساليب المتبعة فيها:

طريقة معادلة الميزانية كأساس في تطبيق القيد المزدوج

تفسر هذه الطريقة فكرة القيد المزدوج استناداً إلى تحليل أثر العمليات المالية على عناصر المركز المالي للمنشأة وتستند إلى:

1- إن لكل منشأة مركز مالي في أي لحظة معينة أو تاريخ معين يتضمن هذا المركز من جهة ممتلكات المنشأة مثل الأراضي والمباني والبضاعة والنقد ويطلق عليها أسم الموجودات ويضمن من جهة أخرى المال الذي خصصه مالك أو ملاك المنشأة لممارسة النشاط والذي يسمى رأس المال مضافاً إليه وما اقترضته المنشأة من الغير ويطلق عليه المطلوبات.

2- إن التوازن بين مجموع قيم الموجودات من ناحية وبين مجموع قيم الحقوق من ناحية أخرى في أي لحظة أو تاريخ معين سببه أن الممتلكات تساوي رأس المال والمطلوبات وعلى ذلك فإن أي عملية تحدث في المنشأة خلال الفترة التي تلي اللحظة أو التاريخ لابد وأن تؤثر على قيم العناصر التي يتضمنها المركز المالي مع بقاء هذا المركز في حالة توازن حتى بعد حدوث العملية المالية.

ويمكن إيضاح تأثير العمليات المالية على عناصر معادلة الميزانية من خلال أسلوبين هما:

الأسلوب الأول: أسلوب المعادلة

يقدم أسلوب المعادلة تفسيراً لطريقة القيد المزدوج وذلك باعتبار أن التحليل ينصب على الأثر الذي تحدثه العمليات المالية على عناصر المركز المالي سواء كان هذا الأثر بالزيادة أو النقصان ، ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب أتباع الخطوات الآتية:

1- تحديد المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين.
2- تحليل كل عملية مالية تقوم بها المنشأة بعد هذا التاريخ إلى طرفين المدين والدائن حسب طريقة القيد المزدوج.
3- تحديد أثر العملية على عناصر المركز المالي الذي سبق حدوثها.
4- إعداد مركز مالي جديد للمنشأة.

هناك بعض المفاهيم التي تناولها هذا الأسلوب يجب توضيحها هي:

1- العناصر المحاسبية.
2- المعادلة المحاسبية.
3- تأثير العمليات المالية على عناصر المعادلة.

وفيما يلي شرح لهذه المفاهيم.

المفهوم الأول- العناصر المحاسبية:

تتكون العناصر المحاسبية من ثلاث عناصر رئيسة هي:

العنصر الأول: الموجودات (الأصول): وتكون في ثلاث مجاميع فرعية هي:

أ- الموجودات الثابتة:
ب- الموجودات المتداولة:
ج- الموجودات الأخرى:

العنصر الثاني: رأس المال (حقوق الملكية):

العنصر الثالث: المطلوبات (الخصوم أو الالتزامات): وتقسم إلى:

أ- مطلوبات (التزامات) طويلة الآجل:
ب- مطلوبات (التزامات) قصيرة الآجل:
ج- المطلوبات الأخرى:

المفهوم الثاني- المعادلة المحاسبية (معادلة الميزانية):

هناك علاقة مباشرة بين مجموعة الموجودات التي تمتلكها المنشأة ومجموعة الحقوق (رأس المال) والمطلوبات ، بحيث لا يمكن أن تمتلك المنشأة موجودات دون أن تكون هناك التزامات مترتبة على تلك الموجودات مساوية لها ، وهذه العلاقة من شأنها إحداث توازن تلقائي بين قيمة المجموعتين ولا يمكن أن تزيد أي مجموعة في قيمتها عن المجموعة الأخرى وهي أساس فكرة توازن المعادلة ويمثل هذا توازن بين الجانبين وفق المعادلة الآتية:

الموجودات = المطلوبات + رأس المال (حقوق الملكية)

المفهوم الثالث- تأثير العمليات المالية على عناصر معادلة الميزانية:

وذلك من حيث تحليل العمليات المالية وتحديد أثر هذه العمليات على عناصر المركز المالي للمنشأة ، فإذا بدأنا بمركز مالي لأي منشأة في تاريخ معين فإن أي عملية تحدث بعد هذا التاريخ سوف تغير من عناصر هذا المركز دون أن تغير من توازنه وبعبارة أخرى تؤدي العمليات المالية باختلاف أنواعها إلى أحداث تغيرات بالزيادة أو النقصان في قيم العناصر المحاسبية الأساسية لمعادلة الميزانية إلا أنها لا تغير من توازنها.

ملاحظة1:

لتوضيح كيفية تحديد الأطراف المدينة والدائنة في كل عملية مالية تحدث في المنشأة يجب مراعاة الآتي:

1- إن أي زيادة في أي عنصر من عناصر الموجودات يتأثر بها الطرف المدين من العملية المالية (لأن الموجودات هي مدينة بطبيعتها).

2- إن أي نقص في أي عنصر من عناصر الموجودات يعتبر دائناً.

3- كل زيادة في قيمة رأس المال أو المطلوبات تعتبر دائنة (لأنها أطراف دائنة بطبيعتها).

4- كل نقصان في رأس المال أو المطلوبات يعد مديناً.

ملاحظة2:

لكي تحافظ على توازن المعادلة الخاصة بالميزانية يجب مراعاة الآتي:

1- إن أي زيادة في عنصر الموجودات يجب أن يقابله :

أ- أما زيادة في عنصر أخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.

ب- أو نقصان في عنصر أخر من عناصر الموجودات.

2- إن أي زيادة في عنصر المطلوبات ورأس المال يجب أن يقابله:

أ- أما زيادة في عنصر أخر من عناصر الموجودات.

ب- أو نقصان في عنصر أخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.

3- إن أي نقص في عنصر الموجودات يجب أن يقابله:

أ- أما زيادة في عنصر أخر من عناصر الموجودات.

ب- أو نقصان في عنصر أخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.

4- إن أي نقصان في عنصر المطلوبات ورأس المال يجب أن يقابله:

أ- أما زيادة في عنصر أخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.

ب- أو نقصان في عنصر أخر من عناصر الموجودات.

وفيما يلي الشكل رقم (1) الذي يوضح الاحتمالات الأساسية في معادلة الميزانية في ظل تغير عناصره:

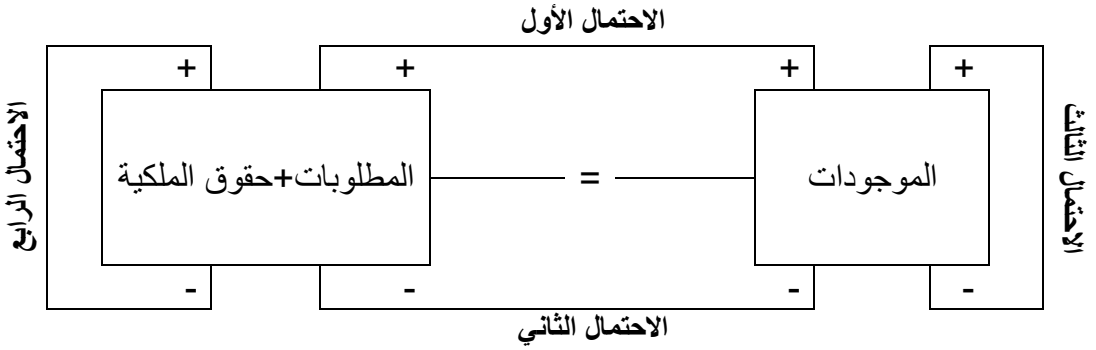

الشكل (1)
احتمالات التغير في عناصر الميزانية

من الشكل (1) أعلاه يتبن في الاحتمال الأول أن أي زيادة في موجود يجب أن يقابله زيادة في المطلوبات أو حقوق الملكية وبالعكس مثال ذلك شراء سيارة على الحساب (بالأجل) وهنا سيزداد احد عناصر الموجودات وهي السيارات ويزداد إحدى المطلوبات وهم الدائنون، وفي الاحتمال الثاني أن أي نقص في موجود يقابله نقص المطلوبات أو حقوق الملكية وبالعكس مثال ذلك سداد لأحد الدائنون نقداً فهنا سنخفض أحد عناصر الموجودات وهو الصندوق وسينخفض احد عناصر المطلوبات وهم الدائنون، وفي الاحتمال الثالث أن أي زيادة في موجود يقابله نقص بموجود أخر وبالعكس مثال ذلك شراء أثاث نقداً وهنا يلاحظ انخفاض احد عناصر الموجودات وهو الصندوق وفي نفس الوقت زيادة في أخر وهي الأثاث، وفي الاحتمال الرابع أن أي زيادة في المطلوبات أو حقوق الملكية يجب أن يقابلها زيادة أخرى في المطلوبات أو حقوق الملكية وبالعكس مثال ذلك تحويل احد الدائنون إلى كمبيالة (ورقة دفع) وهنا يزداد احد عناصر المطلوبات وهي أوراق الدفع وينخفض أخر وهم الدائنون.

مثال6:

وضح تأثير العمليات التالية على معادلة الميزانية:

1- زيادة في موجود ونقص في موجود أخر.
2- زيادة في موجود وزيادة في أحد عناصر المطلوبات.
3- زيادة في موجود وزيادة في رأس المال.
4- نقص في موجود ونقص في أحد عناصر المطلوبات.
5- نقص في موجود ونقص في رأس المال.
6- زيادة في أحد عناصر المطلوبات ونقص في رأس المال.
7- زيادة في أحد عناصر المطلوبات ونقص في عنصر أخر من عناصر المطلوبات.
8- نقص في أحد عناصر المطلوبات وزيادة في رأس المال.
9- زيادة في أحد عناصر حقوق الملكية مثل رأس المال ونقص في عنصر أخر مثل الأرباح المحتجزة.

الحل:

	الموجودات		=	المطلوبات		+	حقوق الملكية	
-1	+	(-)						
-2	+			+				
-3	+						+	
-4	(-)			(-)				
-5	(-)						(-)	
-6				+			(-)	
-7				+		(-)		
-8				(-)			+	
-9							+	(-)

مثال7:

فيما يلي المركز المالي لمنشأة أحمد التجارية في 12/31 / 2008 :

قائمة المركز المالي لمنشأة أحمد التجارية في 2008/12/31

الموجودات		المطلوبات ورأس المال	
أثاث	140000	الدائنون	20000
الصندوق	50000	رأس المال	580000
المدينون	10000		
المباني	400000		
أجمالي الموجودات	600000	**أجمالي المطلوبات ورأس المال**	600000

والتالي العمليات المالية التي جرت في شهر كانون الثاني من عام 2009:

1- أشترت المنشأة أثاث بمبلغ 5000 دينار نقداً.
2- أشترت المنشأة أثاث بمبلغ 80000 دينار على الحساب من منشأة السعد التجارية.
3- قام صاحب المنشأة بزيادة رأس المال بمبلغ 100000 دينار أودعه الصندوق.
4- تم سداد 60000 دينار نقداً لمنشأة السعد التجارية.
5- سدد لنا أحد العملاء مبلغ 4000 نقداً.
6- سحب صاحب المشروع أثاث بمبلغ 30000 دينار لاستخدامه الخاص.
7- تم سداد 8000 دينار لأحد الدائنين بشكل أثاث.
8- سدد صاحب المنشأة المتبقي في ذمة المنشأة لمنشأة السعد التجارية من ماله الخاص.

المطلوب:

1- إيضاح أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية باستخدام أسلوب المعادلة.
2- تصوير المركز المالي الجزئي لمنشأة احمد التجارية في نهاية كانون الثاني 2009.

الحل:

1- إيضاح أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية باستخدام أسلوب المعادلة.

	الموجودات				=	المطلوبات	+	حقوق الملكية
	أثاث+	**صندوق+**	**مدينون+**	**مباني**	**=**	**الدائنون**	**+**	**رأس المال**
	+140000	+50000	+10000	400000	=	20000	+	580000
-1	+ 5000	(5000)						
	+145000	+45000	+10000	400000	=	20000	+	580000
-2	+80000					+80000		
	+225000	+45000	+10000	400000	=	100000	+	580000
-3		+100000						+100000
	+225000	+145000	+10000	400000	=	100000	+	680000
-4		(60000)				(60000)		
	+225000	+85000	+10000	400000	=	40000	+	680000
-5		+4000	(4000)					
	+225000	+89000	+6000	400000	=	40000	+	680000
-6	(30000)							(30000)
	+195000	+89000	+6000	400000	=	40000	+	650000
-7	(8000)					(8000)		
	+187000	+89000	+6000	400000	=	32000	+	650000
-8						(20000)		+20000
	+187000	+89000	+6000	400000	=	12000	+	670000

2- تصوير المركز المالي الجزئي لمنشأة احمد التجارية في نهاية كانون الثاني 2009.

الموجودات	**قائمة المركز المالي الجزئي لمنشأة أحمد التجارية في 2009/1/31**		**المطلوبات ورأس المال**
أثاث	187000	12000	الدائنون
الصندوق	89000	670000	رأس المال
المدينون	6000		
المباني	400000		
أجمالي الموجودات	682000	682000	**أجمالي المطلوبات ورأس المال**

تمرين1: بالاعتماد على بيانات المثال 6 السابق قم بإثبات العمليات المالية باستخدام القيد المزدوج.

تمرين2:

فيما يلي المركز المالي لمحلات كريم التجارية في 12/31 / 2008 :

الموجودات	**قائمة المركز المالي لمحلات كريم التجارية في 2008/12/31**		**المطلوبات ورأس المال**
أثاث	80000	10000	الدائنون
الصندوق	30000	145000	رأس المال
المدينون	5000		
أثاث	40000		
أجمالي الموجودات	155000	155000	**أجمالي المطلوبات ورأس المال**

والتالي العمليات المالية التي جرت خلال عام :2009

1- أشترت المحلات سيارة بمبلغ 50000 دينار دفع قيمتها صاحب المحلات من ماله الخاص.
2- أشترت المحلات أثاث بمبلغ 40000 دينار على الحساب من منشأة الحامد التجارية.
3- تم بيع جزء من الأثاث لأحمد بمبلغ 100000 دينار أستلم نصفها نقداً والباقي على الحساب.
4- تم سداد ما بذمة المحلات إلى منشأة حامد نقداً.
5- سدد لنا أحد العملاء مبلغ 2000 نقداً.
6- سحب صاحب مبلغ 5000 دينار لاستخدامه الخاص.
7- سدد أحمد ما بذمته للمحلات نقداً.
8- طلب أحد الدائنين من المحلات عمل كمبيالة عن دينه البالغ 5000 دينار واستجابة المحلات لذلك.

المطلوب:

1- إيضاح أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية باستخدام أسلوب المعادلة.
2- تصوير المركز المالي الجزئي لمحلات كريم التجارية في نهاية عام 2009.
3- إثبات العمليات المالية باستخدام القيد المزدوج.

الأسلوب الثاني: أسلوب الحساب

نتيجة للانتقادات التي وجهت لأسلوب المعادلة كأساس في تطبيق القيد المزدوج وبيان أثر العمليات المالية على معادلة الميزانية حيث أنها تتطلب جهداً ووقتاً كبير في سبيل توضيح أثر العمليات المالية لذا تم اللجوء إلى أسلوب ثاني وهو أسلوب الحساب.

يقصد **بالحساب** هو عبارة عن جدول أو نموذج معين يظهر الزيادة والنقص في عناصر القوائم المالية كوسيلة لتبويب وتجميع العمليات والأحداث المالية التي تحدث خلال الفترة ويتكون من جانبين (جانب أيمن يسمى مدين أو منه ، جانب أيسر ويسمى دائن أو له) ويأخذ الحساب شكل حرف (T) ومن خلال هذين الجانبين يمكن إثبات وتوضيح كل التغيرات التي تحدث في أي حساب من الحسابات التي تتأثر بها العمليات المالية.

أما آلية عمل هذا الأسلوب كبديل للأسلوب السابق في توضيح أثر العمليات المالية وكأساس لتطبيق القيد المزدوج فإنه يتم فتح صفحة أو سجل مستقل لكل فقرة أو بند من بنود عناصر الميزانية يسمى هذا نموذج الصفحة أو السجل بالحساب يثبت فيه التغيرات التي تطرأ على ذلك البند بالزيادة أو النقصان نتيجة العمليات التي تقوم بها المنشأة خلال الفترة وفي نهاية الفترة يتم حصر أثر هذه التغيرات لأعداد المركز المالي. وتكون العمليات المالية دائماً ذات أثر مزدوج أي على حسابين أو أكثر مع اختلاف جانب التأثير لكلا الحسابين مع بقاء مقدار القيمة المؤثرة متساوية.

أنواع الحسابات

هناك عدة تبويبات التي يمكن من خلالها التعرف على أنواع الحسابات أهمها:

أولاً: من حيث الشخصية تقسم إلى:

1- **الحسابات الشخصية**: وتتضمن أسماء الأشخاص سواء كانوا حقيقيين أو معنويين مثل أسماء الدائنين والمدينين وتتضمن الحسابات الشخصية أيضاً حساب رأس المال وحساب جار صاحب المشروع أو جاري الشركاء ، وحساب المصرف ، وتقسم إلى:

أ- حسابات شخصية حقيقية(أشخاص طبيعيون): وتتضمن أسماء أشخاص حقيقيين مثل أحمد ، محمد ، حسن ، سالم..الخ.

ب- حسابات شخصية معنوية(أشخاص معنويون): وهي الحسابات الخاصة بالشركات والمنشآت التي لها شخصية مستقلة عن مالكيها مثل الشركة العامة للغزل والنسيج وشركة ألبان تكريت المحدودة ، المصارف ، ..الخ.

2- **الحسابات غير الشخصية:** وتنقسم إلى:

أ- حسابات حقيقية: مثل ممتلكات المنشأة (وتمثل عناصر الموجودات الثابتة في المركز المالي أي لا تقفل في نهاية السنة المالية وبعض الموجودات المتداولة كالصندوق ، والمخزون "البضاعة" على سبيل المثال) وتقسم إلى:

- حسابات حقيقية مادية: وهي الموجودات الملموسة مثل الأراضي والمباني ..الخ.
- حسابات حقيقية معنوية: وهي الموجودات غير الملموسة مثل شهرة الحل والعلامة التجارية وبراءة الاختراع ..الخ.

ب- الحسابات الاسمية: وهي حسابات وسيطة تفتح خلال السنة وتقفل في نهاية السنة ضمن الحسابات الختامية وتمثل هذه الحسابات:

- بالمصاريف ، أو خسائر (مثل مصاريف الماء والكهرباء ، مصاريف الإعلان ، خسائر الحريق ..الخ).
- والأرباح والإيرادات (مثل إيراد العقار ، الفوائد الدائنة ، أرباح بيع ..الخ).

ويمكن تمثيل هذا التبويب للحسابات بالشكل (2) الأتي

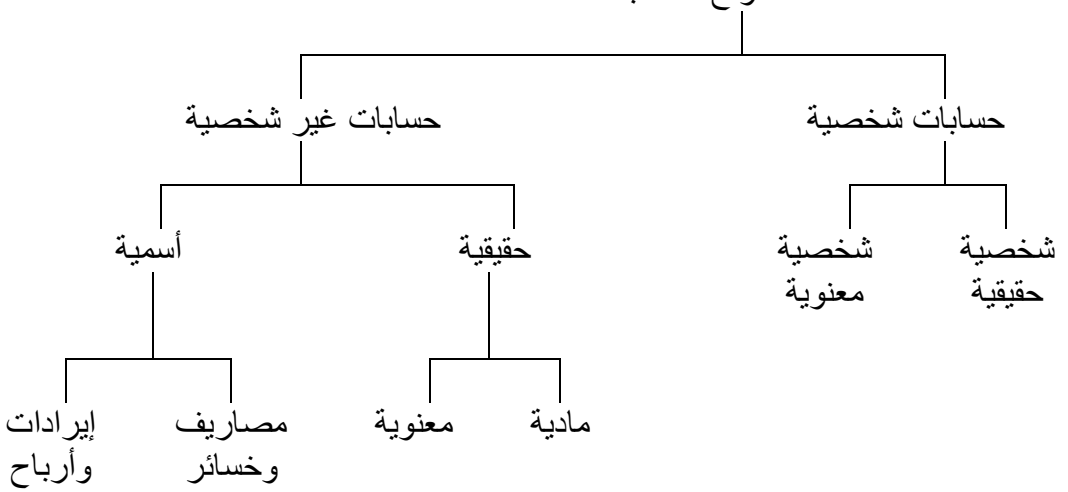

الشكل (2)
تصنيف الحسابات من حيث الشخصية

ثانياً: من حيث عناصر القوائم المالية:

- قائمة المركز المالي: وتقسم إلى ثلاث حسابات رئيسة هي:(وتعد حسابات دائمية ، ذات أرصدة مفتوحة) 1- الموجودات.2- المطلوبات.3- رأس المال .

- قائمة الدخل(المتاجرة والأرباح والخسائر): وتقسم إلى:(حسابات مؤقتة، ذات أرصدة مقفلة) 1- الإيرادات. 2- المصروفات.

قواعد وخطوات التسجيل في الحساب

يكون لكل حدث اقتصادي متعلق بالمنشأة تأثير على حسابين على لأقل حيث يتطلب الفرض الأساسي في النظام المحاسبي أن يكون لكل حدث اقتصادي طرف مدين وطرف آخر دائن مساوٍ له في القيمة إذ أن قواعد المديونية والدائنية تتفق دائماً مع النموذج المحاسبي الأساسي (معادلة الميزانية) والمتمثل:**الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية (رأس المال)**
وفيما يخص كل حساب فإنه يظهر فيه مجموعة من العناصر يمكن تمثيلها بالمعادلة الآتية:

رصيد أول المدة للحساب+الإضافات خلال المدة (إن وجد)= النقص خلال المدة (إن وجد)+رصيد أخر المدة

ولغرض إثبات العمليات المالية وتوضيح أثرها على كل حساب من الحسابات التي تتأثر بها يجب أتباع الخطوات الآتية:

1- يثبت رصيد أول المدة (1/1) إن وجد ويقصد بالرصيد الخاص بالحساب ، المبلغ المتبقي في الحساب ويمثل الفرق بين الزيادة والنقصان في الحساب.

2- تسجيل الإضافات والنقصان في الحساب من خلال تحليل العمليات المالية ، وتتم عملية تحليل العمليات المالية لإثبات الإضافات أو النقص وفق عدة خطوات هي:

أ- يجب أن يحدد المحاسب الحسابات المعنية التي تتأثر بالعملية.

ب- يجب أن يقرر طبيعة الحسابات التي تتأثر بالعملية هل تمثل حساب موجود أو مصروف أم أحد حسابات المطلوبات أو حقوق الملكية أو الإيرادات.

ج- يجب تحديد أثر كل عملية على الحسابات المعنية ، هل تؤدي العملية إلى زيادة أو نقص في الحسابات المختصة.

د- يتم تطبيق قواعد المديونية والدائنية لتحديد الحساب أو الحسابات التي تجعل مدينة ، والحساب أو الحسابات التي تجعل دائنة.

هـ- يجب التأكد من أن الطرف المدين لكل عملية يساوي الطرف الدائن.

3- استخراج رصيد أخر المدة للحساب.

ولتوضيح الخطوات الخاص بتحليل الإضافة والنقص في الحساب فيما يلي الشكل (3) الذي يوضح هذه الخطوات:

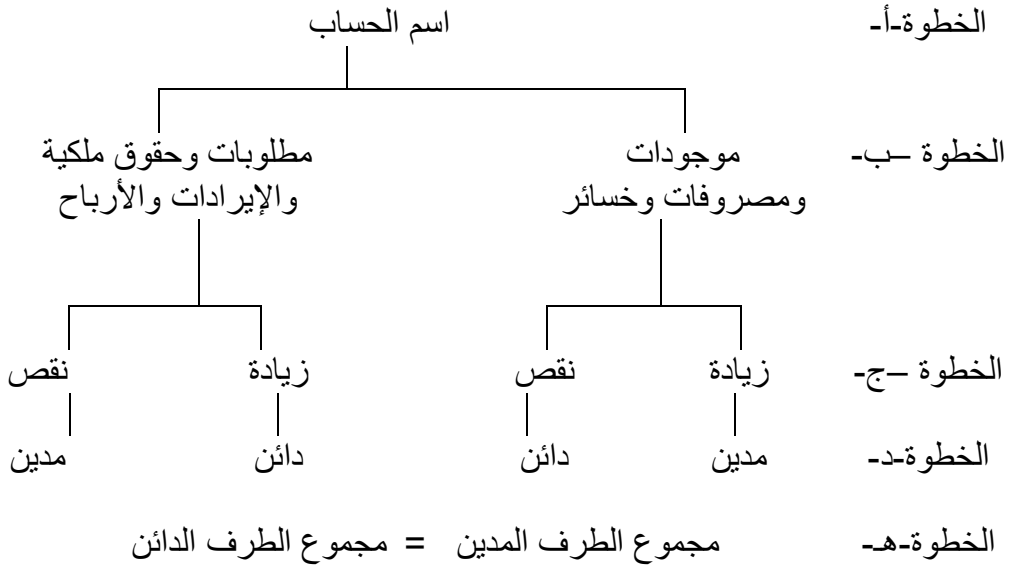

الشكل(3)

خطوات تحليل العمليات المالية ضمن أسلوب الحساب

هناك مجموعة ملاحظات يجب أخذها بنظر الاعتبار عند تحليل أثر العمليات أو عند اعتماد أسلوب الحساب يتم من خلالها توضيح شكل الحسابات الخاصة بعناصر الميزانية العمومية فضلاً عن قواعد المديونية والدائنية فيها والزيادة والنقصان الحاصلة من جراء الأحداث المالية وهذه الملاحظات هي:

ملاحظة1: تعتبر كل عناصر الموجودات مدينة ويثبت رصيد أي حساب منها في الجانب المدين وعليه تزداد كلما أصبحت مدينة وتنقص كلما أصبحت دائنة ، ويأخذ الشكل العام للحساب ما يلي:

مدين (منه)	كافة حسابات الموجودات		دائن (له)
رصيد أول المدة	××		
+ الإضافة	××	××	- النقصان
		××	الفرق
	×××	×××	
رصيد أخر المدة	××		

ملاحظة2: إن كافة عناصر المطلوبات تكون أرصدتها دائنة وعليه يثبت رصيد هذه الحسابات في الجانب الدائن من الحساب ومن ثم سوف تزيد كلما أصبحت دائنة وتنقص كلما أصبحت مدينة ، ويأخذ الشكل العام لهذه الحسابات ما يلي:

مدين (منه)	كافة حسابات المطلوبات		دائن (له)
- النقصان	××	××	رصيد أول المدة
الفرق	××	××	+ الإضافة
	×××	×××	
رصيد أخر المدة	××		

ملاحظة3: يعد رصيد رأس المال من الأرصدة الدائنة وعليه يثبت رصيد هذا الحساب في الجانب الدائن من الحساب ومن ثم سوف يزيد كلما أصبح دائن وينقص كلما أصبح مدين ، ويأخذ الشكل العام لهذا الحساب ما يلي:

مدين (منه)	حـ/ رأس المال (حقوق الملكية)		دائن (له)
- النقصان	××	××	رصيد أول المدة
الفرق	××	××	+ الإضافة
	×××	×××	
رصيد أخر المدة	××		

ملاحظة4: تعتبر كافة المصروفات والخسائر مدينة ويثبت رصيد أي حساب منها في الجانب المدين وعليه تزداد كلما أصبحت مدينة ، ويأخذ الشكل العام للحساب ما يلي:

مدين (منه)	كافة حسابات المصروفات أو الخسائر		دائن (له)
رصيد أول المدة	××		
+ الإضافة	××	××	- النقصان
		××	الفرق
	×××	×××	
رصيد أخر المدة	××		

ملاحظة5: إن كافة حسابات الإيرادات والأرباح تكون أرصدتها دائنة وعليه يثبت رصيد هذه الحسابات في الجانب الدائن من الحساب ومن ثم سوف تزيد كلما أصبحت دائنة ، ويأخذ الشكل العام لهذه الحسابات ما يلي:

مدين (منه)	كافة حسابات الإيرادات والأرباح		دائن (له)
- النقصان	××	××	رصيد أول المدة
الفرق	××	××	+ الإضافة
	×××	×××	
رصيد أخر المدة	××		

والشكل (4) التالي يوضح كافة الملاحظات السابقة فضلاً عن علاقة تلك الحسابات بالقوائم المالية:

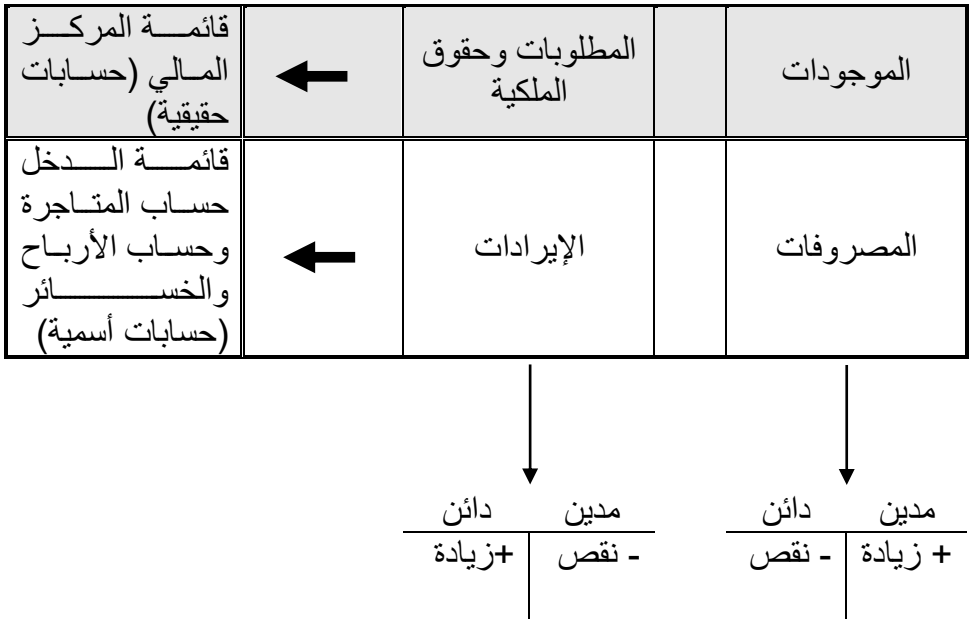

الشكل (4)
علاقة الحسابات بالقوائم المالية

مثال8: كانت قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) لمحلات صلاح التجارية في 2008/1/1 كما يلي:

الموجودات	قائمة المركز المالي لمحلات صلاح التجارية في 2008/1/1		المطلوبات ورأس المال
البضاعة	240000	20000	الدائنون
الصندوق	60000	؟	رأس المال
المدينون	18000		
أجمالي الموجودات	318000	318000	**أجمالي المطلوبات ورأس المال**

والتالي العمليات المالية التي جرت خلال عام 2008:

1- أشترت المحلات آلات حاسبة بمبلغ 30000 دينار دفع قيمتها نقداً.
2- باعت المحلات بضاعة إلى محلات خالد بمبلغ 120000 دينار تم استلام 70000 دينار منها نقداً والباقي على الحساب.
3- أشترت المحلات بضاعة بمبلغ 90000 دينار على الحساب من منشأة الحسن التجارية.
4- تم سداد ما بذمة المحلات إلى منشأة الحسن نقداً.
5- سحب صاحب المحلات مبلغ 7000 دينار نقداً لاستخدامه الخاص.
6- سدد خالد نصف ما بذمته للمحلات نقداً.

المطلوب: بيان أثر العمليات على المركز المالي باستخدام أسلوب الحساب ومن ثم تصوير قائمة المركز المالي في 2008/12/31.

الحل:

بما أن: الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية (رأس المال)

إذن: 318000 = 20000 + س

س = 318000 – 20000 = 298000 دينار قيمة رأس المال في 2008/1/1

حـ/ البضاعة

240000	في 1/1	120000	2مذكورين
90000	3الدائنون		
		210000	الفرق
330000		330000	
210000	رصيد12/31		

حـ/ الصندوق

60000	في1/1	30000	1 آلات حاسبة
70000	2بضاعة	90000	4الدائنون
25000	6مدينون	7000	5رأس المال
		28000	الفرق
155000		155000	
28000	رصيد12/31		

حـ/ المدينون

18000	في 1/1	25000	6صندوق
50000	2بضاعة		
		43000	الفرق
68000		68000	
43000	رصيد12/31		

حـ/ الدائنون

90000	4صندوق	20000	في1/1
		90000	3بضاعة
20000	الفرق		
110000		110000	
20000	رصيد12/31		

حـ/ رأس المال

7000	5صندوق	298000	في1/1
291000	الفرق		
298000		298000	
291000	رصيد12/31		

حـ/ الآلات حاسبة

30000	1 صندوق		
		30000	الفرق
30000		30000	
30000	رصيد12/31		

أما قائمة المركز المالي في 2008/12/31 لمحلات صلاح التجارية ستكون كما يلي:

الموجودات	قائمة المركز المالي لمحلات صلاح التجارية في 2008/12/31		المطلوبات ورأس المال
البضاعة	210000	20000	الدائنون
الصندوق	28000	291000	رأس المال
المدينون	43000		
أثاث	30000		
أجمالي الموجودات	311000	311000	**أجمالي المطلوبات ورأس المال**

أسئلة الفصل الثاني

س1/عرف ما يلي:
تسجيل العمليات المالية ، القيد المفرد ، القيد المزدوج ، ، الحساب ، الحسابات الاسمية ، الحسابات الحقيقية.

س2/ ما هي الخطوات المعتمدة في إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب الحساب وضحها معزز إجابتك بشكل يبين تسلسل هذه الخطوات.

س3/ البيانات التالية خاصة بمحلات الموصل التجارية لشهر كانون الثاني للعام :2008
1- في 1/1 بدأت المحلات أعمالها التجارية بمبلغ 40000 دينار كرأس مال أودع منه في الصندوق 30000 دينار والباقي في المصرف.
2- في 1/15 تم شراء أثاث من شركة الهدى التجارية بمبلغ 20000 دينار سدد ربع المبلغ نقداً والباقي على الحساب.
3- في 1/16 دفعت المحلات مبلغ 200 دينار نقداً عن شراء آلة حاسبة.
4- في 2/18 باعت المحلات أثاث إلى التاجر أحمد بمبلغ 5000 دينار على الحساب.
5- في 1/20 سددت المحلات إلى شركة الهدى التجارية مبلغ 10000 دينار نقداً.
6- في 1/22 سدد التاجر أحمد للمحلات مبلغ 4000 دينار بصك.
7- في 1/31 قامت المحلات بزيادة رأس المال بمبلغ 6000 دينار أودع الصندوق والمصرف بنسبة 2:3 على التوالي.

المطلوب: 1- تسجيل القيود اللازمة للعمليات أعلاه (مع شرح القيد لكل عملية)
2- إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب معادلة.
3- إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب الحساب.
4- إعداد الميزانية العمومية الجزئية في 2008/1/31.

س4/ تعتمد شركة النجاح التجارية طريقة القيد المفرد في تسجيل عملياتها المحاسبية وقد أمكن الحصول على بيانات الموجودات والمطلوبات في أول السنة وآخرها الخاصة بالشركة لعام 2007 والتي كانت كما يلي:

البيان	أثاث	بضاعة	مدينون	صندوق	دائنون
2007/ 1 / 1	600000	4000000	1500000	500000	1000000
2007/12/31	700000	5000000	2000000	800000	1500000

فإذا علمت أن صاحب الشركة قد قام بزيادة رأس المال خلال السنة بمبلغ 1000000 دينار ، أما المسحوبات الشخصية خلال العام فبلغت 400000 دينار.
المطلوب: إيجاد صافي الربح للشركة وفق طريقة القيد المفرد.

س5/ فيما يلي بعض أرصدة الحسابات لشركة أحمد التجارية للعام 2007 ، والمطلوب إيجاد المبالغ المجهولة في كل مما يلي:

البيان	أثاث	صندوق	دائنون	بضاعة	مدينون
2007/ 1 / 1	10000	45000	؟	100000	؟
2007/12/31	؟	؟	70000	؟	55000

فإذا علمت:
1- تعمل الشركة على الحفاظ على رصيد النقدية في كل سنة بنسبة 30% من رأس المال.
2- تمثل أرصدة المدينون 50% من رصيد البضاعة.
3- المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع خلال العام هي 19000 دينار ، أما الإضافات فكانت 5000 دينار.
4- بلغ صافي الربح وفق نظرية القيد المفرد في نهاية عام 2007 (15%) من رأس المال.

س6/ بلغ رأس المال لمحلات عدنان التجارية 340000 دينار في 2008/1/1 ، فإذا علمت أن المحلات تنتهج الإجراءات التالية في عملها:
1- تحتفظ برصيد للنقدية والمدينون والبضاعة بنسبة 3: 1: 6 على التوالي.
2- تمثل المطلوبات 25% من إجمالي رصيد البضاعة.
3- تمثل الموجودات في 1/1 80% من موجودات 12/31.
المطلوب: إيجاد مقدار صافي الربح أو الخسارة فضلاً عن القيم المجهولة فيما يلي:

البيان	صندوق	دائنون	بضاعة	مدينون
2008/ 1 / 1	؟	؟	؟	؟
2008/12/31	؟	؟	؟	؟

س7/ البيانات التالية خاصة بمحلات السعد التجارية لشهر للعام 2009:
1- في 4/1 بدأت الشركة أعمالها التجارية برأس مال قدره 60000 دينار أودع في الصندوق والمصرف بنسبة 3 : 2 على التوالي.
2- في 4/2 تم شراء بناية بمبلغ 15000 دينار نقداً.
3- في 4/5 تم شراء أثاث بمبلغ 40000 دينار من شركة الفرات للأثاث وتم دفع ربع المبلغ بصك والباقي على الحساب.
4- في 4/20 قام صاحب الشركة بشراء سيارة بمبلغ 20000 دينار نقداً من ماله الخاص وضعها ضمن ممتلكات الشركة.
5- في 4/26 تم سداد نصف الذي بذمة الشركة إلى شركة الفرات نقداً.
6- في 4/30 تم زيادة رأس المال بمقدار 50000 دينار نقداً.
المطلوب:
1: تسجيل القيود اللازمة للعمليات أعلاه (مع شرح القيد لكل عملية)
2- إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب معادلة.
3- إثبات أثر العمليات المالية باستخدام أسلوب الحساب.
4- إعداد الميزانية العمومية الجزئية في 2009/4/30.

س8/أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:
1- هذه الحسابات يكون رصيدها دائناً:
أ- الصندوق ب- الإيرادات
ج- الرواتب د- الأراضي

2- يعد من الحسابات الاسمية:
أ- الصندوق ب- الإيرادات
ج- الرواتب د- الأراضي
3- يظهر في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):
أ- الصندوق ب- الإيرادات

ج- الإيجار د- الفوائد الدائنة

4- جعل الحساب دائناً يشير إلى:
أ- زيادة في الموجودات ب- زيادة في مطلوبات
ج- زيادة في المصروفات د- زيادة في الأثاث

5- يعد رصيد الأثاث بأنه:
أ- موجود وبرصيد مدين ب- موجود وبرصيد دائن
ج- مطلوب وبرصيد دائن د- مطلوب وبرصيد مدين

6- إذا كان رصيد رأس المال في 2009/1/1 هو 225000 دينار وخلال السنة حقق المشروع ربح يعادل 10% من رأس المال في 2009/12/31 فكم يبلغ صافي الربح:
أ- 25000 دينار ب- 75000 دينار
ج- 22500 دينار د- 72500 دينار

7- صافي المركز المالي يمثل:
أ- الموجودات ناقص المطلوبات ب- الموجودات زائداً المطلوبات
ج- الموجودات ناقص حق الملكية د- الموجودات زائداً حقوق الملكية

8- إحدى الحسابات التالية لا تعد من الحسابات الاسمية:
أ- الصندوق ب- الإيرادات
ج- الإيجار د- الفوائد الدائنة

9- شراء أثاث نقداً سيؤثر على معادلة الميزانية من خلال:.
أ- زيادة في موجود ونقص في أخر ب- زيادة في مطلوب ونقص في أخر
ج- زيادة في موجود وزيادة في مطلوب د- نقص في مطلوب ونقص في موجود

10- زيادة رأس المال بمبلغ 20000 دينار نقداً:
أ- زيادة في موجود ونقص في أخر ب- زيادة في حق ملكية ونقص في أخر
ج- زيادة في موجود وزيادة حق ملكية د- نقص في حق ملكية ونقص في موجود

الفصل الثالث
الدورة المحاسبية

مفهوم الدورة المحاسبية

إن العمليات المالية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية تمر بعدة مراحل من الناحية المحاسبية خلال الفترة المالية التي تكون عادة سنة تدعى السنة المالية والتي تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31 من كل سنة وتتكرر هذه المراحل في كل سنة مالية ولذلك سميت بالدورة المحاسبية ، وتعرف أيضاً بأنها مجموعة المراحل المتتالية ، التي تمر فيها العمليات للمشروع منذ لحظة حدوثها وحتى عرض نتائجها في نهاية الفترة المالية.

* خطوات الدورة المحاسبية

وتتكون الدورة المحاسبية من الخطوات التالية والموضحة بالشكل (1):

1- تحليل المعاملات المالية، وإعداد المستندات.
2- التسجيل المحاسبي للمعاملات المالية.
3- الترحيل إلى الحسابات بدفتر الأستاذ ، يتم تبويب وتصنيف العمليات المالية بترحيل أطرافها إلى الحسابات المناسبة في الأستاذ.
4- ترصيد الحسابات وإعداد ميزان المراجعة، تلخيص العمليات المالية بترصيد حسابات الأستاذ تمهيداً لأعداد ميزان المراجعة.
5- قيود تصحيح الأخطاء والتسوية وإعداد ميزان المرجعة المعدل ومن ثم تسجيل قيود القفل وتصوير حسابي المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، وتصوير المركز المالي للمنشأة عن طريق إعداد الميزانية.

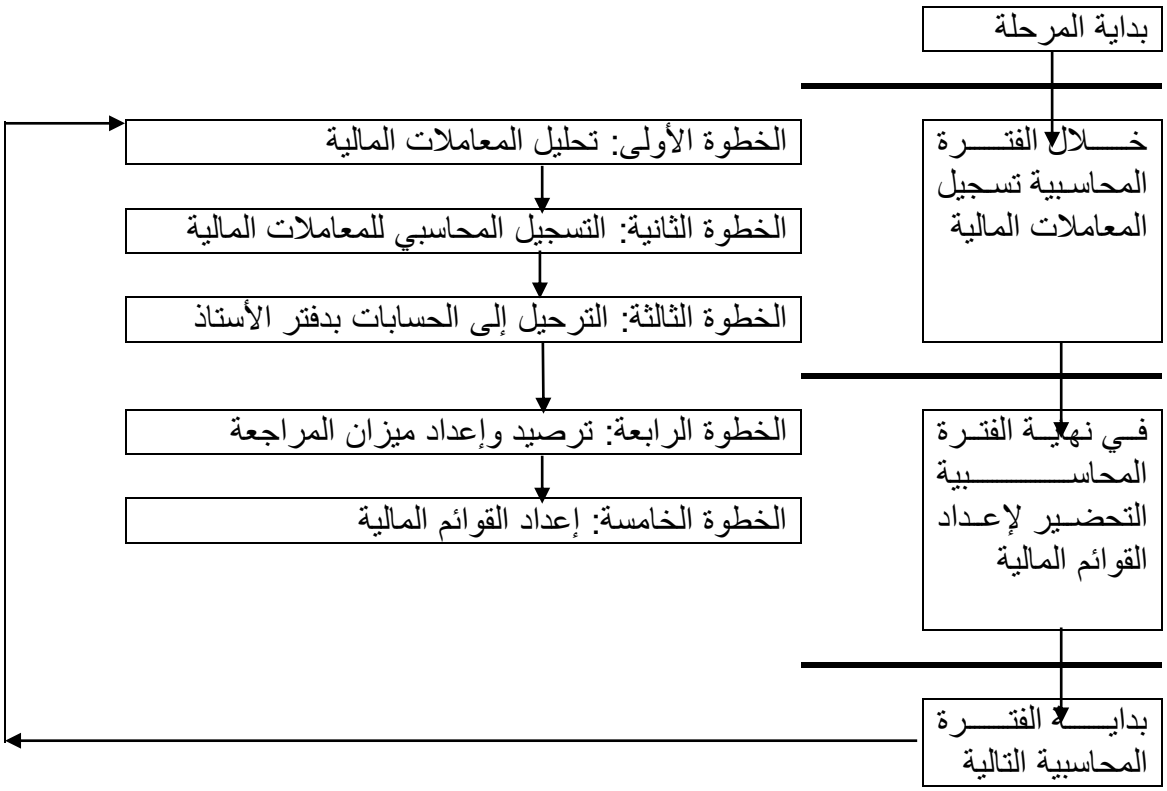

الشكل (1)
خطوات الدورة المحاسبية

ومن الشكل (1) أعلاه يلاحظ أن الدورة المحاسبية تبدأ بتحليل العمليات المالية إلى مدين ودائن وفق طبيعة الحسابات المتأثرة ومن واقع المستندات والفواتير الخاصة بالعمليات المالية ، ومن ثم يتم تسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية ، بعد ذلك ترحل العمليات المالية إلى سجل الأستاذ وفي نهاية المدة أو عند الحاجة يتم ترصيد هذه الحسابات بهدف إعداد ميزان المراجعة ويتم بعد ذلك إجراء التسويات القيدية بهدف إعداد ميزان المراجعة المعدل الذي يكون الأساس لإعداد القوائم والحسابات الختامية وذلك من خلال قفل الحسابات الظاهرة في الميزان في الحسابات الختامية وإظهار الحسابات المتبقية (الحسابات الحقيقية) ضمن قائمة المركز المالي ، بحيث يتم إعداد القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل "قائمة المتاجرة ، قائمة الأرباح والخسائر" ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة توزيعات المساهمين أو قائمة حقوق المالكين) بعد ذلك يتم إثبات القيد الافتتاحي في بداية السنة المالية التالية(إعادة فتح الحسابات من خلال القيود العكسية).

*** مراحل الدورة المحاسبية**

ويمكن توضيح الدورة المحاسبية من خلال المراحل المتكررة التي تمر بها وكما يلي:

1- **التسجيل:** يتم تسجيل العمليات المالية في الوحدة الاقتصادية في سجل اليومية واليوميات المساعدة من واقع المستندات المحاسبية والمستندات الثبوتية.
2- **الترحيل:** يتم الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ ضمن حسابات متخصصة.
3- **ترصيد الحسابات وإعداد ميزان المرجعة بالمجاميع أو الأرصدة**.
4- **تسجيل قيود التسوية والقفل**.
5- **إعداد التقارير والقوائم المالية في نهاية الفترة المالية**.

وفي السنة الثانية تعاد نفس هذه المراحل ويمكن تمثيل الدورة المحاسبية بالشكل (2) الآتي:

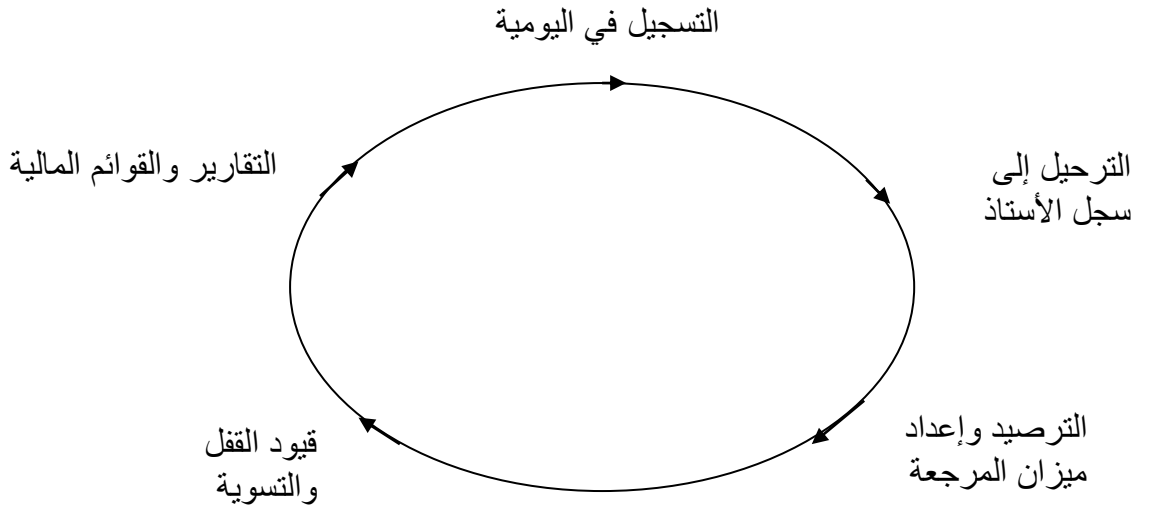

الشكل (2)
مراحل الدورة المحاسبية

وفيما يلي شرح بشيء من التفصيل لهذه الدورة:

المرحلة الأولى – التسجيل:

تتم عملية تسجيل العمليات المالية في مجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية حسب النشاط الذي يمكن أن تمارسه الوحدة المحاسبية وبالشكل الذي تقره القوانين الخاصة بعملية

مسك الدفاتر وخاصة قانون الشركات ، لكن هناك خطوة يجب أن تثبت أو تتخذ قبل عملية التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية وهي حدوث العملية المالية وإعداد المستندات اللازمة لعملية التسجيل ثم تتم عملية تسجيل الأحداث المالية في الدفاتر والسجلات المحاسبية ، لذا فإن هذه العملية تتطلب مستندات لتوثيق عملية التسجيل ومن ثم دفاتر وسجلات للإثبات فيها ويمكن توضيح تلك المتطلبات كما يلي:

1- المجموعة المستندية:

وهي عبارة عن كشوفات للأحداث المالية التي تتم مع الوحدة الاقتصادية سواء داخل الوحدة أو خارجها . فالمستند دليل إثبات مكتوب مؤيد للمعاملات التي تمت في المنشأة خلال الفترة المالية. وهذه المستندات عبارة عن وثائق يتم تحريرها بهدف إثبات حدوث العملية المالية حيث يخصص لكل نوع من العمليات مستند خاص به. وتتسم أهمية هذه المستندات بما يلي:

أ- تعد دليل موضوعي أو وثيقة تؤيد تسجيل العمليات المالية في الدفاتر.

ب- سجل تاريخ تبين فيه تاريخ حدوث العمليات المالية.

ج- تعد أساساً للتسجيل في الدفاتر.

د- أداة رقابية للتحقق من صحة حدوث العملية المالية.

هـ- تستخدم كوسيلة لتداول البيانات داخل وخارج المنشأة.

وتختلف المستندات المستخدمة من وحدة اقتصادية لأخرى باختلاف:

أ- نشاط الوحدة الاقتصادية (خدمي ، تجاري ، صناعي ، ..الخ).

ب- الشكل القانوني للمشروع (مشروع فردي ، شركة تضامنية ، شركة مساهمة ، ..الخ).

ج- حاجة الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، فكلما تنوعت حاجات هذه الجهات كلما أزداد عدد المستندات وتنوعت البيانات المتضمنة فيه.

د- مستوى الرقابة والدقة المطلوب في الوحدة الاقتصادية ، فكلما رغب المشروع بدقة ورقابة أعلى كلما تنوعت المستندات المستخدمة.

لذا لكي تتناسب المجموعة المستندية مع هدف وحاجة المشروع يجب أن تتناسب أنواعها وأشكالها مع طبيعة نشاط المشروع وهيكله القانوني ، وأن تغطي كافة أنواع نشاطات المشروع ، فضلاً عن توفير النسخ اللازمة لكافة أقسام المشروع.

ولكي يعتبر المستند أساساً لتسجيل العمليات المالية لا بد من توافر الشروط الشكلية والموضوعية الآتية :

1- أن يعبر بوضوح عن الغرض منه .

2- أن يرقم بأرقام متسلسلة على أصل وصور المستند ، مع تسجيل تاريخ كل مستند.

3- تمييز أصل المستند وصوره بألوان مختلفة.

4- يكون خالي من الكشط والحشر وأي إضافات .

ويمكن تقسيم المستندات وفقاً لأسس عديدة أهمها:

أ- حسب الجهة التي تقوم بإعداد المستندات إلى:

- مستندات داخلية: وهي التي تعد داخل المشروع مثل فواتير بيع البضاعة أو تقديم الخدمات ، ومستندات الإدخال والإصدار ، وقوائم الراتب ..الخ. وكذلك المستندات المحاسبية وهي مستندات القبض والصرف والقيد.

- مستندات خارجية: وهي المستندات التي ترد إلى المشروع من الغير (جهات خارجية) كفواتير الشراء ، فواتير الماء والكهرباء ..الخ. وتتميز هذه المستندات في كونها أكثر وأقوى حجة في إثبات صحة العمليات المالية من المستندات المحاسبية.

ب- حسب الغرض المطلوب من استخدام المستند إلى:

- المستندات الثبوتية

وهي المستندات التي تعد في مختلف أقسام ووحدات المشروع أو التي ترد من خارج المشروع وحسب حاجة وطبيعة العمليات ، وتعد أداة تعتمد للتحقق من حدوث العملية المالية بشكل واقعي وحقيقي وهي متنوعة وكثيرة منها ، عقود الإيجارات وسندات التسجيل العقاري ، وبوالص التأمين ،والكمبيالات ، وفاتورة البيع ، والشراء، والخدمات ، والماء والكهرباء، والهاتف . وهناك الاستمارات وأهمها مستند إدخال مخزني ، ومستند إخراج مخزني ، وبطاقة الصنف ، استمارات الجرد الفعلي للبضاعة وللموجودات الثابتة. وهناك الكشوفات المالية مثل كشوفات الرواتب والأجور واستمارات صرف اللف وصرف أجور النقل . وهناك الإشعارات المدينة والدائنة إذ تنظم الإشعارات المدينة من قبل المشروع لزبائنه أو للغير عندما يكون له حق عليهم مثل تحمل المشروع لمصروفات معينة كمصروفات نقل البضاعة نيابة عن الزبون ، أما الإشعارات الدائنة وترسل هذه الإشعارات إلى الغير عندما يمنح المشروع خصم معين عن قيمة البضاعة المباعة أو بسبب وجود زيادة في قيمة فاتورة البيع سابقة صدرت عن المشروع.

ب- المستندات المحاسبية

وهي المستندات التي تعزز البيانات الواردة بالمستندات الثبوتية وتبين طبيعة العملية المالية محاسبياً من جهة ، وتترجم العمليات كواسطة للإثبات في الدفاتر والسجلات المحاسبية من جهة أخرى، لذا فهي تعد بهدف إثبات القيد المحاسبي ، وتكون هذه المستندات على ثلاث أنواع هي:

- مستند القبض: وهو إيصال صادر أو محرر من قبل المشروع بإثبات المبالغ المقبوضة نقداً أو صكوك من الغير ، ويعد المستند على ضوء فواتير المبيعات النقدية أو استلام الإيرادات ..الخ. وليس هناك شكل محدد له ولكن عادة ما يضم بيانات عن اعتراف باستلام مبلغ نقداً وبصك وأسم الجهة التي دفعت المبلغ وتاريخ الاستلام وسبب الاستلام وأسم وتوقيع المستلم الذي يكون عادة أمين الصندوق أو المحاسب، ويمكن أن يتخذ الشكل الموضح في النموذج رقم (1) الآتي:

نموذج (1)
مستند قبض

منشأة:

الرقم: مستند قبض

التاريخ: أسم الحساب:

دينار

.....

استلمنا من .....

المبلغ أعلاه وقدره فقط ..... دينار لا غير

وذلك عن .....

التوقيع

وينظم مستند القبض بثلاث نسخ تعطى الأولى للجهة التي تدفع المبلغ وتحتفظ النسخة الثانية لدى المنشأة وترسل نسخة إلى شعبة السجلات المحاسبية للتسجيل بموجبها.

- مستند الصرف: وهو المستند الذي ينظم عند قيام المنشأة بالسداد النقدي أو بصك ، وذلك عن مصروفات نثرية نقدية أو سداد لبضاعة مشتراة ..الخ. وليس هناك شكل محدد له ولكن عادة ما يضم بيانات عن المبلغ المصروف نقداً أو بصك وأسم الجهة التي صرف إليها المبلغ وتاريخ الصرف وسبب الصرف وأسم وتوقيع منظم المستند وأسم وتوقيع المدقق الداخلي وأسم وتوقيع المسؤول عن الصرف ، واسم وتوقيع الأمر بالصرف ، اسم الحساب المدين ، توقيع الجهة التي

صرف لها المبلغ أو من ينوب عنها ، ويمكن أن يتخذ الشكل الموضح في النموذج رقم (2) الآتي:

نموذج (2)
مستند صرف

منشأة:

الرقم: مستند صرف مصادقة الأمر بالصرف

التاريخ:

دينار وصلنا إلى .....

..... المبلغ وقدره فقط ..... دينار لا غير

وذلك عن .....

التوقيع

المبلغ		أسم الحساب	صفحة الأستاذ	الملاحظات	
فلس	دينار				

ينظم مستند الصرف بنسختين (أصل وصورة) تعطى الأولى إلى شعبة السجلات المحاسبية (قسم المحاسبة) للتسجيل بموجبها وتحتفظ النسخة الثانية في شعبة الصرف (تبقى ضمن دفتر سندات الصرف).

- مستند قيد اليومية (مستند قيد): إذا لم تتضمن العملية قبض أو صرف نقدي أو بصك أي عملية غير نقدية كالمبيعات والمشتريات على الحساب ، العمليات المتعلقة بإرسال الصكوك للتحصيل أو التظهير أو رفضها ، الحصول على الأوراق التجارية من الغير (أوراق القبض) وكذلك عمليات تحرير الأوراق التجارية لصالح الغير (أوراق الدفع) ، كافة قيود التسوية وقيود المستحقات وقيود تصحيح الخطأ ، والإشعارات المدينة والدائنة وعمليات تصحيح الأخطاء ..الخ ، عند ذلك ينظم مستند لتلك العمليات يسمى مستند قيد اليومية. وليس هناك شكل محدد له ولكن عادة ما يكون مشابه لأحدى صفحات سجل اليومية ويحتوي على عدة حقول هي: حقل للمبالغ المدينة ، وحقل المبالغ الدائنة ، وحقل لأسم الحساب وحقل للملاحظات أو لشرح القيد ، فضلاً عن وأسم وتوقيع منظم المستند وأسم وتوقيع المدقق الداخلي وأسم وتوقيع أعلى موظف حسابي مسؤول في المنشأة. ويمكن أن يتخذ الشكل الموضح في النموذج رقم (3) الآتي

نموذج (3)
مستند قيد يومية

منشأة:

مستند قيد يومية

الرقم:

التاريخ:

المدين		الدائن		أسم الحساب	الملاحظات
فلس	دينار	فلس	دينار		
				المجموع	
التوقيع					

وينظم مستند قيد اليومية بنسخة واحدة للإثبات وللحفظ.

2- المجموعة الدفترية:

تعد الدفاتر والسجلات المحاسبية مخازن ومستودعات للبيانات الخاصة بالمشروع ويتم الإثبات فيها من واقع المستندات المحاسبية ، وتعد الدفاتر مصدراً لتجميع البيانات وتلخيصها ومطابقتها تمهيداً لعرضها أو إعداد التقارير بها ، ويختلف عدد ونوع الدفاتر المحاسبية في كل وحدة اقتصادية حسب الشكل القانوني للوحدة ونوع النشاط وحجم العمل ومدى التوسع المطلوب بالتفاصيل.

وتقسم المجموعة الدفترية إلى نوعين بشكل عام هما:

النوع الأول: الدفاتر الإلزامية (القانونية): وهي دفاتر إجبارية بموجب القانون إذ ألزم المشرع مسكها من قبل المشروع ولقد نص قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 على مسك السجلات التالية من قبل المشروع أو الوحدة الاقتصادية:

أ- دفتر اليومية العام: ويمسك هذا الدفتر لغرض قيد العمليات المالية أول بأول من واقع المستندات المحاسبية المؤيدة لوقوعها. ويعد سجل رئيسي لضبط الفعاليات الاقتصادية الجارية يوم بيوم خلال الفترة المالية التي تزاول المنشأة فيها نشاطها الاقتصادي وتسمى عملية التسجيل قيد اليومية. ولم يحدد قانون التجارة العراقي شكل محدد لدفتر اليومية ولكن عادة ما يحتوي دفتر اليومية على عدة صفحات تحتوي كل صفحة على مجموعة من الحقول التي من خلالها تسجل أي عملية مالية يمكن أن تحدث في الوحدة الاقتصادية ، والنموذج رقم (4) التالي يوضح إحدى صفحات دفتر اليومية.

نموذج (4)
دفتر اليومية

رقم الصحيفة ختم كاتب العدل

مدين	دائن	رقم صحيفة الأستاذ	البيان	رقم القيد	التاريخ
			المجموع		

ويلاحظ من هذا النموذج أن دفتر اليومية يتكون من ستة حقول تمثل:

الحقل الأول: يخصص هذا الحقل للمبالغ المدينة.

الحقل الثاني: يخصص للمبالغ الدائنة.

الحقل الثالث: يذكر فيه رقم صحيفة الحساب في سجل الأستاذ عند الترحيل.

الحقل الرابع: ويذكر فيه أسم الحساب المدين ويكون على نفس السطر للمبلغ الخاص به والظاهر في حقل المدين ، فضلاً عن أسم الحساب الدائن في السطر الذي يليه والذي يكون على نفس السطر الخاص بالمبلغ الظاهر في الحقل الدائن.

الحقل الخامس: ويثبت فيه الرقم التسلسلي للعملية المالية حسب ترتيب حدوثها.

الحقل السادس: ويثبت فيه تاريخ حدوث العملية ، وليس تاريخ الإثبات في الدفتر في حالة اختلاف التاريخين. وعادة ما يستبد هذا الحقل بحقل للمستند يقسم إلى ثلاث أعمدة تذكر فيها نوعه (مستند قبض، صرف ، قيد) ورقمه (تسلسل المستند كلاً على حدة) وتاريخه.

وعند الانتهاء من الصفحة يتم جمع القيم المدينة والدائنة في كل حقل منهما ويسجل أمامها في حقل البيان مجموع ما بعده وينقل هذا المجموع للصفحة التالية ويسجل أمامها في حقل البيان مجموع ما قبله ، ويجب أن تتساوى مجاميع القيم المدينة مع الدائنة في كل صفحة وأن أي اختلاف أو عدم تطابق بالقيم دليل على وجود خطاء.

هناك مجموعة من القواعد الهامة يجب مراعاتها عند التسجيل في دفتر اليومية منه:

1- تعبئة البيانات الخاصة في كل حقل من حقول الدفتر طبقاً لتصميمها.

2- وضوح الكتابة وعدم أجراء أي شطب أو تغيير في البيانات المسجلة.

3- توخي العناية التامة عند التسجيل بالدفتر لتجنب ارتكاب الأخطاء المحاسبية.
4- عدم تمزيق أي صفحة من الدفتر والتأكد من الترقيم وختم كاتب العدل.
5- عدم جواز إثبات الحساب المدين ثم الدائن ثم المدين بل يجب إدراج الحسابات المدينة ومن ثم الحسابات الدائنة.
6- إثبات شرح للقيد بعد أثبات الحسابات المدينة والدائنة ويوضح فيه العملية المالية باختصار ثم يترك سطر ويتم جر خط بالحبر ليفصل القيد المثبت عن القيد الذي يليه.
7- لا يجوز كتابة جزء من القيد في صفحة وتكملة هذا الجزء في صفحة أخرى.
8- خلو الدفاتر من الشطب والحك أو ترك صفحات أو فراغات كما لا يجوز الكتابة في الهوامش والحواشي.

وفي بعض المشاريع التي تتميز بكثرة العمليات المالية التي تجري فيها لذا يتم مسك نوع ثاني من الدفاتر اليومية المذكورة سابقاً وهذه الدفاتر تكون لتسجيل العمليات المالية لكل حساب بشكل خاص ويطلق عليها أسم اليومية المساعدة (وهو من الدفاتر العرفية غير الإلزامية) فهي دفاتر يومية تحليلية يخصص كل دفتر منها لتسجيل نوع محدد من العمليات المالية ، مثل دفتر يومية المشتريات الآجلة ، ودفتر يومية المبيعات الآجلة ، ودفتر يومية أوراق القبض ، ودفتر يومية أوراق الدفع وغيرها ، بهدف فصل كل نوع من العمليات المالية في دفتر خاص به ، لإظهار البيانات التحليلية الخاصة بذلك النوع من الحسابات ، وفيما يلي النموذج (5) الذي يظهر دفتر يومية المشتريات الآجلة على سبيل المثال.

نموذج (5)

دفتر يومية المشتريات الآجلة

الشهر رقم الصفحة .....

التاريخ	رقم المستند	رقم القيد	شروط التسليم	شروط الدفع	أسم المورد	صحيفة الأستاذ	البيان				الملاحظات
							الصنف	الكمية	سعر الوحدة	القيمة	
							المجموع				

وفي حالة استخدام المشروع لدفاتر اليومية يسمى دفتر اليومية العادي بدفتر اليومية العامة أو المركزية ، ففي نهاية اليوم يتم تجميع العمليات التي تمت في دفاتر اليومية المساعدة ويتم إثباتها بقيود إجمالية في اليومية المركزية ، أي يتم إثبات مجموع دفتر يومية المشتريات الآجلة بقيد واحد في دفتر اليومية المركزية.

مثال1: فيما يلي الأحداث المالية التي تمت في شركة حماد التجارية للعام 2008

1- في 2008/1/2 بدأت الشركة عملها التجاري برأس مال قدره 200000 دينار وضع مناصفةً في الصندوق والمصرف.
2- في 2008/1/3 اشترت الشركة أثاث بمبلغ 20000 دينار من أحمد على الحساب.
3- في 1/6/ 2008 اشترت الشركة آلات بمبلغ 100000 دينار من خالد دفعت منها 40000 دينار والباقي على الحساب.
4- 2008/1/22 باعت الشركة جزء من الآلات إلى محمد بمبلغ 60000 دينار استلمت نصف المبلغ نقداً والباقي على الحساب.
5- في 2008/1/23 سددت الشركة ما بذمتها إلى أحمد نقداً.
6- في 2008/1/25 سدد محمد إلى الشركة ما بذمته نقداً
7- في 2008/1/28 تم شراء سيارة للشركة بمبلغ 54000 دينار دفع ثمنها صاحب المشروع من ماله الخاص.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية للعمليات أعلاه في دفتر اليومية للشركة.

الحل: دفتر اليومية لشركة حماد التجارية لعام 2008 صفحة: 1

التاريخ	رقم القيد	البيان	رقم صحيفة الأستاذ	دائن	مدين
2008/1/2	1	من حـ/الصندوق من حـ/المصرف إلى حـ/ رأس المال بدأ العمل التجاري	1 2 3	 200000	100000 100000
2008/1/3	2	من حـ/ الأثاث إلى حـ/ الدائنون (أحمد) شراء أثاث على الحساب من أحمد	4 5	 20000	20000
2008/1/6	3	من حـ/ آلات إلى حـ/الصندوق إلى حـ/الدائنون (خالد) شراء آلات نقداً وبالآجل من خالد	6 1 7	 40000 60000	100000
2008/1/22	4	من حـ/الصندوق من حـ/المدينون (محمد) إلى حـ/ آلات بيع آلات لمحمد نقداً وبالآجل	1 8 6	 60000	30000 30000
2008/1/23	5	من حـ/الدائنون (أحمد) إلى حـ/ الصندوق سداد ما بذمة الشركة لأحمد نقداً	5 1	 20000	20000
2008/1/25	6	من حـ/الصندوق إلى حـ/المدينون (محمد) سدد محمد ما بذمته للشركة نقداً	1 8	 30000	30000
2008/1/25	7	من حـ/السيارات إلى حـ/رأس المال شراء سيارة للشركة دفع ثمنها صاحب الشركة من ماله الخاص	9 3	 54000	54000
		المجموع		484000	484000

ب-دفتر (سجل) الأستاذ: ويتم إليه ترحيل كافة العمليات المالية التي جرت في دفتر اليومية لكل حساب على حدة أي في صفحة خاصة، وبهذا يكون لكل حساب صفحة خاصة به لتعطي ملخص عن هذا الحساب في نهاية الفترة ويؤدي استخدام دفتر الأستاذ إلى :

- التحقق من صحة المعاملات التي تم قيدها في دفتر اليومية العامة أولا بأول .
- توفير الوقت والجهد عند الرغبة في معرفة رصيد أي حساب من الحسابات.(سيتم تناول هذا السجل بالتفصيل في المرحلة الثانية أي في مرحلة الترحيل).

وتختلف هذه الدفاتر الإلزامية من دولة إلى أخرى حسب قوانين التجارة الخاصة بها لذا قد تضم الدفاتر الإلزامية مجموعة من الدفاتر منها دفاتر اليومية المساعدة لحسابات معينة ودفاتر الأستاذ المساعدة...الخ.

النوع الثاني: السجلات العرفية (الاختيارية): وهي السجلات التي لم يرد نص قانوني على أمساكها ولكن بعض المنشآت تقوم بإمساكها بسبب ظروفها الخاصة ، مثل دفتر المسودة ، دفتر اليومية المساعدة (دفتر يومية المشتريات الآجلة ، دفتر يومية المبيعات الآجلة ، دفتر يومية مردودات المبيعات ، دفتر يومية مردودات المشتريات ، دفتر يومية أ.ق ، دفتر يومية أ.د ، دفتر يومية النقدية ، دفتر يومية المصاريف النثرية ، وأخرى) ، وسجل الأستاذ المساعد (دفتر أستاذ مساعد للمدينين ، دفتر أستاذ الدائنين) وبعض الدفاتر الإحصائية ...الخ.

المرحلة الثانية –الترحيل

بعد تسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية في دفتر اليومية من واقع المستندات المحاسبية تبدأ مرحلة ثانية ضمن الدورة المحاسبية وهي مرحلة الترحيل التي تتضمن تبويب وتصنيف تلك العمليات في مجموعة حسابات متخصصة إذ يتم ترحيل كل ما يتعلق بأي حساب من تلك الحسابات في سجل خاص يطلق عليه سجل الأستاذ ويعرف سجل الأستاذ أيضاً بأنه سجل تخصص كل صفحة منه أو أكثر لحساب من الحسابات التي أدخلت في دفتر اليومية فإذا نقلنا أي حساب مدين في اليومية سيكون مديناً أيضاً في صفحة سجل الأستاذ، كذلك كل حساب دائن عند ذلك يكون سجل الأستاذ نسخة طبق الأصل من دفتر اليومية ، لكنه مبوب بحيث يظهر كل حساب ما يخصه من مبالغ مدينة أو دائنة بينما تسجل قيود اليومية حسب تاريخ وقوعها غير مبوبة أو مصنفة ويطلق على تلك العملية التي يتم من خلالها تبويب وتصنيف الحسابات بعملية الترحيل ، لذا يمكن تعريف عملية الترحيل بأنها وسيلة لتبويب وتصنيف العمليات المالية لإظهار أثرها على الحسابات المختلفة في الوحدة الاقتصادية وذلك باستخدام سجل الأستاذ أو هي عملية نقل البيانات الخاصة بكل طرف من أطراف القيد المحاسبي تم إثباته في دفتر اليومية إلى الصفحة المخصصة له بدفتر الأستاذ بهدف تجميع العمليات المتعلقة بكل حساب من حسابات المشروع على حدة في صفحة خاصة به. لذا فإن سجل الأستاذ يحتوي على عدد من الصفحات تختص صفحة أو عدة صفحات لكل حساب من الحسابات وهناك عدة أشكال (نماذج) لسجل الأستاذ وفيما يلي توضيح لأحدها ضمن النموذج رقم (6) الآتي:

نموذج (6)
أحدى صفحات دفتر الأستاذ

رقم الصحيفة

حساب .....

مدين	رقم اليومية	البيان	التاريخ	دائن	رقم اليومية	البيان	التاريخ

أما فيما يخص دفتر الأستاذ المساعد الذي قد يتم مسكها في المنشآت فتتمثل بدفتر أستاذ مساعد للدائنين (صفحة لكل دائن) ، ودفتر أستاذ مساعد للمدينين (صفحة لكل مدين) وفيما يلي نموذج (7) الذي يبين صفحة أحد المدينين (أحمد على سبيل المثال) في دفتر أستاذ مساعد للمدينين:

نموذج (7)
أحدى صفحات دفتر الأستاذ المساعد للمدينين

رقم الصحيفة

حساب (أحمد)

مدين	رقم اليومية	البيان	التاريخ	دائن	رقم اليومية	البيان	التاريخ

هناك عدة أشكال لدفتر الأستاذ العام منها المذكور في النموذج (6) السابق وهناك ترتيب أخر يوضحه النموذج (8) التالي يطلق عليه دفتر الأستاذ المساعد العام ذو الأرصدة

الأربع (ذو الرصيد المتحرك) ليظهر من خلاله الرصيد بعد ترحيل كل عملية وبصورة مستمرة.

نموذج (8)
أحدى صفحات دفتر الأستاذ العام ذو الأعمدة الأربعة

رقم الصحيفة

حساب .....

التاريخ	رقم اليومية	البيان	حركة الحساب		الرصيد	
			دائن	مدين	دائن	مدين

وعلى العموم هناك اختلاف في المجموعات الدفترية التي تمسك من قبل أي مشروع بسبب وجود عدة طرق محاسبية لها في إعداد وتفاصيل المجموعة الدفترية إلا أنها جميعها تتبع المبادئ المحاسبية المقبولة والحرية متروكة للمشروع في اختيار الطريقة التي تناسب طبيعة النشاط والتفاصيل المطلوبة، ومن هذه الطرق المعتمدة في مسك المجموعة الدفترية:

1- الطريقة الإيطالية: وتسمى أيضاً بالطريقة العادية وهي تعتمد على مسك دفتر لليومية العامة ودفتر للأستاذ العام ، وتعد طريقة سهلة وغير مكلفة لذا غالباً ما تستخدم في الوحدات صغيرة الحجم.

2- الطريقة الإنكليزية: وتسمى أيضاً بطريقة اليومية الأصلية وهي تعتمد على مسك مجموعة دفاتر لليومية (مساعدة) الأصلية (مثل دفتر يومية المشتريات ألجلة ، المبيعات الآجلة ، مردودات المشتريات ، مردودات المبيعات ، أوراق القبض ، أوراق الدفع ، المصاريف النثرية ، ، النقدية ، العمليات المختلفة ، الأخرى) ومجموعة دفاتر أستاذ مساعدة (مثل دفتر أستاذ مساعد للمدينين وأستاذ مساعد للدائنين) ودفتر للأستاذ العام ، وغالباً ما تستخدم في الوحدات المتوسطة والكبيرة الحجم وهي تتطلب مجهود وكلفة أكبر.

3- الطريقة الفرنسية: وتسمى بطريقة اليوميات المساعدة وهي تعتمد على مسك دفتر يومية مركزي (عام) ومجموعة دفاتر لليومية مساعدة ومجموعة دفاتر أستاذ مساعدة ودفتر للأستاذ العام ، وغالباً ما تستخدم في الوحدات الكبيرة الحجم وهي تتطلب مجهود وكلفة أكبر.

4- الطريقة الألمانية: وهذه الطريقة تستند إلى تقسيم العمليات إلى نقدية (يومية مقبوضات ويومية مدفوعات) وأخرى غير نقدية (يومية العمليات الأخرى) ، وأستاذ عام ، وهي طريقة سهلة ولكنها يعاب عليها ضعف الرقابة.

5- **الطريقة الأمريكية:** وتسمى بطريقة (Kalamazoo) وهي تجمع بين اليومية والأستاذ بدفتر واحد (يطلق عليه دفتر اليومية ذات الحقول المتعددة أو دفتر اليومية والأستاذ)وتستخدم الكثير من الحسابات الإجمالية إلى جانب دفاتر الأستاذ المساعد (للمدينين والدائنين)، وتناسب المشروعات التي تتميز بضخامة عمليات البيع والشراء وهي أسهل من غيرها خصوصاً في إعداد موازين المراجعة. والنموذج (9) التالي يبين إحدى صفحات هذا الدفتر.

نموذج (9)
دفتر اليومية والأستاذ

المستند			حـ/الصندوق		حـ/المصرف		حـ/مبيعات		حـ/مشتريات			الأستاذ العام	
نوع	رقم	تاريخ	منه	له	منه	له	منه	منه	منه	منه		منه	منه
المجموع													

المصدر:(الكبيسي، 2003 : 106)

وغالباً ما يضاف إلى النموذج (9) أعلاه حقل لأسم الحساب مشابه لحقل البيان في دفتر اليومية العادي إلا أنه مقسم إلى حقلين هما منه وله ويذكر قبل حقل المستند فضلاً عن حقل للتاريخ وحقل أخر يمثل مبلغ المعاملة.

المرحلة الثالثة: الترصيد وإعداد ميزان المراجعة:

أولاً- مفهوم الترصيد

بعد أن تتم عملية الترحيل إلى سجل الأستاذ تبدأ مرحلة أخرى تتمثل في تلخيص الحسابات من خلال حساب الفرق بين الجانبين المدين والدائن لكل حساب من الحسابات الظاهرة في سجل الأستاذ في نهاية فترة زمنية معينة (شهرية ، ربع سنوية ، نصف سنوية ، سنوية) ويطلق على هذا الفرق أسم **الرصيد**. وتكون نتائج هذا الرصيد وفقاً لما يلي:

1- رصيد مدين: عندما يكون مجموع الجانب المدين أكبر من مجموع الجانب الدائن للحساب ، ويظهر هذا الرصيد عموماً للموجودات والمصروفات والخسائر.

2- رصيد دائن: عندما يكون مجموع الجانب الدائن أكبر من مجموع الجانب المدين للحساب ، عموماً يظهر مثل هذا الرصيد للمطلوبات ورأس المال والإيرادات والأرباح.

3- الرصيد صفراً: عندما يتساوى مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن للحساب.

وعملية الترصيد تبدأ بالمساواة بين المدين والدائن للحساب بوضع المبلغ الأكبر في كلا الجانبين ثم يوضع في الجانب الأخر الفرق (المتمم الحسابي) وهذا الفرق أو المتمم الحسابي سيكون هو الرصيد ويكون مديناً عندما يكون المتمم الحسابي في الجانب الدائن ورصيداً دائناً عندما يكون المتمم الحسابي في الجانب المدين للحساب. بعبارة أخرى تتلخص عملية الترصيد في جمع الجانب الأكبر من الحساب ونقله إلى الجانب الآخر (الأصغر) تمهيداً لإيجاد الرصيد (المتمم الحسابي) للجانب الأصغر والذي يحقق التساوي في مجموع الجانبين. وقد يظهر في بعض الأحيان أرصدة شاذة كأن يظهر رصيد دائن للأحد المدينين ومثل هذه الحالة لا تؤثر على توازن العملية المالية إلا أنه لا بد من إحكام الرقابة عليها ومتابعة معالجتها كأرصدة شاذة لأنهها تعطي انطباع غير موضوعي للمعلومات المحاسبية.

لذا فالترصيد عبارة عن إجراء محاسبي ضروري لمعرفة التأثير النهائي لمختلف المعاملات المحاسبية المتعلقة بالمنشأة ، ومعرفة الفرق بين الجانب المدين والجانب الدائن في الحساب، والرصيد هو الفرق بين الجانبين.

ويكون الرصيد الظاهر للحساب في بداية السنة المالية أي في 1/1 والذي جاء من 12/31 السنة السابقة ومثل هذا الرصيد يجب أن يدخل ضمن القيد الافتتاحي في يومية المشروع لتصبح أرصدة الحسابات في نهاية السنة السابقة جزء من حسابات السنة الحالية. أما الرصيد الظاهر للحساب خلال السنة كأن يكون في نهاية كل شهر مثلاً ، وهذا الرصيد يعد جزء من بيانات السنة الحالية ويستخرج لأغراض موازين المراجعة ، ويشمل الرصيد بداية السنة زائدة العمليات لغاية تاريخه. أما الرصيد الظاهر للحساب في نهاية السنة المالية أي في 12/31 ، لا يختلف عما سبقه ولكنه أكثر شمولية لاحتوائه بيانات عن السنة كاملة.

مثال2:

بناءً على بيانات المثال رقم (1) السابق المطلوب: الترحيل إلى سجل الأستاذ وترصيدها.

ص 1 حـ/ الصندوق

100000	1رأس المال	40000	3 آلات
30000	4 آلات	20000	5الدائنون
30000	6مدينون		
		100000	الفرق
160000		160000	
100000	رصيد12/31		

ص 2 حـ/ المصرف

100000	1رأس المال		
		100000	الفرق
100000		100000	
100000	رصيد12/31		

ص 3	حـ/ رأس المال		
		200000	1مذكورين
254000	الفرق	54000	7سيارات
254000		254000	
		254000	رصيد12/31

ص 4	حـ/ الأثاث		
		20000	2الدائنون
20000	الفرق		
20000		20000	
	رصيد12/31	20000	

ص 8	حـ/ المدينون		
30000	4 آلات	30000	6صندوق
30000		30000	

	حـ/ الدائنون		
20000	5صندوق	20000	2أثاث
		60000	3 آلات
60000	الفرق		
80000		80000	
رصيد12/31		60000	

ص 9	حـ/ السيارات		
54000	1رأس المال		
		54000	الفرق
54000		54000	
54000	رصيد12/31		

ص 6	حـ/ آلات		
100000	3مذكورين	60000	4مذكورين
		40000	الفرق
100000		100000	
40000	رصيد12/31		

فيما يخص حساب الدائنون يلاحظ أنه تم تصوير حساب الدائنون بصورة أجمالية على الرغم من اختلاف الأشخاص داخل هذا الحساب (إذا كانت الشركة تمسك سجلات مساعدة للأستاذ الدائنين) ولكن بما أن الشركة لم تقم بمسك دفاتر مساعد لذا تم الفصل ووضع حساب لكل شخص دائن كان أو مدين في حساب خاص ويمكن توضيح ذلك لنفس المثال السابق ضمن حساب الدائنون:

ص 5	حـ/ الدائنون(أحمد)		
20000	5صندوق	20000	2أثاث
20000		20000	

ص 8	حـ/ الدائنون(خالد)		
		60000	3بضاعة
60000	الفرق		
60000		60000	
رصيد12/31		60000	

ثانياً- مفهوم ميزان المراجعة

وبعد إتمام عملية الترصيد يتم إعداد **ميزان المراجعة** الشهري أو الربع أو النصف السنوي أو السنوي ، والذي يكون عبارة عن كشف أو أكثر ، يهدف إلى توفير بيانات تتعلق بمجموع الجانب المدين ومجموع الجانب الدائن ، لكل حساب من الحسابات المستخدمة في المشروع والظاهرة بدفتر الأستاذ العام ، أو تهدف إلى توفير بيانات عن أرصدة الحسابات المدينة وأرصدة الحسابات الظاهرة بدفتر الأستاذ العام.

ويحتوي ميزان المراجعة على أربعة حقول على الأقل إذ يمثل الحقل الأول الأرصدة المدينة أما الحقل الثاني الأرصدة الدائنة والحقل الثالث أسم الحساب والحقل الرابع أرقام صحائف الأستاذ لكل حساب. ويلاحظ في ميزان المراجعة على أنه:

1- ميزان المراجعة عبارة عن كشف أو قائمة بجميع الحسابات الظاهرة في سجل الأستاذ العام وأرصدة تلك الحسابات مدينة أو دائنة.
2- نقل الأرصدة في ميزان المراجعة من واقع الحسابات الظاهرة في الأستاذ العام ثم تجمع الأرصدة المدينة وتجمع الأرصدة الدائنة.
3- لا بد من تساوي إجمالي الأرصدة المدينة مع إجمالي الأرصدة الدائنة.

وتنقل كل الأرصدة من صحائف الأستاذ ثم يجمع جانبي الميزان ويجب أن يتساويا وإذا اختلفا فإن ذلك يعني وجود خطأ في قيود اليومية أو في عملية الترحيل أو في عملية الترصيد أو

عند نقل الأرصدة من صحائف الأستاذ إلى ميزان المراجعة ، ولا يعني تساوي الجانبين بالضرورة صحة العمليات الحسابية فقد يحدث ما يلي:
1- خطأ أو تزوير في الجانبين المدين والدائن بنفس المقدار.
2- وجود اختلاس حيث يحذف المختلس قيداً كاملاً في اليومية وبذلك لا يظهر القيد في دفتر الأستاذ ومن ثم في ميزان المراجعة.

أنواع ميزان المراجعة

لأجل التأكد من صحة إدخال وإثبات قيود اليومية والترحيل إلى سجل الأستاذ ينظم ميزان المراجعة بعدة طرق يتم استعمال طريقة واحدة أو أكثر نذكر منها:

1- **ميزان المراجعة بالأرصدة**: هو عبارة عن كشف يتضمن أرصدة جميع الحسابات الموجودة في سجل الأستاذ ، مع بيان رصيد الحساب في الحقل المخصص لذلك ، فإذا كان رصيد الحساب رصيداً مديناً يظهر في حقل الأرصدة المدينة ، أما إذا كان رصيد الحساب رصيداً دائناً فيظهر في حقل الأرصدة الدائنة ، ويتم جمع مبالغ الأرصدة لكل حقل والتأكد من تساوي مجموع الأرصدة المدينة مع مجموع الأرصدة الدائنة. وبعبارة أخرى يتم نقل كل الأرصدة المدينة من دفتر الأستاذ إلى الميزان في جانبه المدين وتنقل الأرصدة الدائنة إلى الجانب الدائن منه ، ومراعاة التأكد من تساوي مجموع الجابين المدين والدائن فيه. وفيما يلي النموذج رقم (10) التالي الذي يوضح شكل ميزان المراجعة بالأرصدة.

نموذج (10)
ميزان المراجعة بالأرصدة

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب	صحيفة الأستاذ
		المجموع	

2- **ميزان المراجعة بالمجاميع**: وهو عبارة عن كشف يتضمن جميع الحسابات الموجودة بسجل الأستاذ ، مع بيان مجموع الجانب المدين ومجموع الجانب الدائن لكل منها في الحقول المخصصة لذلك ، ويتم جمع مبالغ لكل حقل والتأكد من تساوي مجموع المبالغ المدينة مع مجموع المبالغ الدائنة. بعبارة أخرى ينقل مجموع الجانبين في كل حساب من دفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة ، وبما أن القيود في دفتر اليومية ترحل إلى دفتر الأستاذ بنفس المبالغ إذاً يجب أن تتساوى مجاميع الميزان مع مجاميع دفتر اليومية وتعد هذه الطريقة مفيدة للتأكد من صحة الترحيل. وفيما يلي النموذج رقم (11) التالي الذي يوضح شكل ميزان المراجعة بالمجاميع.

نموذج (11)
ميزان المراجعة بالمجاميع

مجاميع مدينة	مجاميع دائنة	أسم الحساب	صحيفة الأستاذ
		المجموع	

3- **ميزان المراجعة بالأرصدة والمجاميع:** يتم إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة بدمج بيانات كل من ميزان المراجعة بالمجاميع مع ميزان المراجعة بالأرصدة حيث يظهر أمام الحساب مجموع جانبه المدين ومجموع جانبه الدائن ، بالإضافة إلى رصيده مديناً كان أو دائناً ، وفيما يلي النموذج رقم (12) التالي الذي يوضح شكل ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة.

نموذج (12)

ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة

ميزان المراجعة بالأرصدة		ميزان المراجعة بالمجاميع		أسم الحساب	صحيفة الأستاذ
أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	مجاميع مدينة	مجاميع دائنة		
				المجموع	

وتجدر الإشارة إلى أن إذا تساوى جانبي الحساب الدين والدائن فعند ذلك يعد حساب مقفول ولا يظهر رصيد لهذا الحساب في ميزان المراجع بالأرصدة ولكن تظهر مجاميع جانبي الحساب المدين والدائن في ميزان المراجعة بالمجاميع ، كما تجدر الإشارة إلى أن أي حساب يجب أن يكون لديه إما رصيد مدين أو رصيد دائن (إلا إذا تساوى جانبي الحساب فيعد مقفل) ولا يمكن أن يكون للحساب رصيدين معاً أحدهما مدين والآخر دائن.

أهمية إعداد ميزان المراجعة

وعادة ما يتم في الوحدات الاقتصادية إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع أولاً وبعد التأكد من التوازن يتم بعد ذلك إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة. وتنبع أهمية إعداد ميزان المراجعة في الشروع مما يلي:

1- التأكد من عدم وجود أية أخطاء في إثبات مبالغ القيود المحاسبية في دفتر اليومية.
2- التأكد من عدم وجود أية أخطاء في الترحيل.
3- التأكد من صحة مجاميع الجانب المدين والجانب الدائن للحسابات ، وكذلك التأكد من صحة أرصدة تلك الحسابات.
4- معرفة موقف كل حساب من حيث المديونية أو والدائنية في تاريخ معين.
5- تحديد ذمم المشروع المدينة والدائنة في تاريخ إعداد الميزان.
6- إعداد ميزان المراجعة في نهاية العام تمهيداً لإعداد القوائم المالية الختامية.

مثال3:

لنفس بيانات المثال (2) السابق **المطلوب**: إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع ، ميزان المراجعة بالأرصدة ، ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة.

ميزان المراجعة بالمجاميع لشركة حماد التجارية في 2008/12/31

مجاميع مدينة	مجاميع دائنة	أسم الحساب	صحيفة الأستاذ
160000	60000	الصندوق	1
100000		المصرف	2
	254000	رأس المال	3
20000		الأثاث	4
20000	20000	الدائنون (أحمد)	5
	60000	الدائنون (خالد)	7
30000	30000	المدينون (محمد)	8
100000	60000	آلات	6
54000		السيارات	9
484000	484000	**المجموع**	

يلاحظ أن المجموع الظاهر في ميزان المراجعة في المجاميع هو مساوي لمجموع دفتر اليومية مما يؤكد صحة الترحيل.

ميزان المراجعة بالأرصدة لشركة حماد التجارية في 2008/12/31

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب	صحيفة الأستاذ
100000	----	الصندوق	1
100000	----	المصرف	2
----	254000	رأس المال	3
20000	-----	الأثاث	4
-----	-----	الدائنون (أحمد)	5
-----	60000	الدائنون (خالد)	7
-----	-----	المدينون (محمد)	8
40000	-----	آلات	6
54000	-----	السيارات	9
314000	314000	**المجموع**	

ويفضل عدم إظهار الأرصدة المقفولة ضمن ميزان المراجعة بالأرصدة.

ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة لشركة حماد التجارية في 2008/12/31

صحيفة الأستاذ	أسم الحساب	ميزان المراجعة بالمجاميع		ميزان المراجعة بالأرصدة	
		مجاميع دائنة	مجاميع مدينة	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
1	الصندوق	60000	160000	----	100000
2	المصرف		100000	----	100000
3	رأس المال	254000		254000	----
4	الأثاث		20000	-----	20000
5	الدائنون (أحمد)	20000	20000	-----	-----
7	الدائنون (خالد)	60000		60000	-----
8	المدينون (محمد)	30000	30000	-----	-----
6	آلات	60000	100000	-----	40000
9	السيارات		54000	-----	54000
	المجموع	484000	484000	314000	314000

مثال4:

فيما يلي الأحداث المالية التي جرت في محلات خليل التجارية:

1- في 2009/1/5 بدأ العمل التجاري برأس مال قدره 500000 دينار وضع في الصندوق والصرف بنسبة 4: 1 على التوالي.

2- في 20/ 2009/3 تم شراء أثاث بمبلغ 600000 دينار من شركة دجلة التجارية ، 75% منها على الحساب والباقي سدد نقداً.

3- في 2009/5/11 تم بيع جزء من الأثاث إلى حميد بمبلغ 400000 دينار استلم منها 100000 دينار نقداً.

4- في 2009/11/25 تم سداد 50% مما تبقى في ذمة المحلات إلى شركة دجلة نقداً.

5- في 2010/2/4 تم استلام ما بذمة حميد بصك.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية لمحلات خليل التجارية للعام 2009 ثم الترحيل إلى سجل الأستاذ والترصيد وإعداد ميزان المراجعة بالمجاميع وميزان المراجعة بالأرصدة وميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة.

2- إثبات قيود اليومية لمحلات خليل التجارية للعام 2010.

الحل:

دفتر اليومية لمحلات خليل التجارية لعام 2009

التاريخ	رقم القيد	البيان	صحيفة الأستاذ	دائن	مدين
2009/1/5	1	من حـ/الصندوق من حـ/المصرف إلى حـ/ رأس المال بدأ العمل التجاري	1 2 3	 500000	400000 100000
2009/3/20	2	من حـ/ أثاث إلى حـ/الصندوق إلى حـ/الدائنون (دجلة) شراء أثاث نقداً وبالآجل من شركة دجلة	4 1 5	 150000 450000	600000
2009/5/11	3	من حـ/الصندوق من حـ/المدينون (حميد) إلى حـ/ أثاث بيع أثاث لحميد نقداً وبالآجل	1 6 4	 400000	100000 300000
2009/11/25	4	من حـ/الدائنون (دجلة) إلى حـ/ الصندوق سداد 50% مما بذمة المحلات لشركة دجلة نقداً	5 1	 225000	225000
		المجموع		1725000	1725000

ص1 حـ/ الصندوق

1رأس المال	400000	4دائنون	225000
3أثاث	100000	2أثاث	150000
		الفرق	125000
	500000		500000
رصيد12/31	125000		

ص2 حـ/ المصرف

1رأس المال	100000	الفرق	100000
	100000		100000
رصيد12/31	100000		

ص3 حـ/ رأس المال

1مذكورين	500000	الفرق	500000
	500000		500000
رصيد12/31	500000		

ص4 حـ/ أثاث

2مذكورين	600000	3مذكورين	40000
		الفرق	200000
	600000		600000
رصيد 12/31	200000		

ص5 حـ/ الدائنون (دجلة)

4صندوق	225000	2أثاث	450000
الفرق	225000		
	450000		450000
		رصيد12/31	2250000

ص6 حـ/ المدينون (حميد)

3أثاث	300000	الفرق	300000
	300000		300000
رصيد12/31	300000		

ميزان المراجعة بالمجاميع لمحلات خليل التجارية في 2009/12/31

مجاميع مدينة	مجاميع دائنة	أسم الحساب	صحيفة الأستاذ
500000	375000	الصندوق	1
100000		المصرف	2
	500000	رأس المال	3
225000	450000	الدائنون (دجلة)	5
300000		المدينون (حميد)	6
600000	400000	أثاث	4
1725000	1725000	**المجموع**	

ميزان المراجعة بالأرصدة لمحلات خليل التجارية في 2009/12/31

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب	صحيفة الأستاذ
125000	-----	الصندوق	1
100000	-----	المصرف	2
-----	500000	رأس المال	3
-----	225000	الدائنون (دجلة)	5
300000	-----	المدينون (حميد)	6
200000	-----	أثاث	4
725000	725000	**المجموع**	

ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة لمحلات خليل التجارية في 2009/12/31

ميزان المراجعة بالأرصدة		ميزان المراجعة بالمجاميع		أسم الحساب	صحيفة الأستاذ
أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	مجاميع مدينة	مجاميع دائنة		
125000	-----	500000	375000	الصندوق	1
100000	-----	100000		المصرف	2
-----	500000		500000	رأس المال	3
-----	225000	225000	450000	الدائنون (دجلة)	5
300000	-----	300000		المدينون (حميد)	6
200000	-----	600000	400000	أثاث	4
725000	725000	1725000	1725000	**المجموع**	

دفتر اليومية لمحلات خليل التجارية لعام 2010

مدين	دائن	صحيفة الأستاذ	البيان	رقم القيد	التاريخ
125000		1	من حـ/الصندوق	1	2010/1/1
100000		2	من حـ/المصرف		
200000		4	من حـ/ أثاث		
300000		6	من حـ/المدينون(حميد)		

	500000 225000	3 5	إلى حـ/ رأس المال إلى حـ/ الدائنون (دجلة) القيد الافتتاحي		
300000	 300000	2 6	من حـ/المصرف إلى حـ/المدينون (حميد)	2	2010/2/4
1025000	1025000		**المجموع**		

المرحلة الرابعة – قيود التسوية والقفل

ويتم في هذه المرحلة إثبات قيود التسوية انطلاقا من مبدأ الاستحقاق المحاسبي والمقابلة وذلك لمقابلة مصاريف السنة المالية بإيرادات نفس السنة وبالتالي التمكن من قياس صافة الربح بشكل موضوعي فضلا عن أجراء قفل للحسابات الاسمية والمتمثلة بالمصاريف والخسائر والإيرادات والأرباح ومن هذه التسويات التي تتم في 12/31 من كل سنة ما يلي:

1- تسوية أرصدة الإيرادات المستلمة مقدماً: وهي تمثل الإيرادات التي تم استلامها مقدما ولم تقدم المنشأة في مقابلها خدمة أو سلعة خلال السنة المالية الحالية وإنما هي نخص فترة لاحقة.
2- تسوية أرصدة المصروفات المدفوعة مقدماً: وهي المصروفات التي دفعتها المنشأة ولم تستلم في مقابلها خدمة أو سلعة خلال السنة المالية الحالية وإنما هي نخص فترة لاحقة.
3- إثبات الإيرادات المستحقة: هي الإيرادات التي استحقتها المنشأة نتيجة لتقديم خدمة أو سلعة ولكنها لم تقيدها في سجلاتها (أي لم تستلم فعلاً) حتى نهاية الفترة المحاسبية.
4- إثبات المصروفات المستحقة : وهي المصروفات التي أصبحت التزاما على المنشأة نتيجة لاستلام المنشأة خدمة أو سلعة ولم تثبت ما يقابلها من مصرفات في سجلاتها حتى نهاية الفترة المالية.
5- التسويات المتعلقة بالبنود المقدرة مثل مصاريف الاندثار ومصاريف الاستنفاد ومصاريف الديون المشكوك في تحصيلها.
6- تسوية المخزون السلعي.

وسيرد شرح تفصيلي لهذه الحسابات ولقيود القفل والتسوية ضمن الفصل التاسع.

المرحلة الخامسة – التقارير والقوائم المالية

سبقت الإشارة إلى أن الأهداف الأساسية للمحاسبة تتمثل في تحديد ربح أو خسارة المشروع خلال فترة زمنية محددة ومركزه المالي في نهاية تلك الفترة ، ويطلق على القوائم أو الكشوف التي تبين هذه المعلومات ، القوائم المالية أو قوائم نتيجة الأعمال والتي يتم إعدادها عادة في نهاية السنة المالية للمشروع ، وتتمثل هذه القوائم (للمشروع التجاري) بما يلي:

1- قائمة أو حساب المتاجرة: ويبين أجمالي الربح أو الخسارة للمشروع.
2- قائمة أو حساب الأرباح والخسائر: ويبين صافي الربح أو الخسارة للمشروع.

ويطلق على القائمة التي تضم المتاجرة والأرباح والخسائر أسم **قائمة الدخل** ويطلق عليها أيضاً قائمة نتيجة الأعمال أو نتيجة العمليات ، وتمثل أحدى القوائم الأساسية التي يتم الإفصاح عنها لتحديد صافي نتيجة النشاط من ربح أو خسارة إلى جانب القوائم المالية التالية أدناه.

3- قائمة المركز المالي للمشروع (الميزانية العمومية): وتبين عناصر المركز المالي للمشروع من موجودات ومطلوبات ورأس المال.
4- قائمة التدفقات النقدية وتبين المقبوضات والمدفوعات النقدية في الفترة التي تحصل فيها هذه التدفقات والتي تصنف إما تدفقات من الأنشطة الاستثمارية (امتلاك أو بيع الموجودات

الثابتة مباني ، معدات..الخ ، امتلاك أو بيع شركة تابعة أو قطاع معين ، شراء أو بيع استثمارات في شركات أخرى) ، أو الأنشطة التمويلية (إصدار أو تسديد ديون أو قروض سندات ، إصدار أسهم ن توزيع حصص أرباح الأسهم)، أو الأنشطة التشغيلية (وتضم كل الأنشطة المولدة للإيراد والتي لم تذكر في الأنشطة السابقة).وتعد أما بالطريقة المباشرة أو الغير مباشرة. وتساعد هذه القائمة في تفسير التغيرات المتعاقبة في الميزانية وتكمل المعلومات التي تقدمها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل (المتاجرة ، والأرباح والخسائر)

5- قائمة حقوق الملكية: في نهاية الفترة المحاسبية ، عادة يتم إظهار التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية خلال الفترة ، عن طريق إعداد قائمة حقوق الملكية وتبين هذه القائمة عناصر حقوق الملكية من رأس المال والأرباح المحتجزة وصافي الربح أو صافي خسارة ، المسحوبات الشخصية ، الاحتياطيات ، ..الخ.

وسيتم تناول هذه الحسابات والقوائم بالتفصيل في الفصل العاشر.

أسئلة الفصل الثالث

س1/عرف ما يلي:
الدورة المحاسبية ، السجلات الإلزامية ، مستند قيد ، الترصيد ، اليومية المساعدة ، الترحيل ، قائمة حقوق الملكية.

س2/ ما هو المستند وما هي أنواعه من حيث الغرض وما هي خصائصه.

س3/ وضح أهمية إعداد ميزان المراجعة في الشروع.

س4/ فيما يلي الأحداث المالية التي تمت في شركة سامر التجارية للعام 2008
1- في 2008/2/6 بدأت الشركة عملها التجاري برأس مال قدره 400000 دينار وضع في الصندوق والمصرف بنسبة 3 :1 على التوالي.
2- في 2008/3/8 اشترت الشركة آلة حاسبة بمبلغ 50000 دينار من أحسن على الحساب.
3- في 3/16/ 2008 اشترت الشركة مكائن بمبلغ 200000 دينار من محلات سعيد دفعت منها 80000 دينار والباقي على الحساب.
4- 2008/3/22 باعت الشركة مكائن إلى محمود بمبلغ 120000 دينار استلمت 70000 دينار نقداً والباقي على الحساب.
5- في 2008/4/2 سددت الشركة نصف ما بذمتها إلى سعيد نقداً.
6- في 2008/4/5 سدد محمود إلى الشركة ما بذمته نقداً.
7- في 2008/4/8 تم شراء أثاث للشركة بمبلغ 60000 دينار دفع ثمنها صاحب المشروع من ماله الخاص.
8- في 2008/5/3 سددت الشركة ما بذمتها إلى سعيد نقداً.
المطلوب: 1- تسجيل القيود المحاسبية للعمليات أعلاه في دفتر اليومية لشركة سامر.
2- الترحيل إلى سجل الأستاذ.
3- الترصيد وإعداد ميزان المراجعة بالأرصدة والمجاميع.
4- تسجيل القيود المحاسبية للعمليات أعلاه في دفتر اليومية لمحلات سعيد.

س5/فيما يلي قائمة المركز المالي لشركة السماك التجارية لعام 2009:

الموجودات	قائمة المركز المالي لشركة السماك التجارية في 2009/12/31		المطلوبات ورأس المال
آلات	140000	20000	الدائنون
الصندوق	50000	580000	رأس المال
المدينون	10000		
المباني	400000		
أجمالي الموجودات	600000	600000	**أجمالي المطلوبات ورأس المال**

وفي خلال عام 2010 جرت الأحداث المالية الآتية:
1- في 1/6 تم شراء آلات بمبلغ 20000 دينار نقداً.
2- في 1/8 تم بيع آلات بمبلغ 900000 دينار لمحلات الفرات التجارية استلم منها 50000 دينار نقداً والباقي على الحساب.
3- في 3/2 تم شراء أثاث بمبلغ 10000 دينار نقداً.
4- في 5/25 تم فتح حساب جاري لدى مصرف الجامعة بمبلغ 20000 دينار لصالح الشركة سدد مبلغه من قبل صاحب الشركة.
5- في 9/17 تم شراء آلات بملغ 170000 دينار على الحساب من محلات الكريم التجارية.

6- فـي 12/12 سـحب صـاحب الشـركة آلات بمبلـغ 1000 دينـار وأثـاث بمبلـغ 500 دينـار لاستخدامه الخاص.
7- في 12/20 سدد أحد المدينون للشركة 5000 دينار نقداً.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية لشركة خليل التجارية للعام 2010 .
2- الترحيل إلى سجل الأستاذ والترصيد.
3- إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع.
4- إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة.
5- إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة.

س6/ أجب بـ صح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد:

1- يتم تحرير المستندات الثبوتية من قبل المنشأة بكافة أنواعها.
2- يتم تحرير المستندات المحاسبية من قبل المنشأة للتأكيد على وقوع العملية المالية فعلياً.
3- تعد المستندات المحاسبية من المتطلبات الأساسية لإثبات القيود المحاسبية.
4- يمكن اعتبار دفتر اليومية المساعدة من الدفاتر الإلزامية ضمن قانون التجارة العراقي في حالة كبر حجم المنشآت وتعدد العمليات المالية فيها.
5- يمكن أن تتكرر الدورة المحاسبية بأكملها في المنشآت صغيرة الحجم أكثر من مرة خلال السنة المالية الواحدة.
6- يتم تحديد صافي الربح أو الخسارة في المنشآت التجارية من خلال حساب المتاجرة.
7- ترحل الأرصدة المدينة التي تظهر في دفتر اليومية إلى الجانب الأيسر من الحساب المختص في سجل الأستاذ.
8- يتم مقارنة المجموع الكلي للجانب المدين والدائن في دفتر اليومية ومن ثم مقارنتها مع مجموع الأرصدة المدينة والدائنة في ميزان المراجعة بالأرصدة للتأكد من التوازن.

س7/ وضح أمام كل عملية مالية من العمليات التالية نوع المستند الذي يحرر لتسجيلها:

العمليات المالية	المستند	العملية المالية	المستند
- شراء أثاث نقداً		- سداد دين لمجهز نقداً	
- بيع سيارة على الحساب		- بيع بضاعة على الحساب	
- سداد الإيجار بصك		- سداد رواتب نقداً	
- تحصيل دين من عميل نقداً		- شراء سيارة على الحساب	

س8/أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

1- لا تعد من القوائم المالية:
أ- قائمة المركز المالي ب- قائمة الدخل
ج- قائمة التدفقات النقدية د- كل ما ذكر خطأ

2- يتم إثبات قيود التسوية:
أ- للمصروفات المدفوعة مقدماً ب- المصروفات المستحقة
ج- للإيرادات المدفوعة مقدماً د- كل ما ذكر صحيح

3- تظهر نتيجة النشاط من ربح أو خسارة من خلال:

أ- قائمة المركز المالي ب- قائمة الدخل

ج- قائمة التدفقات النقدية د- كل ما ذكر صحيح

4- تظهر المقبوضات والمدفوعات النقدية من خلال:

أ- قائمة المركز المالي ب- قائمة الدخل

ج- قائمة التدفقات النقدية د- كل ما ذكر صحيح

5- تعد أكثر المستندات موثوقية:

أ- المستندات الداخلية ب- المستندات الثبوتية

ج- المستندات الخارجية د- المستندات المحاسبية

6- يكتب في نهاية صفحة دفتر اليومية لمجموع الرصيد المدين والدائن أسم:

أ- مجموع ما قبله ب- مجموع الصفحة

ج- مجموع ما بعده د- المجموع الإجمالي

7- يتم التلخيص ضمن الدورة المحاسبي في:

أ- مرحلة التسجيل ب- الترصيد

ج- مرحلة الترحيل د- قيود التسوية

8- يتم التبويب ضمن الدورة المحاسبي في:

أ- مرحلة التسجيل ب- الترصيد

ج- مرحلة الترحيل د- قيود التسوية

9- يظهر الحساب بالقيمة في نهاية الفترة بالرغم من غلقه خلال السنة في:

أ- ميزان المراجعة بالأرصدة ب- ميزان المراجعة بالمجاميع

ج- كل ما ذكر صحيح د- كل ما ذكر خطأ

10- يتم تحريره من أصل وصورتان هو مستند:

أ- القبض ب- القيد

ج- الصرف د- كل ما ذكر صحيح

الفصل الرابع

المعالجات المحاسبية للعمليات الاقتصادية

لو تتبعنا أي تاجر يبدأ عمله التجاري لأول مرة لوجدنا أن أهم عملياته التجارية منذ ابتداء أعماله التجارية وحتى نهايتها تنحصر في الأتي:

1- رأس المال: وذلك بتمويل المشروع بالأموال اللازمة لتمشية أعماله التجارية.
2- توفير المكان المناسب وتأثيثه ليكون محلاً مناسباً وصالح لنوع العمل الذي يقوم به التاجر وهذا يستوجب دفع إيجارات وشراء أثاث وموجودات مناسبة.
3- شراء وبيع البضاعة: شراء البضاعة نقداً أو بالآجل لغرض بيعها وما ينتج عن ذلك في رد بعض المشتريات أو رد بعض المبيعات وما يتعلق بذلك من خصم تجاري أو نقدي أو مسموحات.
4- دفع نفقات وقبض إيرادات: دفع مصاريف مختلفة يتطلبها العمل وقبض إيرادات تنتج بصورة عرضية.
5- تسديد الديون المطلوبة لمجهزي المحل وقبض الديون المطلوبة من عملاء المحل.
6- التعامل مع الإيرادات والمصاريف: وذلك بفتح حساب خاص لكل نوع.
7- الأوراق التجارية: العمليات المتعلقة بالكمبيالات المدفوعة أو المقبوضة.
8- بعض العمليات الأخرى.

وتشتمل العمليات الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية التجارية بصورة إجمالية بثلاث عمليات هي العمليات التمويلية ، العمليات الرأسمالية ، العمليات الإيرادية. لذا يمكن تعريف العمليات الاقتصادية في هذا المنظور بأنها العمليات التي تنشأ في المشروع وذلك لبدأ النشاط والاستمرار وتوفير الإمكانات اللازمة لمزاولته ، وعادة ما ينعكس على ذلك أحداث اقتصادية ذات اثر مالي تتطلب معالجات محاسبية خاصة بها.

وفيما يلي شرح بشيء من التفصيل لكل نوع من هذه العمليات:

العملية الأولى: العمليات التمويلية

العملية المالية هي عبارة عن تبادل شيء ذي منفعة أو قيمة بين طرفين كما مر ذلك في الفصل السابق وفيما يخص العمليات التمويلية فلابد لأي وحدة اقتصادية تهدف إلى ممارسة نشاط معين من توفير الأموال اللازمة للحصول على عوامل الإنتاج التي أبرزها الموجودات بمختلف إشكالها وأنواعها في سبيل ممارسة نشاطها ويمكن أن تحصل الوحدة الاقتصادية على الأموال سواء في بداية تأسيسها أو أثناء ممارسة نشاطها من خلال عدة مصادر منها مصادر التمويل طويلة الأجل (مثل : رأس المال ، القروض طويلة الأجل) ، مصادر تمويل متوسط الأجل (مثل القروض متوسطة الأجل ، تمويل شراء المعدات ، الإيجار الرأسمالي أو الإيجار التمويلي) مصادر التمويل قصيرة الأجل (مثل : القروض قصيرة الآجل ، الائتمان التجاري) ، أما الأسباب التي تدعوا إلى اعتماد مصدر دون أخر هي:

1- كلفة الحصول على الأموال: فالكلفة الإجمالية للتمويل طويلة الأجل أعلى من كلفة التمويل متوسط الأجل وهذا بدوره أعلى كلفة من التمويل قصيرة الأجل. علما أن هذا العامل ليس المحدد الأساس في اختيار مصدر التمويل.
2- مدى الحاجة المقترنة بإمكانية أو وضع المشروع المالي ، ومدى استمرارية هذه الحاجة في الأمد القصير أم المتوسط أم الطويل.

وأياً كان مصدر التمويل يتطلب الأمر فهم العملية التمويلية وتحليلها تمهيداً لقيدها وقيد ما يترتب عليها في دفاتر المشروع.

وفيما يلي المعالجات المحاسبية لأهم مصدرين في التمويل وهما:

أولاً: رأس المال: وهو قيمة المبالغ المملوكة لصاحب أو أصحاب المشروع والتي خصصت للاستثمار في هذا المشروع **(هو قيمة ما على المنشأة لصاحبها)**. أو هو مقدار ما يقدمه المالك من أموال نقدية وغير نقدية، فعند تأسيس المشروع يقوم المالك بتحويل أصل أو أكثر من أمواله الخاصة إلى ملكية المشروع وذلك لتوفير الأموال اللازمة للمشروع لتمشية نشاطاته ، وعلى أساس الشخصية المعنوية أو الاعتبارية للوحدة الاقتصادية ويتم إثبات حق المالك بالوحدة من خلال إثبات رأس المال وهذا الحق يزداد بتحقق الأرباح وينخفض بوجود الخسائر. فعمليات رأس المال هي من أولى العمليات التي يقوم بها المالك ، جنباً إلى جنب مع الإجراءات التأسيسية للمشروع فضلاً لعمليات أخرى على رأس المال بالزيادة والخفض أثناء مزاولة المشروع لنشاطاته ، لذا فالعمليات التي يمكن أن تجري التي تخص رأس المال (عمليات رأس المال) هي:

1- تقديم رأس المال بصورة نقدية.
2- تقديم رأس المال بصورة موجودات عينية مختلفة.
3- تقديم مجموعة من الموجودات المحملة ببعض الالتزامات (المطلوبات).
4- عمليات زيادة رأس المال أو تخفيض رأس المال.
5- المسحوبات الشخصية.

وفيما يلي المعالجة المحاسبية لكل حالة:

1- تقديم رأس المال بصورة نقدية: إذا تم الحصول على رأس المال بصورة نقدية فيثبت بدفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية كما يلي:

أ- رأس المال بصورة نقد أودع في الصندوق:

×× من حـ/ الصندوق
×× إلى حـ/ رأس المال
القيد الافتتاحي أو بدء العمل التجاري

ب- **رأس المال بصورة نقد أودع في المصرف** كحساب جاري للوحدة الاقتصادية:

×× من حـ/المصرف
×× إلى حـ/ رأس المال
القيد الافتتاحي أو بدء العمل التجاري

ب- **رأس المال بصورة نقد أودع في الصندوق والمصرف** كحساب جاري للوحدة الاقتصادية:

×× من حـ/الصندوق
×× من حـ/المصرف
×× إلى حـ/ رأس المال
القيد الافتتاحي أو بدء العمل التجاري

2- **تقديم رأس المال بصورة موجودات عينية مختلفة:** إذا تم الحصول على رأس المال بصورة موجودات أي أن يبدأ صاحب الوحدة الاقتصادية العمل بمجموعة مختلفة ومتنوعة من الموجودات عند ذلك يثبت بدفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية كما يلي:

×× من حـ/الصندوق
×× من حـ/المصرف
×× من حـ/الأثاث
×× من حـ/المباني
×× من حـ/الآلات
×× من حـ/ (أي موجود أخر)
×× إلى حـ/ رأس المال
القيد الافتتاحي أو بدء العمل التجاري

3- **تقديم مجموعة من الموجودات المحملة ببعض الالتزامات (المطلوبات):** إذا تم الحصول على رأس المال بصورة موجودات ومطلوبات، أي أن يبدأ صاحب الوحدة الاقتصادية العمل بمجموعة مختلفة ومتنوعة من الموجودات يقابلها مجموعة متنوعة من الالتزامات على هذه الموجودات تتمثل بمطلوبات مختلفة عند ذلك يثبت بدفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية كما يلي:
×× من حـ/الصندوق
×× من حـ/المصرف
×× من حـ/الأثاث
×× من حـ/المباني
×× من حـ/الآلات
×× من حـ/ (أي موجود أخر)
×× إلى حـ/ رأس المال
×× إلى حـ/ الدائنون
×× إلى حـ/ قروض طويلة الأجل
×× إلى حـ/ أوراق دفع
×× إلى حـ/ (أي نوع أخر من المطلوبات)
القيد الافتتاحي أو بدء العمل التجاري

4- عمليات زيادة رأس المال أو تخفيض رأس المال : ربما يقوم مالك المشروع بزيادة رأس المال أو تخفيضه خلال مرحلة التشغيل ولسبب من الأسباب أهمها توسيع النشاط أو توفير السيولة اللازمة لاستمرارية النشاط القائم. علماً أن في معظم الشركات الكبيرة وبالأخص الكبيرة منها لا يمكن تغيير رأس المال إلا بقانون وتكون المعالجة المحاسبية لكل نوع كما يلي:
أ- زيادة رأس المال: في حالة الحاجة الضرورية أو الرغبة بزيادة رأس المال من قبل صاحب الوحدة الاقتصادية أما بقصد التوسع في النشاط أو لتحسين وتطوير الأداء ، ويرى المالك تمويل هذه الحاجة من ماله الخاص بدلاً من اللجوء إلى مصادر أخرى ، وتكون هذه الزيادة:
- تعتبر من العمليات التمويلية طويلة الآجل لا تختلف عن عملية تكوين رأس المال عند بدء المشروع عمله لأول مرة.
- قد تكون نقدية أو عينية أو مختلطة.

ومن الجدير بالذكر أن عمليات الزيادة على رأس المال يكون رأس المال دائناً في القيد المحاسبي ويكون قيد الزيادة كما يلي:

×× من حـ/الصندوق (أو أي نوع أخر من الموجودات أو سداد لمطلوبات على الوحدة)
×× إلى حـ/ رأس المال
زيادة رأس المال ...

ب- تخفيض رأس المال: في حالة الرغبة بتخفيض أو إنقاص بصورة مباشرة لرأس المال من قبل صاحب الوحدة الاقتصادية والتي يكون من أسبابها:
- زيادة الأموال أكثر من حاجة المشروع التشغيلية.
- فرص استثمارية خارج المشروع تدر ربح أكبر للمالك.

لذا يتم سحب تلك الأموال غير المستغلة وقد يكون الخفض نقداً أو عينياً أو مزيجاً بينهما ويكون رأس المال في الجانب المدين من القيد الذي يكون كالآتي:

×× من حـ/ رأس المال
×× إلى حـ/ الصندوق (أذا كان نقداً)
خفض رأس المال ...

5- المسحوبات الشخصية: وهو ما يتم سحبه من قبل صاحب المشروع من نقد أو أي نوع أخر من الموجودات لاستخداماته الشخصية (هو أو أسرته) عليه يجب الفصل بين هذه العملية والعمليات المالية المتعلقة بعمل المشروع وفقاً لمبدأ الشخصية الاعتبارية ، عليه لا تعد المسحوبات الشخصية من ضمن مصروفات المشروع وإنما هي حساب مؤقت خاص بالمالك سيخفض بمقدارها رأس المال في نهاية الفترة المالية، ويكون هذا الحساب بطبيعته مديناً أي يظهر لأول مرة في دفاتر الوحدة بالجانب المدين من القيد المحاسبي ، ويعد من الحسابات الاسمية التي تفتح وتقفل خلال السنة لذا يتم قفله في نهاية السنة في حساب رأس المال إلا إذا تم تسويته بصورة نقدية مع صاحب المشروع قبل نهاية السنة المالية.يمكن أن تكون المسحوبات نقدية أو عينية، فعند قيام صاحب المشروع بسحب مبلغ نقدي أو أي نوع من الموجودات يكون القيد كما يلي:

×× من حـ/ المسحوبات الشخصية
×× إلى حـ/ الصندوق (أو أي نوع أخر من الموجودات)
سحب صاحب المشروع ..... لاستخدامه الشخصي

<u>ملاحظة</u>: بالنسبة للمسحوبات الشخصية يتم معالجتها في نهاية السنة إن لم يقوم صاحب المشروع بتسويته مسبقاً ، وفق الحالات الآتية:

أ- إقفال حساب المسحوبات الشخصية في الأرباح والخسائر ، وهو حل لا نؤيده لأن المسحوبات الشخصية تمثل استخداماً لأرباح المشروع وليست عبئاً على المشروع. ويثبت القيد كما يلي:

×× من حـ/ الأرباح والخسائر
×× إلى حـ/ المسحوبات الشخصية
قفل المسحوبات الشخصية في الأرباح والخسائر

ب- إقفال حساب المسحوبات الشخصية في رأس المال ، وهو حل لا نؤيده لأن ذلك يؤدي إلى تذبذب رأس المال من عام لأخر. ويثبت القيد كما يلي:

×× من حـ/ رأس المال
×× إلى حـ/ المسحوبات الشخصية
قفل المسحوبات الشخصية في رأس المال

ج- إقفال حساب المسحوبات الشخصية في حساب جاري صاحب المشروع(*) ، وهو ألأكثر ملائمة من الناحية المحاسبية لأنه يتلافى عيوب الطريقتين السابقتين. ويثب القيد كما يلي:

×× من حـ/ جاري صاحب المشروع
×× إلى حـ/ المسحوبات الشخصية
قفل المسحوبات الشخصية في جاري صاحب المشروع

د- عدم إقفاله في نهاية السنة وإظهاره بقيمة سالبة تحت رأس المال في قائمة المركز المالي.

ولتسهيل إجراءات الحل سيتم اعتماد قفل رصيد المسحوبات الشخصية في حساب رأس المال إذا لم يتم تسويته خلال العام.

مثال 1: فيما يلي بعض الأحداث المالية التي جرت في محلات سمير التجارية:

1- في 2010/3/4 بدأ سمير عمله التجاري برأس مال قدره 30000 دينار تم وضعه في الصندوق.
2- في 2010/3/5 تم شراء أثاث بمبلغ 5000 دينار نقداً.
3- في 3/6 /2010 سحب سمير أثاث بمبلغ 2000 دينار لاستخدامه الخاص.
4- في 3/9/ 2010 قرر سمير زيادة رأس المال بمبلغ 60000 دينار متمثلة بمباني بقيمة 20000 دينار ، 10000 سيارة والباقي فتح به حساب جاري لصالح المحلات في مصرف الرافدين فرع تكريت.
5- في 2010/3/15 تبين لسمير أن زيادة رأس المال كانت كبير جداً لذا قام بتخفيض رأس المال بسحب مبلغ 15000 دينار من المصرف.

المطلوب: إثبات قيود اليومية في سجلات محلات سمير للعمليات أعلاه.

الحل:

1-في 2010/3/4
30000 من حـ/ الصندوق
30000 إلى حـ/ رأس المال
بدء العمل التجاري

2- في 2010/3/5
5000 من حـ/ الأثاث
5000 إلى حـ/ الصندوق
شراء أثاث نقداً

3- في 3/6 /2010
2000 من حـ/ المسحوبات الشخصية
2000 إلى حـ/ الأثاث
سحب صاحب المشروع أثاث لاستخدامه الخاص

(*) جاري صاحب المشروع ويمثل حق صاحب المشروع إلى جانب رأس المال ويتم فتحه للمحافظة على عدم تذبذب رأس المال بالزيادة والنقصان ويتم قفل الأرباح والخسائر والمسحوبات الشخصية فيه في نهاية السنة المالية ويكون أما برصيد دائن فيظهر ضمن المطلوبات قصيرة الأجل أو مديناً فيظهر ضمن الموجودات المتداولة في قائمة المركز المالي. ويطلق عليه أسم جاري الشريك في الشركات التضامنية.

4- في 2010 /3/9
30000 من حـ/ المصرف
20000 من حـ/ المباني
10000 من حـ/ السيارات
60000 إلى حـ/ رأس المال
زيادة رأس المال بموجودات مختلفة

5-في 2010/3/15
15000 من حـ/ رأس المال
15000 إلى حـ/ المصرف
خفض رأس المال

ثانياً: القروض: في بعض الحالات وعند عدم كفاية رأس المال لتمويل موجودات المشروع في بداية عمله أو خلال مزاولته لنشاطه، يلجا أصحاب المشروع للاستعانة بمصدر خارجي وذلك بالاقتراض من الغير (المصرف عادةً) لتطوير النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية أو للاستمرار في العمل أو عند مواجهة أزمة سيولة مالية أي عدم توفر النقد لدى الوحدة ، وتكون القروض:

1- قصيرة الأجل (إذا كانت مدة القرض أقل من سنة مالية) وهي تمثل في كثير من الأحيان شكل من أشكال الائتمان المصرفي أو التجاري ومن خلال مؤسسات أو جهات عديدة كالمصارف والمجهزين (الموردين) للبضائع ومن أمثلة هذه القروض:

أ- القروض المضمونة والضمان هنا يكون من خلال رهن لموجود أو بكفالة معينة.

ب- والقروض غير المضمونة وهي مصدر من مصادر التمويل الميسرة للمشروعات والتي تمنح خصيصاً لتغطية احتياجات موسمية أو عمليات معينة كالاعتماد ألمستندي الخاصة بتسهيلات استيراد البضائع من الخارج.

2- متوسطة الأجل: (إذا كانت مدة هذه القروض من 1 إلى 5 سنوات) وأهم أشكالها:

أ- القروض المصرفية متوسطة الأجل: وهي قروض نقدية تسدد بأقساط دورية فصلية أو نصف سنوية.

ب- القروض الخاصة بتمويل شراء المعدات: ويتم الحصول على هذه القروض من البنوك والمؤسسات التجارية المالية أو من موردي المعدات وتعتمد شروط القرض على نوع المعدات وقيمتها أساساً.

ج- الإيجار التمويلي أو الرأسمالي: وهو عبارة عن عقد غير قابل للإلغاء بين المؤجر (الدائن) وبين المستأجر (المدين) الذي يقوم بسداد عدد من دفعات النقدية إلى المؤجر مقابل استخدام الموجود المستأجر (موجود ثابت) خلال فترة من الزمن يؤول بعدها الأصل إلى ملكية المستأجر.

3- طويلة الأجل (إذا كانت مدة القرض أكثر من 5 سنوات): ولا يختلف عن عمليات رأس المال من حيث أنها تؤدي إلى زيادة موجودات المشروع لمواجهة مختلف الاحتياجات وخصوصاً التوسع في النشاط بينما تختلف عنها في أن عمليات رأس المال تمول من قبل المالك بينما القروض تكون من مصادر خارجية ولقاء تكلفة أو مصروف يتحملها المشروع تمثل عائداً بالنسبة للمقرض أو الممول.

لذا يمكن تعريف القروض على أنها التزامات مالية واجبة السداد في تاريخ معين متفق عليه وأن الوحدة الاقتصادي ملتزمة بدفع فوائد عن هذه القروض بموجب الاتفاق ، وأهم المصادر التي يمكن عن طريقها أو منها الحصول على القروض هي المصارف ، المؤسسات ، الأفراد.

وعادة يكون سبب الاقتراض ما يلي:
1- عدم إمكانية التمويل الداخلي من خلال زيادة رأس المال مما يؤدي إلى اللجوء إلى الأطراف الخارجية للاقتراض.
2- الحاجة إلى سيولة نقدية لمواجهة التزامات مالية للغير.
3- الحاجة لعقد صفقات تجارية كبيرة نسبياً على إمكانيات الوحدة.
4- تطوير وتوسيع في النشاط القائم.
5- الاستمرار في مزاولة النشاط.

ملاحظة1: تكون القروض المستلمة ذات طبيعة دائنة لذا تظهر في الجانب الدائن من القيد ويظهر الصندوق (إذا كانت نقدا) أو الموجود في الجانب المدين من القيد.

ملاحظة2: هناك الكثير من الكتاب من قسم القروض إلى قصيرة وطويلة الآجل باعتبار أن المتوسطة تنتمي إلى القروض طويلة الآجل.

ملاحظة3: عادة تكون القروض طويلة الآجل بضمان (رهن).

ملاحظة4: تعد فوائد القروض (أو المصروفات التمويلية) ويطلق عليها أيضاً مصروفات الفوائد ذات طبيعة مدينة وتعد من المصروفات التي تتحملها الوحدة نتيجة الاقتراض لذا هي ذات طبيعة مدينة وتظهر عند سدادها في تاريخ الاستحقاق في الجانب المدين من القيد، وفيما يخص كيفية احتسابها فهي تحتسب كما يلي:

- إذا كانت فائدة بسيطة = المبلغ × نسبة الفائدة × المدة (الفترة)

وتكتب اختصاراً:

ف = م × ع × ن

حيث أن:

ف = قيمة الفائدة بالدينار.

م = قيمة المبلغ المقترض بالدينار.

ع = نسبة مئوية للفائدة وعادة ما تكون نسبة سنوية.

ن = المدة التي يتم احتساب على أساسها حساب قيمة الفائدة وعادةً تمثل : عدد الأشهر\ 12 أو عدد الأيام \ 360 ، إذ يرمز للعدد12 لعدد الأشهر في السنة إذا أعطيت المدة في السؤال بالأشهر ، أما العدد 360 فهو عدد أيام السنة التجارية إذا أعطيت المدة بالأيام.

- إذا كانت الفائدة مركبة = $(1+ع)^{ن}$ للدينار الواحد المقترض.

ملاحظة5: فيما يخص سداد الفوائد للقروض طويلة الآجل فأنها تسدد في نهاية السنة المالية عادة إي في 12/31 من كل سنة إلا إذا كان الاتفاق غير ذلك.

ملاحظة6: أما فيما يخص سداد الفائدة في حالة الاتفاق على موعد محدد أو صيغة معينة فيمكن تقسيم المعالجات المحاسبية للقروض بالاعتماد على ذلك وكما يلي:

1- خصم الفائدة مقدماً.
2- سداد الفائدة والقرض في نهاية مدة القرض دفعة واحدة:
3- سداد الفائدة عند سداد أقساط القرض.
4- سداد الفائدة في نهاية السنة المالية من كل سنة.

وفيما يلي شرح مفصل لكل نوع:

1- خصم الفائدة مقدماً: أي يتم خصم الفائدة مقدماً من القرض عند استلام القرض:

مثال2: في 3/1 /2010 اقترضت محلات كامل مبلغ 60000 دينار نقداً من مصرف الرشيد فرع بغداد لمدة 3 أشهر وبفائدة سنوية 18% وتم خصم الفائدة مقدماً. وفي تاريخ الاستحقاق أي في 6/1 سدد القرض إلى المصرف نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية للعمليات أعلاه مبيناً عملية الاقتراض وسداد الفائدة وسداد القرض.

الحل:

- في 3/1 /2010
ف= م × ع ×ن
ف= 60000 × 18% × 12\3
ف= 2700 دينار
قيد استلام القرض وسداد الفوائد:
57300 من حـ/ الصندوق
2700 من حـ/ فوائد القروض
60000 إلى حـ/ القروض
استلام قرض نقداً وخصم الفائدة مقدماً
- في 6/1
قيد سداد القرض:
60000 من حـ/ القروض
60000 إلى حـ/ الصندوق
سداد القرض نقداً

2- سداد الفائدة والقرض في نهاية مدة القرض دفعة واحدة: أي يتم سداد القرض والفائدة دفعة واحدة في نهاية مدة القرض أي في تاريخ الاستحقاق.

مثال3: بالرجوع إلى بيانات المثال 2 وعلى فرض أن الاتفاق تم على أن تسدد الفوائد في تاريخ استحقاق عند سداد القرض دفعة واحدة نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية للعمليات أعلاه مبيناً عملية الاقتراض وسداد الفائدة وسداد القرض.

الحل:

- في 3/1 /2010
قيد استلام القرض وسداد الفوائد:
60000 من حـ/ الصندوق
60000 إلى حـ/ القروض
استلام قرض نقداً
- في 6/1
ف= م × ع ×ن
ف= 60000 × 18% × 12\3 = 2700 دينار
قيد سداد القرض والفوائد:
60000 من حـ/ القروض
2700 من حـ/ فوائد القروض
62700 إلى حـ/ الصندوق
سداد القرض والفوائد نقداً

3- سداد الفائدة عند سداد أقساط القرض: أي سيتم سداد الفوائد مع أقساط القرض إذا تم الاتفاق على أن يتم القرض على أقساط وسداد الفوائد مع القسط.

مثال4: بالرجوع إلى بيانات المثال 2 وعلى فرض أن الاتفاق تم على أن يسدد القرض على ثلاث أقساط قيمة كل قسط من القرض 20000 دينار في بداية كل شهر على أن تسدد الفوائد في تاريخ استحقاق كل قسط وتم ذلك نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية للعمليات أعلاه مبيناً عملية الاقتراض وسداد الفائدة وسداد القرض.

الحل:

- في 3/1 /2010

قيد استلام القرض :

60000 من حـ/ الصندوق

60000 إلى حـ/ القروض

استلام قرض نقداً

- في 4/1

قيمة القسط = 60000 ÷ 3 = 20000 دينار قيمة كل قسط.

ف= م × ع ×ن

ف= 60000 × 18% × 12\1 = 900 دينار

قيد سداد قسط الأول من القرض والفوائد:

20000 من حـ/ القروض

900 من حـ/ فوائد القروض

20900 إلى حـ/ الصندوق

سداد القرض والفوائد نقداً

- في 5/1

ف= م × ع ×ن

المبلغ الذي سيحسب عليه الفائدة = 60000 – 20000 (القسط المسدد) = 40000 دينار

ف= 40000 × 18% × 12\1 = 600 دينار

قيد سداد قسط الثاني من القرض والفوائد:

20000 من حـ/ القروض

600 من حـ/ فوائد القروض

20600 إلى حـ/ الصندوق

سداد القرض والفوائد نقداً

- في 6/1

ف= م × ع ×ن

المبلغ الذي سيحسب عليه الفائدة = 60000 – 40000 (القسط المسدد) = 20000 دينار

ف= 20000 × 18% × 12\1 = 300 دينار

قيد سداد قسط الثالث (الأخير) من القرض والفوائد:

20000 من حـ/ القروض

300 من حـ/ فوائد القروض

20300 إلى حـ/ الصندوق

سداد القرض والفوائد نقداً

ملاحظة: يمكن أن تسدد الفائدة عند تقسيط تسديد القرض عند الاقتراض (خصمها من القرض) أو عند تسديد أحد الأقساط أو القسط الأخير ، إلى جانب الحالة السابقة المتمثلة بتسديد الفائدة عند سداد أقساط القرض.

4- سداد الفائدة في نهاية السنة المالية من كل سنة: عادة ما يتم الاتفاق على سداد الفوائد في نهاية كل سنة مالية وذلك في حالة القروض الطويلة أو المتوسطة.

مثال5: في 2006/1/1 اقترضت محلات سالم مبلغ 80000 دينار نقداً من مصرف الرافدين فرع تكريت لمدة 4 سنوات أي لغاية 2010/1/1 وبفائدة سنوية 12% وتم الاتفاق على سداد الفائدة في 12/31 من كل سنة. وتم سداد كل من الفوائد والقرض في تاريخ استحقاق كل منهم إلى المصرف نقداً.

المطلوب:
1- إثبات القيود المحاسبية للعمليات أعلاه مبيناً عملية الاقتراض وسداد الفائدة لعام 2006 فقط.
2- سداد القرض.
الحل:
- في 2006/1/1
قيد استلام القرض :
80000 من حـ/ الصندوق
80000 إلى حـ/ القروض
استلام قرض نقداً
- في 2006/12/31
ف= م × ع ×ن
ف= 80000 × 12% × 1 (كتب 1 للمدة لأن 12\12 هي 1 سنة وهي المدة التي يحتسب عليه الفائدة)
ف= 9600 دينار
قيد سداد الفوائد:
9600 من حـ/ فوائد القروض
9600 إلى حـ/ الصندوق
سداد الفوائد نقداً
- في 2010/1/1
قيد سداد القروض:
80000 من حـ/ القروض
80000 إلى حـ/ الصندوق
سداد القرض نقداً

رهن الموجودات الثابتة بهدف الاقتراض

في معظم حالات الاقتراض يتم رهن موجودات الوحدة الاقتصادية كضمان لعملية الاقتراض ، ويكون مضمون الرهن عادة الموجودات الثابتة المملوكة للوحدة.

مثال6: في 2008/1/1 اقترضت محلات حسام مبلغ 100000 دينار نقداً من مصرف الرافدين فرع تكريت لمدة 3 سنوات أي لغاية 2011/1/1 وبفائدة سنوية 12% وتم الاتفاق على سداد الفائدة في 12/31 من كل سنة. وتم رهن آلات قيمتها 120000 دينار كضمان للمصرف عن القرض وتم سداد كل من الفوائد والقرض في تاريخ استحقاق كل منهم إلى المصرف نقداً.

المطلوب:
1- إثبات قيد رهن الآلات في محلات حسام.
2- إثبات القيود المحاسبية لعمليات الاقتراض وسداد الفائدة لعام 2008 فقط في محلات حسام.
الحل:
- في 2008/1/1 إثبات قيد رهن الآلات
120000 من حـ/ الآلات برسم الرهن
120000 إلى حـ/ الآلات
رهن الآلات عن القرض المستلم
قيد استلام القرض :
100000 من حـ/ الصندوق
100000 إلى حـ/ القروض
استلام قرض نقداً

- في 2008/12/31
ف= م × ع ×ن = 100000 × 12% × 1 = 12000 دينار
قيد سداد الفوائد:
12000 من حـ/ فوائد القروض
12000 إلى حـ/ الصندوق
سداد الفوائد نقداً

الإيجار التمويلي كأحد أشكال الاقتراض

في حالات معينة يكون الاقتراض من خلال تأجير موجود ثابت من الغير لمدة معينة والاتفاق على أن الإيجار المسدد يعد كثمن لهذا الموجود وبذلك تنقل الملكية للمستأجر بنهاية المدة ، ويكون الموجود الثابت مملوك للمؤجر طيلة فترة الإيجار ويكون كموجود مرهون بالنسبة للمستأجر خلال تلك الفترة. وفي حالة إرجاع الموجود قبل انتهاء مدة المتفق عليها عند ذلك يتم إرجاع الموجود الثابت للمؤجر.

مثال7: في 2009/1/1 اتفقت محلات كريم على استخدام آلات حاسبة مملوكة لمنشأة سمير على أن تسدد المحلات 6 دفعات دورية (بدل استخدام) لمحلات كريم كإيجار تمويلي ، قيمة الدفعة 90000 دينار تسدد في 12/31 من كل سنة. وتم رهن الآلات الحاسبة التي قيمتها 540000 دينار كضمان وتم سداد كل الأقساط في تاريخ الاستحقاق كل إلى منشأة سمير نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية لعمليات أعلاه لعام 2009 فقط في محلات كريم.

الحل:

- في 2009/1/1 إثبات قيد استلام الآلات الحاسبة
540000 من حـ/ الآلات الحاسبة برسم الرهن
540000 إلى حـ/ القروض
رهن الآلات عن القرض المستلم
- في 2009/12/31 قيد سداد القسط :
90000 من حـ/ القروض
90000 إلى حـ/ الصندوق
سداد القسط نقداً

ملاحظة: يتكرر القيد السابق لإكمال الدفعات الستة ومن ثم يتم إثبات قيد يلغى فيها الرهن ويتم إثبات ملكية الآلات للمنشاة وكما يلي:
540000 من حـ/ الآلات الحاسبة
540000 إلى حـ/ الآلات الحاسبة برسم الرهن
إلغاء رهن الآلات عن القرض المستلم

العملية الثانية: العمليات الرأسمالية

وهي العمليات المالية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بهدف شراء الموجودات الثابتة لا لغرض بيعها وإنما من أجل الاستفادة من خدماتها لمدة زمنية طويلة نسبياً ولتسهيل العمليات التشغيلية في الوحدة الاقتصادية. لذا فإن الموجودات الثابتة خصائص هي:

1- لها عمر اقتصادي يزيد عن السنة الواحدة.
2- يحصل عليها المشروع لاستخدامها في أعماله.
3- ليس الهدف من الاستحواذ عليها هو إعادة بيعها للعملاء.
4- حق الاستخدام به.
5- تحقيقه المنافع الاقتصادية في المستقبل.
6- تم اكتساب حق الاستخدام نتيجة عمليات ماضية.

وضمن هذه العمليات يجب التفرقة بين نوعين من المصاريف هما:

أولاً- المصاريف الرأسمالية: وهي المصاريف التي تنفق على شراء الموجودات الثابتة (مثل شراء أثاث ، الآلات ، المباني ..الخ) وجميع المصاريف التي تتبع عملية الشراء حتى يصبح الموجود معداً للاستعمال (مثل مصاريف التأمين على الموجود ، والنقل إلى الداخل ، ومصاريف التركيب والتجريب) وكذلك مصاريف إدخال التحسينات والتطويرات التي تضيف قيمة إليه كالبناء أو تزيد من العمر الإنتاجي له وتضاف هذه المصاريف إلى الموجود الثابت لتكون جزء منه ومن ثم فإن هذه المصاريف تخضع أيضاً للاندثار في نهاية السنة.(ويطلق عليها العمليات الرأسمالية).مع ملاحظة أن التأمينات لدى الغير التي يدفعها التاجر بصفته تأمينات قابلة للاسترجاع فهي ليست من المصروفات بل هي نوع من الموجودات المتداولة.

كما يمكن أن تعرف المصاريف الرأسمالية على أنها المصروفات التي يستفيد المشروع من إنفاقها على مدار سنوات مالية متعددة تتمثل في العمر الإنتاجي للموجود. وعند تحديد ربح أو خسارة العام في نهاية السنة المالية تحمل قوائم نتيجة الأعمال (قائمة الدخل أو الأرباح والخسائر) بجزء من تكلفة الموجود الثابت ، يتمثل بمقدار استفادة السنة المالية من خدمات الموجود ، ويطلق على هذا الجزء (قسط الاندثار السنوي) للموجود.وتتخذ المصروفات عدة أشكال نذكر منها:

1- المصروف المتعلق بشراء موجود جديد مثل السيارات المباني الأثاث...الخ.
2- المصروف المتعلق بإضافة جزء جديد لموجود ثابت ، مثل إضافة طابق للمبنى ، أو إضافة جهاز جديد للآلة ، بحيث يؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية.
3- المصروفات التي تنفق على الموجود الثابت بالإضافة لتكلفة شرائه ، والتي يتم إنفاقها حتى يصبح الموجود جاهز للاستخدام ، مثل نفقات الشحن والتامين والرسوم الكمركية ، ومصروفات التركيب وإنشاء القواعد الخراسانية اللازمة للآلات ، ورسوم التسجيل والعمولة بالنسبة لمشتريات المباني أو الأراضي، وتضاف كل تلك المصروفات على تكلفة شراء الموجود الثابت ولا تظهر بحساب منفرد.
4- إنشاء الموجود الثابت بواسطة المشروع ، حيث تعد كافة المصروفات التي أنفقت في سبيل إنشاء الموجود أو تصنيعه من ضمن تكلفة الموجود.

وبصورة عامة تعد المصاريف رأسمالية إذا كانت تودي على إضافة موجود جديد أو تضيف قيمة لموجود أو تزيد من عمره الإنتاجي أو طاقته أو كفاءته.

ثانياً: المصاريف الإيرادية: هي المصروفات التي ينفقها المشروع ، دون أن يضيف إلى موجوداته الثابتة شيئاً جديداً ، أو التي ينفقها المشروع على عناصر ممكن تحويلها إلى نقدية خلال العام أو أنها المصروفات التي تساهم في تحقيق الإيراد ، وبذلك تتصف المصروفات الإيرادية بأنها تنفق للحصول على سلعة أو خدمة ، لها ارتباط بتحقيق الإيراد خلال العام فقط ، مثل تكلفة المواد المشتراة ونفقاتها ونفقات البيع والنفقات الإدارية. وعادة تكون المصروفات التي تنفق على الموجود الثابت إيرادية إن لم تؤدي إلى زيادة في طاقته الإنتاجية أو قيمته أو العمر الإنتاجي له وإنما لضمان استمراره وفق العمر الإنتاجي له ووفق الطاقة المخططة مثال ذلك مصاريف الصيانة والتصليح والإدامة دون إحداث تطويرات أو تحسينات على الموجود الثابت. ومن أشكال هذه المصروفات:

1- المصروفات المتعلقة بتكلفة البضاعة المشتراة وما يرتبط بها من نفقات مثل نفقات الشحن والتأمين والرسوم الكمركية ومصاريف النقل ومصاريف التحميل والتنزيل..الخ.
2- المصروفات المتعلقة بعمليات البيع مثل مصروفات النقل وعمولات البيع ومصاريف الدعاية والإعلان ...الخ.
3- كافة المصروفات الإدارية مثل القرطاسية والإيجار والمياه والكهرباء وأتعاب التدقيق والرواتب والأجور ..الخ.

4- مصروفات الصيانة العادية للموجودات مثل قطع الغيار والزيوت والتشحيم اللازمة لصيانة الآلات ، والتي تنفق للمحافظة على القدرة الإنتاجية للموجود.

أهمية التفرقة بين المصروفات الرأسمالية الإيرادية

تتمثل أهمية التفرقة بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية في علاقة هذه التفرقة بإعداد القوائم المالية الختامية للمشروع ، إذ المصروفات الإيرادية لها علاقة بتحقيق الربح خلال العام الذي أنفقت فيه فقط ، بينما المصروفات الرأسمالية لها علاقة بتحقيق الربح خلال عدة أعوام ، تتمثل في عدد سنوات بقاء الموجود صالحاً للاستخدام.

ويتضح أن الخلط فيما بين هذين المصروفات ، يؤدي على عدم إظهار حساب الأرباح والخسائر النتائج الحقيقية لأعمال المشروع كما يتضح فيما يلي:

1- إذا عد أحد المصروفات الإيرادية على أنه مصروفاً رأسمالياً ، يترتب على ذلك عدم تحميل قوائم نتيجة الأعمال بنصيبها كاملاً من هذا المصروف ، مما يؤدي إلى ظهور الأرباح بأعلى من حقيقتها ، وظهور الموجودات الثابتة في الميزانية بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية.

2- إذا عد أحد المصروفات الرأسمالية على أنه مصروفاً إيرادياً ، يترتب على ذلك تحميل قوائم نتيجة الأعمال بقيمة أكبر من قيمة الاستفادة السنوية الفعلية من المصروف ، مما يؤدي إلى ظهور الأرباح بأقل من الأرباح الحقيقية ، وظهور الموجودات الثابتة في الميزانية بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية.

والجدول (1) التالي يوضح بعض مؤشرات التفرقة بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية:

الجدول (1)

بعض مؤشرات التفرقة بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية

ت	المصروفات الرأسمالية	ت	المصروفات الإيرادية
1	يستفيد منه المشروع لأكثر من سنة مالية.	1	يستفيد المشروع منه في سنة واحدة فقط.
2	يؤدي لزيادة الموجود الثابت للمشروع.	2	لا يؤدي لزيادة الموجود الثابت للمشروع
3	يؤدي إلى زيادة العمر الإنتاجي للموجود	3	لا يؤدي إلى زيادة العمر الإنتاجي للموجود
4	يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للموجود.	4	لا يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للموجود.
5	حجم المصروف كبير نسبياً	5	حجم المصروف قليل نسبياً

ويمكن تمييز النفقات الرأسمالية عن النفقات الإيرادية من خلال ما يلي:

أ- تأثير النفقة على عمر الموجود الثابت: فإذا أثرت النفقة بإطالة عمر الموجود الثابت فهي نفقة رأسمالية أما إذا لم تؤثر على عمر الموجود فهي نفقة إيرادية.

ب- تأثير النفقة على كفاءة الموجود الثابت (معيار الكفاءة) : فإذا أدت عملية الإنفاق إلى تحسين كفاءة الموجود الثابت فهو إنفاق رأسمالي.

ج- تأثير النفقة على زيادة الطاقة الإنتاجية للموجود الثابت: فإذا أدت عملية الإنفاق إلى زيادة قدرة الموجود الثابت على الإنتاج فهو إنفاق رأسمالي أما إذا لم ينتج عن عملية الإنفاق أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للموجود فهو إنفاق إيرادي.

د- معيار الأهمية النسبية للنفقة: فإذا كانت النفقة على الموجود كبيرة وجسيمة وذات تأثير على صافي الربح فهي نفقة رأسمالية ، وإذا كانت النفقة صغيرة وبسيطة فيمكن أن ينظر إليها على أساس أنها إيرادية.

المعالجات المحاسبية للمصروفات الرأسمالية

سيتم تناول المعالجة المحاسبية للمصروفات الرأسمالية حسب المراحل التي يمكن أن تمر بها الموجودات الثابتة المتمثلة بالحصول على الموجود الثابت من خلال التبرع أو شراء هذا الموجود والنفقات المتعلقة به فضلاً عن نفقات التطوير والتحسينات التي يمكن أن تنفق على الموجود الثابت ، والاستغناء عن هذا الموجود الذي يمكن أن يكون البيع أو الاستبدال أو التبرع ..الخ. وفيما يلي أهم المراحل التي يمكن أن تمر بها الموجودات الثابتة والمعالجة المحاسبية لها:

أولاً: شراء الموجود الثابت

يتم شراء الموجود الثابت بهدف استخدامه وليس بهدف بيعه أو المتاجرة به ، وتتصف هذه الموجودات بالثبات نسبياً ويندر حدوث أية تغيرات عليها خلال العام ، وتساهم في تحقيق الربح على مدار عدة سنوات، ويخصص لكل موجود ثابت حساب خاص به، أما المصروفات المتعلقة بالحصول على الموجود فيتم تحميلها على الموجود مباشرةً.

أي تكون تكلفة الموجود الثابت شاملة لتكلفة الشراء ومصاريف الشراء المتعلق به في لحظة الشراء.

تكلفة الموجود الثابت = سعر الشراء + مصاريف الشراء

ويثبت القيد المحاسبي بالكلفة الإجمالية للموجود الثابت بوضعه بالجانب المدين من قيد الشراء ويكون الجانب الدائن المسبب في الحصول على الموجود الذي يمكن أن يكون الصندوق (الشراء نقداً)أو المصرف (إذا كان بصك)أو الدائنون (إذا كان على الحساب).

وبصورة عامة يكون قيد الشراء بما يلي:

×× من حـ/ الموجود الثابت
×× إلى حـ/ الصندوق
شراء (نوع الموجود) نقداً

ملاحظة: في حالة الأنفاق على الموجود الثابت المملوك من قبل المشروع بهدف تطويره أو بهدف زيادة عمره الإنتاجي أو الكفاءة الإنتاجية ، عند ذلك تعد هذه النفقات جزء من قيمة الموجود الثابت وعند الأنفاق يتم إثبات القيد الأتي:

×× من حـ/ الموجود الثابت
×× إلى حـ/ الصندوق
مصاريف تطوير أو تحسين (نوع الموجود) نقداً

مثال 8:

قامت محلات السلام التجارية بشراء أثاث بمبلغ 60000 دينار نقداً وتم دفع مصاريف نقل مبلغ 2000 دينار.

المطلوب: إثبات قيد الشراء في محلات السلام التجارية.

الحل:

تكلفة الشراء= 60000 + 2000 = 62000 دينار.

62000 من حـ/ الأثاث
62000 إلى حـ/ الصندوق
شراء أثاث نقداً

وفي حالة الحصول على الموجود الثابت بطريقة أخرى غير الشراء يمكن أن يكون الجانب الدائن حساب موجود أخر (إذا كان عملية استبدال) أو يتم وضعه على أحد حسابات الإيراد إذا تم الحصول عليه من خلال التبرع أو هبات أو التصنيع الداخلي.

ثانياً: بيع الموجود الثابت

قد يتم في الوحدة الاقتصادية الاستغناء عن احد موجوداتها الثابتة وذلك من خلال بيعها وتتضمن عملية البيع هذه أما تحقيق ربح أو خسارة أو لا يحقق ربح أو خسارة ويمكن تبويب قيد البيع من حيث احتساب الاندثار ومخصص الاندثار أم لا يحتسب وكما يلي:

1- بيع الموجود الثابت وعلى فرض عدم احتساب اندثار

وعلى هذا الأساس يفترض أن الوحدة الاقتصادية لا تحتسب اندثار على موجوداتها الثابتة (وهذا افتراض معاكس لمبادئ وفروض المحاسبة ولكن تم طرحه لتسهيل فهم عملية بيع الموجود الثابت) لذا فأن الوحدة الاقتصادية عند بيعها للموجود الثابت سوف:

أ- عدم تحقيق ربح أو خسارة عن عملية البيع:

في هذه الحالة يتم بيع الموجود الثابت بنفس القيمة المثبتة للموجود في الدفاتر ، إذ يمكن قياس الربح أو الخسارة الناتج عن عملية البيع من خلال المعادلة الآتية:

القيمة السوقية (القيمة العادلة للموجود في السوق) - القيمة الدفترية (قيمة الموجود في دفاتر الوحدة الاقتصادية) = أرباح (خسائر) بيع موجودات ثابتة

وبناءً على افتراض عدم تحقيق ربح أو خسارة لذا تكون نتيجة المعادلة أعلاه صفر بذلك ستكون المعادلة: **القيمة السوقية = القيمة الدفترية** ، وفي القيد المحاسبي يكون الموجود في الجانب الدائن عند البيع ويكون الصندوق أو المصرف أو المدينون حسب عملية البيع في الجانب المدين من القيد ، وكما يلي:

×× من حـ/ الصندوق
×× إلى حـ/ الموجود الثابت
بيع (نوع الموجود) نقداً

ب- تحقيق ربح عن عملية البيع:

في هذه الحالة يتم بيع الموجود الثابت بأعلى من القيمة المثبتة للموجود في الدفاتر، بذلك ستكون المعادلة: **القيمة السوقية > القيمة الدفترية**

ويفتح حساب بالفرق يطلق عليه أرباح بيع موجودات ثابتة ويظهر هذا الحساب في الجانب الدائن من القيد وكما يلي:

×× من حـ/ الصندوق
×× إلى حـ/ الموجود الثابت
×× إلى حـ/ أرباح بيع موجودات ثابتة
بيع (نوع الموجود) نقداً وتحقيق ربح

ج- تحقق خسارة عن عملية البيع:

في هذه الحالة يتم بيع الموجود الثابت بأقل من القيمة المثبتة للموجود في الدفاتر، بذلك ستكون المعادلة: **القيمة السوقية < القيمة الدفترية**

ويفتح حساب بالفرق يطلق عليه خسائر بيع موجودات ثابتة ويظهر هذا الحساب في الجانب المدين من القيد وكما يلي:

×× من حـ/ الصندوق
×× من حـ/ خسائر بيع موجودات ثابتة
×× إلى حـ/ الموجود الثابت
بيع (نوع الموجود) نقداً وتحقق خسارة

مثال 9:

بناءً على بيانات المثال (8) وعلى فرض أنه تم:

1- بيع الأثاث بمبلغ 62000 دينار نقداً.

2- بيع الأثاث بمبلغ 65000 دينار نقداً.

3- بيع الأثاث بمبلغ 54000 دينار نقداً.

المطلوب: إثبات قيد البيع حسب الافتراضات الثلاثة.

الحل:

1- بيع الأثاث بمبلغ 62000 دينار نقداً.

إذن: القيمة السوقية – القيمة الدفترية = أرباح (خسائر) بيع موجودات ثابتة.

62000 – 62000 = صفر أي عدم تحقيق ربح أو خسارة.

62000 من حـ/ الصندوق
62000 إلى حـ/ الأثاث
بيع أثاث نقداً

2- بيع الأثاث بمبلغ 65000 دينار نقداً.

إذن: القيمة السوقية – القيمة الدفترية = أرباح (خسائر) بيع موجودات ثابتة.

65000 – 62000 = 3000 دينار أرباح بيع موجودات ثابتة.

65000 من حـ/ الصندوق
62000 إلى حـ/ الأثاث
3000 إلى حـ/ أرباح بيع موجودات ثابتة
بيع أثاث نقداً وتحقيق ربح

3- بيع الأثاث بمبلغ 54000 دينار نقداً.

إذن: القيمة السوقية – القيمة الدفترية = أرباح (خسائر) بيع موجودات ثابتة.

54000 – 62000 = (8000) دينار خسائر بيع موجودات ثابتة.

54000 من حـ/ الصندوق
8000 من حـ/ خسائر بيع موجودات ثابتة
62000 إلى حـ/ الأثاث
بيع أثاث نقداً وتحقق خسائر

2- بيع الموجود الثابت واحتساب الاندثار

في العمليات الرأسمالية والخاصة بالاستغناء عن الموجودات الثابتة يجب الاهتمام والتركيز على الاندثار المحسوب على الموجود ومخصص الاندثار المتراكم له لغاية تاريخ الاستغناء عنه. إذاً ماذا يقصد بالاندثار وما سبب احتسابه وما هو تأثيره على عملية بيع الموجود الثابت؟

مفهوم الاندثار

تقتني الوحدة الاقتصادية الموجودات الثابتة بقصد استخدامها في مزاولة نشاطها الرئيسي لتحقيق أهدافها الأساسية وتقدم تلك الموجودات مجموعة من الخدمات تستفيد منها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وتقدر قيمة هذه الخدمات على أساس عبء يقابل تلك الخدمات وهذا العبء هو جزء من تكاليف النشاط ويطلق عليه بالاندثار.

ويمثل الاندثار قيمة النقص الحاصل في القوة الإنتاجية للموجودات بسبب الاستخدام ، وهذا النقص يختلف حسب نوع الموجود وطبيعة استخدامه وقوته وظروف تشغيله والعوامل التي تؤثر على القوة الإنتاجية للموجودات هي : طبيعة استخدام الموجود ، التقدم التكنولوجي ، الإحلال ، التوسع والتجديد ، عدم الاستعمال. أو هو تناقص تدريجي في قيمة الموجود الثابت نتيجة الاستعمال. وتتناقص قيمة الموجود بتناقص قوته الإنتاجية وانخفاض درجة الاستفادة منه.
ملاحظة: يثبت الاندثار أما بالطريقة المباشرة أو بالطريقة غير المباشرة في 12/31 من أي سنة مالية ، وعند إثبات الاندثار بالطريقة غير المباشرة فيتطلب ذلك توسيط حساب المخصص.

- الطريقة المباشرة:

×× من حـ/ اندثار الموجود الثابت
×× إلى حـ/ الموجود الثابت
أحساب اندثار الموجود الثابت

- الطريقة غير المباشرة(وهي التي سيتم اعتمادها)

×× من حـ/ اندثار الموجود الثابت
×× إلى حـ/مخصص اندثار الموجود الثابت
أحساب اندثار الموجود الثابت

ويقصد **بمخصص الاندثار** مجموع التخصيص المتجمع من مبالغ الاندثار السنوي اعتباراً من بدأ استخدام الموجود الثابت بتاريخه على أن تغلق المبالغ المتجمعة في هذا الحساب عند شطبه (أي عند غلقه) ويغلق هذا الحساب عند الاستغناء عن الموجود الثابت بعملية البيع أو الاستبدال أما الاندثار فيقفل في نهاية كل سنة في حساب الأرباح والخسائر (سيتم أخذ المعالجة المحاسبية لتسوية الاندثار بالتفصيل ضمن فصل الحسابات الختامية).
ويهدف الاندثار إلى توزيع تكلفة الموجود الثابت (ناقص الأنقاض إن وجدت) على الحياة الإنتاجية المقدرة له فالاندثار هو عملية تخصيص وليس عملية تقويم ، لذلك عبء اندثار السنة هو ذلك الجزء الذي يخصص لها من مجموع العبء الكلي.لذا عوامل تحديد قسط الاندثار هي تكلفة الموجود الثابت ، والعمر الإنتاجي له ، والأنقاض أو نفاية الموجود (القيمة المتبقية للموجود عند انتهاء العمر الإنتاجي المقدر) إن وجدت.

القواعد الخاصة بالاندثار

1- تعتمد القيمة التاريخية كأساس لاحتساب الاندثار على الموجود الثابت خلال عمره الإنتاجي.
2- تضاف النفقات الرأسمالية التي تنفق على الموجود الثابت بهدف زيادة كفاءته الإنتاجية أو تحسينه إلى قيمة ذلك الموجود ويتم احتساب الاندثار على القيمة المعدلة عادةً اعتباراً من بداية الشهر الذي يلي تاريخ الإضافة أو من تاريخ الأنفاق مباشرةً.
3- يحتسب الاندثار على الموجودات الثابتة المشتراة حديثاً اعتباراً من بداية الشهر الذي يلي تاريخ استخدامها أو في تاريخ الاستخدام أو الشراء حسب طبيعة الموجود.
4- يتم احتساب الاندثار بطريقة القسط الثابت أو القسط المتناقص ..الخ، ويثبت وفق الطريقة غير المباشرة.
5- في حالة استخدام المنشأة بعض الموجودات المطفأة دفترياً فيتوجب الاستمرار باحتساب الاندثار عليها بمقدار نصف نسبة الاندثار المعتمدة على تلك الموجودات في السنوات السابقة أو يتم إعادة التقدير واحتساب الاندثار وفق القيمة الجديدة والعمر المقدر الجديد.
6- تخضع كافة الموجودات الثابتة للاندثار عدا الأراضي.

شرح القواعد أعلاه

1- تعتمد القيمة التاريخية كأساس لاحتساب الاندثار على الموجود الثابت خلال عمره الإنتاجي.
هناك مجموعة من مفاهيم القيمة المرتبطة بالموجودات الثابتة ومن هذه المفاهيم:
أ- القيمة التاريخية: المبلغ المدفوع لاقتناء الموجود + مصاريف عملية الشراء.
ب- القيمة الدفترية = القيمة التاريخية – مخصص الاندثار.
ج- القيمة السوقية = وهي كلفة استبدال الموجود أو إحلاله.
وهذه القيم تستخدم لـ:
- لاحتساب الاندثار السنوي.
- لاحتساب أرباح وخسائر البيع والاستبدال.
فالقيمة التاريخية هي التي على أساسه يتم حساب الاندثار السنوي والقيمة الدفترية والسوقية يتم على أساسهما احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن البيع أو الاستبدال.
فعلى سبيل المثال كان لدى الشركة س أثاث مشتراة قبل 20 سنة بمبلغ 80000 دينار وكان مخصص اندثارها 60000 دينار وقد قدر الأثاث بسعر السوق بمقدار 100000 دينار فإن:

القيمة التاريخية	80000	القيمة السوقية	100000
المخصص	(60000)	القيمة الدفترية	(20000)
القيمة الدفترية	20000	ربح	= 80000 دينار

2- تضاف النفقات الرأسمالية التي تنفق على الموجود الثابت بهدف زيادة كفاءته الإنتاجية أو تحسينه إلى قيمة ذلك الموجود ويتم احتساب الاندثار على القيمة المعدلة اعتباراً من بداية الشهر الذي يلي تاريخ الإضافة. ويحسب الاندثار على القيمة المعدلة للموجود الثابت اعتباراً من بداية الشهر الذي يلي تاريخ الإضافة ، فإذا انفق على الموجود نفقة رأسمالية في 3/12 فإن الاندثار يحسب على الموجود الثابت بعد إضافة النفقة الرأسمالية على قيمته اعتباراً من 4/1 ويكون قيد إضافة النفقة الرأسمالية مشابه لقيد شراء الموجود الثابت ، **سيتم احتساب الاندثار في تاريخ الإنفاق وذلك لتسهيل المعالجة المحاسبية**.
3- يحتسب الاندثار على الموجودات الثابتة المشتراة حديثاً اعتباراً من بداية الشهر الذي يلي تاريخ شرائها واستخدامها. لنفرض أنه تم شراء سيارة واستخدامها في يوم 5/4 فيحسب الاندثار هنا من 6/1 ، **سيتم احتساب الاندثار من تاريخ الشراء وذلك لتسهيل المعالجة المحاسبية**.
4- يتم احتساب الاندثار بطريقة القسط الثابت حسب معادلة قسط الاندثار بتقسيم الكلفة التاريخية على السنوات المقدرة للموجود أو بطريقة القسط المتناقص أو أي طريقة أخرى ،ويثبت وفق الطريقة غير المباشرة كما بين سابقاً.
5- في حالة استخدام المنشأة بعض الموجودات المطفأة دفترياً فيتوجب الاستمرار باحتساب الاندثار عليها بمقدار نصف نسبة الاندثار المعتمدة على تلك الموجودات في السنوات السابقة.تعتبر الموجودات مطفأة دفترياً إذا أصبح رصيدها في الدفاتر صفراً ، فإذا أخطأت المنشأة في تقدير عمر الموجود الثابت كأن حسبت نسبة اندثار سنوي عليه بمقدار 10% ثم تجاوز هذا الموجود الفترة ، المقدرة أي أصبح رصيده الدفتري صفر لكنه مازال قيد الاستخدام والاستمرار بالإنتاج فهنا تحسب عليه اندثار بمقدار نصف نسبة الاندثار السابقة ، أي 5% سنوياً ، ويمكن أن يتم إعادة التقدير وبالتالي احتساب نسبة اندثار جديدة على الموجود ويكون القيد كما ذكر سابقاً أما إذا لم تتم إعادة التقدير يكون القيد كما يلي:
×× من حـ/ اندثار (--)
×× إلى حـ/ احتياطي ارتفاع أسعار الموجودات الثابتة(ضمن حقوق الملكية في الميزانية)

6- تخضع كافة الموجودات الثابتة للاندثار عدا الأراضي كونها لا تندثر.

عوامل الاندثار

يمكن تحديد عوامل الاندثار بما يلي:

1- اندثار داخلي: ويعني ذلك النقص التدريجي في قيمة الموجود الثابت نتيجة استخدامه في الإنتاج.

2- الاندثار الخارجي: ونعني به النقص التدريجي في قيمة الموجود الثابت ليس لاستخدامه وإنما لانقضاء الوقت (انقضاء الوقت المحدد للانتفاع به) أو القدم (لا يعني انعدام نفع الموجود وإنما كونه غير قادر على الإنتاج إنتاجاً اقتصادياً نظراً لظهور اختراعات جديدة مثلاً).

سبب احتساب الاندثار

هناك عدة أسباب تدعوا إلى احتساب الاندثار منها:

1- أظهار نتيجة الأعمال على حقيقتها على اعتبار أن الاندثار هو أحد عناصر تكاليف الإنتاج.

2- إظهار القيمة الحقيقية للموجود الثابت في الميزانية بعد تخفيض المخصص من القيمة التاريخية وإظهار الموجود بالصافي.

3- المحافظة على رأس المال سليماً ، إذ أن الإدارة السليمة للمشروع تستوجب حجز جزء من الأرباح السنوية لمقابلة ما يطرأ من نقص في قيمة الموجود الثابت لتتمكن من شراء موجود ثابت جديد يحل محل القديم في نهاية عمره الإنتاجي.

طرق الاندثار

هناك عدة طرق يمكن استخدامها لاحتساب قط الاندثار منها:

1- طريقة القسط الثابت: وتعتمد هذه الطريقة على توزيع القيمة الخاضعة للاندثار (تكلفة الأصل "الموجود الثابت" - الأنقاض) توزيع متساوياً على سنوات عمره الإنتاجي ، وتستخدم المعادلة التالية في احتساب قيمة القسط:

$$\text{قيمة قسط الاندثار} = \frac{\text{القيمة الخاضعة للاندثار}}{\text{العمر الإنتاجي المقدر (السنوات)}} = \frac{\text{تكلفة الموجود – الأنقاض}}{\text{العمر الإنتاجي المقدر}}$$

2- طريقة القسط المتناقص: وهنا تحمل السنوات الأولى من عمر الأصل بقيمة أكبر من السنوات اللاحقة ، ويتبع في تطبيق هذه الطريقة أسلوبان هما:

أ- أسلوب الرصيد المتناقص: وهو تطبيق لمعدل اندثار سنوي ثابت على الرصيد المتناقص ، وتستخدم المعادلة الآتية:

قسط الاندثار = كلفة الموجود (يخفض منها الاندثار للسنة السابقة) × معدل الاندثار

$$\text{معدل الاندثار} = 1 - \sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{الانقاض}}{\text{تكلفةالأصل}}}$$

ن= عمر الأصل الإنتاجي

ب- أسلوب الكسر المتناقص: وهو عبارة عن ضرب تكلفة الأصل بعد خصم الأنقاض بكسر يتناقص تدريجياً سنة بعد أخرى ، أما بسط هذا الكسر فهو عدد سنوات عمر الأصل الإنتاجي معكوسة ومقامه مجموع أرقام السنوات هذه. ويحتسب القسط كما يلي:

$$\text{قيمة قسط الاندثار} = \frac{\text{تسلسل السنوات بشكل معكوس}}{\text{مجموع أرقام السنوات}} \times \text{القيمة الخاضعة للاندثار}$$

مجموع أرقام السنوات= عدد السنوات (ن) ×(ن+1) ÷2

فضلاً عن الطرق السابقة هناك أخرى كطريقة **عدد الوحدات المنتجة** إذ يتم احتساب الاندثار من خلال ضرب ما تم إنتاجه (وحدة) خلال السنة في النسبة المتمثلة بكلفة الموجود على الأساس المقدر أنتاجه من الوحدات أو على أساس العمر الإنتاجي (متمثل بساعات عمل أو كيلو متر) مثل عدد الكيلو مترات بالنسبة للسيارات أو عدد ساعات العمل بالنسبة للمكائن خلال

عمره الإنتاجي ، وهناك **طريقة إعادة التقدير** ويتم اعتبار الفرق بين القيمة التقديرية والسابقة على أنه قسط الاندثار..الخ.

مثال 10: قامت محلات سالم التجارية في 2011 بشراء آلة حاسبة بمبلغ 640000 دينار نقداً وتم تقدير العمر الإنتاجي لها بـ 4 سنوات ، وقدرة الأنقاض لها بنهاية تاريخ الاستخدام بـ 26244 دينار.

المطلوب: احتساب قسط الاندثار السنوي لجميع السنوات وفق:

1- القسط الثابت.

2- القسط المتناقص (الرصيد المتناقص).

3- القسط المتناقص (الكسر المتناقص).

الحل: 1- القسط الثابت.

قيمة قسط الاندثار = $\frac{640000 - 26244}{4}$ = 153439 دينار سنوياً.

وتمثل هذه القيمة قسط الاندثار لعام 2011 وكذلك نفس القيمة 2012 و2013 و2014.

2- القسط المتناقص (الرصيد المتناقص).

معدل الاندثار = 1- $\sqrt[4]{\frac{26244}{640000}}$

معدل الاندثار = 1- 0.45 = 0.55

قسط الاندثار 2011 = 640000 × 0.55 = 352000 دينار السنة الأولى.

قسط الاندثار 2012 = 288000 × 0.55 = 158400 دينار السنة الثانية.

قسط الاندثار 2013 = 129600 × 0.55 = 71280 دينار السنة الثالثة.

قسط الاندثار 2014 = 58320 × 0.55 = 32076 دينار السنة الرابعة.

القيمة الخاضعة للاندثار=640000– 26244= 613756 دينار.

3- القسط المتناقص (الكسر المتناقص).

قيمة قسط الاندثار = $\frac{\text{تسلسل السنوات بشكل معكوس}}{\text{مجموع أرقام السنوات}}$ × القيمة الخاضعة للاندثار

مجموع أرقام السنوات = 4 + 3 + 2 + 1 = 10

أو مجموع أرقام السنوات = 4×(4+1) ÷ 2= 10

قسط الاندثار 2011= $\frac{4}{10}$ × 613756 = 245502 دينار السنة الأولى.

قسط الاندثار 2011= $\frac{3}{10}$ × 613756 = 184127 دينار السنة الثانية.

قسط الاندثار 2011= $\frac{2}{10}$ × 613756 = 122751 دينار السنة الثالثة.

قسط الاندثار 2011= $\frac{1}{10}$ × 613756 = 61376 دينار السنة الرابعة.

القيمة الخاضعة للاندثار = اندثار السنة الأولى + السنة الثانية + الثالثة + الرابعة

= 245502 + 184127 + 122751 + 61376 = 613656 دينار.

وبناءً على ما سبق يتضح أثر احتساب الاندثار في قيد بيع الموجود الثابت ضمن حالات تحقيق الربح أو الخسارة أو عدم تحقيق الاثنين كما يلي:

أ- عدم تحقيق ربح أو خسارة عن عملية البيع:

في هذه الحالة يتم بيع الموجود الثابت بنفس القيمة الدفترية ، إذ يمكن قياس الربح أو الخسارة الناتج عن عملية البيع من خلال المعادلة الآتية:

القيمة السوقية (القيمة العادلة للموجود في السوق) - القيمة الدفترية (قيمة الموجود في دفاتر الوحدة الاقتصادية) = أرباح (خسائر) بيع موجودات ثابتة

علماً أن القيمة الدفترية = القيمة التاريخية – مخصص الاندثار لغاية تاريخ البيع

وبناءً على افتراض عدم تحقيق ربح أو خسارة لذا تكون نتيجة المعادلة أعلاه صفر بذلك ستكون المعادلة: **القيمة السوقية = القيمة الدفترية** ، وفي القيد المحاسبي يكون الموجود في الجانب الدائن عند البيع ويكون الصندوق أو المصرف أو المدينون حسب عملية البيع في الجانب المدين من القيد أما المخصص فيكون في الجانب المدين عند الاستغناء عن الموجود الثابت من خلال البيع أو الاستبدال إذ أن المخصص ذو طبيعة دائنة ، فعند القفل يجب وضعه في الجانب المدين ، فضلاً عن أن هنالك قاعدة أساسية هي في حالة الاستغناء عن أي موجود ثابت يجب قفل كافة الحسابات المتعلقة به وهذه الحسابات تتمثل بمخصص الاندثار، وكما يلي:

×× من حـ/ الصندوق
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت
×× إلى حـ/ الموجود الثابت
بيع (نوع الموجود) نقداً

ب- تحقيق ربح عن عملية البيع:

في هذه الحالة يتم بيع الموجود الثابت بأعلى من القيمة المثبتة للموجود في الدفاتر، بذلك ستكون المعادلة: **القيمة السوقية** > **القيمة الدفترية** وكما يلي:

×× من حـ/ الصندوق
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت
×× إلى حـ/ الموجود الثابت
×× إلى حـ/ أرباح بيع موجودات ثابتة
بيع (نوع الموجود) نقداً وتحقيق ربح

ج- تحقق خسارة عن عملية البيع:

في هذه الحالة يتم بيع الموجود الثابت بأقل من القيمة المثبتة للموجود في الدفاتر، بذلك ستكون المعادلة: **القيمة السوقية** < **القيمة الدفترية** وكما يلي:

×× من حـ/ الصندوق
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت
×× من حـ/ خسائر بيع موجودات ثابتة
×× إلى حـ/ الموجود الثابت
بيع (نوع الموجود) نقداً وتحقق خسارة

مثال 11:

قامت محلات الساعد التجارية ببيع سيارة كلفتها التاريخية 80000 دينار ومخصص الاندثار الخاص بها هو 20000 دينار إلى محلات دجلة التجارية نقداً.

المطلوب: إثبات قيد البيع إذا علمت أن:

1- سعر البيع هو 60000 دينار.
2- سعر البيع هو 90000 دينار.
3- سعر البيع هو 40000 دينار.

الحل:

1- إذا كان سعر البيع هو 60000 دينار.

القيمة الدفترية = القيمة التاريخية – مخصص الاندثار

= 80000 – 20000 = 60000 دينار.

أرباح (خسائر) بيع م.ث = القيمة السوقية – القيمة الدفترية

= 60000 – 60000 = صفر

60000 من حـ/ الصندوق

20000 من حـ/ مخصص اندثار السيارات

80000 إلى حـ/ السيارات

بيع سيارة نقداً

2- إذا كان سعر البيع هو 90000 دينار.

القيمة الدفترية = 60000 دينار.

أرباح (خسائر) بيع م.ث = القيمة السوقية – القيمة الدفترية

= 90000 – 60000 = 30000 دينار أرباح.

90000 من حـ/ الصندوق

20000 من حـ/ مخصص اندثار السيارات

80000 إلى حـ/ السيارات

30000 إلى حـ/ أرباح بيع موجودات ثابتة

بيع سيارة نقداً وتحقيق ربح

3- إذا كان سعر البيع هو 40000 دينار.

القيمة الدفترية = 60000 دينار.

أرباح (خسائر) بيع م.ث = القيمة السوقية – القيمة الدفترية

= 40000 – 60000 = (20000) دينار خسائر.

40000 من حـ/ الصندوق

20000 من حـ/ مخصص اندثار السيارات

20000 من حـ/ خسائر بيع موجودات ثابتة

80000 إلى حـ/ السيارات

بيع سيارة نقداً وتحقق خسارة

تمرين 1:

لنفس بيانات المثال (10) السابق **المطلوب** إثبات قيد الشراء في محلات دجلة وفق الافتراضات الثلاثة.

ثالثاً: استبدال الموجودات الثابتة

في حالات معينة تلجأ الوحدة الاقتصادية إلى الاستغناء عن الموجود الثابت من خلال استبداله بموجود ثابت أخر وقد يكون سبب الاستبدال هو الحصول على الموجود الثابت الجديد أو التخلص من موجود قديم ، وقد تنتج عن عمليات الاستبدال ربح أو خسارة أو قد لا يكون ، ويمكن أن تكون هناك مدفوعات أو مقبوضات نتيجة الاستبدال وقد لا تكون ، ويتم تحديد الربح أو الخسارة نتيجة عملية استبدال الموجودات الثابتة من خلال المعادلة الآتية:

القيمة السوقية للموجود القديم –القيمة الدفترية لنفس الموجود=أرباح(خسائر) استبدال م.ث

أما لتحديد هل هناك مستلم أو مدفوع نقدي فيمكن تحديده ضمن المعادلة الآتية:

القيمة السوقية للموجود القديم – القيمة السوقية للموجود الجديد= مستلم (مدفوع) نقدي.

ومن خلال المعادلتين أعلاه ممكن تحديد مقدار الربح أو الخسارة ومقدار المستلم أو المدفوع النقدي إن وجد في عملية الاستبدال.

وضمن عملية الاستبدال قد تظهر عدة حالات منها:

1- عدم تحقيق ربح أو خسارة نتيجة الاستبدال: ويكون ذلك بسبب تساوي القيمة السوقية للموجود القديم مع القيمة الدفترية للموجود القديم وضمن هذه الحالة يمكن أن يكون هناك:

أ- عدم وجود مستلم أو مدفوع نقدي: إذا تساوت القيمة السوقية للموجود القديم مع القيمة السوقية للموجود الجديد.

ب- وجود مستلم نقدي: إذا كانت القيمة السوقية للموجود القديم أكبر من القيمة السوقية للموجود الجديد.

ج- وجود مدفوع نقدي: إذا كانت القيمة السوقية للموجود القديم اقل من القيمة السوقية للموجود الجديد.

2- تحقيق ربح نتيجة الاستبدال: ويكون ذلك بسبب أن القيمة السوقية للموجود القديم أكبر من القيمة الدفترية للموجود القديم وضمن هذه الحالة يمكن أن يكون هناك:

أ- عدم وجود مستلم أو مدفوع نقدي: إذا تساوت القيمة السوقية للموجود القديم مع القيمة السوقية للموجود الجديد.

ب- وجود مستلم نقدي: إذا كانت القيمة السوقية للموجود القديم أكبر من القيمة السوقية للموجود الجديد.

ج- وجود مدفوع نقدي: إذا كانت القيمة السوقية للموجود القديم اقل من القيمة السوقية للموجود الجديد.

3- تحقيق خسارة نتيجة الاستبدال: ويكون ذلك بسبب أن القيمة السوقية للموجود القديم اقل من القيمة الدفترية للموجود القديم وضمن هذه الحالة يمكن أن يكون هناك:

أ- عدم وجود مستلم أو مدفوع نقدي: إذا تساوت القيمة السوقية للموجود القديم مع القيمة السوقية للموجود الجديد.

ب- وجود مستلم نقدي: إذا كانت القيمة السوقية للموجود القديم أكبر من القيمة السوقية للموجود الجديد.

ج- وجود مدفوع نقدي: إذا كانت القيمة السوقية للموجود القديم اقل من القيمة السوقية للموجود الجديد.

المعالجة المحاسبية للاستبدال

ضمن المعالجة المحاسبية لاستبدال الموجودات الثابتة يجب الانتباه إلى أمر مهم جداً وهو كون هذه الموجودات الثابتة التي تتم عملية الاستبدال فيها متشابهة أم مختلفة ، فإذا كنت عملية الاستبدال تتم لموجودات مختلفة (مثل أثاث بسيارة أو آلات بمبنى ..الخ) عند ذلك يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية الاستبدال والمقصود هنا بعملية الاعتراف إي إظهار هذه الأرباح أو الخسائر في قيد الاستبدال ، ويظهر الموجود الجديد بالقيمة السوقية ضمن القيد المحاسبي في الجانب المدين وتظهر الأرباح أن وجدت في الجانب الدائن (والخسائر في الجنب المدين إذا كانت خسارة) كما يظهر المستلم النقدي في الجانب المدين أما المدفوع النقدي فيظهر بالجانب الدائن، وفي حالة تعذر تحديد القيمة السوقية لأحد الموجودين (القديم أو الجديد) عند ذلك يتم اللجوء إلى المعادلات السابقة الخاصة في تحديد الربح والخسارة أو المستلم والمدفوع النقدي ، وفي حالة عدم أمكانية تحديد القيمة السوقية للجديد أو القديم معاً فتحدد قيمة الموجود الجديد في القيد المحاسبي من خلال القيمة الدفترية للموجود القديم وتتغير تبعاً لوجود مستلم أو مدفوع نقدي ، ففي هذه الحالة تكون قيمة الموجود الجديد المثبتة في الدفاتر هي:

القيمة الدفترية للموجود القديم+مدفوع (مستلم) نقدي=قيمة الموجود الجديد في الدفاتر

أما في حالة استبدال الموجودات المتشابهة فهناك الكثير من الكتاب من يذهب إلى الاعتراف بكامل الخسائر التي تتحقق نتيجة الاستبدال ولا يتم الاعتراف بالأرباح المتحققة عن الاستبدال ويستثنى من ذلك عملية الاستبدال التي تحقق ربح وهناك مستلم نقدي عند ذلك يتم الاعتراف بجزء من ذلك الربح ضمن معادلة محددة يقاس فيها قيمة الربح المعترف به ومعادلة أخرى تحدد القيمة الجديدة للموجود الجديد والتي يتم إثباتها في الدفاتر (سيتم ذكر تفاصيل المعادلات في المعالجات المحاسبية لاستبدال الموجودات الثابتة المتشابهة) أي أن الموجود الجديد لا يثبت في الدفاتر بقيمته السوقية في حالة استبدال الموجودات الثابتة المتشابهة وتحقيق ربح وإنما يتم إثباته بالقيمة الدفترية للموجود القديم أو السوقية للجديد أيهما أقل عدا حالة المستلم النقدي فتحدد بمعادلة كما ذكر سابقاً. والسبب في عدم الاعتراف بالأرباح الناتجة من عملية استبدال م.ث المتشابهة هو لعدم اكتمال دورة اكتساب الأرباح وهو شرط أساسي للاعتراف بتلك الأرباح طبقاً لمنهج الكلفة التاريخية أما في حالة الموجودات المختلفة فتكتمل دورة اكتساب الأرباح من الموجود القديم كونه تم استبداله بوجود أخر مختلف عنه من حيث الوظائف والأغراض المؤدا منه.

وبناءً على ما سبق سيتم تناول المعالجة المحاسبية لاستبدال الموجودات الثابتة في ضوء ما يلي:

1- استبدال موجودات ثابتة مختلفة

وفي هذه الحالة يتم استبدال موجود ثابت بأخر مختلف عنه وهنا يتم بالاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية الاستبدال ، والتي يمكن أن تكون وفق الحالات الآتية:

أ- استبدال موجودات ثابتة مختلفة وعدم تحقيق ربح أو خسارة:

وفي هذه الحالة تكون القيمة السوقية للموجود القديم مساوية لقيمته الدفترية ، وفي هذه الحالة ممكن أن يكون هناك:

- عدم وجود مستلم أو مدفوع نقدي: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر

- وجود مدفوع نقدي: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الصندوق
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر وهناك مدفوع نقدي

- وجود مستلم نقدي: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الصندوق
×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر وهناك مستلم نقدي

<u>مثال 12:</u>

قامت شركة فهد التجارية باستبدال ما يلي:

1- الأثاث الموجود في مكتب الشركة بآلة حاسبة قيمتها السوقية 300000 دينار ، علماً أن القيمة السوقية للأثاث هو 60000 والقيمة التاريخية 200000 دينار ومخصص الاندثار هو 140000 دينار وتم تسوية الفرق نقداً إن وجد.

2- سيارة الشركة بعدد وقوالب القيمة التاريخية للسيارة 750000 دينار ومخصص الاندثار هو 180000 دينار ولم يكن هناك مستلم أو مدفوع نقدي.

المطلوب: إثبات قيد الاستبدال في دفاتر الشركة.

الحل:

1- استبدال الأثاث الموجود في مكتب الشركة بآلة حاسبة

القيمة التاريخية (أثاث)	200000	القيمة السوقية (آلة حاسبة)
المخصص	(140000)	
القيمة الدفترية	60000	

القيمة السوقية (أثاث) 60000 - 300000 = (240000) مدفوع نقدي

القيمة الدفترية (60000)

الربح (الخسارة) صفر

300000 من حـ/ آلة حاسبة
140000 من حـ/ مخصص اندثار الأثاث
200000 إلى حـ/ الأثاث
240000 إلى حـ/ الصندوق
استبدال أثاث بآلة حاسبة وهناك مدفوع نقدي

2- سيارة الشركة بعدد وقوالب القيمة التاريخية للسيارة 750000 دينار ومخصص الاندثار

القيمة التاريخية (سيارة)	750000	القيمة السوقية (عدد وقوالب)
المخصص	(180000)	
القيمة الدفترية	570000	

القيمة السوقية (أثاث) ؟ - ؟ = صفر مستلم أو مدفوع نقدي

القيمة الدفترية (570000)

الربح (الخسارة) صفر

بما أن القيمة السوقية مجهولة لكلا الموجودين وعدم وجود مستلم أو مدفوع لذا يتم اعتبار أن القيمة الدفترية هي القيمة السوقية للموجود الجديد والقديم.

570000 من حـ/ عدد وقوالب
180000 من حـ/ مخصص اندثار السيارات
750000 إلى حـ/ السيارات
استبدال سيارة بعدد وقوالب

ب- استبدال موجودات ثابتة مختلفة وتحقيق خسارة:

وفي هذه الحالة تكون القيمة السوقية للموجود القديم أقل من قيمته الدفترية ، وفي هذه الحالة ممكن أن يكون هناك:

- عدم وجود مستلم أو مدفوع نقدي: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× من حـ/ خسائر استبدال م.ث
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر

- وجود مدفوع نقدي: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× من حـ/ خسائر استبدال م.ث
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الصندوق
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر وهناك مدفوع نقدي

- وجود مستلم نقدي: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الصندوق
×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× من حـ/ خسائر استبدال م.ث
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر وهناك مستلم نقدي

مثال 13:

في محلات سعدي التجارية تم استبدال أثاث بحاسبة الكترونية وحققت المحلات نتيجة ذلك خسارة بمقدار 14000 دينار وتم استلام 5000 دينار نقداً ، وكانت القيمة التاريخية للأثاث 450000 دينار ومخصص الاندثار لها 250000 دينار.

المطلوب: إثبات قيد الاستبدال في محلات سعدي.

الحل:

القيمة التاريخية (أثاث)	450000			القيمة السوقية (حاسبة الكترونية)
المخصص	(250000)			
القيمة الدفترية	200000			
القيمة السوقية (أثاث)	؟ 186000	-	؟ 181000	= 5000 دينار مستلم نقدي
القيمة الدفترية	(200000)			
(الخسارة)	(14000)			

- قيد الاستبدال
5000 من حـ/ الصندوق
181000 من حـ/ حاسبة الكترونية
250000 من حـ/ مخصص اندثار أثاث
14000 من حـ/ خسائر استبدال م.ث
450000 إلى حـ/ أثاث
استبدال أثاث بحاسبة الكترونية وهناك مستلم نقدي

ج- استبدال موجودات ثابتة مختلفة وتحقيق ربح:

وفي هذه الحالة تكون القيمة السوقية للموجود القديم أكبر من قيمته الدفترية ، وفي هذه الحالة ممكن أن يكون هناك:

- عدم وجود مستلم أو مدفوع نقدي: فيكون القيد المحاسبي:
×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ أرباح استبدال م.ث
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر

- وجود مدفوع نقدي: فيكون القيد المحاسبي:
×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الصندوق
×× إلى حـ/ أرباح استبدال م.ث
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر وهناك مدفوع نقدي

- وجود مستلم نقدي: فيكون القيد المحاسبي:
×× من حـ/ الصندوق
×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ أرباح استبدال م.ث
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر وهناك مستلم نقدي

مثال 14:

قامت محلات أحمد التجارية باستبدال السيارة المملوكة للمحلات بأثاث قيمته العادلة 47000 دينار ، علماً أن القيمة التاريخية للسيارة هو 260000 دينار ومخصص الاندثار لها 220000 دينار . وتم استلام 32000 دينار نقداً.

المطلوب: إثبات قيد الاستبدال في دفاتر المحلات.

الحل: القيمة الدفترية للسيارة= 260000 – 220000 = 40000 دينار.

القيمة السوقية للسيارة (القديم) – القيمة السوقية للأثاث(الجديد) = المستلم (المدفوع) النقدي

س – 47000 = 32000

س= 47000 + 32000 = 79000 دينار القيمة السوقية للسيارة

القيمة السوقية للسيارة - القيمة الدفترية للسيارة= الربح (الخسارة)

79000 – 40000 = 39000 دينار أرباح استبدال م.ث

ويمكن إيجاد القيم المفقودة أيضاً من خلال القائمة التالية وكما يلي:

القيمة التاريخية (سيارة)	260000	القيمة السوقية (أثاث)
المخصص	(220000)	
القيمة الدفترية	40000	

القيمة السوقية (أثاث) ؟ 79000 - 47000 = 32000 دينار مستلم نقدي

القيمة الدفترية (40000)

الربح ؟ 39000

- قيد الاستبدال

32000 من حـ/ الصندوق
47000 من حـ/ أثاث
220000 من حـ/ مخصص اندثار السيارات
260000 إلى حـ/ السيارات
39000 إلى حـ/ أرباح استبدال م.ث
استبدال سيارة بأثاث وهناك مستلم نقدي

2- استبدال موجودات ثابتة متشابهة

وفي هذه الحالة يتم استبدال موجود ثابت بأخر مشابه له (مثل استبدال أثاث بأثاث) وهنا يتم بالاعتراف بكامل الخسائر الناتجة عن عملية الاستبدال ولا يتم الاعتراف بالأرباح (بل تخفض هذه الأرباح كلفة الموجود الجديد وهذا ما نصت عليه معايير المحاسبة المالية) إلا بجزء منها في حالة وجود مستلم نقدي، ويمكن أن تكون عمليات الاستبدال وفق الحالات الآتية:

أ- استبدال موجودات ثابتة متشابهة وعدم تحقيق ربح أو خسارة:

وفي هذه الحالة تكون القيمة السوقية للموجود القديم مساوية لقيمته الدفترية ،حيث لا تختلف عن الموجودات المختلفة ، وفي هذه الحالة ممكن أن يكون هناك:

- **عدم وجود مستلم أو مدفوع نقدي**: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر

- **وجود مستلم نقدي**: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الصندوق
×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر وهناك مستلم نقدي

- **وجود مدفوع نقدي**: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الصندوق
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر وهناك مدفوع نقدي

مثال 15:

في محلات كمال التجارية تم استبدال سيارة الشركة بأخرى جديدة وتم دفع فروق نقدية بمقدار 100000 دينار علماً أن القيمة السوقية للسيارة القديمة هو 200000 دينار والقيمة التاريخية 600000 دينار ومخصص الاندثار 400000 دينار.

المطلوب: إثبات قيد الاستبدال.

الحل:

300000 من حـ/ السيارات (الجديدة)
400000 من حـ/ مخصص اندثار السيارات (القديمة)
600000 إلى حـ/ السيارات (القديمة)
100000 إلى حـ/ الصندوق
استبدال السيارة القديمة بجديدة وهناك مدفوع نقدي

ب- استبدال موجودات ثابتة متشابهة وتحقيق خسارة:

وفي هذه الحالة تكون القيمة السوقية للموجود القديم أقل من قيمته الدفترية ، وفي هذه الحالة لا تختلف عن استبدال الموجودات الثابتة المختلفة أي تم الاعتراف بكامل الخسائر وممكن أن تكون حالات الاستبدال كما يلي:

- عدم وجود مستلم أو مدفوع نقدي: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× من حـ/ خسائر استبدال م.ث
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر

- وجود مدفوع نقدي: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× من حـ/ خسائر استبدال م.ث
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الصندوق
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر وهناك مدفوع نقدي

- وجود مستلم نقدي: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الصندوق
×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× من حـ/ خسائر استبدال م.ث
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر وهناك مستلم نقدي

مثال 16:

في محلات سعدي التجارية تم استبدال أثاث القديم بأخر جديد وحققت المحلات نتيجة ذلك خسارة بمقدار 12000 دينار وتم دفع 1000 دينار نقداً ، وكانت القيمة التاريخية للأثاث (القديم)20000 دينار ومخصص الاندثار لها 5000 دينار.

المطلوب: إثبات قيد الاستبدال في محلات سعدي.

الحل:

4000 من حـ/ الأثاث(الجديد)
5000 من حـ/ مخصص اندثار الأثاث (القديم)
12000 من حـ/ خسائر استبدال م.ث
20000 إلى حـ/ الأثاث(القديم)
1000 إلى حـ/ الصندوق
استبدال الأثاث بأخر جديد وهناك مدفوع نقدي

ج- استبدال موجودات ثابتة متشابهة وتحقيق ربح:

وفي هذه الحالة تكون القيمة السوقية للموجود القديم أكبر من قيمته الدفترية ، وفي هذه الحالة لا يتم الاعتراف بالأرباح المتحققة نتيجة الاستبدال (سياسة الحيطة والحذر) إلا في حالة وجود مستلم نقدي، وممكن أن تأخذ عملية الاستبدال الحالات الآتية:

- عدم وجود مستلم أو مدفوع نقدي: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر

مثال 17:

في محلات كريم التجارية تم استبدال آلة حاسبة قديمة بأخرى جديدة وكانت القيمة التاريخية للآلة الحاسبة (القديمة)50000 دينار ومخصص الاندثار لها 33000 دينار أما القيمة السوقية للآلة الحاسبة الجديدة 30000 دينار ولم يكن هناك مستلم أو مدفوع نقدي.

المطلوب: إثبات قيد الاستبدال في محلات كريم.

الحل:

القيمة الدفترية للآلة القديمة= القيمة التاريخية – مخصص الاندثار
= 50000 – 33000 = 17000 دينار القيمة الدفترية.

بما أنه لا يوجد مستلم أو مدفوع نقدي لذا: القيمة السوقية للقديم = القيمة السوقية للجديد

الربح (الخسارة) = القيمة السوقية للآلة القديمة – القيمة الدفترية للآلة القديمة
= 30000 – 17000 = 13000 دينار أرباح استبدال.

بما أن عملية الاستبدال تخص موجودات ثابتة متشابهة ولا يوجد مستلم نقدي فلا يتم الاعتراف بالأرباح المتحققة لذا يتم اعتبار القيمة الدفترية للموجود القديم هي القيمة السوقية للموجود الجديد (القيمة السوقية للجديد أو الدفترية للقديم أيهما أقل) والتي سيتم على أساسها إثبات القيد المحاسبي،أو يتم تطبيق المعادلة الآتية:

القيمة الجديدة للقيمة السوقية للآلة الجديدة = القيمة الدفترية(القديم) + المدفوع النقدي(إن وجد)

17000 من حـ/ آلة حاسبة (الجديد)
33000 من حـ/ مخصص اندثار آلة حاسبة (القديم)
50000 إلى حـ/ آلة حاسبة (القديم)
استبدال آلة حاسبة بأخرى جديدة

- وجود مدفوع نقدي: فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الصندوق
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر وهناك مدفوع نقدي

مثال 18:

بالرجوع إلى بيانات المثال (17) وعلى فرض أنه كان مدفوع نقدي قدره 2000 دينار.

المطلوب: إثبات قيد الاستبدال في محلات كريم.

الحل:

القيمة الجديدة للقيمة السوقية للآلة الجديدة = القيمة الدفترية +المدفوع النقدي(إن وجد)

= 17000 + 2000 = 19000 دينار القيمة الجديدة للآلة الجديدة

وهذه المعادلة تصح فقط في حالة استبدال الموجودات الثابتة المتشابهة وهناك أرباح عن الاستبدال ووجود مدفوع نقدي أو عدم وجود مستلم أو مدفوع نقدي.

19000 من حـ/ آلة حاسبة (الجديد)
33000 من حـ/ مخصص اندثار آلة حاسبة (القديم)
50000 إلى حـ/ آلة حاسبة (القديم)
2000 إلى حـ/ الصندوق
استبدال آلة حاسبة بأخرى جديدة وهناك مدفوع نقدي

- وجود مستلم نقدي: تصبح قضية الاعتراف بالأرباح أكثر صعوبة عند تلقي مقابل نقدي ، فعند تلقي نقدية يعتبر جزء من الأصل مباعاً والجزء الأخر مستبدل ومن ثم سيتم تأجيل جزء من فقط من الأرباح والاعتراف بالجزء الأخر، فيكون القيد المحاسبي:

×× من حـ/ الصندوق
×× من حـ/ الموجود الثابت الجديد
×× من حـ/ مخصص اندثار الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ الموجود الثابت القديم
×× إلى حـ/ أرباح استبدال م.ث
استبدال (نوع الموجود) بموجود أخر وهناك مستلم نقدي

وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بجزء من الربح والذي يقاس وفق المعادلة الآتية:

$$\text{الربح المعترف به} = \frac{\text{النقد المستلم}}{\text{النقد المستلم + القيمة السوقية للموجود الجديد (أو القيمة السوقية للموجود القديم)}} \times \text{إجمالي الأرباح}$$

أما القيمة الجديدة للموجود الجديد والتي يتم على أساسها إثبات قيد الاستبدال:

$$\text{القيمة الدفترية} - \text{القيمة الدفترية} \times \frac{\text{النقد المستلم}}{\text{القيمة السوقية للموجود القديم}} = \text{القيمة الجديدة}$$

ويمكن إيجادها بطريقة أخرى:

القيمة السوقية للموجود الجديد- إجمالي الأرباح + الربح المعترف به = القيمة الجديدة

مثال 19:

قامت محلات خالد التجارية باستبدال السيارة المملوكة للمحلات بسيارة جديدة قيمتها العادلة 140000 دينار ، علماً أن القيمة التاريخية للسيارة القديمة هو 200000 دينار ومخصص الاندثار لها 80000 دينار . وتم استلام 20000 دينار نقداً.

المطلوب: إثبات قيد الاستبدال في دفاتر المحلات.

الحل:

القيمة الدفترية للسيارة القديمة = القيمة التاريخية – مخصص الاندثار

= 200000 – 80000 = 120000 دينار.

القيمة السوقية للسيارة القديمة – القيمة السوقية للسيارة الجديدة = المستلم (المدفوع) النقدي

س - 140000 = 20000 دينار المستلم النقدي.

س = 140000 + 20000 = 160000 دينار القيمة السوقية للسيارة القديمة.
القيمة السوقية للسيارة القديمة – القيمة الدفترية للسيارة القديمة= أرباح (خسائر) الاستبدال
160000 – 120000 = 40000 دينار إجمالي الأرباح.
بما أن عملية الاستبدال هي لموجودات متشابهة وهناك مستلم نقدي لذلك يتم الاعتراف بجزء من إجمالي الأرباح وليس بكل الأرباح ، ويحدد الربح المعترف به كما يلي:

$$\text{الربح المعترف به} = \frac{\text{النقد المستلم}}{\text{النقد المستلم + القيمة السوقية للموجود الجديد (أو القيمة السوقية للموجود القديم)}} \times \text{إجمالي الأرباح}$$

$$\text{الربح المعترف به} = \frac{20000}{160000} \times 40000 = 5000 \text{ دينار الربح المعترف به.}$$

ومن ثم إيجاد القيمة الجديدة للسيارة الجديدة والتي على أساسها يتم إثبات قيد الاستبدال:

$$\text{القيمة الدفترية} - \text{القيمة الدفترية} \times \frac{\text{النقد المستلم}}{\text{القيمة السوقية للموجود القديم}} = \text{القيمة الجديدة}$$

$$120000 - 120000 \times \frac{20000}{160000} =$$

120000 – 15000 = 105000 دينار القيمة للسيارة الجديدة والتي سيتم إثباتها بالدفاتر.
- قيد الاستبدال

20000	من حـ/ الصندوق	
105000	من حـ/ السيارات (الجديد)	
80000	من حـ/ مخصص اندثار السيارات	
	200000 إلى حـ/السيارات (القديم)	
	5000 إلى حـ/ أرباح استبدال م.ث	

استبدال السيارة بأخرى جديدة وهناك مستلم نقدي وربح

<u>تمرين 2:</u>تم استبدال الأثاث التي تملكه محلات الساعد بالأثاث الذي تمتلكه محلات دجلة وكانت تفاصيل هذه الأثاث لكل من المحلات كما يلي (بالدينار):

	القيمة السوقية	القيمة التاريخية	مخصص الاندثار
الأثاث لمحلات الساعد	50000	300000	260000
الأثاث لمحلات دجلة	60000	100000	60000

المطلوب: قيود الاستبدال في كل من محلات الساعد ودجلة.
ملاحظة: وقد يتم شطب الموجود الثابت من خلال قفله في مخصصه وحـ/خسائر الشطب.

العملية الثالثة: العمليات الإيرادية

يقصد بالعمليات الإيرادية كافة العمليات التي تهدف إلى تحقيق صافي الدخل (صافي الربح) ، وتتضمن هذه العمليات كافة المصاريف والإيرادات ضمن نشاط الوحدة الاقتصادية أي كل المصاريف والإيرادات التي يمكن أن تجري داخل الوحدة الاقتصادية عدا العمليات الرأسمالية أو التمويلية. وبما أنه يتم التركيز على الوحدات التجارية (يقصد بالوحدات التجارية هي الوحدات التي يكون النشاط الأساسي أو الجاري لها وهو التجارة بالبضائع من خلال شرائها ومن ثم بيعها بسعر أعلى دون تغير أو إضافة أي شيء عليها) ضمن هذا المنهج لذا فإن أهم العمليات التي تحدث هنا هي العمليات الخاصة بتداول البضاعة من شراء وبيع وتقسم هذه العمليات إلى ما يلي:
أولاً- شراء البضائع (المشتريات) والعمليات المتعلقة بها.

ثانياً- بيع البضائع (المبيعات) والعمليات المتعلقة بها.
ثالثاً- الإيرادات والمصروفات العمومية والإدارية والأخرى.(العمليات الإيرادية الأخرى).

وفيما يلي المعالجة المحاسبية للعمليات أعلاه:

أولاً- شراء البضائع (المشتريات) والعمليات المتعلقة بها

وتضم ما يلي:

1- شراء البضاعة

ويطلق عليه حساب المشتريات ويكون هذا الحساب ذو طبيعة مدينة ، وتتم عمليات الشراء في المنشآت التجارية وفق عدة طرق نذكر منها:

أ- شراء البضاعة نقداً: عند ذلك يكون قيد الشراء كما يلي:

×× من حـ/ المشتريات
×× إلى حـ/ الصندوق
شراء بضاعة نقداً

ب- شراء البضاعة بصك: عند ذلك يكون قيد الشراء كما يلي:

×× من حـ/ المشتريات
×× إلى حـ/ المصرف
شراء بضاعة بصك

ج- شراء البضاعة على الحساب: عند ذلك يكون قيد الشراء كما يلي:

×× من حـ/ المشتريات
×× إلى حـ/ الدائنون
شراء بضاعة بالآجل

د- شراء البضاعة بموجب ورقة تجارية (كمبيالة): عند ذلك يكون قيد الشراء كما يلي:

×× من حـ/ المشتريات
×× إلى حـ/أوراق دفع (أ.د)
شراء بضاعة بموجب كمبيالة تستحق في ...

هـ- شراء البضاعة بقيد مركب: عند ذلك يكون قيد الشراء كما يلي:

×× من حـ/ المشتريات
×× إلى حـ/ الصندوق
×× إلى حـ/ الدائنون
شراء بضاعة نقداً وعلى الحساب

مثال 20:

في 2009/3/2 قامت منشأة سعد التجارية بشراء بضاعة من محلات كريم التجارية بمبلغ 56000 دينار تم دفع مبلغ 30000 دينار نقداً والباقي على الحساب.

المطلوب: إثبات قيد الشراء في منشأة سعد التجارية.

الحل:

56000 من حـ/ المشتريات
30000 إلى حـ/ الصندوق
26000 إلى حـ/ الدائنون (كريم)
شراء بضاعة نقداً وعلى الحساب

2- العمليات المتعلقة بشراء البضاعة

هناك بعض العمليات ترتبط بصورة مباشرة بعملية شراء البضائع التي تقوم بها المنشأة التجارية وتشمل ما يلي:

أ- مصاريف الشراء

ب- مردودات المشتريات

ج- مسموحات المشتريات

وفيما يلي المعالجة المحاسبية لكل منها:

أ- مصاريف الشراء: إلى جانب السعر المدفوع لشراء البضاعة هناك مبالغ تدفع من قبل المنشأة التجارية بهدف الحصول وتوصيل البضاعة إلى مخازن المنشأة منها:

- مصروفات نقل للداخل: وتشمل المبالغ المدفوعة لنقل البضاعة المشتراة من مخازن المجهز إلى مخازن المنشأة سواء كان المجهز من داخل البلد أو خارجه.

- عمولة وكلاء الشراء: وتشمل المبالغ المدفوعة للوسطاء أو الوكلاء (إن وجد) بهدف الحصول على البضاعة.

- رسوم كمركية على المشتريات: وتشمل المبالغ المدفوعة عن إدخال البضاعة المشتراة من خارج البلد.

- مصروفات شحن وتأمين: وتمثل المبالغ المدفوعة عن شحن البضاعة المشتراة فضلاً عن مبالغ إجراء التأمين على البضاعة المشتراة.

- مصروفات اعتمادات مستندية: وتشمل المبالغ المدفوعة إلى المصرف عند فتح اعتماد مستندي بهدف استيراد البضاعة من الخارج.

- أجور حمالة: وتشمل المبالغ المدفوعة عن تحميل أو تفريغ البضاعة المشتراة.

- أية مصروفات أخرى متعلقة بعملية الشراء.

إن هذه المصاريف تؤدي إلى زيادة تكلفة البضاعة المشتراة ، ويتم معالجة تلك المصاريف محاسبياً بأحد أسلوبين هما:

الأسلوب الأول: تحميل حساب المشتريات أو حساب مراقبة المخازن: بالتكلفة المباشرة للوحدات المشتراة ، وتحميله أيضاً بجميع عناصر المصروفات التي تصرف لإيصال البضاعة المشتراة لمخازنه ، وبذلك لا يظهر أي حساب لتلك المصروفات في دفتر الأستاذ العام.

الأسلوب الثاني: فصل حساب المشتريات عن الحسابات المتعلقة بالمصروفات الخاصة بها ، بتخصيص حساب مستقل لكل نوع منها ، وتظهر تلك الحسابات المستقلة بدفتر الأستاذ العام.

وسيتم الاعتماد على الأسلوب الثاني ، وتقفل هذه الحسابات في نهاية العام في حساب المتاجرة.وتكون هذه الحسابات ذات طبيعة مدينة.

مثال 21:

دفعت منشأة سعد التجارية مبلغ 2000 دينار نقداً عن مصاريف نقل البضاعة المشتراة من مخازن المجهز على مخازن المنشأة.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في منشأة سعد.

الحل:

2000 من حـ/ مصروفات نقل للداخل

2000 إلى حـ/ الصندوق

دفع مصاريف نقل البضاعة المشتراة

ب- مردودات المشتريات: في بعض الأحيان قد تكتشف المنشاة التجارية أن هناك تلف كلي أو جزئي بالبضاعة المشتراة أو أن البضاعة المشتراة تفوق حاجة المنشاة أو تفوق طاقة مخازنها أو أن البضاعة المشتراة غير مطابقة للمواصفات والشروط المتفق عليها ، لذا يتم إرجاع هذا التالف من البضاعة أو الفائض إلى البائع ، ويفتح حساب خاص لهذه البضاعة المرجعة يطلق

عليه حساب مردودات المشتريات ، ويكون هذا الحساب ذو طبيعة دائنة أي يظهر في الجانب الدائن من قيد إرجاع البضاعة ، ويقفل في نهاية السنة في حساب المتاجرة.

مثال 22:

بناءً على بيانات مثال (20) السابق وجدت منشأة سعد التجارية أن هناك تلف في البضاعة المشتراة من محلات كريم بمبلغ 5000 دينار لذا قررت المنشأة إرجاع التالف من البضاعة وتخفيض قيمتها من حساب الدائنون الخاص بمحلات كريم.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في منشأة سعد.

الحل:

5000 من حـ/ الدائنون (كريم)
5000 إلى حـ/ مردودات المشتريات
إرجاع بضاعة بمبلغ 5000 دينار

ج- مسموحات المشتريات: في بعض الأحيان وعند اكتشاف تلف أو اختلاف في موصفات البضاعة المشتراة أو وجود فائض يقوم البائع بالاتفاق مع المشتري على احتفاظ الأخير بالبضاعة كاملة مقابل منح البائع عوضاً على ذلك سماحاً للمشتري عن الجزء التالف من البضاعة بشكل نسبة مئوية من التلف أو مبلغ مقطوع يمنحه البائع إلى المشتري ، ويطلق على هذا الحساب في دفاتر المشتري أسم مسموحات المشتريات ، ويكون هذا الحساب ذو طبيعة دائنة ويقفل في نهاية السنة في حساب المتاجرة.

مثال 23:

بناءً على بيانات المثال (22) على فرض أن كريم اتفق مع منشأة سعد التجارية الاحتفاظ بالجزء التالف من البضاعة والبالغ 5000 دينار مقابل منح سماح لمنشأة سعد عن هذا التلف بمقدار 30%.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في منشأة سعد.

الحل:

5000 × 30% = 1500 دينار مسموحات المشتريات.

1500 من حـ/ الدائنون (كريم)
1500 إلى حـ/ مسموحات المشتريات
الحصول على سمحات عن التلف في البضاعة المشتراة

ثانياً- بيع البضائع (المبيعات) والعمليات المتعلقة بها

وتضم ما يلي:

1-بيع البضاعة

تقوم المنشآت التجارية ببيع البضاعة المشتراة بأسعار تزيد عن سعر الشراء وذلك في سبيل تحقيق الأرباح التي تمثل هدفها الرئيس ، ويطلق عليه حساب المبيعات ويكون هذا الحساب ذو طبيعة دائنة ويظهر في سجلات البائع أو المجهز (المورد) وفق عدة حالات منها:

أ- بيع البضاعة نقداً: عند ذلك يكون قيد البيع كما يلي:

×× من حـ/ الصندوق
×× إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة نقداً

ب- بيع البضاعة بصك: عند ذلك يكون قيد البيع كما يلي:
×× من حـ/ المصرف
×× إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة بصك

ج- بيع البضاعة على الحساب: عند ذلك يكون قيد البيع كما يلي:
×× من حـ/ المدينون
×× إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة بالآجل

د- بيع البضاعة بموجب ورقة تجارية (كمبيالة): عند ذلك يكون قيد البيع كما يلي:
×× من حـ/ أوراق قبض (أ.ق)
×× إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة بموجب كمبيالة تستحق في ...

هـ- بيع البضاعة بقيد مركب: عند ذلك يكون قيد البيع كما يلي:
×× من حـ/ الصندوق
×× من حـ/ المدينون
×× إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة نقداً وبالآجل

مثال 24:

في 2009/3/2 قامت منشأة الساعد التجارية ببيع بضاعة إلى محلات سالم التجارية بمبلغ 60000 دينار تم استلام مبلغ 20000 دينار نقداً والباقي على الحساب.

المطلوب: إثبات قيد البيع في منشأة الساعد التجارية.

الحل:

20000 من حـ/ الصندوق
40000 من حـ/ المدينون (السالم)
60000 إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة نقداً وبالآجل

2- العمليات المتعلقة ببيع البضاعة

هناك بعض العمليات ترتبط بصورة مباشرة بعملية بيع البضائع التي تقوم بها المنشأة التجارية وتشمل ما يلي:

أ- مصاريف البيع
ب- مردودات المبيعات
ج- مسموحات المبيعات

وفيما يلي المعالجة المحاسبية لكل منها:

أ- مصاريف المبيعات: هناك مبالغ تدفع من قبل المنشأة التجارية بهدف تفعيل عملية بيع البضاعة ونتيجة توصيل البضاعة للغير منها:

- مصروفات نقل للخارج: وتشمل المبالغ المدفوعة لنقل البضاعة المشتراة من مخازن المجهز إلى مخازن المنشأة سواء كان المجهز من داخل البلد أو خارجه.

- عمولة وكلاء البيع: وتشمل المبالغ المدفوعة للوسطاء أو الوكلاء (إن وجد) بهدف بيع البضاعة.

- **مصروفات دعاية وإعلان:** وتشمل المبالغ المدفوعة عن البضاعة بهدف بيعها.
- **مصروفات لف وحزم**: وتمثل المبالغ المدفوعة عن تغليف البضاعة المباعة.
- **أجور حمالة:** وتشمل المبالغ المدفوعة عن تحميل البضاعة المباعة.
- **مصروفات التوزيع:** وتشمل المبالغ المدفوعة عن توزيع البضاعة المباعة.
- **أية مصروفات أخرى متعلقة بعملية البيع**.

ملاحظة:

بعض هذه الحسابات لها علاقة مباشرة بعملية البيع كمصروفات وكلاء البيع ومصروفات النقل والأخرى ليس لها علاقة مباشرة ، فيما يخص المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية البيع فيتم أما قفلها مباشرة بحساب المبيعات كتخفيض له أو أن يتم فتح حساب خاص لكل منها ، أما فيما يخص المصروفات التي ليس لها علاقة مباشرة بعملية البيع فلها حساب خاص لكل منها ، وهناك اختلاف من قبل الكتاب من حيث قفل هذه الحسابات في حساب المتاجرة أم في الأرباح الخسائر في حالة أن لكل مصروف حساب خاص ، لكن المتفق عليه هو أن يكون هناك حساب مختص لكل مصروف سواء كان له علاقة مباشرة أم لا بعملية البيع ، ويتم قفل هذه الحسابات في نهاية السنة في حساب الأرباح والخسائر. وتكون هذه الحسابات بصورة عامة ذات طبيعة مدينة.

مثال 25:

دفعت منشأة الساعد التجارية مبلغ 4500 دينار نقداً عن مصاريف نقل البضاعة المباعة من المخازن إلى مخازن محلات سالم التجارية.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في منشأة الساعد.

الحل:

4500 من حـ/ مصروفات نقل للخارج
4500 إلى حـ/ الصندوق
دفع مصاريف نقل البضاعة المباعة

ب- مردودات المبيعات

في حالة اكتشاف وجود تلف كلي أو جزئي بالبضاعة المباعة أو أن البضاعة تفوق حاجة المنشاة المشترية أو تفوق طاقة مخازنها أو أن البضاعة غير مطابقة للمواصفات والشروط المتفق عليها ، لذا يتم إرجاع هذا التالف من البضاعة أو الفائض من المشتري إلى البائع وعند استلام البائع هذه البضاعة المرتجعة يثبت قيد بها ضمن حساب خاص يطلق عليه مردودات مبيعات ، ويكون هذا الحساب ذو طبيعة مدينة أي يظهر في الجانب المدين من قيد استلام البضاعة المرتجعة ، ويقفل في نهاية السنة في حساب المتاجرة.

مثال 26:

بناءً على بيانات مثال (24) السابق في منشأة الساعد التجارية تم استلام جزء من البضاعة المباعة لمحلات سالم التجارية بقيمة 8000 دينار نتيجة وجود التلف بها.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في منشأة الساعد.

الحل:

8000 من حـ/ مردودات المبيعات
8000 إلى حـ/ المدينون (سالم)
استلام بضاعة مرتجعة بمبلغ 8000 دينار

ج- مسموحات المبيعات: في بعض الأحيان وعند اكتشاف تلف أو اختلاف في موصفات البضاعة يتفق البائع مع المشتري على الاحتفاظ بالبضاعة التالفة مقابل تخفيض في قيمتها يمنح

إلى المشتري بصورة سماح والذي يكون بشكل نسبة من البضاعة التالفة أو مبلغ مقطوع ، ويظهر هذا الحساب ذو الطبيعة المدينة في سجلات البائع تحت أسم حساب مسموحات المبيعات ويقفل هذا الحساب في نهاية السنة في حساب المتاجرة.

مثال 27:

بناءً على بيانات المثال (26) على فرض أن منشأة الساعد اتفق مع محلات سالم التجارية الاحتفاظ بالجزء التالف من البضاعة والبالغ 8000 دينار مقابل منح سماح لمحلات السالم عن هذا التلف بمقدار 20%.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في منشأة الساعد.

الحل:

8000 × 20% = 1600 دينار سماح المبيعات.

1600 من حـ/ مسموحات المبيعات
1600 إلى حـ/ المدينون (سالم)
منح سماح عن التلف في البضاعة المباعة

مثال 28:

فيما يلي بعض العمليات التي جرت في محلات خالد التجارية خلال عام 2010:

1- في 1/2 تم شراء بضاعة بمبلغ 30000 دينار من محلات السعد التجارية على الحساب.
2- في 1/3 تم دفع مصاريف نقل البضاعة المشتراة بمبلغ 1200 دينار نقداً.
3- في 1/6 وجد أن هناك تلف في البضاعة المشتراة من محلات السعد بمبلغ 10000 دينار لذا تم إرجاع هذا التلف إلى البائع.
4- في 2/3 تم سداد ما بذمة المحلات إلى محلات السعد نقداً.
5- في 3/4 تم بيع بضاعة بمبلغ 7000 دينار بالأجل إلى محلات السالم التجارية.
6- في 3/5 وجد أن هناك تلف في البضاعة المباعة إلى محلات السالم بمبلغ 2000 دينار تم الإبلاغ عنه ، وتم الاتفاق على احتفاظ السالم بهذه البضاعة التالفة مقابل سماح بنسبة 60% من قيمة البضاعة التالفة.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في كل من محلات خالد التجارية ومحلات السعد التجارية.

الحل:

	محلات خالد التجارية		محلات السعد التجارية
1-	**من حـ/ المشتريات 30000** **إلى حـ/ الدائنون (السعد) 30000** **شراء بضاعة على الحساب**		**من حـ/ المدينون (خالد) 30000** **إلى حـ/ المبيعات 30000** **بيع بضاعة بالآجل**
2-	**من حـ/ مصروفات نقل للداخل 1200** **إلى حـ/ الصندوق 1200** **دفع مصاريف نقل البضاعة المشتراة**		**لا يسجل قيد**
3-	**من حـ/ الدائنون (السعد) 10000** **إلى حـ/مردودات المشتريات 10000** **إرجاع بضاعة بمبلغ 10000 دينار**		**من حـ/ مردودات المبيعات 10000** **إلى حـ/ المدينون (خالد) 10000** **استلام بضاعة مرتجعة بمبلغ 10000**
4-	**من حـ/ الدائنون (السعد) 20000** **إلى حـ/ الصندوق 20000** **سداد ما بذمة المحلات إلى السعد**		**من حـ/ الصندوق 20000** **إلى حـ/ المدينون (خالد) 20000** **استلام ما بذمة خالد نقداً**
5-	**من حـ/ المدينون (السالم) 7000** **إلى حـ/ المبيعات 7000** **بيع بضاعة بالآجل**		

2000 × 60% = 1200	
6- 1200 من حـ/ مسموحات المبيعات	
1200 إلى حـ/ المدينون (سالم)	
منح سماح عن التلف في البضاعة	

وهناك عدة أساليب لاستلام قيمة المبيعات أو لسداد قيمة المشتريات ويمكن أن تتمثل أساليب استلام قيمة المبيعات أو سداد قيمة المشتريات والحسابات المقابلة لها في سجلات كل من البائع والمشتري كما هو موضح في الجدول 1 الآتي:

جدول (1)

أساليب استلام قيمة المبيعات أو لسداد قيمة المشتريات

البيان	سجلات المشتري(العميل)	سجلات البائع(المورد)
1- السداد المسبق لعملية الشراء (أو ألاستلام المسبق لعملية البيع): ويتضمن:		
أ- سداد جزء من القيمة	حـ/العربون المدفوع للمورد حـ/ الصندوق	حـ/ الصندوق حـ/العربون المستلم من العميل
ب- سداد كامل القيمة سلفاً	حـ/ دفعات مسددة مقدماً حـ/ الصندوق	حـ/ الصندوق حـ/ دفعات مقبوضة مقدماً
ج- سداد بشكل تأمينات	حـ/ تأمينات لدى الغير حـ/ الصندوق	حـ/ الصندوق حـ/ تأمينات مستلمة من الغير
2- السداد النقدي (الاستلام النقدي): ويتضمن:		
أ- السداد بموجب النقود	حـ/ المشتريات حـ/ الصندوق	حـ/ الصندوق حـ/ المبيعات
ب- السداد بموجب صك	حـ/ المشتريات حـ/ المصرف	حـ/ المصرف حـ/ المبيعات
3- البيع الأجل		
أ- الشراء على حساب الذمة	حـ/ المشتريات حـ/الدائنون	حـ/المدينون حـ/ المبيعات
ب- الشراء بكمبيالة	حـ/ المشتريات حـ/ أوراق الدفع	حـ/ أوراق القبض حـ/ المبيعات

مثال 29: في 2011/2/27 باعت محلات صائب التجارية بضاعة بمبلغ 50000 دينار إلى محلات كرم.**المطلوب**: إثبات القيد المحاسبي في كل من محلات صائب ومحلات كرم وفق الفروض الآتية:

1- تم سداد 20000 دينار نقداً كعربون قبل استلام البضاعة.
2- تم سداد كامل المبلغ نقداً سلفاً قبل استلام البضاعة.
3- تم سداد كامل المبلغ نقداً بشكل تأمينات. 4- تم سداد كامل المبلغ نقداً واستلام البضاعة.
5- تم سداد كامل المبلغ بصك واستلام البضاعة. 6- تم البيع على الحساب.
7- تم البيع بموجب كمبيالة تستحق في 2011/4/1.

الحل:

	محلات كرم التجارية (المشتري)		محلات صائب التجارية (البائع)	
-1	20000	من حـ/ العربون المدفوع للمورد 20000 إلى حـ/ الصندوق سداد مبلغ نقداً كعربون	20000	من حـ/ الصندوق 20000 إلى حـ/العربون المستلم من العميل استلام مبلغ نقداً كعربون
-2	50000	من حـ/ دفعات مسددة مقدماً 50000 إلى حـ/ الصندوق سداد كامل مبلغ البضاعة نقداً سلفاً	50000	من حـ/ الصندوق 50000 إلى حـ/دفعات مقبوضة مقدماً استلام كامل مبلغ البضاعة نقداً سلفاً
-3	50000	من حـ/ تأمينات لدى الغير 50000 إلى حـ/الصندوق سداد مبلغ نقداً بشكل تأمينات	50000	من حـ/ الصندوق 50000 إلى حـ/ تأمينات مستلمة من الغير استلام مبلغ نقداً بشكل تأمينات
-4	50000	من حـ/ المشتريات 520000 إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة نقداً	50000	من حـ/ الصندوق 50000 إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقداً
-5	50000	من حـ/ المشتريات 50000 إلى حـ/ المصرف شراء بضاعة بصك	50000	من حـ/ المصرف 50000 إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بصك
-6	50000	من حـ/ المشتريات 50000 إلى حـ/ الدائنون (صائب) شراء بضاعة على الحساب	50000	من حـ/المدينون (كرم) 50000 إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب
-7	50000	من حـ/ المشتريات 50000 إلى حـ/ أ.د شراء بضاعة بكمبيالة	50000	من حـ/ أ.ق 50000 إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بكمبيالة

نظام الرقابة المحاسبية على البضاعة

إن عمليات شراء البضاعة وعمليات إدارتها داخل المشروع وإعدادها للبيع ومن ثم عمليات بيعها ، هي عمليات متكاملة تجري في ظل نظام مناسب للرقابة بصورة عامة والرقابة المحاسبية بصورة خاصة على الشراء والخزن والصرف والمردودات والرصيد.

وهناك نظامين لتحقيق الرقابة المذكورة واستكمالاً لفكرة تلك الرقابة والحسابات المعنية فيها ولفهم الموضوع لابد من التطرق إلى كافة الحسابات الخاصة بعمليات البضاعة ولكل نظام وليس فقط تلك الخاصة بعمليات الشراء.

النظام الأول: نظام الجرد الدوري

ويستخدم هذا النظام في المنشآت التي تتعامل بعدد كبير من البضائع عدداً ونوعاً وذات قيمة منخفضة ويتطلب هذا النظام قيام المشروع بعملية الجرد للبضاعة الموجودة في مخازنه ولو لمرة واحدة في نهاية السنة لتحديد قيمتها في هذا التاريخ (بضاعة أخر المدة) وعلى ضوءها يمكن تحديد تكلفة البضاعة المباعة ، ولهذا الغرض يستخدم المشروع الحسابات الآتية:

- البضاعة: ويمثل قيمة البضاعة لدى المشروع في بداية عمله لأول مرة (بضاعة أول المدة) أو المتبقية في نهاية السنة لماضية (بداية السنة الحالية). وحساب بضاعة أخر المدة أي البضاعة المتبقية في مستودعات المشروع في 12/31 والتي لا يمكن معرفة كميتها أو أقيامها بموجب هذا النظام إلا من خلال الجرد الفعلي.
- المشتريات: أي حساب المشتريات ويمثل مشتريات البضاعة خلال السنة وبكلفة الحصول عليها فضلاً عن حسابات مسموحات ومردودات المشتريات والخصم المكتسب.
- المبيعات: حساب المبيعات ويمثل مبيعات البضاعة وبسعر البيع فضلاً عن حسابات مسموحات ومردودات المبيعات والخصم المسموح به.
- مصروفات شراء البضاعة.

النظام الثاني: نظام الجرد المستمر

عادة يستخدم في المنشآت التي تتعامل مع بضاعة قليلة العدد والنوع وغالية الثمن وبموجب هذا النظام يمكن معرفة رصيد البضاعة وقيمتها وبالتالي كلفة المبيعات أول بأول عند كل عملية زيادة أو نقصان على مخزون البضاعة ودون الحاجة إلى الجرد الفعلي ويتطلب هذا النظام ما يلي:

1- اختيار طريقة معينة لحساب كلفة البضاعة المباعة أو الصادرة كان تكون طريقة ما يرد أولاً يصرف أولاً أو طريقة ما يرد أخيراً يصرف أولاً أو المعدل الموزون ...الخ.

2- استخدام الحسابات الآتية:

- حساب مراقبة المخزون السلعي : للحصول على قيمة مخزون البضاعة أول بأول وبالاعتماد على ما يسمى ببطاقة الصنف.
- حساب المبيعات: أي مبيعات البضاعة.
- حساب كلفة البضاعة المباعة: وهو يمكن معرفته من خلال بطاقة الصنف.

ثالثاً- الإيرادات والمصروفات العمومية والإدارية والأخرى(عمليات إيرادية أخرى)

تم التطرق إلى العمليات الإيرادية الأساسية في المنشآت التجارية والمتمثلة بشراء البضائع وبيعها وكل ما يتعلق بها من مصروفات ومردودات ومسموحات (والخصم سيتم التطرق إليه في فصل لاحق) أما الجانب الأخر من العمليات الإيرادية والتي لا تعد أساسية في هذه المنشآت إلا أنها ضرورية لمزاولة نشاطها الجاري وهي المصروفات والإيرادات العامة المتعلقة بنشاط المشروع بشكل عام ، وتتصف المصروفات هنا عادة بالثبات ، حيث أنها لا تتأثر زيادة أو نقصاً ، بالتغير في نشاط الشراء أو نشاط البيع والتسويق ، لذا تحمل جميع هذه المصروفات على حساب الأرباح والخسائر في نهاية العام ، وتكون هذه المصروفات ذات طبيعة مدينة ، وهي:

1- مصروفات تشغيلية: وتتمثل بما يلي:

أ - مصروفات عمومية وإدارية ، من أمثلتها:

-	الإيجارات	-	القرطاسية	-	مصاريف الهاتف
-	الرواتب والأجور	-	أتعاب المدقق	-	أجور الماء والكهرباء
-	نفقات الوقود	-	الاندثار	-	مصروفات نثرية عمومية
-	نفقات سفر	-	أقساط التأمين	-	التعويضات والتبرعات..الخ

ب - مصروفات تسويقية (البيعية): تم التطرق إليها ضمن بيع البضاعة.

2- المصروفات الأخرى: وهي:

أ- مصروفات تمويلية ، وهي المصاريف التي تدفع في سبيل الحصول على مصادر تمويل أخرى بخلاف صاحب المشروع المتمثل برأس المال ومن أمثلتها: فوائد القروض: نتيجة الاقتراض من المصروف أو من المنشآت المالية أو من الغير. (تم التطرق إليها ضمن العمليات التمويلية).

ب- مصروفات وخسائر ثانوية (عرضية): مثل خسائر بيع أو استبدال الموجودات الثابتة(تم التطرق إليها ضمن العمليات التمويلية) أو خسائر بيع الاستثمارات المالية (أسهم أو سندات).

ويدخل ضمن المصروفات العامة المذكورة أيضاً النفقات أو المصروفات الإيرادية المؤجلة وهي مصروفات لا يترتب عليها الحصول على موجود ثابت ولكن تستفيد منها المنشأة لسنوات متعددة وتعالج تبعاً لذلك كمعالجة المصروفات الرأسمالية من حيث توزيع تكلفتها على عدة سنوات ، بمعنى هي مصروفات إيرادية من حيث طبيعتها حيث لا تؤدي إلى الحصول على موجود ثابت ولكن تعالج في قوائم النتيجة كمعالجة المصروفات رأسمالية ، ومن أمثلتها نفقات التأسيس ويتم إطفاء النفقات الإيرادية المؤجلة كحد أقصى بمدة محددة أو العمر الإنتاجي

للمشروع أيهما أقل. فعلى سبيل المثال لو تأسست شركة لإنشاء طريق أو سكة حديد فهذه الشركة مرتبطة بانتهاء المشروع والهدف الاقتصادي ينتهي بانتهاء المشروع.

أما ما يخص الإيرادات الأخرى: وهي الإيرادات التي تحصل إليها المنشأة ليس من نشاطها الجاري (بيع البضائع بالنسبة للمنشآت التجارية) وإنما من أنشطة ثانوية أو عرضية تزاولها المنشأة وذلك خارج نطاق نشاطها الجاري أو الرئيسي أو العادي وتكون الإيرادات ذات طبيعة دائنة تقفل في حساب الأرباح والخسائر في نهاية العام ، ومن أمثلتها :

1- إيراد عقار (الإيراد الناتج عن إيجار العقارات التي تملكها المنشأة) .
2- العمولات المكتسبة: وهي العمولات التي تحصل عليها المنشأة نتيجة توسطها في بعض الصفقات.
3- تعويضات مكتسبة: وهي التعويضات التي تحصل عليها المنشأة من الغير.
4- إيرادات الاستثمارات: وهو ناتج عن الاستثمارات المالية في المنشآت الأخرى والتي تشتريها المنشأة بما لديها من فائض الأموال غير المستثمرة ومن هذه الإيرادات ، أرباح الأسهم فوائد السندات (دائنة).
5- الفوائد الدائنة: عن إقراض الغير أو الودائع الثابتة لدى المصارف.
6- أرباح بيع أو استبدال الموجودات الثابتة: (تم التطرق إليها ضمن العمليات الرأسمالية).

فضلاً عن أي إيرادات أخرى تحصل عليها المنشأة عن خدمات للغير أو نتيجة مزاولة الأنشطة الثانوية.

مثال 30: دفعت منشأة أحمد التجارية رواتب موظفيها في 2010/3/31 مبلغ قدره 75000 دينار نقداً. **المطلوب:** إثبات القيود المحاسبية اللازمة في المنشأة.

الحل:

75000 من حـ/ الرواتب
75000 إلى حـ/ الصندوق
سداد رواتب الموظفين نقداً

ملاحظة: فيما يخص المسحوبات الشخصية عند قيام صاحب المشروع بسحب بضاعة ، فإذا تم سحب البضاعة بالتكلفة يتم توسيط حساب المشتريات وكما يلي:

×× من حـ/ المسحوبات الشخصية
×× إلى حـ/ المشتريات
سحب صاحب المشروع بضاعة بسعر الشراء (أو الكلفة). لاستخدامه الشخصي

أما إذا تم سحب البضاعة بسعر البيع فيتم توسيط حساب المبيعات وكما يلي:

×× من حـ/ المسحوبات الشخصية
×× إلى حـ/ المبيعات
سحب صاحب المشروع بضاعة بسعر البيع لاستخدامه الشخصي

تحديد تكلفة البضاعة المباعة في ظل نظام الجرد الدوري

في ضوء نظام الجرد الدوري وهو الأسهل من حيث التطبيق يتم تحديد كلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح من خلال الآتي:

صافي المبيعات = إجمالي المبيعات – مردودات ومسموحات المبيعات – الخصم المسموح به
صافي المشتريات= إجمالي المشتريات + مصروفات المشتريات – مردودات ومسموحات المشتريات – الخصم المكتسب
البضاعة المعدة للبيع = صافي المشتريات + بضاعة أول المدة

تكلفة البضاعة المباعة= البضاعة المعدة للبيع – بضاعة أخر المدة

أو = صافي المشتريات + بضاعة أول المدة – بضاعة أخر المدة

مجمل الربح = صافي المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة

أما فيما يخص تحديد صافي الربح فسيتم تناوله بالتفصيل في نهاية الفصل العاشر ، وأدناه قائمة دخل لمنشأة تجارية تحدد فيه مراحل توليد الربح:

قائمة دخل (بصورة مبسطة) لمنشأة ....التجارية

صافي المبيعات	×××	**ملاحظة**:في هذه المرحلة ما
- تكلفة البضاعة المباعة	(××)	يهم هو تحديد مجمل الربح.
مجمل الربح	××	
- المصاريف التشغيلية :	(××)	
- التسويقية ××		
- الإدارية ××		
الربح التشغيلي	××	
- مصروفات أخرى	(××)	المصروفات والإيرادات التي
+ إيرادات أخرى	××	تخص النشاط غير الجاري
صافي الربح قبل الضرائب	××	
- الضرائب	(××)	
صافي الربح القابل للتوزيع	××	

مثال 31:

بلغت تكلفة البضاعة المباعة في نهاية عام 2009 في منشأة السعد التجارية 105000 دينار وكان أجمالي الربح بنسبة 30% من صافي المبيعات.

المطلوب: تحديد مقدار صافي المبيعات.

الحل:

مجمل الربح = صافي المبيعات – كلفة البضاعة المباعة

30% س = س – 105000

70%س = 105000

س = 105000 ÷ 70% = 150000 دينار صافي المبيعات.

مثال 32:

في نهاية عام 2008 في منشأة خالد التجارية كانت الأرصدة كما يلي: المبيعات 50000 دينار ، المشتريات 30000 دينار ، بضاعة أول المدة 12000 دينار ، بضاعة أخر المدة 10000 دينار ، خصم مسموح به 2000 دينار، خصم مكتسب 3000 دينار مردودات المشتريات 1500 ،مردودات المبيعات 10000 دينار ،مصاريف نقل المشتريات 1000 دينار.

المطلوب: تحديد مقدار صافي المبيعات ، صافي المشتريات ، البضاعة المعدة للبيع ، تكلفة البضاعة المباعة ، مجمل الربح.

الحل:

صافي المبيعات = إجمالي المبيعات – مردودات ومسموحات المبيعات – الخصم المسموح به

= 50000 – 10000 – 2000 = 38000 دينار صافي المبيعات

صافي المشتريات= إجمالي المشتريات + مصروفات المشتريات – مردودات ومسموحات المشتريات – الخصم المكتسب

= 30000 + 1000 – 1500 – 3000= 26500 دينار صافي المشتريات

البضاعة المعدة للبيع = صافي المشتريات + بضاعة أول المدة

= 26500 + 12000 = 38500 دينار البضاعة المعدة للبيع

تكلفة البضاعة المباعة= صافي المشتريات + بضاعة أول المدة – بضاعة أخر المدة

= 26500 + 12000 – 10000 = 28500 دينار تكلفة البضاعة المباعة

مجمل الربح = صافي المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة

= 38000 – 28500 = 9500 دينار مجمل ربح

تحديد تكلفة البضاعة المباعة في ظل نظام الجرد المستمر

في ظل هذا النظام يتم تحديد مجمل الربح (أو الخسارة) من خلال مقارنة حساب كلفة البضاعة المباعة (وهذا الحساب يمكن استخراج رصيده بصورة مباشرة) مع صافي المبيعات.

أسئلة الفصل الرابع

س1/عرف ما يلي:

رأس المال ، المسحوبات الشخصية ، جاري صاحب المشروع ، الإيجار التمويلي ، العمليات الرأسمالية، العمليات التمويلية.

س2/ ما هي أنواع مصادر التمويل وما هي الأسباب التي تدعوا إلى اعتماد مصدر تمويل دون أخر.

س3/ ما المقصود بالقرض وما هي أنواعها وما هي الأسباب التي تدعوا إلى الاقتراض.

س4/ قارن بين:

1- المصروفات الرأسمالية والمصروفات الإرادية.

2- نظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر وفق الحسابات المعتمدة في كل حساب ووقت الجرد.

س5/ فيما يلي الأحداث المالية التي تمت في شركة سامر التجارية للعام 2008

1- في 2008/2/6 بدأت الشركة عملها التجاري برأس مال قدره 400000 دينار وضع في الصندوق والمصرف بنسبة 3 :1 على التوالي.

2- في 2008/3/8 اشترت الشركة آلة حاسبة بمبلغ 50000 دينار من أحسن على الحساب.

3- في 3/16/ 2008 اشترت الشركة بضاعة بمبلغ 200000 دينار من محلات سعيد دفعت منها 80000 دينار والباقي على الحساب.

4- 2008/3/22 باعت الشركة بضاعة إلى محمود بمبلغ 120000 دينار استلمت 70000 دينار نقداً والباقي على الحساب.

5- في 2008/4/2 سددت الشركة نصف ما بذمتها إلى سعيد نقداً.

6- في 2008/4/5 سدد محمود إلى الشركة ما بذمته نقداً.

7- في 2008/4/8 تم شراء أثاث للشركة بمبلغ 60000 دينار دفع ثمنها صاحب المشروع من ماله الخاص.

8- في 2008/5/3 سددت الشركة ما بذمتها إلى سعيد نقداً.

المطلوب: 1- تسجيل القيود المحاسبية للعمليات أعلاه في دفتر اليومية لشركة سامر.

2- الترحيل إلى سجل الأستاذ.

3- الترصيد وإعداد ميزان المراجعة بالأرصدة والمجاميع.

4- تسجيل القيود المحاسبية للعمليات أعلاه في دفتر اليومية لمحلات سعيد.

س6/ قامت شركة احمد التجارية باستبدال ما يلي:

1- في 2009/5/8 عدد وقوالب بأثاث قيمتها السوقية 60000 دينار ، علماً أن القيمة السوقية للعدد والقوالب هو 80000 والقيمة التاريخية 100000 دينار ومخصص الاندثار هو 40000 دينار وتم تسوية الفرق نقداً إن وجد.
2- في 2009/5/9 سيارة الشركة بماكينة تغليف القيمة التاريخية للسيارة 90000 دينار ومخصص الاندثار هو 80000 دينار ولم يكن هناك مستلم أو مدفوع نقدي.\
3- في 2009/9/10 آلة حاسبة قديمة بأخرى جديدة القيمة التاريخية للقديمة 40000 دينار ومخصص الاندثار لها 10000 دينار والقيمة السوقية لها هو 20000 دينار وهناك مدفوع نقدي 20000 دينار.
4- في 9/11 /2009 الأثاث القديم بأخر جديد القيمة السوقية للجديد 50000 دينار وهناك مستلم نقدي 2000 دينار ، أما القيمة التاريخية للأثاث القديم 80000 دينار ومخصص الاندثار 60000 دينار.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية للعمليات أعلاه في دفتر اليومية لشركة احمد.

س7/ فيما يلي قائمة المركز المالي لشركة السماك التجارية لعام 2009:

قائمة المركز المالي لشركة السماك التجارية في 2009/12/31

الموجودات		المطلوبات ورأس المال	
البضاعة	140000	الدائنون	20000
الصندوق	150000	رأس المال	580000
المدينون	10000		
المباني	300000		
أجمالي الموجودات	600000	**أجمالي المطلوبات ورأس المال**	600000

وخلال عام 2010 جرت الأحداث المالية الآتية:

1- في 1/6 تم شراء بضاعة من محلات المعن التجارية بمبلغ 20000 دينار نقداً.
2- في 1/8 تم بيع بضاعة بمبلغ 90000 دينار لمحلات الفرات التجارية استلم منها 50000 دينار نقداً والباقي على الحساب.
3- في 3/2 تم شراء أثاث بمبلغ 10000 دينار نقداً.
4- في 5/25 تم فتح حساب جاري لدى مصرف الجامعة بمبلغ 20000 دينار لصالح الشركة سدد مبلغه من قبل صاحب الشركة.
5- في 9/17 تم شراء بضاعة بمبلغ 170000 دينار على الحساب من محلات المعن التجارية.
6- في 10/12 سحب صاحب الشركة بضاعة بمبلغ 1000 دينار وأثاث بمبلغ 500 دينار لاستخدامه الخاص.
7- في 10/20 سددت محلات الفرات التجارية للشركة 5000 دينار نقداً.
8- في 11/2 تم شراء بضاعة بمبلغ 12000 دينا من محلات المعن التجارية نصفها على الحساب والباقي نقداً.
9- في 11/3 تم دفع مصاريف نقل البضاعة المشتراة من محلات المعن التجارية مبلغ 1000 دينار نقداً.
10- في 11/6 وجد أن هناك تلف في البضاعة المشتراة من محلات المعن في 11/3 بمبلغ 5000 دينار لذا تم إرجاع هذا التلف إلى البائع.
11- في 12/3 تم سداد ما بذمة الشركة إلى محلات المعن نقداً.
12- في 12/4 تم بيع بضاعة بمبلغ 9000 دينار بالأجل إلى محلات الفرات التجارية.
13- في 12/5 وجد أن هناك تلف في البضاعة المباعة في 12/4 إلى محلات الفرات التجارية بمبلغ 4000 دينار تم الإبلاغ عنه ، وتم الاتفاق على احتفاظ محلات الفرات التجارية بهذه البضاعة التالفة مقابل سماح بنسبة 40% من قيمة البضاعة التالفة.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية لشركة السماك التجارية للعام 2010 .
2- الترحيل إلى سجل الأستاذ والترصيد. وإعداد ميزان المراجعة بالأرصدة.
3- بافتراض اعتماد الشركة نظام الجرد الدوري قم بتحديد أجمالي المبيعات ، صافي المبيعات ، أجمالي المشتريات ، صافي المشتريات ، كلفة البضاعة أول المدة ، كلفة البضاعة المعدة للبيع ، كلفة البضاعة المباعة إذا كانت كلفة البضاعة أخر المدة 170000 دينار ، مجمل الربح.
4- إثبات قيود اليومية لمحلات المعن التجارية للعام 2010.
5- إثبات قيود اليومية لمحلات الفرات التجارية للعام 2010.

س8/ أجب بـ صح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد:

1- يعد رأس المال من مصادر التمويل الخارجية كون أن للمشروع شخصية مستقلة عن ملاكها.
2- إذا شملت مدة القرض سنتان ماليتان فلا يعد من القروض قصيرة الأجل حتى لو كانت مدة القرض 6 أشهر.
3- يعد من الأفضل للمنشأة خصم فوائد القروض مباشرةً من قيمة القرض عند الاقتراض.
4- إذا ظهر حساب المسحوبات الشخصية في الميزانية فأنه سوف يظهر تحت رأس المال بقيمة موجبة.
5- يتم زيادة رأس المال في الوحدة الاقتصادية نقداً فقط.
6- تحقق المنشأة ربح عندما تكون القيمة الدفترية للموجود المباع أكبر من القيمة السوقية.
7- هناك طريقة واحدة فقط لإثبات الاندثار في السجلات بينما هناك عدة طرق لاحتساب قسط الاندثار.
8- عند استبدال الموجودات الثابتة يمكن لجهتي التبادل أن تحقق مستلم نقدي ولكن لا يمكن أن تحقق الجهتين أرباح استبدال.
9- يتم الاعتراف بجزء من أرباح استبدال الموجودات الثابتة المتشابهة إن لم يكن هناك مدفوع نقدي.
10- يعد حساب المشتريات من الحسابات المدينة ولكن ممكن أن يظهر في الجانب الدائن عند إرجاع البضاعة المشتراة.
11- عندما يكون هناك مسموحات عن المبيعات عند ذلك تظهر هذه المسموحات في الجانب الدائن من القيد المحاسبي.
12- تمثل صافي المبيعات حاصل مجموع إجمالي المبيعات مع أجمالي مصاريف الشراء.

س9/ وضح أمام كل عملية مالية من العمليات التالية نوع العملية (تمويلية ، رأسمالية ، إيراديه):

العمليات المالية	نوعها	العملية المالية	نوعها
- زيادة رأس المال نقداً		- استبدال سيارة بأخرى	
- بيع مبنى على الحساب		- شراء بضاعة على الحساب	
- سداد أجور الماء بصك		- سداد رواتب نقداً	
- بيع بضاعة نقداً		- الإيجار التمويلي	

س10/أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

1- يعد الائتمان التجاري من:

أ- القروض طويلة الأجل ب- القروض متوسطة الأجل
ج- القروض قصيرة الأجل د- كل ما ذكر خطأ

2- عند تخفيض رأس المال نقداً يظهر رأس المال في:
أ- الجانب الدائن من القيد ب- لا يظهر في أي جانب
ج- الجانب المدين من القيد د- كل ما ذكر خطأ

3- ليس من الممكن أن تقفل المسحوبات الشخصية في إحدى الحسابات التالية أبداً:
أ- جاري صاحب المشروع ب- حساب الأرباح والخسائر
ج- رأس المال د- كل ما ذكر صحيح

4- تكون القروض المستلمة ذات طبيعة:
أ- مدينة دائماً ب- أحياناً مدينة وأحياناً دائناً
ج- دائنة دائماً د- كل ما ذكر صحيح

5- لا يعترف بأي أرباح استبدال للموجودات الثابتة عندما تكون الموجودات:
أ- متشابهة وهناك مستلم نقدي ب- متشابهة وليس هناك مستلم أو مدفوع
ج- متشابهة وهناك مدفوع نقدي د- كل ما سبق صحيح

6- يحقق المشروع ربحاً عن استبدال الموجودات الثابتة إذا كانت القيمة السوقية للموجود القديم:
أ- أكبر من القيمة السوقية الجديد ب- أكبر من القيمة الدفترية للقديم
ج- اصغر من القيمة السوقية الجديد د- اصغر من القيمة الدفترية للقديم

7- يكون هناك مدفوع نقدي عند استبدال الموجودات الثابتة إذا كانت القيمة السوقية للموجود القديم:
أ- أكبر من القيمة السوقية الجديد ب- أكبر من القيمة الدفترية للقديم
ج- اصغر من القيمة السوقية الجديد د- اصغر من القيمة الدفترية للقديم

8- تم استبدال أثاث مخصص الاندثار لها 20000 دينار بالة حاسبة قيمتها السوقية 40000 دينار وكان هناك مدفوع نقدي 10000 دينار وأرباح استبدال 5000 دينار ، فكم تبلغ القيمة التاريخية للأثاث؟:
أ- 35000 دينار ب- 55000 دينار
ج- 25000 دينار د- 45000 دينار

9- تم بيع سيارة بمبلغ 50000 دينار ، علماً أن القيمة التاريخية لها هي 60000 ومخصص الاندثار هو 15000 دينار ، فما هي نتيجة البيع:
أ- ربحاً 5000 دينار ب- ربحاً 10000 دينار
ج- خسارة 5000 دينار د- خسارة 10000 دينار

10- عند صرف مبلغ لتنظيف مباني المشروع فأن هذه المصاريف تعد:
أ- إيرادية ب- مصروفات مستحقة
ج- رأسمالية د- كل ما ذكر خطأ

11- تعد المصروفات المنفقة على الموجود الثابت استثمارية إذا كانت:
أ- تضيف قيمة للموجود الثابت ب- تزيد من عمره الإنتاجي
ج- تزيد من طاقته الإنتاجية د- كل ما ذكر صحيح

12- عند اعتبار بعض المصروفات الإيرادية على أنها رأسمالية فإن ذلك يؤدي إلى:
أ- تضخيم الأرباح ب- تضخيم الموجود الثابت في الميزانية

ج- تضخيم الخسائر د- كل ما ذكر خطأ

13- تم استبدال عدد وقوالب قيمتها الدفترية 8000 دينار بسيارة ولم يكن هناك مستلم أو مدفوع نقدي وإنما كان هناك خسارة بمقدار 1500 دينار ، لذا ستثبت السيارة بالسجلات بالقيمة الآتية:

أ- 8000 دينار ب- 6500 دينار

ج- 9500 دينار د- كل ما ذكر خطأ والصحيح هو

14- تم استبدال آلة حاسبة قيمتها التاريخية لها 40000 دينار ومخصص الاندثار 10000 دينار بآلة حاسبة جديدة قيمتها السوقية 80000 دينار ولم يكن هناك مستلم أو مدفوع نقدي ، لذا ستثبت الحاسبة الجديدة بالدفاتر بالقيمة الآتية:

أ- 80000 دينار ب- 50000

ج- 40000 دينار د- كل ما ذكر خطأ والصحيح هو

س11/

قامت محلات خالد التجارية في 2012 بشراء أثاث بمبلغ 10000 دينار نقداً وتم تقدير العمر الإنتاجي لها بـ 2 سنة ، وقدرة الأنقاض لها بنهاية تاريخ الاستخدام بـ 1600 دينار.

المطلوب: إثبات قيد الاندثار السنوي في 2012/12/31 وفق:

1- القسط الثابت.

2- القسط المتناقص (الرصيد المتناقص).

3- القسط المتناقص (الكسر المتناقص).

س12/ حدد القيم المجهولة فيما يأتي:

أولاً:

البنود	الحالة الأولى	الحالة الثانية
بضاعة أول المدة	13000	16000
صافي المشتريات	60000	؟
بضاعة أخر المدة	10000	9000
إجمالي المبيعات	85000	68500
مردودات المبيعات	5000	4500
مجمل ربح	؟	17000

ثانياً:

البنود	الحالة الأولى	الحالة الثانية
بضاعة أول المدة	200000	30000
صافي المشتريات	600000	؟
بضاعة أخر المدة	100000	15000
تكلفة البضاعة المباعة	؟	90000

س13/ تم استبدال الأثاث التي تملكه محلات خالد بالأثاث التي تمتلكها محلات كريم وكانت تفاصيل هذه الأثاث لكل من المحلات كما يلي (بالدينار):

	القيمة السوقية	القيمة التاريخية	مخصص الاندثار
الأثاث لمحلات خالد	80000	500000	450000
الأثاث لمحلات كريم	70000	500000	450000

المطلوب: قيود الاستبدال في كل من محلات خالد ومحلات كريم.

س14/ كم تبلغ كلفة بضاعة أخر المدة ؟ ، وكلفة البضاعة المباعة ؟ ، إذا كانت بضاعة أول المدة هي 400000 دينار ومجمل الربح 20% من صافي المبيعات وصافي المشتريات 500000 دينار ومسموحات المبيعات 20000 وأجمالي المبيعات 770000 دينار.

الفصل الخامس

الخصم

مفهوم الخصم

قد تستدعي سياسة البيع للوحدة الاقتصادية التجارية أو ظروف خاصة بالعملاء أن تمنح للوحدة الاقتصادية تنزيلاً أو تخفيضاً لعملائها عن البضاعة المباعة، تحت مسمى الخصم ويكون هذا الخصم غالباً بصورة (نسبة مئوية) من قيمة البضاعة المباعة. فهو قيمة التخفيض الذي يمنحه التاجر لعميله، من قيمة الصفقة التي تمت بينهما ويحقق الخصم بأشكاله المختلفة أهداف متعددة بالنسبة للبائع والمشتري على حد سواء. ويمنح هذا التنزيل أو التخفيض من ثمن البضاعة للمشتري بشكل نسبة مئوية عن الأسعار المحددة بهدف تشجيعه على شراء أكبر كمية من البضاعة أو تشجيعه لتسديد ما بذمته من ديون في أقرب فترة زمنية للتخلص من البضاعة الراكدة أو المخزونة لديها بكميات كبيرة. والخصم يكون على عدة أشكال هي:

*** الخصم التجاري**

الخصم التجاري هو عبارة عن قيمة الخفض الذي يمنحه البائع إلى المشتري، بنسبة معينة من إجمالي الفاتورة (قوائم الأسعار)، بمعنى أنه تخفيض على السعر الوارد في الفاتورة، ويمثل نسبة مئوية تنزل من سعر البضاعة المقررة من قبل المنشأة، وقد يمنح لتجار الجملة، أو يمنح عن أسعار المفرد، ويمنح هذا الخصم بغض النظر عما إذا كانت عملية البيع والشراء نقداً أم على الحساب. ويتم منح هذا الخصم غالباً عند انخفاض الأسعار، أو لتشجيع المشتري على زيادة مشترياته أو لجذب عملاء جدد أو إشباع غريزة المساومة لدى بعض العملاء أو لمواجهة حالة الكساد أو للتخلص من السلع بطيئة الحركة أو التي انتهت موضتها أو محاباة لبعض العملاء أو الهيئات، ويمثل صافي قيمة الفاتورة بالنسبة للبائع قيمة مبيعاته وبالنسبة للمشتري قيمة مشترياته، إذ أن الخصم التجاري يطرح من قيمة البضاعة المباعة ويمثل الصافي ثمن البيع بالنسبة للبائع وثمن الشراء بالنسبة للمشتري وعليه فأن عملية البيع من قبل البائع ، وعملية الشراء من قبل المشتري ، تسجل بالقيمة الصافية للفاتورة وليس بالقيمة الإجمالية لها. وهذه القيمة الصافية هي التي سيتم أثباتها بالقيد المحاسبي في دفاتر المشتري ودفاتر البائع أي أن الخصم التجاري لا يظهر في السجلات المحاسبية لا بدفاتر المشتري ولا بدفاتر البائع إذ لا يعد ربحاً للمشتري ولا يعد خسارة على البائع.وبذلك تكون القيمة المثبتة في السجلات المحاسبية هي نتيجة المعادلة الآتية:

صافي القيمة(التي ستسجل بالقيد)=كلفة الشراء(السعر المعلن في القائمة)–الخصم التجاري

ويمكن أن يأخذ الخصم التجاري عدة أشكال أهمها:

1- نسبة مئوية من أجمالي قيمة قائمة البيع (الفاتورة) ، حيث يقوم البائع باحتساب قيمة الخصم ، وحسمها من إجمالي قيمة فاتورة البيع للوصول للقيمة الصافية.

2- وحدات مجانية تسلم للعميل، مع الإبقاء على القيمة الإجمالية للفاتورة.

وعادة يعتمد البائع الطريقة ذات المردود الأعلى بالنسبة له ، وتعد الطريقة الأولى المتمثلة بنسبة مئوية هي الأكثر رواجاً من حيث جذب المشتري، وفي الغالب يقوم البائع بمنح خصم تجاري إضافي لتجار الجملة فضلاً عن الخصم التجاري المعلن للمفرد ويحتسب الخصم التجاري في هذه الحالة على مرحلتين إذ يتم حساب الخصم المعلن للمفرد واحتساب صافي القيمة ومن ثم يتم حساب الخصم الخاص بتجار الجملة على الصافي ليتم بعد ذلك احتساب

صافي القيمة لتاجر الجملة بمعنى أنه لا يتم دمج الخصمين واحتسابهم معاً وإنما يتم احتساب الخصم بصورة متتالية.

المعالجة المحاسبية للخصم التجاري

إن الخصم التجاري وكما ذكر سابقاً لا يظهر ضمن القيد المحاسبي في دفاتر البائع أو المشتري لذا فإن القيد المحاسبي الخاص بشراء وبيع البضاعة في حالة وجود الخصم التجاري فإنه يثبت بالصافي بعد استبعاد الخصم من القيمة الإجمالية للبضاعة في قائمة البيع.

مثال 1:

فيما يلي بعض العمليات المالية التي جرت في محلات أحمد التجارية خلال عام 2010:

1- في 3/2 تم بيع بضاعة بمبلغ 60000 دينار نقداً لتاجر الجملة خالد علماً أن المحلات تمنح خصم تجاري 10% لكل الزبائن ، وتمنح خصم 5% لتجار الجملة فضلاً عن الخصم الأول.

2- في 3/4 تم بيع بضاعة بمبلغ 80000 دينار على الحساب إلى منشأة كريم التجارية.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية لمحلات أحمد التجارية ، وللتاجر خالد ، ولمنشأة كريم.

الحل:

محلات أحمد التجارية	تاجر الجملة خالد
60000 × 10% = 6000 دينار الخصم التجاري **60000-6000 = 54000 دينار قيمة البضاعة.** **54000 × 5% =2700 دينار الخصم التجاري إضافي** **54000 – 2700 = 51300 دينار القيمة الصافية.**	
1- 51300 من حـ/ الصندوق **51300 إلى حـ/ المبيعات** **بيع بضاعة نقداً بخصم تجاري 10% و5%**	**51300 من حـ/ المشتريات** **51300 إلى حـ/الصندوق** **شراء بضاعة نقداً بخصم تجاري 10% و5%**
80000 ×10% = 8000 دينار الخصم التجاري **80000 – 8000 = 72000 دينار صافي القيمة.**	**منشأة كريم التجارية**
2- 72000 من حـ/ المدينون (كريم) **72000 إلى حـ/ المبيعات** **بيع بضاعة على الحساب بخصم تجاري 10%**	**72000 من حـ/ المشتريات** **72000 إلى حـ/الدائنون (أحمد)** **شراء بضاعة على الحساب بخصم تجاري 10%**

*** الخصم النقدي**

يقصد بالخصم النقدي (ويطلق عليه أيضاً خصم تعجيل الدفع) قيمة الخفض الذي يمنحه البائع لعميله، لتشجيعه على سرعة سداد الدين المطلوب منه، وذلك في حالات البيع على الحساب، حيث قد يتفق البائع مع العميل على تخفيض قيمة الدين المطلوب منه، إذا قام بالتسديد خلال فترة محددة، بهدف ضمان سرعة استرداد البائع لديونه من العملاء.

لقد توسعت عمليات البيع الآجلة بصورة كبيرة بين التجار، فالمنتج يبيع إلى تاجر الجملة على الحساب وهذا بدوره يبيع البضاعة إلى تاجر المفرد بالآجل أيضاً وتاجر المفرد قد يبيع إلى عملائه على الحساب.

عندما يبيع التاجر إلى عميل بضاعة بالآجل فهو يحدد له مدة معينة يجب سداد قيمة البضاعة في نهايتها ويكون سعر بيع البضاعة على الحساب أعلى من سعرها النقدي وذلك:

1- لأن البائع قد يتعرض لخسائر نتيجة توقف بعض المدينين عن دفع المبالغ التي بذمتهم.

2- لأن البائع سيستلم قيمة البضاعة في نهاية المدة المتفق عليها وبذلك يحرم من استثمار المبلغ خلال تلك المدة.

وعليه فقد يمنح البائع للمشتري خصماً معيناً من قيمة البضاعة حتى يشجعه على السداد قبل المدة المتفق عليها وهذا يسمى الخصم النقدي وأسبابه:

أ- يؤدي إلى الإسراع في تحصيل الديون مما يزيد من دوران رأس المال العامل.

ملاحظة: رأس المال ينقسم لأغراض التحليل المالي إلى:
- رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة
- رأس المال الثابت = الموجودات الثابتة – المطلوبات طويلة الأمد

ب- تقليل الخطر الناتج عن عدم تسديد بعض المدينين للمبالغ التي عليهم.
ج- المنافسة بين البائعين قد تكون سبباً لمنح الخصم النقدي فإذا منح أحدهم خصماً نقدياً فالمنافسة ترغم البائعين الآخرين على منح عملائهم أيضاً.
د- يكون البائع معلومات عن الحالة المالية للمشتري لأن عدم انتفاع المشتري من الخصم النقدي يدل على أن حالة المشتري المالية غير مرضية وعليه فأن البائع يجب أن يكون حذراً عند البيع بالآجل لمثل هذا العميل وسبب ذلك أن نسبة الخصم النقدي تعد عالية جداً بالنسبة إلى سعر الفائدة السنوي في السوق ويكون من مصلحة المشتري الانتفاع بها حيث أن عدم انتفاع هو دليل على ضعفه المالي وعدم استطاعته الاقتراض بسعر معتدل.

ويتضح بذلك أن الخصم النقدي يختلف عن الخصم التجاري، في أن الخصم التجاري هو خصم من سعر السلعة الوارد في الفاتورة، سواء كانت عملية البيع نقدية أو آجلة، أما الخصم النقدي فهو خصم من قيمة الدين المطلوب من العميل في حالة البيع على الحساب، ويعد هذا الخصم معلق على شرط، هو تسديد العميل دينه خلال فترة محددة.

المعالجة المحاسبية للخصم النقدي

يعد الخصم النقدي من وجهة نظر البائع تخفيضاً لقيمة دين العميل سببه عدم قبض دينه من العميل كاملاً، ويعالج هذا الخصم بدفاتر البائع في حساب الخصم المسموح به وهو عبارة عن قيمة التخفيض الذي يمنحه المشروع لعميله إذا قام هذا الأخير بتسديد قيمة مشترياته الآجلة خلال فترة محددة يتم احتسابها من اليوم التالي لعملية البيع، أما إذا لم تتم عملية التسديد خلال تلك الفترة، فلا يحصل العميل على قيمة الخصم ويسدد قيمة دينه كاملاً. كما تعد قيمة هذا الخصم من وجهة نظر المشتري تخفيضاً لقيمة دينه على العميل سببه عدم قيامه بدفع دينه للمورد كاملاً ويعالج هذا الخصم في سجلات المشتري في حساب الخصم المكتسب وهو عبارة عن قيمة التخفيض الذي يحصل عليه المشروع إذا قام بتسديد قيمة مشترياته الآجلة للمورد خلال فترة محددة يتم احتسابها من اليوم التالي لعملية الشراء أما إذا لم تتم عملية التسديد خلال تلك الفترة فلا يحصل المشروع على قيمة الخصم ويسدد قيمة دينه كاملاً.

لذا يلاحظ أن هذا الخصم يكون على شكلين حسب وجهة نظر البائع والمشتري وحسب ظهوره في سجلات كل منهما في حالة وجوده وكما يلي:

1- خصم مسموح به : من وجهة نظر البائع ، ويكون كخسارة عليه، ويظهر في الجانب المدين من قيد الاستلام كتخفيض من الدين الذي له (ويكون ذو طبيعة مدينة).

2- خصم مكتسب: من وجهة نظر المشتري ، ويكون كربح له ، ويظهر في الجانب الدائن من قيد التسديد كتخفيض من الدين الذي عليه (ويكون ذو طبيعة دائنة).

ويتم قفل كلا النوعين ضمن حساب المتاجرة، علماً أن هذا الخصم مشروط بالاحتمال الآتي:

1- إذا تم السداد في المدة المحددة المتفق عليها للخصم، يحتسب الخصم ويظهر في دفاتر المشتري والبائع.

2- إذا لم يتم السداد في الموعد المحدد للخصم ، فلا يحتسب الخصم.

أما طرق معالجة هذا الخصم محاسبياً فهناك طريقتين هما:

الطريقة الأولى: طريقة السعر الأجمالي (الآجل): وبموجب هذه الطريقة تسجل البضاعة المشتراة أو المباعة بمبلغها خلال فترة الخصم عندئذ يسجل الخصم النقدي باعتباره ربحاً للمشتري وخسارة للبائع وهي الطريقة الأكثر شيوعاً (**الطريقة المعتمدة في هذا المنهج**).

الطريقة الثانية: طريقة السعر الصافي (النقدي): بموجبها تسجل أو تقيد البضاعة المشتراة أو المباعة بمبلغها الصافي (أي بعد طرح الخصم النقدي) وعليه فأن تم السداد خلال فترة الخصم

فسوف لا يظهر حساب للخصم، أما إذا تم السداد بعد هذه الفترة فإن الخصم سيمثل الفرق بين المبلغ المدفوع والمبلغ المسجل ويعد ربحاً للبائع الذي أستلم مبلغاً أعلى مما هو مسجل في دفاتره، وخسارة للمشتري الذي دفع مبلغاً أكبر مما هو مدين به. وهذه الطريقة غير معتمدة لدى أكثر المحاسبين لذا لن يتم اعتمادها في هذا المنهج.

ملاحظة: فيما يخص كيفية وضع شروط الخصم النقدي بين البائع والمشتري فيتم على سبيل المثال كما يلي: (10/4 ، ن/50)
حيث أن : **ن** تعني المدة والتي هي في المثال **50** يوم وليس لها خصم ، **4** تعني 4% ، و**10** تعني 10 أيام وهكذا.
تقرئ هذه الرموز على أن هنالك خصم نقدي قدره 4% إذا سدد المشتري كل أو جزء مما بذمته عن البضاعة المشتراة خلال 10 أيام، ولا يمنح هذا الخصم إذا سدد بعد الأيام العشرة ولغاية انتهاء مدة 50 يوم.

مثال 2:
فيما يلي بعض العمليات المالية التي جرت في محلات حميد التجارية خلال عام 2010:
1- في 4/5 تم بيع بضاعة بمبلغ 100000 دينار على الحساب بخصم تجاري 10% وبشروط دفع (10/5 ، 15/2 ، ن/30) إلى محلات سليم التجارية.
2- في 4/7 سدد سليم مبلغ 40000 دينار نقداً.
3- في 18/ 4 دفع سليم مبلغ 20580 دينار نقداً.
4- في 5/4 سدد سليم المبلغ المتبقي عليه نقداً.
المطلوب:
أولاً: إثبات القيود المحاسبية في كل من محلات حميد ومحلات سليم.
ثانياً: لغرض بناء فكرة عن قوة المركز المالي للعميل سليم من حيث الأفضلية للعميل سليم بأن يسدد المبلغ كاملاً خلال الأيام العشرة الأولى والاستفادة من الخصم من خلال الاقتراض بفائدة سنوية 12% من المصرف **أم** يتم سداد كامل الدين في نهاية الفترة ولا يستفاد من الخصم ولا يتحمل عبء الاقتراض من المصرف.

الحل: أولاً:

محلات حميد التجارية	محلات سليم التجارية
100000 × 10% = 10000 دينار الخصم التجاري **100000-10000 = 90000 دينار قيمة البضاعة.**	
1- 90000 من حـ/ المدينون (سليم) **90000 إلى حـ/ المبيعات** **بيع بضاعة على الحساب بخصم تجاري 10%**	**90000 من حـ/ المشتريات** **90000 إلى حـ/الدائنون (حميد)** **شراء بضاعة على الحساب بخصم تجاري 10%**
4/7-2 أي بعد يومين من عملية البيع: **40000 × 5% =2000 دينار الخصم المسموح به** **40000 – 2000 = 38000 دينار المدفوع نقداً.**	
38000 من حـ/ الصندوق **2000 من حـ/ الخصم المسموح به** **40000 إلى حـ/ المدينون (سليم)** **سدد سليم جزء مما عليه خلال فترة الخصم**	**40000 من حـ/ الدائنون (حميد)** **2000 إلى حـ/ خصم مكتسب** **38000 إلى حـ/ الصندوق** **سداد جزء مما على المحلات لحميد خلال فترة الخصم**

3- 4/18 أي بعد 12 يوم من تاريخ البيع. **س- س × 2% = 20580 دينار المبلغ المدفوع.** **س = 20580 ÷ 98% = 21000 دينار المسدد.** **20580 من حـ/ الصندوق** **420 من حـ/ الخصم المسموح به** **21000 إلى حـ/ المدينون (سليم)** **سدد سليم جزء مما عليه خلال فترة الخصم**		**21000 من حـ/ الدائنون (حميد)** **420 إلى حـ/ خصم مكتسب** **20580 إلى حـ/ الصندوق** **سداد جزء مما على المحلات لحميد خلال فترة الخصم**	
4-5/4بعد 29 يوم لا يستحق خصم **90000 – 40000 – 21000 = 29000 دينار** **29000 من حـ/ الصندوق** **29000 إلى حـ/ المدينون (سليم)** **سدد سليم المتبقي نقداً**		**29000 من حـ/ الدائنون (حميد)** **29000 إلى حـ/ الصندوق** **سداد المتبقي إلى حميد نقداً**	

ملاحظة1: يلاحظ أنه يجوز أن يكون أكثر من نوع للخصم كما هو ظاهر في الحل فيمكن أن يكون هناك خصم تجاري ونقدي لنفس العملية أو أي نوع أخر كما سيرد لاحقاً.

ملاحظة2: منح سليم في العملية (2) خصم نقدي بمقدار 5% وذلك كونه سدد خلال الأيام العشرة الأولى التي تبدأ من 4/6 وإلى 4/15 كما هو واضح في شرط السداد ، أما في العملية الثانية فنلاحظ أنه منح 2% فقط كونه سدد خلال الأيام 5 التي تلي الأيام العشرة السابقة التي تبدأ من 4/16 وإلى 4/20 أما في حالة السداد في 4/21 وما بعدها فلا يستحق عليها خصم.

ملاحظة3: يجب التفرقة ما بين مصطلح سداد ومصطلح دفع في الأسئلة إذ يقصد بمصطلح (سداد) مقدار المبلغ المسدد من المدين للبائع بالإجمالي وبضمنه الخصم إن وجد وبذلك يمثل حساب المدينون أو الدائنون في القيد ويكون عادة أكبر من المبلغ المدفوع فعلاً في حالة وجود خصم ، بعبارة أخرى هو ما تم سداد من الدين الذي على المدين للبائع. أما المقصود بمصطلح (الدفع) أو المدفوع فهو يمثل المبلغ الذي تم دفعه فعلاً ويمثله حساب الصندوق في القيد بالنسبة للبائع أو المشتري ، فهو يمثل صافي المبلغ بعد استبعاد الخصم إن وجد، بمعنى:

المبلغ المسدد= المبلغ المدفوع + الخصم النقدي

ثانياً: بناءً على شرط السداد فأن المشتري سوف يدفع ما يلي:

90000 ×5% = 4500 دينار.

90000 – 4500 = 85500 دينار صافي المبلغ المدفوع والذي سيقوم سليم باقتراضه.

85500 ×12%× 360/20 = 570 الفائدة التي سيتحملها سليم نتيجة الاقتراض. بينما سيستفاد من خصم قدره 4500 دينار.

وبذلك سيستفيد من خصم مقداره 5% لمدة 20 يوم (أخر مدة للسداد كما هو في الشرط) وهذه النسبة تعادل 90% سنوياً وتم التوصل إلى هذه النسبة من خلال الآتي:

بما أن 5% هي عن 20 يوم فأن نسبة الفائدة لـ 360 يوم (السنة التجارية) هو س%.

5% × 360\20 = 90% سنوياً

وهذه النسبة أي 90% سنوياً هي بالتأكيد أكبر من 12% الفائدة السنوية التي يفرضها المصرف على عملائه لذا كان من الأفضل لسليم أن يقترض المبلغ من المصرف ويسدد ما عليه خلال فترة الخصم وبذلك نستنتج أن المركز المالي لسليم ضعيف نسبياً لعدم تمكنه من تحصيل القرض للاستفادة من الخصم.

* فائدة تعجيل الدفع

يلجأ بعض التجار إلى حث عملائهم على الدفع العاجل بوسائل معنوية ومادية إضافة إلى الخصم النقدي، ومن هذه الوسائل منحهم فائدة تعجيل الدفع كخصم وهي عبارة عن فائدة بنسبة مئوية متفق عليها تمنح للمشتري على صافي المبلغ بعد تمتعه بالخصم النقدي عن الفترة من تاريخ التسديد إلى نهاية فترة الدين. وبذلك يتمتع المدين بخصم نقدي وفائدة مكتسبة نتيجة

الدفع العاجل ويحتسب صافي المبلغ بعد طرح الخصم النقدي ويقفل هذا النوع من الخصم ضمن حساب الأرباح والخسائر.

مثال 3: فيما يلي بعض العمليات المالية التي جرت في محلات حسن التجارية خلال عام 2009:

1- في 2/6 تم بيع بضاعة بمبلغ 40000 دينار على الحساب إلى محلات حامد التجارية بشروط دفع (10/4 ، 15/2 ، ن/60) وبخصم فائدة تعجيل الدفع 6%.

2- في 2/16 سدد حامد مبلغ 15000 دينار نقداً.

3- في 4/6 سدد حامد المبلغ المتبقي عليه نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في كل من محلات حسن ومحلات حامد.

محلات حسن التجارية	محلات حامد التجارية
1- في2/6	
40000 من حـ/ المدينون (حامد) **40000 إلى حـ/ المبيعات** **بيع بضاعة على الحساب بشروط دفع**	**40000 من حـ/ المشتريات** **40000 إلى حـ/الدائنون (حسن)** **شراء بضاعة على الحساب بشروط دفع**
2/16-2 أي بعد 10 أيام من عملية البيع: **15000 × 4% =600 دينار الخصم المسموح به** **15000 – 600 = 14400 دينار الصافي قبل الفائدة.** **ف= م×ع×ن** **=14400 × 6%×50\360= 120 دينار الفائدة.** **14400-120 =14280 دينار المبلغ المدفوع.**	
14280 من حـ/ الصندوق **600 من حـ/ الخصم المسموح به** **120 من حـ/ فائدة ممنوحة** **15000 إلى حـ/ المدينون (حامد)** **سدد حامد جزء مما عليه خلال فترة الخصم**	**15000 من حـ/ الدائنون (حسن)** **600 إلى حـ/ خصم مكتسب** **120 إلى حـ/ فائدة مكتسبة** **14280 إلى حـ/ الصندوق** **سداد جزء مما على حسن خلال فترة الخصم**
3- 4/6	
25000 من حـ/ الصندوق **25000 إلى حـ/ المدينون (حامد)** **سدد حامد المتبقي نقداً**	**25000 من حـ/ الدائنون (حسن)** **25000 إلى حـ/ الصندوق** **سداد المتبقي إلى حسن نقداً**

*** خصم الكمية**

وهو الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري على كمية المشتريات خلال فترة معينة بغض النظر عن ما إذا كانت المشتريات نقدية أو بالآجل وعادة يمنح هذا الخصم بنسبة تصاعدية تزيد كلما زادت كمية المشتريات فقد يمنح التاجر لعملائه خصم 2% على قيمة المشتريات التي تزيد عن مبلغ20000 دينار أو وحدة مثلاً و3% عن قيمة المشتريات التي تزيد عن 40000 دينار أو وحدة وهكذا ، وذلك بقصد تشجيع العملاء على زيادة مشترياتهم.

إذ يشجع بعض التجار عملائهم على شراء أكبر كمية ممكنة من البضاعة وذلك بمنحهم خصماً بنسبة معينة إذا زاد مجموع مشترياتهم في آن واحد أو خلال فترة معينة (شهر ، نصف سنة ، سنة) عن كمية أو مبلغ معين. والسبب الأساس في منح هذا الخصم هو خوف البائع من كساد بضاعته أو تقادمها أو تلفها ، وعليه يختلف هذا الخصم عن غيره من أنواع الخصم من حيث:

- لا علاقة لخصم الكمية بالسعر كما هو الحال بالنسبة للخصم التجاري.
- لا علاقة لخصم الكمية بتعجيل الدفع كما هو الحال في الخصم النقدي وخصم فائدة تعجيل الدفع فالعملية قد تكون آجلة وقد تكون عاجلة.

المعالجة المحاسبية لخصم الكمية

يعد خصم الكمية ربحاً للمشتري يظهر في السجلات في الجانب الدائن من القيد باسم خصم الكمية المكتسب ويكون هذا الحساب ذو طبيعة دائنة كما هو الحال في الخصم النقدي ويعد خسارة للبائع يظهر في السجلات في الجانب المدين من القيد تحت اسم خصم الكمية المسموح به ويكون هذا الحساب ذو طبيعة مدينة. وبذلك يكون خصم الكمية بنوعين حسب وجهة نظر المشتري والبائع وكما يلي:

1- خصم كمية مسموح به : من وجهة نظر البائع ، ويكون كخسارة عليه، ويظهر في الجانب المدين من القيد (ذو طبيعة مدينة).

2- خصم كمية مكتسب : من وجهة نظر المشتري ، ويكون كربح له ، ويظهر في الجانب الدائن من القيد (ذو طبيعة دائنة).

ويسدد خصم الكمية بعدد طرق منها:

1- دفع قيمة الخصم المستحق للعميل فيما بعد نقداً أو بصك.

2- إرسال بضاعة للعميل بقيمة الخصم المستحق.

3- حسم قيمة الخصم المستحق للعميل من أي صفقة لاحقة.

4- حسم الخصم أول بأول من قيد البيع مباشرة.

5- عند استحقاقه (وهو ما سيتم تناوله في أغلب الحالات التالية إلا إذا تم افتراض غير ذلك)

أما أساليب منح خصم الكمية فهناك عدة أساليب لمنح الخصم منها:

أ- خصم الكمية يمنح كنسبة مئوية من كمية البضاعة وعلى أساس صفقة البضاعة لمرة واحدة وإذا بلغت حداً معيناً ، نقداً أو بالآجل.مثال ذلك إذا تم بيع 10000 وحدة بسعر 4 دينار للوحدة من بضاعة ما فإنه قد يمنح البائع خصم كمية بمقدار 5% عن البضاعة لوصولها هذا الحد وهذا الخصم يكون على أجمالي البضاعة وكما يلي:

خصم الكمية = أجمالي المشتريات × نسبة الخصم

خصم الكمية = 10000 ×4 ×5% = 2000 دينار.

ب- خصم الكمية يمنح كنسبة مئوية من كمية البضاعة المباعة ضمن صفقة معينة خلال فترة زمنية معينة وبما يزيد عن حد معين وهذه الزيادة قد تكون نسبة ثابتة أو متزايدة. مثال ذلك إذا تم بيع 10000 وحدة بسعر 4 دينار للوحدة من بضاعة ما فإنه قد يمنح البائع خصم كمية بنسبة 5% على الكمية التي تزيد عن 4000 وحدة خلال الشهر المشمول بالخصم.

خصم الكمية = أجمالي المشتريات – قيمة الكمية المحددة × نسبة الخصم

خصم الكمية = (10000 – 4000) ×4 ×5% = 1200 دينار.

أو أن يكون الخصم بنسبة متزايدة مثال ذلك أنه ما يزيد على 4000 وحدة الأولى 5% وما يزيد عن 4000 التالية 8% وهكذا...الخ.في هذه الحالة يتم وضع جدول لتوضيح الخصم وكما يلي:

عدد الوحدات	سعر الوحدة	قيمة الوحدات	نسبة الخصم	مقدار الخصم
4000	4	16000	-	-
4000	4	16000	%5	800
2000	4	8000	%8	640
10000		40000		1440

أما كيفية المعالجة المحاسبية لخصم الكمية فتكون كما يلي:

1- يعالج كما الخصم التجاري: وهنا لا يظهر خصم الكمية في سجلات المشتري أو البائع إذ تسجل قيمة البضاعة بالصافي بعد استبعاد الخصم وتكون هذه الحالة في حالة بيع التاجر بضاعة لشخص معين ولمرة واحدة فقط (لن يكون هناك استمرار في التعامل التجاري مستقبلاً بحيث يتم احتساب تراكم البضاعة المشتراة خلال مدة معينة) عند ذلك يثبت قيد البيع والشراء دون

ظهور الخصم فيه وإنما يتم إثبات صافي قيمة البضاعة بعد استبعاده وبهذا لا يعد الخصم ربحاً للمشتري أو خسارة للبائع كما هو الحال في الخصم التجاري.

مثال 4:

في 2010/4/1 تم في محلات حسن التجارية بيع بضاعة لسالم بمبلغ 80000 دينار نقداً وبخصم كمية 4% (على الزيادة) إذا زادة عملية الشراء عن 60000 دينار.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في محلات حسن إذا حسم الخصم عند البيع مباشرةً.

خصم الكمية = (80000 – 60000) × 4%= 800 دينار.

80000 – 800 = 79200 دينار صافي قيمة البضاعة.

79200 من حـ/ الصندوق

79200 إلى حـ/ المبيعات

بيع بضاعة نقداً بخصم كمية

2- يعالج كما الخصم النقدي: وهنا يظهر خصم الكمية في سجلات كل من البائع أو المشتري فبالرجوع إلى المثال (4) السابق إذا طلب في السؤال فقط إثبات القيد في محلات حسن ولم يذكر الكيفية عند ذلك يثبت القيد كما يلي:

79200 من حـ/ الصندوق

800 من حـ/ خصم الكمية المسموح به

80000 إلى حـ/ المبيعات

بيع بضاعة نقداً بخصم كمية

هناك اختلاف في وجهات النظر بين المحاسبين حول اعتبار خصم الكمية ربحاً للمشتري وخسارة للبائع وبذلك يقفل في حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة أو أن يتم اعتباره تنزيلاً من قيمة المشتريات والمبيعات فيتم قفلها بالنسبة للبائع في حساب المبيعات وبالنسبة للمشتري في حساب المشتريات أو على الأقل يتم قفلها في حساب المتاجرة وليس حساب الأرباح والخسائر ، ولكن أغلبية المحاسبين يميلون إلى قفله في حساب الأرباح والخسائر في نهاية العام.

ملاحظة1: ليس هناك تعارض من حيث احتساب خصم الكمية مع الأنواع الأخرى للخصم لنفس الصفقة.

ملاحظة2: في كل الحالات التي يتم تناول خصم الكمية سيتم معالجته محاسبياً كما يعالج الخصم النقدي إلا إذا طلب في السؤال معاملته كخصم تجاري أو حسمه عند البيع مباشرةً.

ملاحظة3: يحتسب خصم الكمية أول بأول عند استحقاقه في قيد البيع والشراء سواء كانت عملية الشراء دفعة واحدة أو أن هناك اتفاق على خصم متصاعد معين عند تراكم البضاعة في مدة معينة إلا إذا طلب في السؤال منح خصم الكمية كبضاعة أو مبلغ في نهاية مدة محددة.

مثال 5:

في 2010/3/9 تم في محلات خالد التجارية بيع 600 وحدة لسعد بسعر 50 دينار للوحدة على الحساب وبخصم الكمية الموضح في الجدول الأتي:

1---100	وحدة	بدون خصم
101--200	وحدة	خصم 1%
201--300	وحدة	خصم 2%
ما زاد عن 300	وحدة	خصم 4%

علماً أن المحلات تحتسب الخصم على أساس التراكم والذي يتم احتسابه بشكل دوري محدد بمدة شهر واحد يحتسب من بداية كل شهر إلى نهايته. وفي 3/26 /2010 تم في محلات خالد بيع 200 وحدة لسعد على الحساب.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في كل من محلات خالد ومحلات سعد.

الحل: في 3/9

عدد الوحدات	سعر الوحدة	قيمة الوحدات	نسبة الخصم	مقدار الخصم
100	50	5000	بدون خصم	--
100	50	5000	%1	50
100	50	5000	%2	100
300	50	15000	%4	600
600		30000		750

محلات خالد التجارية		محلات سعد التجارية	
1- في3/9			
29250	**من حـ/ المدينون (سعد)**	**30000**	**من حـ/ المشتريات**
750	**من حـ/ خصم كمية مسموح به**		**750 إلى حـ/خصم كمية مكتسب**
	30000 إلى حـ/ المبيعات		**29250 إلى حـ/الدائنون (خالد)**
	بيع بضاعة على الحساب بخصم كمية		**شراء بضاعة على الحساب بخصم كمية**

- وفي 3/26 وبما أن عملية البيع تمت خلال نفس الشهر فيتم احتساب خصم الكمية للوحدات المباعة بصورة تراكمية أي أنه سيتم احتساب خصم كمية على الوحدات المباعة بنسبة 4% كونها قد تجاوزت 300 وحدة ضمن عملية البيع في 3/9 وبذلك يكون الخصم:

خصم الكمية= 200× 50× 4% = 400 دينار.

محلات خالد التجارية		محلات سعد التجارية	
2- في3/26			
9600	**من حـ/ المدينون (سعد)**	**10000**	**من حـ/ المشتريات**
400	**من حـ/ خصم كمية مسموح به**		**400 إلى حـ/خصم كمية مكتسب**
	10000 إلى حـ/ المبيعات		**9600 إلى حـ/الدائنون (خالد)**
	بيع بضاعة على الحساب بخصم كمية		**شراء بضاعة على الحساب بخصم كمية**

ملاحظة1: على فرض في المثال 5 السابق أن 200 الوحدة التي تم بيعها إلى محلات كانت في 4/2 بدلاً من 3/26 عند ذلك لا يتم حساب نسبة خصم 4% وإنما يتم احتساب التراكم للكمية من بداية الشهر الجديد وهو الشهر الرابع وبذلك يكون الخصم كما يلي:

- في 4/2

عدد الوحدات	سعر الوحدة	قيمة الوحدات	نسبة الخصم	مقدار الخصم
100	50	5000	بدون خصم	--
100	50	5000	%1	50
200		10000		50

محلات خالد التجارية		محلات سعد التجارية	
2- في4/2			
9950	**من حـ/ المدينون (سعد)**	**10000**	**من حـ/ المشتريات**
50	**من حـ/ خصم كمية مسموح به**		**50 إلى حـ/خصم كمية مكتسب**
	10000 إلى حـ/ المبيعات		**9950 إلى حـ/الدائنون (خالد)**
	بيع بضاعة على الحساب بخصم كمية		**شراء بضاعة على الحساب بخصم كمية**

تمرين 1: على فرض في المثال 5 السابق تم معاملة خصم الكمية كما الخصم التجاري المطلوب إثبات القيود المحاسبية في سجلات كل من محلات خالد وسعد.

تمرين 2: على فرض في المثال 5 السابق أن خصم الكمية يحتسب بصورة أجمالية على البضاعة المباعة بنسبة 2% المطلوب إثبات القيود المحاسبية في سجلات كل من محلات خالد وسعد.

تمرين 3: على فرض في مثال 5 السابق أن الاتفاق بين خالد وسعد على أن خصم الكمية يسدد نقداً في نهاية كل شهر المطلوب إثبات القيود المحاسبية في سجلات كل من محلات خالد وسعد.

أسئلة الفصل الخامس

س1/ عرق ما يلي: الخصم ، الخصم التجاري ، الخصم المسموح به ، الخصم المكتسب ، خصم الكمية ، فائدة تعجيل الدفع.

س2/ قارن بين :

1- خصم تعجيل الدفع وفائدة تعجيل الدفع.
2- خصم الكمية والخصم التجاري.
3- الخصم النقدي وخصم الكمية.

س3/ أجب بـ صح أو خطأ على كل مما يأتي مع تصحيح الخطأ إن وجد:

1- يحتسب الخصم التجاري على عمليات البيع النقدي فقط وتثبت القيمة بالصافي في السجلات المحاسبية.
2- يعد الخصم النقدي ربح للبائع وخسارة للمشتري.
3- يحتسب خصم الكمية كنسبة على قائمة البيع.
4- يحتسب خصم الكمية على عمليات البيع بالآجل فقط.
5- عند منح فائدة تعجيل الدفع فأنه لا يمكن احتساب خصم تعجيل الدفع.

س4/ وضح أسباب منح الخصم النقدي.

س5/ فيما يلي بعض العمليات التي تمت في محلات حسن التجارية:

1- في 2009/5/3 تم بيع بضاعة إلى محلات كريم بمبلغ 50000 دينار على الحساب بخصم تجاري 10% وبشروط دفع (10/2 ،ن/30) وبخصم كمية 1% على أجمالي المبيعات وتم الاتفاق على منح فائدة تعجيل الخصم بمقدار 6%.
2- في 5/8 سدد كريم ما بذمته نقداً إلى محلات حسن نقداً.
3- في 5/9 تم شراء بضاعة بمبلغ 80000 دينار على الحساب من محلات حامد التجارية عن 400 وحدة وبخصم تجاري 5% وبخصم كمية المبين:

1---100	وحدة	بدون خصم
101--200	وحدة	خصم 2%
201--300	وحدة	خصم 3%
ما زاد عن 300	وحدة	خصم 4%

ويتم احتساب الخصم بصورة تراكمية لكمية البضاعة المباعة خلال الشهر الواحد.

4- في 5/12 تم شراء بضاعة 300 وحدة على الحساب من محلات حامد التجارية بخصم تجاري 5%.
5- في 5/20 دفعت محلات حسن 10000 دينار نقداً إلى محلات حامد.
6- في 5/29 سددت محلات حسن ما بذمتها نقداً إلى محلات حامد.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في كل المحلات ذات العلاقة في العمليات المالية السابقة.

س6/ أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

1- يعد الخصم التجاري بالنسبة للبائع:

أ- ربحاً ب- خسارة
ج- لا ربح ولا خسارة د- كل ما ذكر خطأ

2- يعد الخصم النقدي بالنسبة للبائع:

أ- ربحاً ب- خسارة

ج- لا ربح ولا خسارة د- كل ما ذكر خطأ

3- يعد الخصم النقدي بالنسبة للمشتري:
أ- ربحاً ب- خسارة
ج- لا ربح ولا خسارة د- كل ما ذكر خطأ

4- يمكن منح فائدة تعجيل الدفع حتى في حالة:
أ- وجود خصم كمية ب- وجود خصم تجاري
ج- وجود خصم نقدي د- كل ما ذكر صحيح

5- يمكن أن يكون خصم الكمية:
أ- نقد ب- بضاعة
ج- نقد وبضاعة د- كل ما سبق صحيح

س7/ فيما يلي أحدى صفحات سجل الأستاذ الخاص بشركة النجاح التجارية والتي تظهر حساب الدائنون (شركة أحمد) في شهر حزيران للعام 2009:

حـ/ الدائنون (شركة أحمد)

2000	**مسموحات المشتريات 6/4**	**2000**	**رصيد 5/31**
10000	**الصندوق 6/6**	**20000**	**المشتريات 6/2**
؟	**خصم مكتسب 6/6**	**؟**	**المشتريات 6/11**
22500	**الرصيد 6/30**		
35000		**35000**	

المطلوب: إثبات قيود اليومية المكونة للحساب أعلاه في سجلات شركة النجاح لشهر حزيران.

س8/

قامت محلات صالح التجارية في 2011/4/1 بشراء بضاعة بمبلغ 60000 دينار على الحساب من محلات خالد وفق الفروض الآتية:

الفروض	خصم تجاري المفرد	خصم تجاري الجملة	خصم نقدي	خصم كمية	فائدة تعجيل	تاريخ الدفع
1	%5	--	(10/1، ن/30)	--	--	4/2
2	%10	--	(10/3، ن/30)	%1	%6	4/30
3	%20	--	(10/10، ن/30)	%5	--	4/12
4	%25	%10	(10/2، ن/30)	%5	--	4/3
5	%10	--	(ن/30)	%5	--	4/5
6	%30	%10	(ن/30)	%5	--	4/30
7	--	--	(ن/30)	--	--	4/15
8	--	--	(5/1، ن/30)		%6	4/15
9	%10	%5	(15/5، ن/30)	%5	--	4/16
10	%10	%10	(15/5، ن/30)	%4	%6	4/10

المطلوب: ما يلي:
1- تحديد المبلغ المدفوع وقيمة البضاعة حسب كل فرض.
2- تحديد قيمة الخصم.
3- إثبات قيد السداد في محلات صالح وقيد التحصيل في محلات خالد.

الفصل السادس

المحاسبة عن الأوراق المالية وبعض العمليات مع المصارف

تدخل المعالجات المحاسبية للأوراق المالية ضمن العمليات المالية غير الاعتيادية ويقصد بها العمليات المالية المتعلقة بنشاطات ثانوية أو غير متكررة أو عرضية وعليه فأنها ليست العمليات التي وجد من أجلها المشروع ، ويطلق عليها العمليات الاستثمارية أو عمليات النشاط غير الجاري. وتقاس نتيجة هذه العمليات أول بأول عند حدوثها بمعزل عن العمليات الجارية للمشروع ويتم توحيد قياس نتيجة النشاط للمشروع ككل في نهاية السنة علما أن عمليات النشاط الجاري كما ذكر سابقاً تقاس في نهاية السنة المالية فقط.

وأهم العمليات غير الاعتيادية (عمليات النشاط غير الجاري):

1- العمليات الرأسمالية (العمليات الخاصة بالموجودات الثابتة):شراء وبيع الموجودات الثابتة.
2- عمليات الاستثمار في الأوراق المالية: وتشمل عمليات بيع وشراء الأوراق المالية والأرباح والخسائر المتحققة عنها.
3- عمليات خاصة بتقديم خدمات للغير: وتشمل الإيرادات المتأتية للمشروع نتيجة تقديم خدمات للغير خارج نطاق نشاطه الجاري مثال ذالك أن تقوم منشأة تجارية بتأجير الموجودات الثابتة للغير أو عمليات التوسط في أنجاز العمليات التجارية أو تقديم الاستشارة لإنجاز العمليات التجارية ويحصل المشروع على إيرادات عمولات أو سمسرة.
4- عمليات إيداع الأموال في المصارف: أما كحساب جاري أو كحساب توفير أو كوديعة ثابتة ويكون الهدف أما تسهيل العمليات المالية الخاصة بالبيع والشراء أو بهدف الحصول على الفوائد وللمحافظة على أموال المشروع.
5- أي عمليات أخرى لا تدخل ضمن النشاط الجاري (العادي) للمشروع.

الاستثمار بالأوراق المالية

تتضمن الأوراق المالية الأسهم والسندات ، ويتم الاستثمار بالأوراق المالية من خلال عمليات الشراء والبيع إذ تقتنى الأسهم للاستفادة من الأرباح المحتسبة للسهم من قبل المنشأة المصدرة له أو المضاربة بالأسعار أما السندات فيستفاد من الفوائد التي تمنح عليها ، وتعد الأوراق المالية ذات طبيعة مدينة وهي من الحسابات الحقيقية التي تظهر في الميزانية في جانب الموجودات من ضمن بنود الموجودات المتداولة. وتحقق المنشاة نتيجة الاستثمار بالأوراق المالية أرباح أو خسائر نتيجة المضاربة بها فضلاً عن الأرباح التي تحصل عليها من مقسوم الأرباح على الأسهم المستثمر بها في نهاية كل السنة نتيجة توزيعات الأرباح للشركة مصدرة السهم فضلاً عن فوائد في نهاية كل سنة مالية عن السندات التي تستلم من الجهة المصدرة لهذه السندات وتكون هذه الأرباح أو الفوائد كإيرادات للمشروع وتكون ذات طبيعة دائنة وتقفل أرباح المضاربة وأرباح الأسهم وفوائد السندات في نهاية السنة في حساب الأرباح والخسائر.

ملاحظة: يجب التفرقة ما بين الأوراق النقدية والمالية والتجارية ، إذ يقصد بالأوراق النقدية العملة المتداولة كالدينار أو الدولار ..الخ ، أما الأوراق المالية فيقصد بها الأسهم والسندات كما ذكر سابقاً ، أما الأوراق التجارية فيقصد بها الصكوك والكمبيالات (وهي تكون أما أوراق قبض أو أوراق دفع).

وتظهر الأسهم والسندات في الجانب المدين من القيد المحاسبي عند الشراء وتكون في الجانب الدائن عند البيع وتثبت أرباح الأسهم وفوائد السندات في الجانب الدائن من قيد استلام الإيرادات الخاص بهم.

مثال1:

فيما يلي بعض العمليات التي جرت في محلات كريم التجارية خلال عام 2008:

1- في 2/8 تم شراء 600 سهم من أسهم مدينة العاب تكريت بمبلغ 20 دينار للسهم نقداً كما تم دفع عمولة شراء بمقدار 300 دينار نقداً.

2- في 3/18 تم شراء سندات مشروع تكرير النفط بمبلغ 80000 دينار نقداً ، تبلغ الفائدة السنوية لها 12%.

3- في 6/25 تم بيع 200 سهم نقداً وحقق ربحاً مقداره 500 دينار.

4- في 12/31 تم استلام 15 دينار نقداً عن كل سهم نتيجة توزيع الأرباح من قبل شركة مدينة العاب تكريت ، فضلاً عن استلام فائدة السندات نقداً في نفس التاريخ.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في محلات كريم التجارية.

الحل:

1- في 2/8

600 × 20 = 12000 دينار القيمة الاسمية للأسهم.

12000 + 300 = 12300 دينار القيمة الكلية للأسهم.

12300 من حـ/ أوراق مالية- أسهم مدينة العاب تكريت
12300 إلى حـ/ الصندوق
شراء أسهم نقداً

2- في 3/18

80000 من حـ/ أوراق مالية- سندات مشروع تكرير النفط
80000 إلى حـ/ الصندوق
شراء سندات نقداً

3- في 6/25

تكلفة السهم = 12300 ÷ 600 = 20.5 دينار للسهم الواحد.

تكلفة الأسهم المباعة = 20.5 × 200 = 4100 دينار.

القيمة البيعية للأسهم المباعة = 4100 + 500 أرباح = 4600 دينار.

4600 من حـ/ الصندوق
4100 إلى حـ/ أوراق مالية- أسهم مدينة العاب تكريت
500 إلى حـ/ أرباح بيع أوراق مالية
بيع أسهم نقداً وتحقيق أرباح

4- في 12/31

أرباح مستلمة عن الأسهم = 15 × 400 = 6000 دينار.

6000 من حـ/ الصندوق
6000 إلى حـ/ إيراد أوراق مالية- أرباح أسهم
استلام توزيعات أرباح الأسهم

فوائد السندات = 80000 × 12% ×1 = 9600 دينار.

9600 من حـ/ الصندوق
9600 إلى حـ/ إيراد فوائد السندات
استلام إيرادات فوائد السندات نقداً

الحساب الجاري وحساب التوفير

يمكن للمشروع استثمار أمواله الفائضة بوضعها في المصرف والاستفادة من الفوائد المتأتية عنها أو أن يتم وضع هذه المبالغ نتيجة الحاجة ومتطلبات التبادل التجاري للمشروع أو بهدف تسهيل العمليات المالية له ولاستفادة من الائتمان النقدي.

ويعرف **المصرف** بأنه الوحدة الاقتصادية التي تقوم على سبيل الاحتراف بقبول الودائع من الأفراد أو الهيئات وإعادتها بالسحب عند الطلب أو اجل محدد واستثمار تلك الودائع بعمليات الائتمان للأفراد أو الهيئات وفق ضوابط معينة لأجل المساهمة في تنمية النشاط الاقتصادي وتقديم أفضل الخدمات المالية للمتعاقدين معه.

لذا فإن الحسابات التي يمكن أن تفتح في المصرف هي:

أولاً: الحساب الجاري: ويمثل المبالغ المودعة في المصرف من قبل المشروع أو الأشخاص بهدف تسهيل العمل المالي وليس بهدف الاستفادة من الفوائد ويمكن للمشروع أو صاحب الحساب أن يسحب أي مبلغ من هذا الحساب متى شاء ، وعادة لا يحتسب المصرف أي فوائد لصاحب الحساب عن هذه الأموال ، والحساب الجاري عبارة عن حساب المشروع لدى المصرف ويكون هذا الحساب مديناً في سجلات المشروع تحت اسم المصرف أما في المصرف فيظهر هذا الحساب دائناً تحت أسم الحساب الجاري. وذلك الوضع الطبيعي له. أما في حالة السحب على المكشوف (الاستفادة من الائتمان النقدي) فيظهر حساب المصرف في سجلات المشروع برصيد دائن في جانب المطلوبات ، ويظهر الحساب الجاري المدين (حساب المشروع لدى المصرف) برصيد مدين في سجلات المصرف.وتتمثل العمليات المالية للمشروع بالنسبة لحساب المصرف أما بشكل مقبوضات نتيجة عملية البيع واستلام صكوك من المدينين ويظهر حساب المصرف في سجلات المشروع في الجانب المدين ، أو بشكل مدفوع عند تسديد ما بذمة المشروع بصكوك أو السحب المباشر من المصرف ويظهر المصرف في هذه العمليات في الجانب الدائن في سجلات المشروع.

ثانياً:حساب التوفير : يعد هذا الحساب احد أنواع الودائع ويمثل هذا الحساب تشجيعاً من المصرف لصغار المودعين وحثهم على الادخار حيث لا تشترط المصارف إيداع مبالغ كبيرة لفتح حسابات التوفير فضلاً عن منح أصحاب هذه الحسابات مزايا تتمثل بمنح فائدة بنسبة معينة وجوائز عينية أو نقدية بموجب تعليمات يصدرها المصرف بهذا الشأن.

إن المحور الأساس لتعامل المشروع مع المصرف هي الصكوك إذ تعد حلقة الوصل للتبادل المالي ما بينهما ، ويعرف **الصك** بأنه محرر مكتوب يتضمن أمراً صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص أخر يكون معروفاً هو المسحوب عليه بأن يدفع لشخص ثالث أو لأمره أو لحامل الصك وهو المستفيد مبلغاً معيناً بمجرد الإطلاع على الصك.

وبذلك يحتوي الصك على ثلاث أطراف هم:

1- الساحب: هو الشخص الآمر بالدفع والذي يوقع الصك.
2- المسحوب عليه: وهو المصرف الذي يقوم بدفع مبلغ الصك من أموال الساحب.
3- المستفيد: وهو الشخص الذي يقبض مبلغ الصك.

أنواع الصكوك

تصنف الصكوك من حيث أما جهة التحرير أو من حيث توقيت السداد وكما يلي:

التصنيف الأول: أنواع الصكوك من حيث جهة التحرير

وتكون الصكوك من حيث جهة التحرير في المشروع أما صادرة أو واردة وكما يلي:

النوع الأول: الصكوك الواردة

وهي الصكوك الواردة إلى المنشأة من الغير ، وتقيد في الجانب المدين من حساب الصندوق(وذلك بسبب أن جميع الصكوك المستلمة توضع في الصندوق لحين إعادة إرسالها إلى المصرف لتحصيلها) ويجعل حساب مرسل الصك دائناً. وفي بعض الأحيان يرسل الصك بمجرد استلامه إلى المصرف وفي هذه الحالة يجعل حساب المصرف مديناً (إذا كان مرسل الصك من العملاء الموثوق بهم) وحساب مرسل الصك دائناً.

المعالجة المحاسبية للصكوك الواردة:

- عند استلام الصك ووضعه في الصندوق.
- عند استلام الصك وإرساله مباشرةً إلى المصرف.

- عند استلام الصك ووضعه في الصندوق

مثال 2:

في 2010/4/2 في محلات حسن تم بيع بضاعة بمبلغ 5000 دينار بصك إلى محلات سالم التجارية ووضع الصك في الصندوق.

المطلوب: إثبات قيد البيع في محلات حسن.

الحل:

5000	من حـ/ الصندوق	
	إلى حـ/ المبيعات	5000
	تم بيع بضاعة بصك	

بعد ذلك يتم التصرف بالصكوك الواردة والموضوعة في الصندوق كما يلي:

أولاً: تحصيل الصك من خلال إرساله إلى المصرف:

1- إرسال الصك إلى المصرف للتحصيل: إذ يتم إرسال الصك إلى المصرف لتحصيل قيمته وإضافته إلى الحساب الجاري للمنشأة خصوصاً إذا كان الشيك صادراً من مصرف أخر وفي هذه الحالة يجعل حساب صكوك برسم التحصيل مديناً وحساب الصندوق دائناً.

في بعض الأحيان عندما يكون العميل موثوق به لذا يتم جعل حساب المصرف مديناً وحساب الصندوق دائناً عند إرسال الصك إلى المصرف للتحصيل وعند وصول إشعار من المصرف باستلام قيمة الصك لا يثبت قيد بذلك.

على فرض في **مثال 2** أن في 4/3 تم في محلات حسن إرسال الصك إلى المصرف للتحصيل:

5000	من حـ/ صكوك برسم التحصيل	
	إلى حـ/ الصندوق	5000
	إرسال الصك إلى المصرف للتحصيل	

2- وصول إشعار من المصرف عن الصك: ويكون هذا الأشعار أما باستلام الصك أو برفضه:

أ- استلام إشعار بتحصيل الصك: إذ تم تحصيل الصك وتم إضافته إلى الحساب الجاري للمشروع وهنا يكون حساب المصرف في الجانب المدين من القيد ويكون حساب صكوك برسم التحصيل دائناً ويسمى هذا الإشعار بالإشعار الدائن (يدل الإشعار الدائن الوارد من المصرف بإضافة مبالغ إلى الحساب الجاري للمشروع).

على فرض في **مثال 2** أنه وصل من المصرف في 4/6 إشعار يبين فيه تحصيل الصك وإيداع قيمة الصك في حساب المشروع لدى المصرف.

5000 من حـ/ المصرف
5000 إلى حـ/ صكوك برسم التحصيل
استلام إشعار من المصرف بتحصيل الصك

ب- استلام إشعار من المصرف بعدم التحصيل.

على فرض في **مثال 2** أنه وصل من المصرف في 4/6 إشعار يبين فيه عدم تحصيل الصك.

5000 من حـ/ المدينون (سالم)
5000 إلى حـ/ صكوك برسم التحصيل
استلام إشعار من المصرف بعدم تحصيل الصك

وعند مطالبة سالم المبلغ وعلى فرض أن سالم سدد ما بذمته في 4/8 نقداً:

5000 من حـ/ الصندوق
5000 إلى حـ/ المدينون (سالم)
سدد سالم ما بذمته نقداً

ثانياً: القيام بتحصيل الصك بواسطة المشروع (أي بنفسه دون توسيط المصرف): وتحدث هذه الحالة عند عدم امتلاك المشروع حساب جاري في أحد المصارف أو بهدف تحصيل المنشأة قيمة الصك نقداً. وتكون إجراءات التحصيل التي تقوم بها المنشأة كما يلي:

بالرجوع إلى **مثال 2** وعلى فرض تم إرسال أمين الصندوق إلى المصرف الصادر منه الصك بهدف تحصيل قيمته ففي هذه الحالة لا يتم إثبات قيد بالإرسال ، ولكن عند رجوع أمين الصندوق من المصرف بتحصيل المبلغ نقداً من عدمه يتم إثبات ما يلي:

- عند تحصيل أمين الصندوق للصك: لا يسجل قيد.
- عند عدم تمكن أمين الصندوق من تحصيل الصك: وفي هذه الحالة يتم عكس قيد استلام الصك من المدين بجعل حساب المدينون (سالم) مديناً وحساب الصندوق دائناً ، وكما يلي:

5000 من حـ/ المدينون (سالم)
5000 إلى حـ/ الصندوق
رفض الصك من قبل المصرف

ثالثاً: احتفاظ المنشأة بالصك الوارد ومن ثم تظهيره (نقل ملكيته): وفي هذه الحالة تقوم المنشأة بتظهيره لأحد الدائنين سداداً لدين على المشروع ، وفي هذه الحالة يجعل حساب الدائنون (الشخص المحول إليه الصك) مديناً وحساب الصندوق (على اعتبار أن الصك الوارد تم وضعه في الصندوق) دائناً وتتم العملية بالتوقيع على ظهر الصك وتسمى هذه العملية بالتظهير أو التجيير. وقد تأخذ عملية التظّهير للصك حالة من الحالات الآتية:

1- **تظّهير تام:** عندما يكون القصد من عملية التظّهير للصك هو نقل ملكية أو حق المستفيد من الصك إلى جهة أخرى (مستفيد أخر) وفاءاً لدين أو التزام.
2- **تظّهير توكيلي:** عندما لا يكون المقصود من عملية التظّهير هو نقل ملكية الصك إلى مستفيد آخر ، وإنما بقصد توكيل جهة أخرى أو شخص آخر في تحصيل قيمة الصك من المسحوب عليه لحساب المستفيد. ولهذا لا يثبت قيد بهذه العملية في دفاتر المستفيد (المظهر) وإنما يكتفي بذكر عبارة تفيد التوكيل مع توقيع المستفيد ، ليتمكن الوكيل من التصرف بالصك بالسحب أو الإيداع نيابة عن المظهر.
3- **تظّهير تأميني**: حيث يتم تظّهير الصك هنا من أجل أن يكون ضماناً أو رهن لدين واقع على الساحب ، ويظّهر الصك بما يفيد الرهن لتاريخ معين مع توقيع المستفيد.

بالرجوع إلى **مثال 2** وعلى فرض أنه أحتفظ حسن بالصك المستلم من سالم في الصندوق ومن ثم قام بتظّهيره لمحلات حامد عن دين على حسن لحامد.

5000 من حـ/ الدائنون (حامد)
5000 إلى حـ/ الصندوق (الصك الوارد)
سداد ما بذمة المحلات إلى حامد بصك مظّهر

ملاحظة: في الحالة السابقة يلاحظ أن التظّهير هو تام بنقل ملكية الصك إلى حامد.
فعند تحصيل الصك من قبل حامد عند ذلك لا يتم إثبات أي قيد من قبل حسن لاكتمال عملية التسديد ، أما إذا رفض الصك فعند ذلك يقوم حامد بإرجاع الصك إلى حسن ، ويقوم حسن بدوره باستلام الصك المرفوض وإرجاعه إلى سالم ويقوم بمطالبة سالم بقيمته ويتم إثبات القيد الآتي:

5000 من حـ/ المدينون (سالم)
5000 إلى حـ/ الدائنون (حامد)
ارجع حامد الصك المرفوض

- عند استلام الصك وإرساله مباشرةً إلى المصرف
في هذه الحالة إذا كان العميل محرر الصك ذو موثوقية لدى المشروع يتم جعل حساب المصرف مديناً وحساب المدينون دائناً ، أما إن لم يكون بذلك المستوى من الموثوقية فيتم جعل حساب صكوك برسم التحصيل في الجانب المدين وحساب المدينون في الجانب الدائن.

النوع الثاني: الصكوك الصادرة
وهي الصكوك التي تحرر من الوحدة للغير سداداً لدين أو التزام أو لدفع مصروف أو ثمناً للمشتريات وفي هذه الحالة يجعل حساب المصرف دائناً بقيمة الصك ويجعل حساب المورد (الدائن) أو المصروف أو المشتريات مديناً. ويتطلب ذلك:
1- وجود حساب جاري للمشروع (الساحب) لدى أحد المصارف وحصوله على دفتر للصكوك لاستخدامها في عمليات الدفع أو السحب من المصرف.
2- توفر الرصيد اللازم للساحب (المشروع) لدى المسحوب عليه (المصرف).
لذا فإن الصكوك الصادرة تعد تخفيض لرصيد حساب المشروع لدى المصرف.

مثال 3:
في 2009/3/4 تم في محلات صالح التجارية شراء بضاعة بمبلغ 70000 دينار من محلات سعد التجارية دفع قيمتها بصك.
المطلوب: إثبات قيد الشراء في محلات صالح.

الحل:
70000 من حـ/ المشتريات
70000 إلى حـ/ المصرف
شراء بضاعة ودفع قيمتها بصك
وعلى فرض أن تم صرف قيمة الصك وتم تحصيل قيمته من قبل محلات سعد عند ذلك لا يثبت قيد في محلات صالح.
أما إذا رفض المصرف صرف الصك لأي سبب من الأسباب أي لم يتمكن سعد من صرف الصك عند ذلك يتم استرداد الصك من سعد ويقوم صالح بإثبات القيد الأتي:

70000 من حـ/ المصرف
70000 إلى حـ/ الدائنون (سعد)
تم استلام من سعد الصك المرفوض

وعند سداد ما بذمة صالح إلى سعد نقداً يثبت القيد الأتي:
70000 من حـ/ الدائنون (سعد)
70000 إلى حـ/ الصندوق
سداد ما بذمة صالح إلى سعد

التصنيف الثاني: أنواع الصكوك من حيث توقيت الصرف

وتكون الصكوك الصادرة من المشروع أو الواردة عادة على نوعين:

أولاً- الصكوك العادية: وهي الصكوك التي يستطيع المستفيد من الصك تقديمه للمصرف لصرف قيمته بعد استلامه مباشرةً ، ويؤدي القيد المحاسبي الخاص بهذه العملية إلى تخفيض رصيد المصرف بدفاتر المشروع بقيمة الصك. وهو ما تم تناوله سابقا في الصكوك الصادرة أو الواردة.

ثانياً- الصكوك المؤجلة: وتكون على نوعين:

1- الصكوك الصادرة المؤجلة: وهي الصكوك التي يحررها المشروع لصالح الغير ، ولا تقدم للمصرف للصرف إلا في تاريخ استحقاقها ، والذي قد يكون بعد أسبوع أو شهر أو أكثر وبذلك تستحق الصكوك في تاريخ لاحق لتاريخ تحريرها ، بعد الاتفاق مع المورد على ذلك ، وقد يلجأ المشروع إلى إصدار الصكوك المؤجلة بسبب نقص السيولة النقدية لدى المشروع في تاريخ تحرير الصك على أن يقوم بتغذية رصيده في المصرف بقيمة الصكوك الصادرة المؤجلة قبل تاريخ استحقاقها ، وبذلك لا يترتب على تسليم الصك في هذه الحالة للمورد (المستفيد) ، انخفاض رصيد المصرف في دفاتر المشروع بقيمة الصك ، وذلك لاستخدام حساب صكوك صادرة مؤجلة بدلاً من حساب المصرف عند إثبات قيد التسديد بصك.

2- الصكوك الواردة المؤجلة: كما ذكر سابقاً هناك صكوك صادرة مؤجلة فأنه من وجهة مستلم الصك يسمى هذا الصك بصكوك واردة مؤجلة ، إذ قد يتفق الساحب مع المستفيد على عدم كتابة تاريخ تحرير الصك ، بتاريخ اليوم الذي يتم فيه تسليمه للمستفيد ، بل يتم إثبات تاريخ لا حق قد يكون بعد أسبوع أو أكثر ، بسبب عدم وجود رصيد للساحب في تاريخ تسليم الصك للمستفيد.

ويقوم المستفيد تبعاً لذلك بتقديم الصك للتحصيل في التاريخ المتفق عليه مع الساحب حيث يكون الساحب قد قام بتغذية حسابه في المصرف بقيمة الصك ، أما المعالجة المحاسبية لهذه الصكوك فأما يتم وضعها في الصندوق كما تم تناوله سابقاً ، أو يتم فتح حساب مستقل لمثل هذه الصكوك وهو حساب صكوك واردة مؤجلة ، وفي كلا الحالتين فأن المعالجة المحاسبية متشابهة وإنما الهدف من ذلك هو التفرقة ما بين الصكوك الواردة التي يمكن أن يتصرف فيها المشروع مباشرةً وبين الصكوك الواردة المؤجلة التي لا يمكن التصرف بها لحين التاريخ المستحق.

<u>مثال 4:</u>

فيما يلي بعض العمليات التي جرت في محلات سالم التجارية خلال عام 2011:
1- في 2/3 تم بيع بضاعة بمبلغ 3000 دينار على الحساب لخالد.
2- في 2/4 تم شراء بضاعة بمبلغ 50000 دينار على الحساب من زيد.
3- في 2/6 تم بيع بضاعة لشامل بمبلغ 2500 دينار تم استلام ثمنه بصك وضع في الصندوق.
4- في 2/11 سدد خالد ما بذمة بصك تم إرساله إلى المصرف لتحصيله مباشرةً.

5- في 2/12 تم استلام صك بقيمة 10000 من أحمد سداد لدين عليه وضع في الصندوق.
6- في 2/15 تم إرسال الصك المستلم من أحمد مع أمين الصندوق لتحصيله وقد تم من تحصيله نقداً في نفس التاريخ.
7- في 2/16 سددت المحلات ما بذمتها إلى زيد من خلال تظّهير الصك المستلم من شامل ودفع مبلغ 12500 دينار نقداً والباقي بصك.
8- في 2/19 ارجع زيد الصك المظهر له والصادر من شامل لرفض المصرف صرفه لذا تم مطالبة شامل بقيمة الصك.
9- في 2/22 سدد شامل ما بذمته نقداً.
10- في 2/24 سددت محلات ما بذمتها إلى زيد نقداً.
11- في 2/25 وصل إشعار دائن من المصرف يبين تحصيل الصك الخاص بخالد وانه تم إضافته إلى الحساب الجاري للمحلات.

المطلوب: أثبات القيود المحاسبية اللازمة في محلات سالم التجارية.

الحل:

1- في 2/3
3000 من حـ/ المدينون (خالد)
3000 إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة على الحساب لخالد

2- في 2/4
50000 من حـ/ المشتريات
50000 إلى حـ/ الدائنون (زيد)
شراء بضاعة على الحساب من زيد

3- في 2/6
2500 من حـ/ الصندوق
2500 إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة لشامل بصك وضع في الصندوق

4- في 2/11
3000 من حـ/ صكوك برسم التحصيل
3000 إلى حـ/ المدينون (خالد)
استلام صك من خالد أرسل للمصرف مباشرةً

5- في 2/12
10000 من حـ/ الصندوق
10000 إلى حـ/ المدينون (أحمد)
استلام صك من أحمد وضع في الصندوق

6- في 2/15
لا يسجل قيد.

7- في 2/16
50000 من حـ/ الدائنون (زيد)
15000 إلى حـ/ الصندوق
35000 إلى حـ/ المصرف
سداد ما بذمة المحلات إلى زيد بتظهير صك ونقداً وبصك

8- في 2/19
2500 من حـ/ المدينون (الشامل)
2500 إلى حـ/ الدائنون (زيد)
استلام الصك المرفوض المظّهر لزيد والعائد لشامل

9- في 2/22
2500 من حـ/ الصندوق
2500 إلى حـ/ المدينون (الشامل)
سدد شامل ما بذمته نقداً

10- في 2/24
2500 من حـ/ الدائنون (زيد)
2500 إلى حـ/ الصندوق
سددت المحلات ما بذمتها نقداً

11- في 2/25
3000 من حـ/ المصرف
3000 إلى حـ/ صكوك برسم التحصيل
وصول إشعار من المصرف بتحصيل الصك المستلم من خالد

ملاحظة:في حالة البيع بصك ولم يذكر أنه وضع في الصندوق أو عبارة أرسل مباشرة للتحصيل عند ذلك يتم استخدام حساب المصرف في الجانب المدين من القيد.

أسباب رفض الصكوك

يرفض المصرف صرف قيمة الصك المسحوب عليه للمستفيد في أحوال كثيرة منها:
1- عدم كفاية الرصيد للساحب لدى المصرف لتغطية مبلغ الصك المقدم.
2- وجود أخطاء شكلية في الصك كما هو الحال بالنسبة للمبلغ رقماً وكتابة.
3- اختلاف التوقيع بين ما هو على أصل الصك وبين ما هو لدى المصرف.
4- إخطار الساحب المصرف بوقف صرف الصك قبل صرفه.
5- وفاة الساحب وإخطار المصرف بذلك.
6- انقضاء الفترة القانونية لتقديم الصك.

الإشعارات الواردة من المصرف

هناك مجموعة من الإشعارات التي يرسلها المصرف للمشروع ، مثل كشف حساب المصرف وإشعارات الإضافة أو إشعارات الخصم ، لتزيدوه بالمعلومات عن العمليات التي أثرت على حسابه ، بهدف متابعة المشروع لحركة حسابه لدى المصرف أولاً بأول ، وبهدف قيامه بإثبات القيود المحاسبية التي قام المصرف بإثباتها ، ومن هذه الإشعارات ما يلي:
1- إشعارات دائنة (إضافة): إشعار الإضافة أو الإشعار الدائن هو إشعار يقوم المصرف بإرساله للمشروع ، لإبلاغه أن المصرف قد أضاف لحسابه مبلغاً من النقود لسبب معين يوضحه الإشعار مثل:
- إشعار إضافة بعمليات الإيداع النقدية بالمصرف.
- إشعار إضافة بقيمة الشيكات المحصّلة من قبل المصرف لحساب المشروع.
- إشعار إضافة بقيمة حوالة مصرفية واردة للمشروع من أحد عملائه.
- إشعار إضافة بقيمة أوراق تجارية حصلها أو خصمها المصرف للمشروع.

- إشعار إضافة بقيمة القرض الممنوح للمشروع من المصرف بعد الموافقة على ذلك.
- إشعار إضافة الفوائد المصرفية (الدائنة) على حساب الودائع لأجل.

ويترتب على عمليات الإضافة السابقة ، زيادة رصيد المشروع بقيمة المبلغ المضاف ، ويقوم المشروع بإثبات القيمة المضافة في السجلات عند وصول الإشعار ما عدا الإيداع النقدي كونه تم إثبات قيد الإيداع في السجلات في تاريخ عملية الإيداع.

ويكون القيد المحاسبي الخاص بوصول الإشعار الدائن بجعل حساب المصرف في الجانب المدين من القيد المحاسبي ، أما الطرف الدائن فهو حساب المعبر عن سبب عملية الإضافة ، **مثال** ورد إشعار إضافة من مصرف الرافدين إلى محلات خالد بمبلغ 500 دينار قيمة فوائد مصرفية على حساب الودائع لأجل ، لذا سيكون القيد في محلات سالم كما يلي:

500	من حـ/ المصرف	
	إلى حـ/ فوائد دائنة	500
	فوائد الودائع	

2- إشعارات مدينة (خصم): إشعار الخصم أو الإشعار المدين هو إشعار يقوم المصرف بإرساله للمشروع لإبلاغه أن المصرف قد خصم من حسابه مبلغاً من النقود ، لسبب معين يوضحه الإشعار مثل:

- إشعار خصم قيمة الصكوك المسحوبة من المشروع على حسابه بالمصرف.
- إشعار خصم قيمة طوابع أو قيمة عمولات وفوائد مصرفية أو قيمة دفاتر الصكوك.
- إشعار بخصم قيمة حوالة نقدية من حساب المشروع للخارج أو لحساب المورد.
- إشعار بخصم قيمة الاعتماد ألمستندي المفتوح من قبل المشروع.
- إشعار بخصم قيمة قرض أو فوائده.

يقوم المشروع بإثبات القيود المحاسبية لعمليات الخصم مثل مصاريف والعمولات المصرفية أو أقساط القروض التي يخصمها المصرف ، أما الصكوك التي يحررها المشروع على حسابه في المصرف فيكون المشروع قد قام بإثباتها في سجلاته عند تحريره الصك.

ومن أمثلة المصاريف التي يتحملها المشروع نتيجة تعامله مع المصرف الحسابات الآتية:

- حـ/ مصروفات مصرفية: يعبر عن قيمة الطوابع وثمن دفاتر الصكوك.
- حـ/ فوائد قروض: يعبر عن الفوائد التي يتحملها المشروع نتيجةً للاقتراض.
- حـ/ عمولات مصرفية: يعبر عن العمولات التي يتكبدها المشروع نتيجة تعامله مع المصرف.

ويثبت القيد المحاسبي بجعل حساب المصرف في الجانب الدائن بقيمة المصاريف والفوائد والعمولات المخصومة ويجعل حساب المصاريف والفوائد والعمولات المخصومة في الجانب المدين. مثال ذلك وصول إشعار مدين من مصرف الرافدين إلى محلات سالم بمبلغ 6000 دينار قيمة فوائد وعمولات مصرفية لذا يكون القيد كما يلي:

6000	من حـ/ فوائد وعمولات مصرفية	
	إلى حـ/ المصرف	6000
	فوائد وعمولات مصرفية	

3- إشعارات إضافة وخصم: أحياناً يكون الإشعار الوارد للمشروع من المصرف ، إشعار إضافة وإشعار خصم معاً ، وفي الحالات التي يقوم فيها المصرف بإضافة مبالغ لحساب المشروع ، وحسم مصروفات أو فوائد وعمولات مصرفية وغيرها ، ومنها الإشعارات الآتية:

- إشعار إضافة قيمة الأوراق التجارية المحصلة مع حسم مصروفات التحصيل.
- إشعار إضافة قيمة الأوراق التجارية المخصومة مع حسم مصروفات الخصم.
- إشعار منح المشروع قرضاً وإضافته لحسابه المصرفي مع حسم الفوائد مقدماً.
- إشعار لقيام المصرف بتحصيل مبالغ لصالح المشروع مع حسم المصروفات.

مثال ذلك استلمت محلات خالد إشعار من مصرف الرافدين بتحصيل كمبيالة (أوراق قبض) قيمتها 8000 دينار مع حسم 50 دينار مصاريف تحصيل ، لذا يكون القيد كما يلي:

7950	من حـ/ المصرف	
50	من حـ/ مصروفات تحصيل أوراق قبض	
	8000 إلى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل	
	تحصيل أوراق قبض بواسطة المصرف	

4- كشف حساب المصرف: تقوم المصارف عادة بإرسال كشف حساب إلى عملائها بكل المعاملات التي تمت بينها وبينهم خلال فترة معينة حيث ترسل الكشف بصورة دورية (أسبوعياً أو شهرياً) أو حسب رغبة العميل ومن المفروض أن يكون هذا الكشف تماماً عكس حساب المصرف في دفاتر العميل ويهدف هذا الكشف إلى إطلاع عملائه أول بأول بأسباب الزيادة أو النقص في رصيده ، ويبين هذا الكشف العمليات المالية التي أثرت على حساب المشروع بالمصرف (الإيداعات والمسحوبات) بالتفصيل والرصيد النهائي لها. ويتضمن الكشف ما يلي:

- الرصيد أول المدة.
- الإيداعات التي استلمها المصرف فعلاً خلال الفترة التي يغطيها الكشف.
- الصكوك المسحوبة على المصرف خلال المدة التي قدمت للمصرف وصرفت.
- عمليات أخرى مختلفة تمت خلال الفترة مثل المصروفات المصرفية (الفوائد المدينة والدائنة والعمولات وغيرها).
- الرصيد في نهاية المدة.

ويمكن أن يأخذ كشف حساب المصرف عدة أشكال حسب المصرف المصدر له ولكن بصورة عامة يمكن أن يأخذ كشف حساب المصرف الشكل التالي والموضح في الأنموذج (1) الآتي:

الأنموذج (1)
كشف حساب المصرف

مصرف ..... حساب رقم.....
فرع ....

كشف حساب

السادة ..... المحترمين
فيما يلي كشف حركة حسابكم لدينا عن الفترة من ..... إلى .....

التاريخ	البيان	منه	له	الرصيد

التوقيع
.....

يعتبر هذا الرصيد صحيحاً ما لم يتم الاعتراض عليه خلال شهر

وكشف المصرف عبارة عن صورة عكسية عن حساب المصرف في دفاتر المنشأة فالأرقام الواردة في جانب (منه) في الكشف تكون مسجلة في جانب (له) من حساب المصرف في دفاتر المنشأة وبالعكس ومن الناحية العملية قلما نجد أن رصيد كشف المصرف مساوٍ

لرصيد المصرف في الدفاتر وإنما لا بد من وجود فروق بين الرقمين وترجع هذه الفروق للأسباب الآتية:
أ- عمليات قيدت في دفاتر المنشأة لكنها لم تقيد في دفاتر المصرف بعد وبذلك لم تظهر في كشف المصرف ومن هذه العمليات الآتية:
- صكوك صادرة سجلت بالدفاتر ولم تقدم بعد للمصرف للصرف.
- صكوك أرسلت للمصرف لإضافتها للحساب الجاري سجلت في الدفاتر لكن المصرف لم يحصلها بعد ولم يسجلها في دفاتره وبذلك لم تظهر في كشف المصرف.
- إيداعات أرسلت للمصرف لإضافتها للحساب الجاري ولكن المصرف لم يسجلها في نفس اليوم الذي أرسلت به فلم تظهر بكشف المصرف.
ب- عمليات سجلها المصرف في دفاتره فظهرت في كشف المصرف ولكنها لم تسجل في دفاتر المنشأة ومن هذه العمليات ما يلي:
- مدفوعات أجراها المصرف نيابة عن المنشأة ولم تصل أشعاراتها بعد لتسجيلها في الدفاتر مثل تسديد المصرف لدين كدفع كمبيالة نيابة عن المنشأة.
- إيرادات حصلها المصرف نيابة عن المنشأة ولم تصل بعد أشعاراتها لتسجيلها بالدفاتر مثال ذلك إيرادات الأوراق المالية والديون والكمبيالة التي يحصلها المصرف نيابة عن المنشأة.

بصورة عامة يكون سبب الاختلاف بين الرصيدين هو عدم وصول أحد الإشعارات الثلاثة السابقة (الإشعار الدائن ، المدين ، الخصم والإضافة) أو أن المصرف لم يثبت بعض العمليات التي تم تثبيتها بالدفاتر بعد.

مطابقة كشف المصرف

إن أي مشروع (منشأة) يرغب في التأكد من صحة معاملاته مع المصرف الذي يتعامل معه عليه أن يقوم بأجراء مقارنة بين حساب المصرف بدفاتره وبين كشف الحساب الوارد من المصرف.

وتكشف هذه المقارنة الخلاف بين الرصيدين (رصيد الدفاتر ورصيد كشف المصرف) وتتم عملية التوفيق بين الرصيدين بتجهيز مذكرة تسوية المصرف والتي قد تكون كما يلي (أي هناك عدة طرق لمذكرة تسوية المصرف يتم فيها المطابقة منها):
أ- مذكرة تسوية المصرف للوصول للرصيد الصحيح من خلال:
- الرصيد الصحيح بموجب رصيد المصرف في السجلات: ويتم من خلال هذا الكشف إجراء المطابقة بدءً برصيد المصرف في سجلات المشروع ، ليتم بعد ذلك إثبات كافة العمليات التي ظهرت في كشف المصرف وغير مثبتة في سجلات المشروع ، فيتم إضافة الإشعارات الدائنة وطرح الإشعارات المدينة ، وتكون النتيجة الرصيد الصحيح الذي يجب أن يكون.

×××	الرصيد بموجب السجلات
×××	+ إشعارات الإضافة التي لم ترد للمشروع
×××	
(×××)	- إشعارات الخصم التي لم ترد للمشروع
×××	الرصيد الصحيح

- الرصيد الصحيح بموجب الرصيد في كشف المصرف: ويتم البدء بالرصيد الظاهر في كشف المصرف (قيمة موجبة إذا كان دائن وسالبة إذا كان مديناً) ، ليتم إثبات كافة العمليات التي تمت في سجلات المشروع ولم تظهر في الكشف فيتم طرح الصكوك الصادرة والتي لم تقدم للصرف بعد وإضافة كافة الإيداعات التي لم تظهر في الكشف.وصولاً للرصيد الصحيح.

×××	الرصيد بموجب كشف المصرف
×××	+ إيداعات لم تثبت في المصرف بعد
×××	
(×××)	- الصكوك الصادرة والتي لم تقدم للصرف بعد
×××	الرصيد الصحيح

ب - تعديل الرصيد في كشف المصرف ليوافق الرصيد في سجلات المشروع: ويتم البدء بالرصيد في كشف المصرف ليتم بعد ذلك إلغاء كافة العمليات التي تمت في المصرف ولم تظهر في سجلات المشروع ثم إثبات كافة العمليات التي تمت في سجلات المشروع ولم تظهر في كشف المصرف وصولاً لرصيد المصرف في سجلات المشروع.

×××	الرصيد بموجب كشف المصرف
×××	+ إيداعات لم تثبت في المصرف بعد وإشعار الخصم الذي لم يرد المشروع
×××	
(×××)	- الصكوك الصادرة والتي لم تقدم للصرف بعد وإشعارات الإضافة التي لم ترد للمشروع
×××	الرصيد بموجب السجلات

ج- تعديل الرصيد في سجلات المشروع ليوافق الرصيد في كشف المصرف: ويتم البدء برصيد المصرف في سجلات المشروع ليتم بعد ذلك إثبات كافة العمليات التي تمت في المصرف ولم تظهر في سجلات المشروع ثم إلغاء كافة العمليات التي تمت في سجلات المشروع ولم تظهر في كشف المصرف وصولاً للرصيد في كشف المصرف.

×××	الرصيد بموجب السجلات
×××	+ الصكوك الصادرة والتي لم تقدم للصرف بعد وإشعارات الإضافة التي لم ترد للمشروع
×××	
(×××)	- إيداعات لم تثبت في المصرف بعد وإشعار الخصم الذي لم يرد المشروع
×××	الرصيد بموجب كشف المصرف

<u>مثال 5:</u>

في 2009/7/31 ورد لمحلات زيد التجارية كشف المصرف الذي يبين معاملاته مع مصرفه خلال شهر تموز وكان رصيد هذا الكشف دائناً بمبلغ 16200 دينار.

أما رصيد المصرف في سجلات محلات زيد فكان مديناً بمبلغ 15850 دينار وبالمقارنة بين كشف المصرف والسجلات تبين أن سبب الخلاف بين الرصيدين يرجع إلى ما يلي:

1- الصكوك التالية صادرة من محلات زيد لم يقدمها أصحابها للصرف:

أ- صك مسحوب لأمر خليل بمبلغ 300 دينار.

ب- صك مسحوب لأمر خالد بمبلغ 500 دينار.

ج- صك مسحوب لأمر هاني بمبلغ 600 دينار.
2- هناك صك من فراس بمبلغ 1100 دينار أرسل للمصرف لإضافته للحساب الجاري وسجل في الدفاتر لكنه لم يرد ضمن كشف المصرف.
3- بلغت عمولة المصرف الواردة في كشف المصرف مبلغ 100 دينار غير مثبت في السجلات.
4- أحتسب المصرف لمحلات زيد فوائد بمبلغ 150 دينار لم تثبت في الدفاتر.
المطلوب: إعداد مذكرة تسوية المصرف بتعديل رصيد كشف المصرف للوصول للرصيد في سجلات المشروع ، فضلاً عن إثبات قيود التسوية اللازمة مع بيان الرصيد الصحيح.
الحل:

16200	الرصيد بموجب كشف المصرف
(1400)	- الشيكات الصادرة غير المسحوبة
(150)	- فوائد دائنة
14650	
1100	+ صكوك مودعة لم تظهر في الكشف
100	+ عمولة
15850	الرصيد بموجب السجلات

- قيود التسوية: يتم إثبات قيود التسوية بالعمليات التي قام بها المصرف ولم تثبت في سجلات المشروع:

150	من حـ/ المصرف
	150 إلى حـ/ فوائد دائنة
	إضافة فوائد للحساب الجاري
100	من حـ/ عمولات مصرفية
	100 إلى حـ/ المصرف
	حسم عمولات لصالح المصرف

وللوصل إلى الرصيد الصحيح يتم ذلك أما من خلال مذكرة تسوية المصرف للوصول للرصيد الصحيح أو يمكن فقط تصوير حساب المصرف في سجلات المشروع وترحيل قيود التسوية ومن ثم ترصيد الحساب فيلاحظ أن الرصيد المحسوب هو الرصيد الصحيح.

حـ/ المصرف

15850	**الرصيد في 2009/7/31**	**100**	**مصروفات عمولات**
150	**الفوائد**		
		15900	**الفرق**
16000		**16000**	
15900	**رصيد7/31**		

إذن الرصيد الصحيح هو **15900** دينار.

ملاحظة: إن الرصيد الظاهر في كشف المصرف كان دائن وفي السجلات مدين وهذا الوضع الطبيعي لهذا الحساب إلا أنه في حالة كان الرصيد في كشف المصرف مدين وفي سجلات المشروع دائن فهذا يعني سحب على المكشوف لذا فعند إعداد كشف المطابقة (مذكرة التسوية) يجب إظهار الرصيد المدين في كشف المصرف بعلامة سالبة وكذلك للرصيد الدائن في سجلات المشروع يجب أن يكون بعلامة سالبة دليل السحب على المكشوف ومن ثم مراعاة الإضافة والتخفيض في كشف المطابقة حيث سيؤدي التخفيض إلى زيادة الرصيد وبالعكس بالنسبة للإضافة.

تمرين 1:

بالاعتماد على بيانات المثال رقم 5 السابق جد ما يلي:

1- مذكرة تسوية حساب المصرف للوصول إلى رصيد الموجود في كشف المصرف من خلال الرصيد في سجلات المشروع.
2- مذكرة تسوية حساب المصرف للوصول إلى رصيد الرصيد الصحيح من خلال الرصيد في سجلات المشروع.
3- مذكرة تسوية حساب المصرف للوصول إلى رصيد الرصيد الصحيح من خلال الرصيد في كشف المصرف.

مثال 6:

فيما يلي كشف المصرف المقدم من مصرف الرافدين فرع تكريت إلى محلات صحارى التجارية عن شهر أيار 2010 :

مصرف الرافدين حساب رقم.....

فرع تكريت

كشف حساب

السادة محلات صحارى التجارية المحترمين

فيما يلي كشف حركة حسابكم لدينا عن الفترة من 2010/5/1 إلى 2010/5/31

التاريخ	البيان	منه	له	الرصيد
5/1	الرصيد			30000
5/3	صك مسحوب	5000		25000
5/11	صك محصل		7000	32000
5/12	عمولة	300		31700
5/22	صك مسحوب	3000		28700
5/23	صك محصل		4500	33200
5/25	صك محصل		6000	39200
5/31	صك مسحوب	14000		25200

التوقيع

يعتبر هذا الرصيد صحيحاً ما لم يتم الاعتراض عليه خلال شهر

أما حساب المصرف في سجلات المحلات خلال الشهر كان كما يلي:

حـ/ المصرف

30000	**الرصيد في 2010/5/1**	**5000**	**الدائنون 5/3**
7000	**المبيعات 5/2**	**6000**	**المشتريات 5/4**

4500	المدينون 5/21	3000	المشتريات 5/11
6000	المبيعات 5/25	8000	المشتريات 5/22
11000	المبيعات 5/27	14000	الرواتب 5/30
9500	المبيعات 5/30		
		32000	الفرق
68000		68000	
32000	رصيد5/31		

المطلوب: إعداد كشف مطابقة للوصول إلى رصيد المصرف بموجب الرصيد في سجلات المحلات ، ومن ثم إعداد كشف المطابقة للوصول إلى الرصيد الصحيح بموجب الرصيد في كشف المصرف وبموجب سجلات المحلات.

الحل:

لتعديل الرصيد في كشف المصرف والوصول إلى الرصيد في السجلات يجب:

- طرح:

أ- الشيكات الصادرة والتي لم تقدم للسحب (أي لم تظهر في كشف المصرف)=
6000 المشتريات 5/4 + 8000 المشتريات 5/22 = 14000 دينار

ب- كافة الإضافات التي قام بها المصرف ولم تظهر في سجلات المحلات= صفر

- إضافة:

ج- صكوك مودعة لم تظهر في كشف المصرف. أو إيداعات نقدية لم تظهر في كشف المصرف = 11000 المبيعات 5/27 + 9500المبيعات 5/30=20500 دينار

د- كل الخصومات التي قام بها المصرف ولم تظهر في السجلات. = 300 دينار عمولة

كشف مطابقة بتعديل الرصيد في كشف المصرف ليوافق الرصيد في سجلات المحلات

25200	الرصيد بموجب كشف المصرف
(14000)	- الصكوك الصادرة غير المسحوبة
11200	
20500	+ صكوك مودعة لم تظهر في الكشف
300	+ عمولة
32000	الرصيد بموجب السجلات

بالنسبة للقيود المحاسبية: يتم إثبات العمليات التي ظهرت في كشف المصرف ولم تظهر في سجلات الوحدة (عدا الصكوك المودعة أو الصادرة والإيداعات النقدية):

300	من حـ/ عمولات مصرفية
	300 إلى حـ/ المصرف
	حسم عمولات لصالح المصرف

حـ/ المصرف

32000	الرصيد في 5/31	300	مصروفات عمولات
		31700	الفرق
32000		32000	
31700	رصيد5/31		

كشف المطابقة للوصول إلى الرصيد الصحيح بموجب الرصيد في سجلات المحلات

32000	الرصيد بموجب السجلات
(0)	+ إشعارات الإضافة التي لم ترد للمشروع
32000	

(300)	- إشعارات الخصم التي لم ترد للمشروع
31700	الرصيد الصحيح

كشف المطابقة للوصول إلى الرصيد الصحيح بموجب الرصيد في كشف المصرف

25200	الرصيد بموجب كشف المصرف
(14000)	- الصكوك الصادرة والتي لم تقدم للصرف بعد
11200	
20500	+ إيداعات لم تثبت في المصرف بعد
31700	الرصيد الصحيح

الخدمات المصرفية

تتنوع الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها ، بهدف تسهيل معاملاتهم وتحقيق الدقة والسرعة والأمان في تنفيذ هذه المعاملات ، ومن هذه الخدمات:

1- يحتفظ المشروع بنقوده في المصرف في حساب أو أكثر طبقاً لنوع الحساب المفتوح في المصرف ، فقد يكون الحساب الجاري حيث يكون للمشروع حرية السحب والإيداع في أي وقت ، أو قد يكون الحساب ودائع لأجل أو توفير يتم فيه الإيداع في أي وبأي مبلغ (مبلغ محدد الكم والمدة بالنسبة للودائع لأجل) ولكن السحب يكون بشروط معينة.

2- يقوم المصرف بمنح تسهيلات مصرفية للمشروع ، عن طريق فتح حساب الحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف) حيث يظهر هذا الحساب في حالة السحب بأعلى من الرصيد الدائن في المصرف ويكون السحب ضمن سقف محدد ويستحق المصرف على هذا الحساب فوائد تحتسب لغاية تسويته من قبل المشروع.

3- تقديم القروض مقابل ضمانات معينة.

4- قيام المصرف نيابة عن العميل بعمليات التحصيل أو السداد لحقوق المشروع أو التزاماته للآخرين كما هو الحال في تحصيل الصكوك أو تحصيل أوراق القبض أو تسديد الالتزامات الأخرى ، مقابل عمولات ومصاريف.

السحب على المكشوف.

قد يسمح المصرف الذي يتعامل معه المشروع بتجاوز الصرف بأكثر من الرصيد وبحدود معينة ، لأسباب مقنعة وغير متكررة ، ذلك تقديراً لسمعة الزبون وحسن تعامله في الفترة الماضية ومعرفة المصرف بوضعه ، ولأن السحب هذا يكون بدون رصيد يسمى بالسحب على المكشوف ، ووفقاً لذلك يكون حساب المصرف في سجلات المشروع برصيد دائن ويكون الرصيد في كشف المصرف مديناً.

أسئلة الفصل السادس.

س1/ عرف ما يلي:
الحساب الجاري ، المصرف ، الصك ، الصكوك الصادرة المؤجلة ، الصكوك الواردة ، الأوراق المالية ، السحب على المكشوف.

س2/ وضح الطرق التي يمكن أن تتبع في إعداد كشف المطابقة لحساب المصرف.

س3/ بين أربع أنواع للخدمات التي يمكن أن يقدمها المصرف لعملائه.

س4/ وضح الأسباب التي تؤدي إلى رفض الصك من قبل المصرف.

س5/ هناك عدة إشعارات قد تصل إلى المشروع من المصرف عددها واشرح أهمها.

س6/ ما هو سبب اختلاف رصيد كشف المصرف مع رصيد المصرف في سجلات المشروع اذكر ثلاث أسباب منه فقط.

س7/ عرف العمليات غير العادية التي يمكن أن تحدث في المشروع وبين أنواعها.

س8/

أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

1- تعد الأسهم:
أ- أوراق نقدية ب- أوراق مالية
ج- أوراق تجارية د- كل ما ذكر خطأ

2- يتم الاستثمار في الأسهم من قبل المشروع بهدف الحصول على:
أ- الفوائد السنوية ب- الأرباح السنوية
ج- أربح المضاربة د- كل ما ذكر خطأ

3- عند شراء السندات فأنها تعد من:

أ- العمليات الرأسمالية ب- العمليات التمويلية
ج- عمليات الاستثمار في الأوراق المالية د- كل ما ذكر صحيح

4- يعد الإشعار الدائن الوارد من المصرف:
أ- زيادة في الحساب الجاري ب- خفض في الحساب الجاري
ج- أما زيادة أو خفض في الحساب د- لا زيادة ولا خفض في الحساب

5- عند إرسال صك إلى المصرف للتحصيل فيثبت في الجانب المدين من القيد المحاسبي:
أ- المصرف ب- صكوك برسم التحصيل
ج- الصندوق د- كل ما سبق ممكن

س9/

فيما يلي بعض العمليات التي جرت في محلات وسام التجارية خلال عام 2009:

1- في 3/9 تم شراء 800 سهم من أسهم شركة البيبسي بمبلغ 80000 دينار نقداً كما تم دفع عمولة شراء بمقدار 400 دينار نقداً.
2- في 4/8 تم شراء سندات صادرة عن منشأة الغزل والنسيج بمبلغ 80000 دينار نقداً ، تبلغ الفائدة السنوية لها 6%.
3- في 5/12 تم بيع 300 سهم وحقق ربحاً مقداره 1800 دينار.
4- في 12/31 تم استلام 10 دينار نقداً عن كل سهم نتيجة توزيع الأرباح من قبل شركة البيبسي ، فضلاً عن استلام فائدة السندات نقداً في نفس التاريخ.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في محلات وسام التجارية.

س10/

فيما يلي بعض العمليات التي جرت في محلات حامد التجارية خلال عام 2009:

1- في 2/3 تم بيع بضاعة بمبلغ 8000 دينار لسالم بصك وضع في الصندوق.
2- في 2/4 تم شراء بضاعة بمبلغ 60000 دينار على الحساب من كريم.
3- في 2/6 تم بيع بضاعة لشامل بمبلغ 9000 دينار تم استلام ثمنه بصك أرسل على المصرف مباشرة وتم إثباته في رصيد المصرف للثقة بالعميل.
4- في 2/11 تم إرسال الصك المستلم من سالم إلى المصرف لتحصيله.
5- في 2/12 تم استلام صك بقيمة 30000 من حميد سداد لدين عليه تم إرساله بيد أمين الصندوق لتحصيله نقداً ولكن رفض صرفه من قبل المصرف وتم مطالبة حميد بمبلغ الصك..
6- في 2/15 تم إرسال صك مستلم من المدين سعد مع أمين الصندوق لتحصيله وقد تم من تحصيله نقداً في نفس التاريخ بمبلغ 20000 دينار.
7- في 2/16 سددت المحلات ما بذمتها إلى كريم من خلال تظّهير صك مستلم من شاكر بمبلغ 40000 دينار ودفع مبلغ 10000 دينار نقداً والباقي بصك.
8- في 2/19 ارجع كريم الصك الصادر من المحلات لرفض المصرف صرفه لاختلاف مبلغ الصك رقماً وكثابتةً لذا تم تحرير صك أخر لكريم.
9- في 2/22 سدد حميد ما بذمته نقداً.

10- في 2/25 وصل إشعار من المصرف يبين تحصيل الصك الخاص بشامل وانه تم إضافته إلى الحساب الجاري للمحلات.

المطلوب: أثبات القيود المحاسبية اللازمة في محلات حامد التجارية.

س11/

في 2009/10/31 ورد لمحلات كريم التجارية كشف المصرف الذي يبين معاملاته مع مصرفه خلال شهر تموز وكان رصيد هذا الكشف مديناً بمبلغ 500 دينار. أما رصيد المصرف في سجلات محلات كريم فكان مديناً بمبلغ 10000 دينار وبالمقارنة بين كشف المصرف والسجلات تبين أن سبب الخلاف بين الرصيدين يرجع إلى ما يلي:

1- الصكوك التالية صادرة من محلات كريم لم يقدمها أصحابها للصرف:

أ- صك مسحوب لأمر سعد بمبلغ 8000 دينار.

ب- صك مسحوب لأمر وسام بمبلغ 3000 دينار.

2- هناك صك من سالم بمبلغ 11000 دينار أرسل للمصرف لإضافته للحساب الجاري وسجل في الدفاتر لكنه لم يرد ضمن كشف المصرف.

3- بلغت عمولة المصرف الواردة في كشف المصرف مبلغ 500 دينار غير مثبت في السجلات.

4- أحتسب المصرف لمحلات كريم فوائد بمبلغ 300 دينار لم تثبت في الدفاتر.

5- هناك صكوك أرسلت للإيداع مع أمين الصندوق في 10/31 بمبلغ (؟) دينار لم تظهر في كشف المصرف.

المطلوب: إعداد مذكرة تسوية المصرف بتعديل رصيد كشف المصرف للوصول للرصيد في سجلات المشروع ، فضلاً عن إثبات قيود التسوية اللازمة مع بيان الرصيد الصحيح.

س12/

فيما يلي كشف المصرف المقدم من مصرف الرافدين فرع تكريت إلى محلات صحارى التجارية عن شهر أيار 2010 :

مصرف الرافدين حساب رقم.....

فرع تكريت

كشف حساب

السادة محلات صحارى التجارية المحترمين

فيما يلي كشف حركة حسابكم لدينا عن الفترة من 2010/3/1 إلى 2010/3/31

التاريخ	البيان	منه	له	الرصيد
3/1	الرصيد			60000
3/3	صك مسحوب	10000		50000
3/11	صك محصل		2000	52000
3/12	فائدة	500		51500
3/22	صك مسحوب	5000		46500
3/23	صك محصل		8500	55000
3/25	صك محصل		9000	64000
3/31	صك مسحوب	22000		42000

التوقيع

يعتبر هذا الرصيد صحيحاً ما لم يتم الاعتراض عليه خلال الشهر

أما حساب المصرف في سجلات المحلات خلال الشهر كان كما يلي:

حـ/ المصرف

60000	الرصيد في 2010/3/1	10000	الدائنون 3/3
2000	المبيعات 3/2	6000	المشتريات 3/4
8500	المدينون 3/21	3000	المشتريات 3/11
9000	المبيعات 3/25	5000	المشتريات 3/22
19000	المبيعات 3/27	22000	الرواتب 3/30
9500	المبيعات 3/30		
		؟	الفرق
؟		؟	
؟	رصيد12/31		

المطلوب: إعداد كشف مطابقة للوصول إلى رصيد المصرف بموجب الرصيد في سجلات المحلات ، ومن ثم إعداد كشف المطابقة للوصول إلى الرصيد الصحيح بموجب الرصيد في كشف المصرف وبموجب سجلات المحلات.

الفصل السابع

المعالجات المحاسبية للأوراق التجارية

الأوراق التجارية هي عبارة عن وثائق مكتوبة ، تتضمن حقاً نقدياً واجب الأداء لشخص معين في تاريخ معين ، أو قابل للتعيين أو بمجرد الإطلاع ، وتتميز هذه الأوراق بأنها قابلة للتداول، حيث جرى العرف التجاري على اعتبارها وسائل للوفاء بالديون. وتتضمن الأوراق التجارية الصكوك والكمبيالات ،وقد تم تناول الصكوك والمعالجة المحاسبية الخاصة بها بالتفصيل بالفصل السابق ، لذا سينصب تركيز هذا الفصل على الكمبيالات من الأوراق التجارية من حيث أنواعها والمعالجة المحاسبية فيها وطرق التعامل بها.

وبخلاف الصك يتم تبويب الأوراق التجارية الأخرى الكمبيالة (السند ألأذني) وسند السحب ، من وجهة نظر المشروع ، إلى نوعين هما:

1- **أوراق قبض**: وهي الأوراق التجارية التي ترد للمشروع من الغير نتيجة عمليات مختلفة ، ويكون المشروع في هذه الحالة هو المستفيد من الورق التجارية ، بمعنى أن أوراق القبض هي الأوراق التي سيقوم المشروع بقبض قيمتها في تاريخ الاستحقاق ، أو قد يتنازل عن هذا الحق بتظهير أو تجيير الورقة للغير سداداً لديونه إليهم.
2- **أوراق دفع:** وهي الأوراق التجارية التي تصدر عن المشروع لصالح الغير ، ويكون المشروع في هذه الحالة هو المسحوب عليه أو المتعهد بالدفع ، بمعنى أن أوراق الدفع هي الأوراق التجارية التي سيقوم المشروع بدفع قيمتها في تاريخ الاستحقاق للمستفيد أو حامل السند.

أنواع الأوراق التجارية

ويمكن أن تتمثل الأوراق التجارية بما يلي:

أولاً- الصك:

ثانياً- الكمبيالة: الكمبيالة أو السند ألأذني هو محرر مكتوب يتضمن تعهداً محرراً بدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين لشخص أخر هو المستفيد أو حامل السند.

وبذلك يتضح أن أشخاص الكمبيالة هم:

أ- المتعهد بالدفع: هو الشخص الذي يحرر الكمبيالة ويقوم بالتوقيع على التعهد ، أو هو المدين المتعهد بالوفاء بقيمة الدين الظاهر في الكمبيالة.

ب- المتعهد إليه أو المستفيد : وهو الشخص الذي سيقبض قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق ، باعتباره الشخص الدائن أو المستحق السداد له.

وتتضمن الكمبيالة مجموعة من البيانات أهمها ، تعهد غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود ، تاريخ ومكان التحرير ، تاريخ ومكان عملية التسديد ، أسم المستفيد أو المتعهد إليه ، أسم وتوقيع محرر السند أو المتعهد بالدفع ، ويسلم السند للساحب أو للمستفيد للاحتفاظ به حتى تاريخ الاستحقاق . وتكون الكمبيالة على نوعين من وجهة نظر المشروع ، أوراق قبض وأوراق دفع كما بين سابقاً.

ثالثاً:سند السحب: وهو محرر مكتوب يتضمن أمر صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه ، بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع أو في تاريخ معين أو قابل للتعيين.

وبذلك يتضح أن أشخاص سند السحب هم:

1- الساحب: هو الشخص الذي يحرر سند السحب ويوقعه ، ويكون هو الشخص الدائن.
2- المسحوب عليه : وهو الشخص الذي يتم توجيه الأمر له بالدفع ، أي الشخص الذي سيقوم بدفع قيمة السند باعتباره الشخص المدين.
3- المستفيد: وهو الشخص الذي حرر السند لصالحه ، ويقوم بقبض قيمة السند في تاريخ الاستحقاق من المسحوب عليه.

ويقوم الساحب بتحرير سند السحب والتوقيع عليه ، ثم إرساله للمسحوب عليه لتوقيعه بالقبول ومن ثم إعادته للساحب. ويحتوي السند على مجموعة من البيانات هي ، تاريخ ومكان تحرير المستند ، مكان وتاريخ استحقاق عملية الدفع ، أسم الساحب وتوقيعه ، أسم المسحوب عليه وتوقيعه بالقبول ، أسم المستفيد الذي حرر المستند لصالحه ، وفي الكثير من الأحيان قد يكون الساحب هو نفسه المستفيد ، أو قد يكون السند لحامله.

وتجدر الإشارة إلى أن سند السحب لا يصبح قانونياً ، إلا إذا قام المسحوب عليه بالتوقيع على السند ، إقراراً منه بقبول الأمر الموجه إليه من الساحب.

خصائص الأوراق التجارية

هناك مجموعة من الخصائص للأوراق التجارية يمكن أجمالها بما يلي:

1- في جميع الأوراق التجارية السابقة يمكن أن يكون الساحب هو نفسه المستفيد.
2- هناك تشابه بين الصك وسند السحب إلا أن المسحوب عليه في الصك هو المصرف وفي سند السحب هو شخص طبيعي أو معنوي وليس المصرف.
3- لا يشترط القانون وجود كفيل للمدين في الورقة التجارية ولكنه لا يمانع أيضاً من توقيع كفيل للمدين على الورقة كضامن لوفاء المدين لدينه في تاريخ الاستحقاق.

مزايا استخدام الأوراق التجارية

يحقق التعامل بالأوراق التجارية مجموعة من المزايا ، سواء للنشاط التجاري بشكل عام أو بالنسبة للمتعاملين بهذه الأوراق ، وتتمثل هذه المزايا بما يلي:

1- حيث أن الأوراق التجارية يوقعها المدين ، وهذا يمثل إقرار مكتوب منه بقيمة الدين المطلوب ، وبذلك تعد الورقة التجارية وسيلة إثبات في المنازعات القضائية.
2- تتمتع الورقة التجارية بسهولة وقابلية تداولها بين الأفراد والمشروعات. عن طريق التسليم إذا كانت الورقة لحاملها أو بالتظهير إذا كانت الورقة محددة بأسم.
3- يمكن تحويل الورقة التجارية إلى نقدية بسهولة ، وذلك بتقديمها للمصرف لخصمها وقبض قيمتها الحالية.
4- أصبحت الورقة التجارية وسيلة مقبولة بشكل عام ، كأداة لوفاء الديون لأن لها قيمة أسمية موضحة فيها ، مما يؤدي إلى تسهيل عملية التبادل التجاري.
5- تستخدم الورقة التجارية في كثير من الأحيان في تأجيل سداد الدين ، بدلاً من العمليات النقدية المباشرة .
6- ولتحقيق المزايا السابقة ، فقد تضمن القانون التشريعات التي تهدف إلى تنظيم تداول هذه الأوراق.

وفيما يلي المعالجات المحاسبية للأوراق التجارية (الكمبيالة) حسب وجهة نظر المشروع والمتمثلة بأوراق القبض والدفع:

*** أوراق القبض**

وهي عبارة عن ورقة تجارية واردة للمشروع من الغير وفاء لديونهم للمشروع.إذ يلاحظ أن معظم العمليات التي يقوم بها المشروع التجاري هي عمليات بيع وشراء البضاعة لذا يكون عامل التسديد والاستلام لقيمة هذه البضاعة المحور الأساس في العمل ، وخاصة فيما يخص التعامل بالورقة التجارية في عمليات البيع والشراء.

وتتمثل الإجراءات المحاسبية بورقة القبض بما يلي:
أولاً: العمليات المتعلقة بالحصول على الورقة التجارية (ورقة القبض)
ثانياً: العمليات المتعلقة بحالات التصرف بالأوراق التجارية (أوراق القبض).

وفيما يلي شرح مفصل لكل منها:

أولاً: العمليات المتعلقة بالحصول على الورقة التجارية (ورقة القبض)

يتم الحصول على ورقة القبض نتيجة عمليات عديدة من أمثلتها:
1- بيع بضاعة بموجب ورقة تجارية (كما في الجدول 1 السابق).
2- بيع موجود ثابت (أثاث ، مباني ..الخ) بموجب ورقة تجارية.
3- ورود ورقة تجارية من عميل سداداً لدين عليه.
4- قبض إيراد أو أي مستحقات للمشروع بورقة تجارية.
5- تظهير أو تجيير ورقة تجارية للمشروع من الغير لسبب ما.

وفي جميع الحالات يكون حساب أوراق القبض في الجانب المدين من القيد المحاسبي ، أما الطرف المدين فهو الحساب المعبر عن سبب الحصول على الورقة التجارية ، وتثبت الورقة التجارية (ورقة القبض) بقيمتها الاسمية بغض النظر عن مصاريف تلك الورقة. ويلاحظ أيضاً أن لسند السحب ثلاث تواريخ أساسية هي تاريخ تحرير الورقة التجارية ، وتاريخ قبولها وتاريخ استحقاقها ، كما قد تتضمن تاريخ سدادها أو تجديدها. وهي تختلف عن السند الأذني (الكمبيالة) الذي يتضمن فقط تاريخ التحرير وتاريخ الاستحقاق.

مثال 1:

في 2009/3/1 باعت محلات سمير بضاعة لحسام بمبلغ 50000 دينار أستلم قيمتها بموجب ورقة تجارية تستحق في بعد ثلاثة أشهر.
المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في محلات سمير.
الحل:

50000	من حـ/ أوراق قبض
	50000 إلى حـ/ المبيعات
	بيع بضاعة بورقة تجارية تستحق بعد 3 أشهر

ثانياً: العمليات المتعلقة بحالات التصرف بالأوراق التجارية (أوراق القبض)

يمكن للمشروع التصرف بورقة القبض المستلمة في إحدى الأوجه الآتية:
1- تحصيلها نقداً في تاريخ الاستحقاق من قبل المشروع.
2- إلغاء الورقة لرفض العميل سداد قيمتها في تاريخ الاستحقاق.
3- إرسال الورقة التجارية إلى المصرف لتحصيلها في تاريخ الاستحقاق.
4- تظهير الورقة للغير سداد لدين أو لثمن بضاعة مشتراة أو لأي سبب.
5- تجديدها بورقة أخرى بموعد استحقاق أخر.
6- خصمها أو قطعها لدى المصرف.
7- استخدامها كتأمينات أو كضمان للحصول على قرض أو سلفة من المصرف.

وفيما يلي المعالجات المحاسبية لكل من الحالات السابقة:

1- تحصيلها نقداً في تاريخ الاستحقاق من قبل المشروع

أي يقوم مالك الورقة بالانتظار إلى تاريخ الاستحقاق ومن ثم مطالبة محرر الورقة بقيمتها وتحصيلها مباشرةً في تاريخ الاستحقاق.

مثال 2:

بالرجوع إلى بيانات المثال 1 وعلى فرض أن سمير أستطاع من تحصيل الورقة من حسام نقداً في تاريخ الاستحقاق.**المطلوب** : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل: في 2009/6/1

50000 من حـ/ الصندوق
50000 إلى حـ/ أوراق قبض
استلام قيمة ورقة القبض نقداً

2- إلغاء الورقة لرفض العميل سداد قيمتها في تاريخ الاستحقاق

إذا رفض المدين سداد ورقة القبض في تاريخ الاستحقاق فإن الدائن (حامل الورقة) يعمل البروتستو (الاحتجاج) وهو الإثبات الرسمي لرفض المدين دفع قيمة الورقة التجارية المستحقة عليه ويتم ذلك عن طريق المحكمة بناءً على طلب حامل الورقة مقابل رسوم يدفعها الدائن ويتحملها المدين.

مثال 3:

بالرجوع إلى بيانات المثال 1 وعلى فرض أن حسام رفض سداد قيمة الورقة لسمير لذا قام سمير بعمل البروتستو بمبلغ 500 دينار سددت نقداً ، وفي 6/8 سدد حسام ما بذمته نقداً.**المطلوب** : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل: في 2009/6/1 يتم إلغاء ورقة القبض

50000 من حـ/ المدينون (حسام)
50000 إلى حـ/ أوراق قبض
رفض حسام سداد ورقة القبض في تاريخ الاستحقاق

- وفي نفس التاريخ إثبات قيد الاحتجاج

500 من حـ/ المدينون (حسام)
500 إلى حـ/ الصندوق
سداد مصاريف البروتستو (الاحتجاج) نقداً

- في 6/8

50500 من حـ/ الصندوق
50500 إلى حـ/ المدينون (حسام)
سدد حسام ما بذمته نقداً

ملاحظة: مصاريف البروتستو لا تظهر في سجلات حامل الورقة وإنما يتم تحميلها على المدين كونها دفعت بسببه أو بسبب رفضه سداد قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق.

3- إرسال الورقة التجارية إلى المصرف لتحصيلها في تاريخ الاستحقاق

أي يقوم مالك أو حامل ورقة القبض بإرسالها إلى المصرف الذي يتعامل معه ليقوم المصرف بتحصيل قيمتها من المدين في تاريخ استحقاقها بالنيابة عن مالك الورقة وإضافة قيمتها إلى الحساب الجاري مقابل مصاريف تحصيل وبسبب وجود فترة بين إرسال الورقة وتاريخ الاستحقاق يقوم المشروع بفتح حساب لمراقبة إجراءات تحصيل الورقة ويطلق عليه حساب أوراق قبض برسم تحصيل أما المصاريف المخصومة من قبل المصرف فيطلق عليها مصاريف تحصيل أوراق القبض.

مثال 4:

بالرجوع إلى بيانات المثال 1 وعلى فرض أن سمير قام بإرسال ورقة القبض إلى المصرف لتحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق وإضافة قيمتها إلى الحساب الجاري وذلك في 2009/4/5 ، وفي تاريخ الاستحقاق وصل إشعار من المصرف بتحصيل قيمة الورقة وإضافتها إلى الحساب الجاري بعد خصم مصاريف تحصيل ورقة القبض البالغة 200 دينار.

المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل:

- في 2009/4/5
50000 من حـ/ أوراق قبض برسم تحصيل
50000 إلى حـ/ أوراق قبض
إرسال ورقة القبض للمصرف للتحصيل

- في 2009/6/1
49800 من حـ/ المصرف
200 من حـ/ مصاريف تحصيل أوراق القبض
50000 إلى حـ/ أوراق قبض برسم تحصيل
وصول إشعار بتحصيل الورقة وخصم مصاريف التحصيل

على فرض أن في تاريخ الاستحقاق رفض سداد الورقة فيقوم المصرف بإرجاع الورقة إلى سمير بأشعار يخبره برفض حسام سداد قيمة الورقة عند ذلك يقوم سمير بعمل البروتستو على فرض أنه سدد 500 دينار نقداً ، وقام حسام بسداد ما بذمه نقداً في 6/8.

الحل: في 2009/6/1 يتم إلغاء ورقة القبض
50000 من حـ/ المدينون (حسام)
50000 إلى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل
أشعار من المصرف برفض حسام سداد ورقة القبض في تاريخ الاستحقاق

- وفي نفس التاريخ إثبات قيد الاحتجاج
500 من حـ/ المدينون (حسام)

500 إلى حـ/ الصندوق
سداد مصاريف البروتستو (الاحتجاج) نقداً

-في حالة قيام المصرف عمل البروتستو بالنيابة عن سمير وتضمين ذلك في إشعار 6/1:
50500 من حـ/ المدينون (حسام)
50000 إلى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل
500 إلى حـ/ المصرف
أشعار من المصرف برفض حسام سداد ورقة القبض وعمل البروتستو ضده

- في 6/8
50500 من حـ/ الصندوق
50500 إلى حـ/ المدينون (حسام)
سدد حسام ما بذمته نقداً

4- تظهير الورقة للغير سداد لدين أو لثمن بضاعة مشتراة أو لأي سبب

تمتاز الورقة التجارية بأنها قابلة للتداول فيستطيع حامل الورقة من تظهيرها إلى شخص أخر سداداً لدينه ، ويؤثر تظهير الورقة على دفاتر كل من المظهر والمستفيد ، أما المدين الأصلي فلا يتأثر بعملية التظهير لأنه سوف يدفع قيمة الورقة لمن يقدمها له في تاريخ استحقاق بصرف النظر عن شخصيته.

مثال 5: بالرجوع إلى بيانات **المثال 1** وعلى فرض أن سمير في 5/6 قام بتظهير ورقة القبض إلى الدائن سامر سداداً لدين ، وفي تاريخ الاستحقاق حصل سامر قيمة الورقة نقداً.

المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل:

في 5/6
50000 من حـ/ الدائنون (سامر)
50000 إلى حـ/ أوراق قبض
تظهير الورقة المستلمة من حسام إلى سامر سداد لدين

- في 2009/6/1 في تاريخ الاستحقاق حصل سامر قيمة الورقة من حسام عند ذلك لا يثبت قيد في سجلات سمير.

على فرض أن حسام رفض سداد قيمة الورقة عند ذلك يقوم سامر بإرجاع الورقة إلى سمير ويطالبه بقيمة الورقة الذي بدوره سيطالب حسام ، وتم في نفس التاريخ عمل سمير البروتستو على حسام بمبلغ 500 نقداً، وفي 6/8 سدد حسام ما بذمته نقداً ، وفي 6/9 سدد سمير ما بذمته إلى سامر نقداً.

الحل: في 2009/6/1 تم استلام الورقة المرفوضة
50000 من حـ/ المدينون (حسام)
50000 إلى حـ/ الدائنون (سامر)
استلام ورقة القبض المظهر من سامر لرفض حسام سدادها
وفي نفس التاريخ إثبات قيد الاحتجاج
500 من حـ/ المدينون (حسام)
500 إلى حـ/ الصندوق
سداد مصاريف البروتستو (الاحتجاج) نقداً

- في 6/8
50500 من حـ/ الصندوق
50500 إلى حـ/ المدينون (حسام)

سدد حسام ما بذمته نقداً

- قيد السداد

50000 من حـ/ الدائنون (سامر)

50000 إلى حـ/ الصندوق

سدد سمير ما بذمته نقداً

5- تجديدها بورقة أخرى بموعد استحقاق أخر

ربما لا يكون المدين مستعداً لدفع قيمة الورقة التجارية المستحقة عليه في تاريخ استحقاقها ، فيتفق مع الدائن (صاحب الورقة) على تجديد الورقة بأخرى تستحق الدفع في تاريخ لاحق وذلك مقابل فائدة تحتسب على مدة التأجيل (من تاريخ الاستحقاق القديم إلى تاريخ الاستحقاق الجديد) ويتم تجديد الورقة بإلغاء الورقة القديمة المستحقة الدفع وإثبات الفوائد ثم إصدار ورقة قبض جديدة تكون قيمتها الاسمية مساوية للقيمة الاسمية للورقة الملغاة مضافاً إليها قيمة الفوائد.

مثال 6:

بالرجوع إلى بيانات المثال 1 وعلى فرض أن في تاريخ الاستحقاق اتفق حسام مع محلات سمير على عمل ورقة أخرى تستحق بعد أربعة أشهر مقابل فوائد تأجيل بمقدار 12% سنوياً.

المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل:

في 2009/6/1 يتم إلغاء ورقة القبض

50000 من حـ/ المدينون (حسام)

50000 إلى حـ/ أوراق قبض

إلغاء ورقة القبض وعمل أخرى بدلاً عنها

وفي نفس التاريخ يتم حساب فوائد التأجيل

الفائدة = 50000 × 12% × 4\12 =2000 دينار.

2000 من حـ/ المدينون (حسام)

2000 إلى حـ/ إيرادات فوائد أوراق القبض

إثبات فوائد التأجيل

- ومن ثم إثبات الورقة الجديدة

52000 من حـ/ أوراق قبض

52000 إلى حـ/ المدينون (حسام)

تعهد حسام بسداد ما بذمته بموجب ورقة تستحق بعد 4 أشهر

6- خصمها أو قطعها لدى المصرف

يتم خصم ورقة القبض في حالة وجود حاجة لحامل الورقة إلى أموال قبل تاريخ استحقاقها حيث أنه يستطيع خصمها في المصرف وفي هذه الحالة يتم تحويلها للمصرف الذي يدفع للمنشأة قيمة الورقة المخصومة مطروحاً منها مصاريف الخصم وتتكون مصاريف الخصم من فائدة تحتسب على القيمة الاسمية للورقة عن المدة (من تاريخ الخصم إلى تاريخ الاستحقاق) مضافاً إليه عمولة المصرف ومبلغاً لمقابلة مصروفات التحصيل ، وتقاس القيمة الحالية وفق المعادلة الآتية:

القيمة الحالية = القيمة الاسمية – مصاريف الخصم (فوائد مدينة ..الخ)

تبقى الورقة المخصومة لدى المصرف ليقوم بتحصيلها في تواريخ استحقاقها.

مثال 7:

بالرجوع إلى بيانات المثال 1 وعلى فرض أن سمير في 3/22 قام بإرسال الورقة إلى المصرف للخصم وفي 4/1 وصل إشعار من المصرف بخصم الورقة وإضافة قيمتها إلى الحساب الجاري لسمير وبلغت فوائد الخصم 4000 دينار .

المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل:

- في 3/22

50000 من حـ/ أوراق قبض برسم الخصم
50000 إلى حـ/ أوراق قبض
إرسال الورقة للمصرف للخصم

- في 4/1

46000 من حـ/ المصرف
4000 من حـ/ فوائد مدينة
50000 إلى حـ/ أوراق قبض برسم الخصم
استلام إشعار بخصم أ.ق وحسم فوائد الخصم

وعلى فرض أن المصرف قدم الورقة لحسام للتحصيل وأن حسام قام بالأتي:

أ- سدد حسام قيمة الورقة للمصرف: عند ذلك لا يثبت قيد في سجلات سمير.

ب- رفض حسام سداد قيمة الورقة: وعلى فرض أن المصرف عمل البروتستو نيابة عن حسام بمبلغ 500 دينار وتم حسم كامل المبلغ من الحساب الجاري لسمير وتم إرسال إشعار إلى سمير في 6/2.

الحل:

- في 6/2

50500 من حـ/ المدينون (حسام)
50500 إلى حـ/ المصرف
تخفيض حساب المصرف وتحميل حسام بمبلغ الاحتجاج

- وعلى فرض أن حسام سدد ما بذمته نقداً في 6/3

50500 من حـ/ الصندوق
50500 إلى حـ/ المدينون (حسام)
سدد حسام ما بذمته نقداً

7- استخدامها كتأمينات أو كضمان للحصول على قرض أو سلفة من المصرف

قد يرى حامل الورقة أن ينتفع بها بتقديمها إلى أحد المصارف كضمان للحصول على قرض ونظراً لاحتمال رفض المدين بدفع قيمة ورقة القبض في تاريخ الاستحقاق فإن المصرف لا يقرض عملائه إلا بنسبة معينة من القيمة الاسمية من أوراق القبض المقدمة كضمان.

وتتلخص عملية رهن أوراق القبض بأن يظهر العميل أوراق القبض لصالح المصرف ليتسلم قيمة القرض بالنسبة المتفق عليها ، وينتظر المصرف حتى تاريخ استحقاق القرض وفي حالة أن تاريخ استحقاق الكمبيالة متوافق مع تاريخ استحقاق القرض قد يطلب العميل من المصرف تحصيل قيمتها الاسمية من المدين ويغطي القرض والفوائد ويقيد الباقي لحساب العميل.

مثال 8:

بالرجوع إلى بيانات المثال 1 وعلى فرض أن سمير في 4/7 قام بإرسال الورقة إلى المصرف كرهن بهدف الحصول على قرض لغاية 5/30 وفي 4/9 وصل إشعار من المصرف بموافقته على منح قرض بنسبة 60% من قيمة الورقة مقابل فوائد بقيمة 2000 دينار تخصم في تاريخ تسديد القرض. **المطلوب**: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في محلات سمير إذا علمت أنه في تاريخ استحقاق القرض دفع سمير قيمة المستحق عليه نقداً وقام باسترجاع الورقة من المصرف.

الحل:- في 3/22

50000 من حـ/ أوراق قبض برسم التأمين
50000 إلى حـ/ أوراق قبض
إرسال الورقة للمصرف كرهن للحصول على قرض

- في 4/9

50000 × 60% = 30000 دينار قيمة القرض

قيد القرض

30000 من حـ/ المصرف
30000 إلى حـ/ القروض
استلام قرض من المصرف أودع في الحساب الجاري

- في 5/30

سداد القرض والفوائد نقداً

2000 من حـ/ فوائد القروض
30000 من حـ/ القروض
50000 إلى حـ/ الصندوق
سداد القرض والفوائد نقداً

-في نفس التاريخ تم استرجاع أ.ق.

50000 من حـ/ أوراق قبض
50000 إلى حـ/ أوراق قبض برسم التأمين
استلام ورقة القبض المرهونة لدى المصرف

<u>ملاحظة1</u>: يتم التصرف بورقة القبض المرهونة وفق عدة حالات منها سداد القرض قبل موعد استحقاق ورقة القبض (وهذه الحالة غالبة الحدوث في عمليات رهن أ.ق) وتكون المعالجة المحاسبية لها كما يلي:

- قيد سداد القرض:

×× من حـ/ القروض
×× من حـ/ فوائد القروض
×× إلى حـ/ الصندوق
سداد القرض وفوائده نقداً

وبذلك يتم إلغاء الرهن على ورقة القبض ويتم التصرف بورقة القبض وفقاً لأحدى الحالتين الآتيتين:

أ- استلام الورقة من المصرف.

×× من حـ/ أوراق قبض
×× إلى حـ/ أوراق قبض برسم التأمين
استلام ورقة القبض المرهونة لدى المصرف

ب- إبقائها لدى المصرف بهدف التحصيل ويتم ذلك وفق القيد الآتي:

×× من حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل
×× إلى حـ/ أوراق قبض برسم التأمين
إبقاء ورقة القبض المرهونة لدى المصرف ليقوم بتحصيلها

ملاحظة2: هناك نوع من **أوراق القبض يحرر مع فائدة** تستحق للدائن في نهاية فترة الكمبيالة وتكون هذه الفائدة كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للكمبيالة ، وفي هذه الحالة سوف يقوم المدين في نهاية فترة استحقاق الكمبيالة بدفع القيمة الاسمية فضلاً عن الفائدة ، ولا تختلف المعالجة المحاسبية الخاصة بهذا النوع عن أوراق القبض التي لا تحمل الفوائد إلا في جانب المعالجة الخاصة بالفوائد والمثال التالي سيوضح المعالجة المحاسبية لمثل هذا النوع:

مثال 9:

فيما يلي بعض العمليات التي جرت في محلات سامر:

1- في 2011/4/1 باعت المحلات بضاعة لحسين بمبلغ 90000 دينار أستلم قيمتها بموجب ورقة تجارية تستحق بعد ثلاثة أشهر وتحمل الكمبيالة فائدة بنسبة 10%.
2- في 2011/4/3 باعت المحلات بضاعة لخالد بمبلغ 240000 دينار أستلم قيمتها بموجب ورقة تجارية تستحق في بعد 4 أشهر وتحمل الكمبيالة فائدة بنسبة 12%.
3- في 2011/5/3 تم خصم الكمبيالة المستلمة من خالد لدى مصرف الرافدين فرع تكريت بمعدل خصم 15% وأضيف صافي المبلغ إلى الحساب الجاري.
4- في 2011/7/1 تم تحصيل الكمبيالة المستلمة من حسين نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في محلات سامر.

الحل:

1- في 2011/4/1
90000 من حـ/ أوراق قبض
90000 إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة لحسين بورقة تجارية تستحق بعد 3 أشهر وبفائدة 10%

2- في 2011/4/3
240000 من حـ/ أوراق قبض
240000 إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة لخالد بورقة تجارية تستحق بعد 4 أشهر وبفائدة 12%

3- في 2011/5/3
240000×12% ×12/4 = 9600 دينار إيرادات فوائد أوراق قبض
240000+ 9600 = 249600 دينار أجمالي المبلغ المستحق في نهاية فترة الكمبيالة.
249600×15%×12/3 = 9360 دينار فوائد مدينة (مصاريف خصم)
-إرسال الكمبيالة للخصم
240000 من حـ/ أوراق قبض برسم الخصم
240000 إلى حـ/ أوراق قبض
إرسال ورقة القبض للخصم
-خصم الكمبيالة
240240 من حـ/ المصرف
9360 من حـ/ فوائد مدينة
240000 إلى حـ/ أوراق قبض برسم الخصم
9600 إلى حـ/ إيرادات فوائد أوراق قبض

خصم كمبيالة خالد لدى المصرف

4- في 2011/7/1

90000×10% ×12/3 = 2250 دينار إيرادات فوائد دائنة

92250 من حـ/ الصندوق

90000 إلى حـ/ أوراق قبض

2250 إلى حـ/ إيرادات فوائد أوراق قبض

تحصيل كمبيالة حسين نقداً

*** أوراق الدفع**

إن أوراق الدفع هي تلك الأوراق التجارية التي تحرر من المشروع للغير سداداً لدين أو لثمن بضاعة. وفيما يلي المعالجات المحاسبية الخاصة بها:

1- تحرير ورقة الدفع

مثال 10:

في 2010/2/1 قامت محلات سالم بشراء بضاعة من زيد بمبلغ 40000 دينار تعهد بسداد قيمتها بموجب ورقة دفع تستحق في 2010/7/1 وقد وافق زيد على ذلك.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في محلات سالم.

الحل: في 2/1

40000 من حـ/ المشتريات

40000 إلى حـ/ أوراق الدفع

تعهد سالم بسداد ما بذمته بورقة دفع تستحق في 7/1

2- تسديد ورقة الدفع

مثال 11:

بالرجوع على بيانات المثال 10 وعلى فرض أن سالم سدد ما بذمته نقداً في تاريخ استحقاق الورقة.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في محلات سالم.

الحل:

-في 2010/7/1

40000 من حـ/ أوراق الدفع

40000 إلى حـ/ الصندوق

سداد المحلات قيمة الورقة إلى زيد نقداً

ملاحظة: لا يتغير قيد تسديد ورقة الدفع بتغير المستفيد سواء كان المستفيد شخص غير زيد أو المصرف أو أي جهة أخرى إذ يتم التعامل مع ورقة الدفع وليس مع حامل الورقة.

3- عدم تسديد الورقة وتجديدها بأخرى تستحق بتاريخ لاحق

بالرجوع على بيانات المثال 10 وعلى فرض أن سالم في تاريخ استحقاق الورقة اتفق مع زيد على سداد الورقة بموجب ورقة جديدة تستحق في 9/1 مقابل فوئد بمقدار 600 عن تأخير عملية السداد وقد وافق زيد بذلك.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في محلات سالم.

الحل:

-في 2010/7/1

40000 من حـ/ أوراق الدفع

40000 إلى حـ/ الدائنون (زيد)

إلغاء ورقة الدفع التي تستحق في 7/1

- في نفس التاريخ احتساب الفوائد
600 من حـ/ فوائد مدينة
600 إلى حـ/ الدائنون (زيد)
احتساب فوائد تأخير عن تجديد ورقة الدفع
- إثبات قيد الورقة الجديدة:
40600 من حـ/ الدائنون (زيد)
40600 إلى حـ/ أوراق الدفع
تعهد سالم على سداد ما بذمته بموجب ورقة دفع تستحق في 9/1

- ويمكن إثبات قيد الفائدة وتجديد الورقة بقيد مركب واحد:
40000 من حـ/ الدائنون (زيد)
600 من حـ/ فوائد مدينة
40600 إلى حـ/ أوراق الدفع
تم احتساب فوائد التأخير وتعهد سالم على سداد ما بذمته بموجب ورقة دفع تستحق في 9/1

ملاحظة: إذا تم الاتفاق على تجديد ورقة الدفع بدون فوائد عند ذلك يتم أولاً إلغاء ورقة الدفع القديمة ومن ثم إثبات القيد في المثال 10 كالأتي:
40000 من حـ/ الدائنون (زيد)
40000 إلى حـ/ أوراق الدفع
تعهد سالم على سداد ما بذمته بموجب ورقة دفع تستحق في 9/1

4- حالة الرفض دفع ورقة الدفع وعمل البروتستو ضده ثم تسديد الدين

بالرجوع على بيانات المثال 10 وعلى فرض أن سالم في تاريخ استحقاق الورقة رفض سداد الورقة إلى زيد لذا قام الأخير بعمل البروتستو بمبلغ 1000 دينار ، وقام سالم بسداد ما بذمته نقداً في 7/6.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في محلات سالم.

الحل:-في 2010/7/1
40000 من حـ/ أوراق الدفع
40000 إلى حـ/ الدائنون (زيد)
إلغاء ورقة الدفع التي تستحق في 7/1
- قيد السداد
40000 من حـ/ الدائنون (زيد)
1000 من حـ/مصاريف الاحتجاج
41000 إلى حـ/ الصندوق
تسديد المستحق لزيد نقداً

أسئلة الفصل السابع

س1/ عرف ما يلي:
الأوراق التجارية ، أوراق القبض ، أوراق الدفع ، سند السحب ، البروتستو ، الكمبيالة.
س2/ قارن بين :
1- أوراق القبض وأوراق الدفع.
2- الكمبيالة وسند السحب.

3- أوراق القبض (برسم التأمين ، وبرسم الخصم ، وبرسم التحصيل).

س3/ أجب بـ صح أو خطأ على كل مما يأتي مع تصحيح الخطأ إن وجد:

1- تعد ورقة القبض كإثبات لحق الدائنية على البائع لصالح المشتري.

2- يتم الحصول على القروض من المصرف بكامل قيمة ورقة الدفع المرهونة.

3- تعد مصاريف الاحتجاج كإيراد للبائع ومصروف للمشتري.

4- يتم تحصيل ورقة القبض قبل موعدها عند خصمها لدى المصرف سواء تم تحصيلها في تاريخ استحقاقها أم لم يتم.

5- يتم تظهير ورقة الدفع لصالح المجهزين بهدف الحصول على البضائع.

س4/ أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

1- تعد الكمبيالة :

أ- ورقة مالية ب- ورقة نقدية

ج- ورقة تجارية د- كل ما ذكر خطأ

2- من أنواع الكمبيالة:

أ- ورقة القبض ب- ورقة الدفع

ج- الصكوك د- كل ما ذكر خطأ

3- عند رفض المدين سداد قيمة الكمبيالة عند ذلك يتم إجراء البروتستو من قبل:

أ- الدائن مباشرةً ب- المدين مباشرةً

ج- المصرف بأمر من المدين د- المصرف بأمر من الدائن

4- في تاريخ استحقاق ورقة القبض فيمكن أن يواجه الدائن الحالات الآتية:

أ- تحصيل الورقة ب- عدم التحصيل

ج- تجديد الورقة بأخرى د- كل ما ذكر صحيح

5- عند خصم الكمبيالة لدى المصرف فأنه تتحول إلى ملكية المصرف في:

أ- تاريخ الخصم ب- تاريخ الاستحقاق

ج- تاريخ التحصيل د- كل ما سبق صحيح

6- تم خصم كمبيالة لدى المصرف تستحق بعد ثلاث أشهر بفائدة 12% علماً أن القيمة الاسمية لها هو 30000 دينار وتم تحريرها قبل شهرين وبفائدة 6% لذا ستكون قيمة المتحصلات في تاريخ الخصم مبلغ قدره:

أ- 30000 ب- 30900

ج- 29100 د- 29827.5

س5/ وضح خصائص ومزايا الأوراق التجارية وما هي مجالات استخدام ورقة القبض بصورة خاصة.

س6/فيما يلي بعض العمليات التي تمت في محلات سعيد التجارية خلال عام 2011:

1- في 2/3 تم بيع بضاعة إلى محلات عاصم بمبلغ 90000 دينار على الحساب بخصم تجاري 10% .

2- في 2/8 سدد عاصم نصف ما بذمته نقداً إلى المحلات وحرر كمبيالة بالباقي تستحق في 2011/6/1.

3- في 2/11 تم بيع بضاعة إلى سامر بمبلغ 540000 دينار ، وبخصم تجاري 20000 دينار ، وتم استلام كمبيالتين بقيمة متساوية عن البضاعة المباعة تستحق الأولى في 2011/3/1 ، وتستحق الثانية في 2011/4/1.

4- في 2/19 تم شراء بضاعة بمبلغ 400000 دينار على الحساب من محلات فرات التجارية.
5- في 2/22 سددت المحلات ما بذمتها إلى محلات الفرات بتظهير الكمبيالة الأولى المسحوبة على سامر وبتحرير كمبيالة بمبلغ 100000 دينار مسحوبة على المحلات تستحق في 2011/6/1 والباقي نقداً.
6- في 2/28 تم شراء بضاعة بمبلغ 600000 دينار على الحساب من محلات حميد التجارية بخصم تجاري 10%.
7- سدد سامر نقداً قيمة الكمبيالة الأولى المسحوبة عليه في تاريخ استحقاقها.
8- في 3/3 تم إرسال الكمبيالة الثانية المسحوبة على سامر لمصرف الوركاء بهدف التحصيل.
9- في 3/5 إرسال الكمبيالة المسحوبة على عاصم إلى مصرف الوركاء لرهنها بهدف الحصول على قرض يعادل 70% من قيمة الكمبيالة.
10- في 3/6 وصل إشعار من مصرف الوركاء بموافقته على منح قرض بنسبة 60% من قيمة الورقة يستحق في 2011/5/31 مقابل فوائد بقيمة 5000 دينار تخصم في تاريخ تحصيل الورقة وتم إضافة قيمة القرض إلى الحساب الجاري.
11- في 3/20 دفعت المحلات 100000 دينار نقداً إلى محلات حميد وتم تحرير كمبيالة بالباقي تستحق في 2011/7/1.
12- في 4/1 امتنع سامر عن تسديد الكمبيالة الثانية المسحوبة عليه في تاريخ استحقاقها لذا قام مصرف الوركاء بإرجاع الكمبيالة إلى المحلات.
13- في 4/2 سددت المحلات مبلغ 2000 دينار كمصاريف احتجاج ضد سامر.
14- في 4/5 سدد سامر ما بذمته نقداً.
15- في 5/31 وصل إشعار من مصرف الوركاء بخصم قيمة القرض وكافة المستحقات من الحساب الجاري للمحلات.
16- 6/1 سدد عاصم قيمة الكمبيالة بتاريخ استحقاقها نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في محلات سعيد للعمليات المالية السابقة فضلاً عن تصوير صفحة سجل الأستاذ لكل من حسابي أوراق القبض ، وأوراق الدفع لدى محلات سعيد.

س7/ فيما يلي بعض العمليات التي تمت في محلات محمد التجارية خلال عام 2012:

1- في 2012/2/1 باعت المحلات بضاعة لكامل بمبلغ 6000 دينار أستلم قيمتها بموجب ورقة تجارية تستحق في 2012/6/1 وتحمل الكمبيالة فائدة بنسبة 4%.
2- في 2012/4/5 باعت المحلات بضاعة لماجد بمبلغ 70000 دينار أستلم قيمتها بموجب ورقة تجارية تستحق في 2012/7/5 وتحمل الكمبيالة فائدة بنسبة 9%.
3- في 2012/5/5 تم خصم الكمبيالة المستلمة من ماجد لدى مصرف الرافدين فرع تكريت بمعدل خصم 12% وأضيف صافي المبلغ إلى الحساب الجاري.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في محلات محمد.

الفصل الثامن

تصحيح الأخطاء المحاسبية

*** الأخطاء المحاسبية**

إن المعنى اللفظي لمصطلح الخطأ هو عدم تطابق الشيء الذي حدث مع حقيقته وواقعه المنطقي ، إذ أن هناك اختلاف بين الواقع (الخطأ) والمنطق (الصحيح) ، ولابد من قياس الخطأ وتقويمه، أما المعنى الفني فإن الخطأ المحاسبي عبارة عن كون المبالغ والأرصدة وأسماء الحسابات وجهة الحساب وغيرها المثبتة في الدفاتر المحاسبية والسجلات لا تعكس الحدث ولا تنسجم مع ما احتوته مصادر البيانات المحاسبية المتمثلة بالمستندات.

إن توازن ميزان المراجعة يعد مجرد قرينة أولية على صحة خطوات الدورة المحاسبية ، وليس دليلاً قاطعاً لأن هناك أخطاء لا يكشفها ميزان المراجعة ، وهي الأخطاء المتكافئة أو المعوضة ، وهذه لا يمكن اكتشافها إلا عن طريق المراجعة الفعلية بنوعيها المستندية والحسابية. ولكن عدم توازنه يعد دليلاً قاطعاً على وقوع خطأ ما في خطوة من خطوات تلك الدورة.

تشمل الأخطاء المحاسبية بصورة عامة كلاً من الخطأ والغش إلا أن الغش يعني التلاعب والتزوير بالبيانات المحاسبية ولمستنداتها وهو متعمد ومقصود ويكون في نواحي عديدة منها:

1- الاختلاس أو السرقة: أي قيام العاملين في المشروع بأخذ أحد الموجودات بطريقة غير مشروعة من خلال:

أ- عدم تسجيل بعض عمليات الاستلام للنقدية أو البضائع أو غيرها من الموجودات.

ب- تسجيل بعض المصروفات الوهمية معززة بمستند صرف وهمي للتهيئة للسرقة.

ج- المغالاة أو التضخيم في تسجيل بعض المصروفات الفعلية للتصرف من ثم بالزيادة.

2- التلاعب بالبيانات: والتلاعب هنا يعبر عن طريقة مباشرة لسوء التصرف ، كالقيام ببعض التعديلات للبيانات المحاسبية بقصد إظهار نتيجة العمل والمركز المالي بوضع غير الوضع الحقيقي للمشروع من أجل إخفاء سوء تصرف معين ، ومن أمثلتها المحاسبة الخلاقة.

أما الخطأ فيختلف عن الغش في أنه يقع نتيجة جهل أو سهو أو عدم العناية وبالتالي فأنه غير مقصود ، إلا أن آثاره قد تكون أيضاً سلبية على المشروع وهو في أنواع مختلفة وعلى مراحل إعداد البيانات المحاسبية ، ويمكن إيجاز أسباب وقوع الأخطاء المحاسبية بما يلي:

1- الجهل أو عدم الإلمام بالمبادئ المحاسبية التي تتبع في مختلف مراحل إعداد البيانات المحاسبية ، وكذلك الجهل بالقوانين أو التعليمات نتيجة عدم كفاءة القائمين بالعمل.

2- السهو أو الإهمال أو عدم بذل العناية اللازمة من قبل القائمين بالعمل المحاسبي ، ولكن بصورة غير متعمدة.

الإبداع المحاسبي والمحاسبة الخلاقة

الإبداع هو ظاهرة قديمة ، فمنذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وهو يبدع ويبتكر وحده أو مع الجماعة والمنظمة والمجتمع ، وقد جاء مفهوم الإبداع في اللغة العربية على أنه مشتق من الفعل بَدَعَ: وبدع الشيء يبدعه بدعاً وابتدعه أنشأه وبدأه ، وهو الإيجاد أو التكوين أو

الابتكار. ولقد اختلف الباحثون في إعطاء تعريف موضوعي له وتحديد ماهيته ، إذ لا يوجد اتفاق واضح لتحديد مفهومه وذلك لأسباب تتعلق بتعلق الظاهرة أو بتعدد اتجاهات الباحثين ، وينظر كل منهم من زاوية معينة توافق تخصصه . فنجد من عرفه على أنه الإتيان بأفكار جديدة ، أو إعادة تركيبة المعرفة القائمة ، أو إيجاد مداخل جديدة لحل المشكلات ، فالمبدع يتساءل دائماً ويبحث في الأسباب ويدرس ويتمعن بهدف إيجاد الوسائل الأفضل ، وهناك من عرفه على أنه توليد فكرة جديدة وتطبيقها يؤدي إلى منتج جديد أو عملية جديدة أو تحسين المنتج أو الخدمة ، وبالنهاية يؤدي إلى النمو الاقتصادي وزيادة سرعة توليد الأرباح. وقد يخلط البعض بين الإبداع والابتكار ، فالأول هو تصرف فردي أو شخصي مصدره عقل الفرد نفسه ، في حين أن الابتكار هو عملية جماعية يتدخل فيها عدد من المتعاملين ، أي أن الأول هو عملية إدراكية وعقلية ، والثاني هو عملية تفاعلية. أما من الناحية المحاسبية فينظر إلى الإبداع على أنه مناظر للمحاسبة الخلاقة ، فهو يتمثل (في المجال المحاسبي) في استخدام جميع الأساليب أو الطرق أو المعايير التي من الممكن أن تحقق مستوى بارزاً من التميز في الأداء داخل الشركة ، في حين تتثمل المحاسبة الخلاقة بالقدرة على استخدام المبادئ والمعالجات المحاسبية بما يتناسب ونشاط الشركة أو حسب رغبة الإدارة ، وبهذا ينظر إليها على أنها سلاح ذو حدين ، ينظر إلى الناحية الإيجابية منها على أنها تعمل على تسهيل إجراءات العمل المحاسبي وصولاً لنتائج نشاط الشركة ، وكذلك السعي المستمر في تطوير الإجراءات والمعايير المحاسبية بما يتلاءم مع متطلبات المعارف الأخرى وبما يساير تطور تلك المعارف ، وينظر إلى الناحية السلبية منها باعتبارها عبارة عن تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال استغلال معرفة المحاسب بالسبل البديلة المتاحة من إجراءات ومعالجات تمكنه من تقديم نتيجة النشاط المرغوب به.

أنواع الأخطاء المحاسبية

تبوب الأخطاء المحاسبية تبويبات مختلفة حسب طبيعتها ، أو حسب مكان وقوعها أو حسب توقيت اكتشافها ، ومن هذه التبويبات:

أولاً: من حيث طبيعتها: الهدف أو السلوك من وراء الخطأ:

1- أخطاء السهو والجهل (غير عمديه) أو غير مقصودة ، عفوية: إغفال إثبات عملية في دفتر اليومية أو إغفال ترحيلها أو نتيجة عدم إلمام بالقوانين والتعليمات المحاسبية.
2- أخطاء العمد أو الارتكاب أو مقصودة : الغش والتلاعب.

ثانياً: حسب مكان وقوعها: مرحلة وقوعها:

1- أخطاء في مرحلة تحرير المستند المحاسبي: مثل تحرير مستند قيد بدلاً من قبض.
2- أخطاء التوجيه المحاسبي وأخطاء مرحلة التسجيل (في دفتر اليومية): مثل عدم قيد عملية مالية كلها أو أحد أطرافها ، الخطأ في قيد المبلغ للعملية كلها أو أحد أطرافها ، الخطأ في أسم الحساب أو نوع الحساب للعملية كلها أو احد أطرافها.
3- أخطاء في مرحلة التبويب (الترحيل إلى سجلات الأستاذ): مثل عدم ترحيل عملية كلها أو احد أطرافها ، ترحيل العملية إلى الجوانب غير الصحيحة في سجل الأستاذ ، تكرار الترحيل.
4- أخطاء في مرحلة الترصيد (في سجل الأستاذ): خطأ في احتساب الرصيد أو وضعه في الجهة المغايرة.
5- أخطاء في مرحلة إعداد ميزان المراجعة (قبل وبعد التسوية الجردية): مثل خطأ في نقل مبلغ أحد الحسابات من سجل الأستاذ ، الإهمال أو السهو عن نقل بعض الحسابات من سجل الأستاذ إلى الميزان ، الخطأ في جمع الجانب المدين أو الدائن أو كليهما.
6- أخطاء عند إعداد القوائم المالية في نهاية السنة وأخطاء بعد الإعداد وقبل المصادقة عليها وأخطاء بعد المصادقة عليها: مثل إدراج مبالغ غير صحيحة لبند أو أكثر ، إدراج بنود غير صحيحة.

ثالثاً: من حيث توقيت اكتشافها: تاريخ اكتشافها:
1- أخطاء تخص السنة الحالية وتكتشف في نفس السنة المالية قبل إعداد ميزان المراجعة.
2- أخطاء تخص السنة الحالية وتكتشف في نفس السنة المالية بعد إعداد ميزان المراجعة.
3- أخطاء تكتشف بعد انتهاء السنة المالية التي وقعت فيها ، وتعرف بأخطاء سنوات سابقة.
رابعاً: حسب تأثير الأخطاء على طرفي القيد:
1- أخطاء تؤثر على كلا طرفي القيد المحاسبي. وتكون عادة أخطاء غير كاشفة عن نفسها.
2- أخطاء تؤثر على أحد طرفي القيد المحاسبي. وتكون عادة أخطاء كاشفة عن نفسها.
خامساً: حسب تأثير الخطأ على ميزان المراجعة:
1- أخطاء تؤثر على ميزان المراجعة: نقل أحد الأرصدة المدينة على الأرصدة الدائنة في ميزان المراجعة ، إهمال نقل بعض الأرصدة ، تكرار نقل بعض الأرصدة ، الخطأ في الترصيد.
2- أخطاء لا تؤثر على ميزان المراجعة: الإهمال أو السهو في إثبات عملية.
سادساً: حسب نوع الخطأ:
1- **خطأ السهو والحذف**: ويشمل:
أ- خطأ الحذف والسهو الكلي: ويقصد به حذف عملية بكاملها مثل حذف كامل القيد ويحدث هذا الخطأ نتيجة إلى:
- فقدان بعض المستندات بالكامل.
- عدم تسجيل وإثبات قيد محاسبي في دفتر اليومية بسبب السهو أو النسيان.
- عدم ترحيل قيد محاسبي من دفتر اليومي إلى سجل ألأستاذ.
وهذه الأخطاء لا تؤثر على تعادل ميزان المراجعة.
ب- أخطاء الحذف الجزئي: أي حذف أحد أطراف العملية ، مثل حذف احد طرفي القيد وهي مشابهة لأسباب الحذف الكلي إلا أنها تكون بصورة جزئية لذا فهذا النوع من الخطأ يؤثر على تعادل ميزان المراجعة.
2- أخطاء التكرار: إثبات عملية لمرتين أو ترحيل العملية مرتين.
3- أخطاء معوضة أو متكافئة: إن هذا النوع من الأخطاء غالباً ما يتعلق بالجانب الحسابي (الرقمي) ولأكثر من حساب وينتقل أثره للجانب المحاسبي ، وما يميز هذا النوع من الأخطاء هو الاختلاف في المبالغ (سواء بالزيادة أو النقصان) لحساب ما ، يقابله اختلاف بنفس المبالغ لحساب أخر. ومن الحالات التي تعد من الأخطاء المعوضة ما يلي:
أ- زيادة موجود أو مصروف معين يقابله نقصان في موجود أو مصروف أخر بنفس القيمة.
ب- زيادة موجود أو مصروف معين يقابله زيادة في أحد بنود المطلوبات أو حقوق الملكية أو الإيرادات بنفس القيمة ، وبالعكس.
ج- زيادة في أحد بنود المطلوبات أو حقوق الملكية أو الإيرادات يقابلها نقصان في أحد بنود المطلوبات أو حقوق الملكية أو الإيرادات بنفس القيمة، وبالعكس.

4- أخطاء فنية محاسبية: وهي عبارة عن تلك الأخطاء التي تحدث ليس بقصد عمدي مسبق بل من جراء جهل وعدم إلمام المحاسب بأصول والقواعد المحاسبية والمبادئ العلمية الواجب إتباعها والالتزام بها أثناء تطبيق النظام المحاسبي ، والتي غالباً ما تعكس عدم قدرة المحاسب في الفصل والتمييز بدقة بين المصاريف الإيرادية والرأسمالية والإيرادية المؤجلة، أي أخطاء نتيجة الجهل مثل:
أ- خطأ في أسم الحساب: كحساب الأجور بدلاً من حساب الإيجارات ..الخ.
ب- خطأ في نوع الحساب:كمصروفات إيرادية بدلاً من الرأسمالية.

ج- خطأ في موقع الحساب: كوضع الأرباح في الجانب المدين من القيد.

إن هذا الخطأ له تأثير كبير ومباشر على نتيجة الأعمال التي تظهر في الحسابات الختامية بسبب زيادة أو نقصان في المصاريف أو الإيرادات ، وتعد من الأخطاء التي يصعب اكتشفها كونها لا تؤثر على فرضية التوازن المحاسبية.

5- أخطاء رياضية – حسابية: كأخطاء الجمع.

6- أخطاء كتابية أو ارتكابي: وهذا النوع يقع عند التسجيل والإثبات بدءاً بتحرير المستندات ومروراً بتوجيه المعاملات المالية على شكل قيود محاسبية وانتهاءً بترحيل القيود إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ. وقد تأثر هذه الخطاء على توازن ميزان المراجعة وقد لا تؤثر ، واهم الأسباب التي تؤدي إلى هذه الأخطاء هي:

أ- خطأ يحدث من قبل موظفي بعض الإدارات مثل المشتريات أو المبيعات أو المخازن عند تحرير المستندات.

ب- خطأ في عملية توجيه العمليات المحاسبية.

ج- خطأ حسابي في عمليات الجمع أو الطرح في أحد طرفي القيد المحاسبي أو كليهما

د- خطأ في ترحيل مبالغ أحد العمليات لطرف واحد أو لطرفيها.

هـ- خطأ في ترحيل أسم الحساب.

و- أخطاء ناجمة من عملية التكرار في إثبات القيد أو الترحيل.

أساليب اكتشاف الأخطاء

هناك بعض الأساليب التي تساعد على اكتشاف الخطاء منها:

1- عدم تحقيق فرضية التوازن المحاسبي في مختلف مراحل الدورة المحاسبية.

2- التحقق من صحة وإجراءات المراجعة المستندية.

3- الاهتمام والتركيز على إجراءات المراجعة المحاسبية كصمام أمان لتقليل الأخطاء المحاسبية.

4- متابعة الإشعارات والكشوف الواردة من الغير والصادرة لهم ومطابقتها مع أرصدة الدفاتر.

5- إعداد موازين المراجعة لفترات متقاربة.

6- أن تتم عملية التسجيل في دفتر اليومية والترحيل إلى سجل الأستاذ من قبل موظفين مختلفين يعتمد كل منهم على المستندات المحاسبية (مستند قبض ، صرف ، قيد) كمصدر أساسي.
7- اعتماد دفتر اليومية العام في إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع ، وسجل الأستاذ في إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة.
8- الاهتمام في استخدام حسابات المراقبة.
9- الاهتمام في استخدام تقنية الحاسوب في تطبيق النظام المحاسبي.

ولا بد من ذكر بعض الملاحظات فيما يخص الأخطاء المحاسبية وعملية اكتشافها منها:
1- أن الأخطاء الجزئية أسهل في الاكتشاف من الأخطاء المتكافئة.
2- عند معرفة الخطأ بصورة مباشرة ليس هناك حاجة لإجراءات كشف الأخطاء.
3- في حالة عدم كشف الخطأ بصورة مباشرة يتم إتباع بعض إجراءات والأساليب لكشف الخطأ.
4- سيتم ضمن هذا الفصل التركيز على اكتشاف وتصحيح الأخطاء في سجل اليومية والأستاذ وميزان المراجعة فقط.

ويمكن بيان المراحل المتبعة لكشف الأخطاء وفقاً لما يلي:
المرحلة الأولى: مراجعة العمليات الحسابية: أي الجمع للجانب المدين والجانب الدائن في ميزان المراجعة ، فإذا تم اكتشاف الخطأ قد يغني ذلك عن الاستمرار في البحث.
المرحلة الثانية: مراجعة عملية النقل أو إدراج العمليات من دفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة: فإذا وجد سبب الخطأ فهذا قد يغني عن الانتقال إلى المرحلة التالية.

ومن الأساليب التي تساعد في اكتشاف الأخطاء في ميزان المراجعة: ما يلي:
1- حساب الفرق بين مجموع الأرصدة المدينة والدائنة إن وجد.
2- إذا وجد الفرق ، فعند ذلك يتم اختبار هذا الفرق فإذا قبل القسمة على اثنين دون باقي فهذا دليل على أنه تم نقل احد الأرصدة إلى الجانب الخاطئ من ميزان المراجعة.
3- ويمكن أن يكون سبب الخطأ هو إثبات أحد المبالغ بصورة معكوسة :أن يتم إثبات 32 بدلاً من 23 أو إثبات 68 بدلاً من 86 وهكذا فإذا قبل هذا الفرق القسمة على تسعة دون باقي فهذا دليل على أنه تم نقل احد الأرصدة المدينة أو الدائنة بصورة معكوسة إلى ميزان المراجعة.

مثال 1:

فيما يلي ميزان مراجعة لمحلات سالم التجارية في 2009/12/31:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب
30000	---	الصندوق
20000	---	المدينون
---	15000	الأثاث
50000	---	البضاعة
40000	---	المباني
----	5000	الدائنون
---	150000	رأس المال
140000	170000	**المجموع**

المطلوب: اكتشاف الخطأ المسبب في اختلاف مجموع أرصدة ميزان المرجعة المدينة عن الدائنة.

الحل:

لإيجاد الخطأ المسبب في وجود الفرق نتبع الخطوات الآتية:

1- تحديد الفرق =

الأرصدة الدائنة – الأرصدة المدينة =

170000 – 140000 = 30000 دينار الفرق زيادة لصالح الأرصدة الدائنة.

2- قسمة الفرق على 2:

30000 ÷ 2 = 15000 دينار بما أن الرقم يقبل القسمة بدون باقي فهذا دليل احتمال لترحيل أحد الأرصدة المدينة بصورة خاطئ إلى الجانب الدائن من ميزان المراجعة ، وعند المراجعة نلاحظ أن حساب الأثاث ظهر في الجانب الدائن من ميزان المراجعة بينما هو من الأرصدة المدينة وعند التعديل يتطابق الميزان.

مثال 2:

فيما يلي ميزان مراجعة لمحلات خالد التجارية في 2008/12/31:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب
30000	---	الصندوق
20000	---	المدينون
15000		الأثاث
57000	---	البضاعة
40000	---	المباني
----	20000	الدائنون
---	160000	رأس المال
162000	180000	**المجموع**

المطلوب: اكتشاف الخطأ المسبب لاختلاف مجموع أرصدة ميزان المرجعة المدينة عن الدائنة.

الحل:

لإيجاد الخطأ المسبب في وجود الفرق نتبع الخطوات الآتية:

1- تحديد الفرق =

الأرصدة الدائنة – الأرصدة المدينة =

180000 – 162000 = 18000 دينار الفرق زيادة لصالح الأرصدة الدائنة.

2- قسمة الفرق على 9: طالما أن الفرق يقبل القسم على تسعة فإن الخطأ هو في نقل أحد الحسابات من سجل الأستاذ إلى ميزان المرجعة ، وعند المراجعة يلاحظ أن حساب البضاعة هو 75000 دينار ، وعند التعديل يتطابق الميزان.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأساليب ليست قطعية حيث يمكن أن يقبل الفرق القسمة على 2 وعلى 9 في نفس الوقت ، عليه لا بد من المرور في أكثر من مرحلة لإيجاد الخطأ.

المرحلة الثالثة: إعادة الترصيد للحسابات الظاهرة في دفتر الأستاذ.

المرحلة الرابعة : مطابقة عملية الترحيل من اليومية إلى سجل الأستاذ.

المرحلة الخامسة: إعادة جمع الأعمدة المدينة والدائنة في دفتر اليومية.

المحلة السادسة: مراجعة قيد العمليات في دفتر اليومية.

ومن الضروري التأكد من أن الخطأ يكتشف في احد المراحل فإذا تم الكشف عن الخطأ في أي مرحلة فلا حاجة إلى ألاستمرار إلى المرحلة التالية أما إذا تم الكشف عن جزء من الخطأ فعند ذلك يجب الاستمرار لغاية اكتشاف كامل الخطأ.

وقد تكون هناك أخطاء لا تؤثر على التوازن المحاسبي وهي النوع الأصعب في الاكتشاف إذ تعتمد على المهارات المحاسبية والتدقيقية للمحاسب والمدقق لاكتشافها.

تصحيح الأخطاء المحاسبية

تختلف عمليات تصحيح الخطاء المحاسبية باختلاف نوع الخطأ وموقعه ، فإذا كان في ميزان المراجعة أو سجل الأستاذ يمكن أن تعدل بالشطب والتعديل المباشر ، أما في اليومية فلا يمكن تعديلها إلا بقيد تصحيح وبموجب مستند قيد يومية.وفيما يلي عمليات التصحيح المتبعة في ميزان المراجعة والأستاذ واليومية للأخطاء المكتشفة في كل منهم وحسب مراحل المتبعة في التصحيح السابقة:

أولاً- تصحيح الأخطاء في ميزان المراجعة: ويتم التصحيح بالشطب على المبلغ الخاطئ أو الحساب الخاطئ وإثبات المبلغ أو الحساب الصحيح ومن أمثلتها:

1- تصحيح الأخطاء في مجموع الأرصدة المدينة أو الدائنة أو كليهما.

مثال 3:

فيما يلي ميزان مراجعة لمحلات خلال التجارية في 2008/12/31:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب
30000	---	الصندوق
20000	---	المدينون
15000		الأثاث
75000	---	البضاعة
40000	---	المباني
----	20000	الدائنون
---	160000	رأس المال
162000	180000	**المجموع**

المطلوب: اكتشاف الخطأ المسبب الاختلاف مجموع أرصدة ميزان المرجعة المدينة عن الدائنة وتصحيحه.

الحل:

ومن خلال إعادة الجمع يلاحظ أن هناك خطأ في الجمع ويتم التصحيح كما يلي:

----	---	
---	---	
180000 ~~162000~~	 180000	**المجموع**

2- تصحيح الخطأ الناتج عن النقل من سجل الأستاذ إلى ميزان المراجعة ، أي أن مجموع الأرصدة في ميزان المراجعة صحيح مما يتطلب الأمر الرجوع إلى عملية النقل من ألأستاذ إلى ميزان المراجعة. فعند إيجاد الخطأ في أي حساب يتم التعديل من خلال شطبه وإثبات المبلغ أو الحساب الصحيح كما هو مبين في المثال 3 السابق.

ثانياً: تصحيح الخطاء في سجل الأستاذ (التبويب عند الترحيل أو الترصيد): ويتم التصحيح بالشطب على المبلغ الخاطئ وإثبات المبلغ الصحيح كما في ميزان المراجعة من أمثلتها الخطأ

في الترصيد فعند ذلك يتم الشطب على الرقم الخطأ واثبات الرقم الصحيح ومن ثم الانتقال إلى ميزان المراجعة لتعديل الخطأ.

وبنفس الطريقة يتم تصحيح الخطأ الناتج في الترحيل للمبلغ أو للحساب من دفتر اليومية إلى سجل الأستاذ إذ يتم الشطب ومن ثم إثبات المبلغ أو الحساب الصحيح ومن أمثلة أخطاء الترحيل : خطأ كتابي في ترحيل الأرقام (ترحيل مبلغ 230 إلى سجل الأستاذ بمبلغ 320) ، خطاء في الترحيل في أسم الحساب (ترحيل المدينون حامد إلى سجل الأستاذ باسم المدينون حمد) خطأ في الترحيل للجانب العكسي (ترحيل مصروف إلى الجانب الدائن في سجل الأستاذ) ، خطأ نتيجة عدم ترحيل أحد الأطراف .

ثالثاً: تصحيح الأخطاء في دفتر اليومية (أخطأ التسجيل): في حالة تحديد الخطأ في دفتر اليومية لسبب من الأسباب بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال مراحل اكتشاف الخطأ السابقة ، عند ذلك يتم تحديد الخطأ وتصحيحه من خلال الأتي:

1- إعادة عمليات الجمع للجانب المدين والجانب الدائن لكل صفحة من صفحات اليومية وكذلك المجاميع المدورة من صفحة لأخرى ، والصفحة التي لا تتطابق فيها المجاميع المدينة مع الدائنة فهي حتماً الصفحة التي فيها الخطأ.

2- البحث عن نوع الخطأ: قد لا يكون الخطأ في اليومية ناتج من سبب واحد وإنما لعدة أسباب منها:

أ- خطأ كتابي (ارتكابي) في اسم الحساب لطرف واحد من القيد أو لعدة أطراف أو عدم شمول القيد لكل الحسابات المعنية بالعملية (خطأ سهو كامل أو جزئي).

ب- خطأ كتابي (ارتكابي) في مبلغ الحساب.

ج- مزيج من الأخطاء (في أ و ب) أي خطأ في أسم الحساب وفي المبلغ.

3- تحديد طريقة تصحيح الخطأ: يتم تصحيح الأخطاء في دفتر اليومية وفق أحدى الطرق الآتية:

أ- الطريقة المطولة:

ب- الطريقة المختصرة:

وفيما يلي شرح مفصل لكل من هذه الطرق:

أ- الطريقة المطولة

سميت بالطريقة المطولة كونها تحتاج إلى قيدين للتصحيح، قيد لإلغاء القيد الخاطئ وذلك من خلال عكسه وإلغاء أثره وبهذا تكون العملية بعد هذا القيد كأن لم تكن بعد ذلك يتم إثبات القيد الثاني والذي يتضمن إثبات العملية من جديد بصورة صحيحة ، واستناداً لهذه الطريق يتم تصحيح الخطأ المحاسبي في دفتر اليومية بخطوتين هما:

- **الخطوة الأولى:** إلغاء القيد الخاطئ وذلك بعكس القيد بالكامل إذ يوضع الجانب المدين من القيد في الجانب الدائن ، والحساب الدائن من القيد في الجانب المدين.
- **الخطوة الثانية**: أثبات القيد الصحيح ، أي كما كان يجب أن يثبت.

<u>مثال 4:</u>

فيما يلي بعض العمليات المثبتة في دفتر اليومية لمحلات خالد التجارية في شهر نيسان 2010 ، **<u>المطلوب:</u>** تصحيح الخطأ إن وجد باعتماد الطريقة المطولة في تصحيح الأخطاء المحاسبية وعلى فرض صحة شرح القيد:

-1

50000 من حـ/ المدينون

50000 إلى حـ/ المبيعات

بيع بضاعة بورقة تجارية تستحق بعد 3 أشهر

-2

40000 من حـ/ المشتريات

40000 إلى حـ/الصندوق

شراء بضاعة بمبلغ 4000 دينار نقداً

-3

2700 من حـ/ الصندوق

300 من حـ/ خصم مسموح به

3000 إلى حـ/المبيعات

بيع بضاعة نقداً بخصم تجاري 10%

-4

63000 من حـ/ المشتريات

63000 إلى حـ/المصرف

شراء أثاث بمبلغ 36000 دينار بصك

الحل:

1- نلاحظ أن الخطأ في أسم الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المطولة بقيدين:

- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)

50000 من حـ/ المبيعات

50000 إلى حـ/ المدينون

إلغاء القيد الخاطئ

- إثبات القيد الصحيح

50000 من حـ/ أوراق القبض

50000 إلى حـ/ المبيعات

إثبات القيد الصحيح

2- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المطولة بقيدين:

- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)

40000 من حـ/ الصندوق

40000 إلى حـ/ المشتريات

إلغاء القيد الخاطئ

- إثبات القيد الصحيح

4000 من حـ/ المشتريات

4000 إلى حـ/الصندوق

إثبات القيد الصحيح

3- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب والحساب الذي يخص القيد ويكون التصحيح وفق الطريقة المطولة بقيدين:

- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)

3000 من حـ/ المبيعات

2700 إلى حـ/ الصندوق

300 إلى حـ/ خصم مسموح به

إلغاء القيد الخاطئ

- إثبات القيد الصحيح
2700 من حـ/ الصندوق
2700 إلى حـ/المبيعات
إثبات القيد الصحيح

4- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب وأسم الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المطولة بقيدين:
- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)
63000 من حـ/ المصرف
63000 إلى حـ/ المشتريات
إلغاء القيد الخاطئ

- إثبات القيد الصحيح
36000 من حـ/ الأثاث
36000 إلى حـ/ المصرف
إثبات القيد الصحيح

ب- الطريقة المختصرة:

وتسمى أيضاً بالطريقة المباشرة في تصحيح الأخطاء المحاسبية لأن التصحيح يتم بقيد واحد أي بخطوة واحدة سواء كان الخطأ في اسم الحساب أو في مبلغ الحساب أو كليهما يتم في إلغاء الخطأ وثبات الصحيح في آن واحد.

ويتم التصحيح بقيد واحد من خلال الآتي:

1- ترك ما هو صحيح في القيد إن كان مبلغ أو حساب كما هو دون تغيير.
2- تصحيح ما هو خطأ فقط أي يتم إثبات قيد التصحيح وليس القيد الصحيح فيتضمن الحسابات التي يجب ذكرها ولم تذكر وكذلك تعديل المبلغ الخطأ.
3- وبالتالي يلاحظ أن مجموع الفقرتين أعلاه مساوياً للقيد الصحيح للعملية الذي كان يجب إثباته في الأساس قبل ارتكاب الخطأ.

ويكون تصحيح الخطأ في قيد واحد حسب نوع الخطأ إذ يلاحظ عند التصحيح وفق هذه الطريقة ما يلي:

- عندما يكون الخطأ في المبلغ: ويكون تسجيل الحسابات أما بأكثر أو أقل من المبالغ الحقيقية لها ، ولتصحيح جميع الأخطاء التي تخص المبالغ يمكن تطبيق القاعدة الآتية (لتخفيض أي مبلغ وقع فيه خطأ اعكس الجانب المدين والدائن لذلك الحساب بمبلغ التخفيض إي اجعله مديناً إذا كان دائن عند وقوع الخطأ وبالعكس) . (ولزيادة مبلغ أي حساب وقع فيه الخطأ يثبت الجانب المدين أو الدائن لذلك الحساب بمبلغ الزيادة أي أجعله مديناً إن كان مدين ، ودائناً إن كان دائن).

-عندما يكون الخطأ في أسم الحساب: يقع الخطأ في أسم الحساب عند تسجيل مبلغ في حساب غير الحساب الصحيح ولتصحيح هذا الخطأ يمكن إتباع القواعد الآتية: (سجل الحساب الذي لم يثبت نتيجة الخطأ وأحذف الحساب أو الحسابات الذي سجل خطأ بعكس طريقة تسجيله).

- الخطأ في المبلغ واسم معاً: ولتصحيح مثل هذا الخطأ تطبق قاعدة تصحيح المبالغ بالنسبة للمبالغ وقاعدة تصحيح الحساب بالنسبة للحسابات.

مثال 5:

بالرجوع إلى بيانات المثال 4 وعلى فرض أن المطلوب تصحيح القيود وفق الطريقة المختصرة (المباشرة).

الحل: وفق الطريقة المختصرة

1- نلاحظ أن الخطأ في أسم الحساب ويكون التصحيح بقيد بعد تطبيق القاعدة الملائمة:

- إثبات قيد التصحيح

50000 من حـ/ أوراق القبض

50000 إلى حـ/ المدينون

إثبات قيد التصحيح

2- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المختصرة بقيد بعد تطبيق القاعدة الملائمة:

40000 – 4000 =36000 زيادة يجب تخفيضها في حساب كل من المشتريات والصندوق.

- إثبات قيد التصحيح

36000 من حـ/ الصندوق

36000 إلى حـ/ المشتريات

إثبات قيد التصحيح

3- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب والحساب الذي يخص القيد ويكون التصحيح وفق الطريقة المختصرة بقيد بعد تطبيق القاعدة الملائمة:

3000 – 2700 = 300 زيادة في حساب المبيعات يجب خفضها.

300 حساب خصم مسموح يجب أن لا يظهر كونه خصم تجاري لذا يتم إلغاء الحساب والمبلغ.

- إثبات قيد التصحيح

300 من حـ/ المبيعات

300 إلى حـ/ خصم مسموح به

إثبات قيد التصحيح

4- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب وأسم الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المختصرة بقيد بعد تطبيق القاعدة الملائمة:

63000 – 36000 =27000 زيادة في حساب المصرف يجب تخفيضها.

63000 لحساب المشتريات خطأ في التوجيه المحاسبي يجب إلغائه.

36000 لحساب الأثاث التي تم شرائها يجب إثباتها.

- إثبات قيد التصحيح

27000 من حـ/ المصرف

36000 من حـ/ الأثاث

63000 إلى حـ/ المشتريات

إثبات قيد التصحيح

عيوب الطريقة المختصرة

لوجود مجموعة من النواقص المنهجية والعلمية يعاب على الطريق المختصرة ما يلي:

1- إن كل قيد محاسبي لابد أن يدعمه مستند يؤيد صحة إثباته ، لكن في حال إجراء عملية التصحيح في طرف واحد من القيد وليس بأكمله ، يصعب تأمين مستند يغطي نصف القيد.

2- ليس من الممكن تطبيق هذه الطريقة في حال حدوث أخطاء محاسبية خارج نطاق دفتر اليومية ، وبالذات الأخطاء الناجمة عن الترحيل إلى سجل أستاذ.

3- أنها لا تمحو أثر الخطأ بشكل جذري بل يتم ترميمه إذ من الأفضل إلغاء القيد الخطأ كلياً وبناء قيداً صحيحاً كاملاً.

4- يصعب تطبيق هذه الطريقة في حال كون الخطأ في أحد طرفي القيد المحاسبي كخطأ في الجمع.

ولتوضيح النقطة الرابعة من عيوب الطريقة المختصرة نأخذ المثال الأتي:

مثال 6:

فيما يلي احد القيود المحاسبية المثبتة في سجلات خالد التجارية والذي وجد فيه خطأ السهو في إثبات القيد إذ كان الطرف المدين أكبر من الدائن وكما هو موضح أدناه:

7000 من حـ/ المدينون (كامل)
800 من حـ/ الصندوق
8700 إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة بمبلغ 7800 نقداً وعلى الحساب لكامل

المطلوب:

أولاً: تصحيح الخطأ بافتراض صحة شرح القيد بأتباع ما يلي:
1- الطريقة المطولة.
2- الطريقة المختصرة.
ثانياً: بين أيهم أصح محاسبياً في التصحيح.

الحل: أولاً:

1- الطريقة المطولة:
- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)

8700 من حـ/ المبيعات
800 إلى حـ/ الصندوق
7000 إلى حـ/ المدينون (كامل)
إلغاء القيد الخاطئ

- إثبات القيد الصحيح

800 من حـ/ الصندوق
7000 من حـ/ المدينون (كامل)
7800 إلى حـ/المبيعات
إثبات القيد الصحيح

2- الطريقة المختصرة.

يتم إيجاد الفرق أولاً كون الخطأ هو في المبلغ وكما يلي:
8700 – 7800 = 900 زيادة في المبيعات يجب تخفيضها.

وبما أن هذه الزيادة كانت نتيجة خطأ في الجمع فلا يوجد حساب مقابل لها للتصحيح لذا ضمن هذه الطريقة هناك ثلاث معالجات محاسبية هي:

أ- اعتماد نفس الحساب : إثبات قيد التصحيح

8700 من حـ/ المبيعات
7800 إلى حـ/ المبيعات
إثبات قيد التصحيح

لا يمكن اعتماد هذه المعالجة لافتقارها للدقة والموضوعية المحاسبية إذ لا يمكن اعتبارها قيد مزدوج حيث أن طرفي الحساب المدين والدائن هو نفس الحساب وهذا لا يقبل علمياً باعتبار أن أي عملية يجب أن يكون بها طرفان وكحد أدنى حسابان مختلفين.

ب- اعتماد القيد الأبتر : إثبات قيد التصحيح

900 من حـ/ المبيعات
-- إلى حـ/----
إثبات قيد التصحيح

ولكن استخدام القيد الأبتر هكذا يخل بطرق الإثبات المحاسبية في أدراج الحساب والمبلغ لذا لا يمكن اعتمادها أيضاً.

ج- اعتماد الحساب المعلق : إثبات قيد التصحيح

900 من حـ/ المبيعات

900 إلى حـ/ حساب معلق

إثبات قيد التصحيح

ولكن هذا سوف يخل في توازن صفحات دفتر اليومية. لذا لا يمكن أعتماه ضمن هذه الحالة أيضاً.

ثانياً: بين أيهم أصح محاسبياً في التصحيح.

من خلال أخذ المعالجات المحاسبية الخاصة بالطريقة المختصرة ومقارنتها بالطريقة المطولة نجد أن الطريقة المطولة اصح محاسبياً في تصحيح مثل هذه الأخطاء.

الحساب المعلق

يقوم بعض المحاسبين ولضيق الفترة المتاحة لتدقيق الأخطاء اللجوء إلى فتح حساب مرحلي وسيط يحمل بالفرق الظاهر في ميزان المراجعة في نهاية السنة المالية لعدم إمكانية تحديد سبب الفرق حالياً نظراً للجهد والوقت الذي تتطلبه تلك الأخطاء ، ويطلق على هذا الحساب أسم الحساب المعلق ويعرف هذا الحساب على أنه حساب وسطي يفتح عادة في نهاية السنة المالية لعدم تمكن المحاسب من معرفة أسباب الفروق الناتجة في مجاميع أرصدة ميزان المراجعة فيتم تحميل الفرق عليه لحين اكتشافه في هذه السنة أو في السنة القادمة.

ويكون هذا الحساب بدون هوية محاسبية محددة ، بل تكون هويته هي الجهة الأقل ، والتي يتطلب مطابقتها مع الجهة الأكبر فأن كانت الأرصدة المدينة أكبر من الدائنة أصبح الحساب المعلق ذا رصيد دائن والعكس صحيح ، وبذلك يتم تسوية الفرق باستخدام هذا الحساب ليحقق التطابق في ميزان المراجعة مؤقتاً. ويعد هذا الحساب دليل على عدم مهارة المحاسب وعدم كفاءته.

ويستمر خلال هذه الفترة البحث عن موقع الخطأ والحساب والمعني به لإثبات القيود اللازمة لإلغاء الحساب المعلق ، وقفله بذلك الحساب المعني وهو ما يجب أن يحصل لكن أحياناً تكون السنة المالية قد انتهت والحساب المعني بالخطأ لم يعرف بعد مما يضطر المحاسب إلى إظهار الحساب المعلق الدائن ضمن مجموعة أرصدة دائنة أخرى في الطرف الأيسر من الميزانية أما إذا كان رصيد الحساب المعلق مدين فيظهر في الطرف الأيمن من الميزانية العمومية تحت بند أرصدة مدينة أخرى.

وعند تمكن المحاسب من تحديد الفرق في السنة اللاحقة وكان السبب أحد الحسابات الاسمية (مصروفات أو إيرادات) يتم قفل هذا الحساب في حساب رأس المال أو جاري صاحب المشروع إن كان المشروع فردي ، وفي حساب توزيع الأرباح والخسائر أو جاري الشركاء إن كانت شركة تضامنية ، وفي الأرباح المحتجزة أو الاحتياطي الرأسمالي في شركات الأموال (الشركات المساهمة). وكذلك في حالة عدم التمكن من معرفة سبب الفرق.

أما إذا تمكن المحاسب من معرفة الخطأ في السنة اللاحقة وكان يخص أحد الحسابات الحقيقية أو الشخصية فيقفل بذلك الحساب مباشرة وبنفس الوقت يتم إلغاء الحساب المعلق.

وفي حالة اكتشاف الفرق في نفس السنة التي فتح فيها الحساب المعلق فعند ذلك يقفل فيه مباشرة سواء كانت الحسابات اسمية (وهمية) أو حقيقية أو شخصية.

علماً أن الحساب المعلق يظهر بالفرق الناتج في ميزان المراجعة دون إثبات قيد محاسبي بذلك ولكن يتم قفله وفق قيد محاسبي.

أما الأخطاء المحاسبية التي تكتشف في سنوات لاحقة والتي لم يعد لها حساب معلق كونها من الأخطاء المتكافئة فعند ذلك تعالج الأخطاء الواقعة في الحسابات الاسمية بقفلها برأس

المال إن كان المشروع فردي أو ألإرباح المحتجزة إن كانت شركة مساهمة ، أو جاري الشركاء إن كانت شركة تضامنية. أما الحسابات الحقيقية والشخصية فيتم قفلها بحسابها الخاص بها مباشرةً.

مثال 7:

عند تدقيق ميزان المراجعة لمحلات خالد التجارية في 2008/12/31 تبين أن هناك فرق بمقدار 8000 دينار دائن (أي الرصيد الدائن أكبر من الرصيد المدين في ميزان المراجعة) لم يتم تحديد سببها لذا تم فتح حساب معلق بقيمتها مديناً بهدف موازنة ميزان المراجعة لغاية اكتشاف الخطأ علماً أن المحلات مشروع فردي ولديه حساب جاري صاحب المشروع يتم قفل فيه المسحوبات والأرباح السنوية.

المطلوب: إثبات قيد قفل الحساب المعلق وفق الفروض الآتية:

1- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب للمدين حميد بمقدار8000 دينار لم يثبت في سجلات اليومية.
2- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب للرواتب بمقدار8000 دينار لم يثبت في سجلات اليومية.
3- في 2009 تم اكتشاف أن هناك حساب للمدين حميد بمقدار8000 دينار لعام 2008 لم يثبت في سجلات اليومية.
4- في 2009 تم اكتشاف أن هناك حساب للرواتب بمقدار8000 دينار لعام 2008 لم يثبت في سجلات اليومية.

الحل:

يتم في 2008/12/31 فتح حساب جاري دون إثبات قيد بذلك ويكون الحساب كما يلي:

حـ/ حساب معلق

		2008/12/31	**8000**

1- في السنة الحالية

8000 من حـ/ المدينون (حميد)
8000 إلى حـ/حساب معلق
إلغاء الحساب المعلق

2- في السنة الحالية

8000 من حـ/ الرواتب
8000 إلى حـ/ حساب معلق
إلغاء الحساب المعلق

3- في السنة اللاحقة (2009)

8000 من حـ/ المدينون (حميد)
8000 إلى حـ/حساب معلق
إلغاء الحساب المعلق

4- في السنة اللاحقة (2009)

8000 من حـ/ جاري صاحب المشروع

8000 إلى حـ/ حساب معلق
إلغاء الحساب المعلق

ملاحظة: في الحالة الرابعة إن لم يذكر أن لصاحب المشروع حساب جاري صاحب المشروع عند ذلك يتم إقفال المعلق في حساب رأس المال عند اكتشاف الخطأ في الحساب الاسمي وكما يلي:

في السنة اللاحقة (2009)
8000 من حـ/ رأس المال
8000 إلى حـ/ حساب معلق
إلغاء الحساب المعلق

أسئلة الفصل الثامن

س1/ عرف ما يلي:
الحساب المعلق ، الخطأ ، الخطأ المحاسبي ، الغش ، أخطاء التعويض ،أخطاء السهو ، الأخطاء المتكافئة ، القيد الأبتر.

س2/ قارن بين :
1- الخطأ والغش.
2- أخطاء تؤثر على كلا طرفي القيد المحاسبي وأخطاء تؤثر على أحد طرفي القيد المحاسبي.

س3/ أجب عن ما يأتي:
1- أسباب الأخطاء المحاسبية.
2- أنواع الغش.
3- أنواع الأخطاء المحاسبية.
4- أساليب اكتشاف الأخطاء المحاسبية والحد منها.
5- مراحل كشف الخطأ.
6- عيوب الطريقة المباشرة في تصحيح الأخطاء.

س4/ مثل لما يأتي:

نوع الخطأ	المثال على الخطأ
- خطأ السهو الكلي	حذف قيد بالكامل
- خطأ التعويض	
- أخطاء في مرحلة تحرير المستند المحاسبي	
- أخطاء التوجيه المحاسبي وأخطاء	
- أخطاء في مرحلة التبويب	
- أخطاء في مرحلة الترصيد	

- أخطاء في مرحلة إعداد ميزان المراجعة	
- أخطاء عند إعداد القوائم المالية	
- خطأ التكرار	

س5/ أجب بـ صح أو خطأ على كل مما يأتي مع تصحيح الخطأ إن وجد:

1- يعد توازن ميزان المراجعة دليلاً قاطعاً على صحة خطوات الدورة المحاسبية.

2- من الأخطاء الفنية المحاسبية زيادة موجود معين يقابله نقصان في مصروف إيرادي بنفس القيمة.

3- تعد الأخطاء المتكافئة أسهل في الاكتشاف من الأخطاء الجزئية.

4- إذا وجد الفرق في ميزان المراجعة ، فعند ذلك يتم اختبار هذا الفرق فإذا قبل القسمة على اثنين دون باقي فهذا دليل على أنه تم نقل احد الأرصدة إلى الجانب الخاطئ من الميزان.

5-تعد الطريقة المباشرة اصح محاسبياً في تصحيح أخطاء الجمع في احد طرفي القيد.

س6/ فيما يلي ميزان مراجعة لمحلات خال التجارية في 2008/12/31:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب
30000	---	الصندوق
40000	---	البضاعة
200000	---	المباني
----	60000	الدائنون
---	210000	رأس المال
27000	290000	**المجموع**

المطلوب: اكتشاف الخطأ المسبب الاختلاف مجموع أرصدة ميزان المرجعة المدينة عن الدائنة وتصحيحه.

س7/ أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

1- تشمل الأخطاء المحاسبية بصورة عامة:

أ- الخطأ ب- الغش

ج- الخطأ والغش د- كل ما ذكر خطأ

2- إذا قبل الفرق في ميزان المراجعة القسمة على تسعة دون باقي فهذا دليل على أنه تم نقل حساب المدينون البالغ 65000 دينار من سجل الأستاذ إلى ميزان المراجعة بالجانب:

أ- المدين بمقدار56000 ب- المدين بمقدار6500

ج- الدائن بمقدار56000 د- الدائن بمقدار6500

3- سدد صاحب المشروع من ماله الخاص مبلغ 1000 دينار نقداً لأحد الدائنين على المنشأة وقد ثبت خطاءً على حساب الصندوق لذا تم تصحيح القيد بقيد واحد وضع فيه الصندوق:

أ- بالجانب المدين بمبلغ 2000 ب- بالجانب الدائن بمبلغ 2000

ج- بالجانب المدين بمبلغ 1000 د- بالجانب الدائن بمبلغ 1000

4- سددت إحدى المنشآت مبلغ 1000 دينار نقداً لأحد المجهزين ثبت بصورة صحيحة في دفتر اليومية إلا أنه لم يرحل كامل القيد إلى سجل الأستاذ لذا تم تصحيح هذا الخطأ بـ:

أ- إثبات العملية مرة أخرى
ب- إلغاء العملية وإثباتها مرة أخرى
ج- يتم الشطب في دفتر اليومية ومن ثم إثبات المبلغ والحساب الصحيح
د- يتم الشطب في سجل الأستاذ ومن ثم إثبات المبلغ والحساب الصحيح

5-يعد الخطأ في الفقرة (4) السابقة من الأخطاء:
أ- في مرحلة تحرير المستند
ب- في مرحلة التوجيه المحاسبي
ج- أخطاء في مرحلة التبويب
د- أخطاء في مرحلة الترصيد

س8/ صحح القيود التالية بالاعتماد على شرح القيد وفق ما يأتي: (باستخدام القيد الأبتر وفق الطريقة المختصرة عند الحاجة)

(أ): الطريقة المطولة	(ب): الطريقة المختصرة
500 من حـ/ المصرف 500 إلى حـ/ الصندوق إرسال صك بـ 500 إلى المصرف كان في الصندوق	60000 من حـ/ الدائنون (سالم) 60000 إلى حـ/ الصندوق سداد مبلغ 6000 دينار إلى الدائن سامر نقداً
8000 من حـ/ الأثاث 800 إلى حـ/ المصرف شراء أثاث بمبلغ 8000 دينار بصك	6900 من حـ/ الصندوق 69000 إلى حـ/ المبيعات شراء بضاعة بمبلغ 6900 دينار نقداً.
5400 من حـ/ المشتريات 5400 إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة بمبلغ 5400 دينار بالآجل	4600 من حـ/ المدينون (أحمد) 4600 إلى حـ/ البضاعة بيع بضاعة بمبلغ 4600 دينار بالآجل إلى أحمد.
6300 من حـ/ الأثاث 6300 إلى حـ/ المصرف شراء أثاث بمبلغ 63000 دينار نقداً	5700 من حـ/ الصندوق 5700 إلى حـ/ الدائنون (كامل) سداد مبلغ 7500 دينار إلى الدائن كمال نقداً
5000 من حـ/ البضاعة 5000 إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة بمبلغ 5000 دينار نقداً	5800 من حـ/ ألآت 5800 إلى حـ/ المصرف شراء أثاث بمبلغ دينار5800 بصك
4300 من حـ/ أ.ق 4300 إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بمبلغ 3400 دينار بالآجل إلى جاسم.	7000 من حـ/المدينون (حامد) 7000 إلى حـ/ الصندوق استلم من المدين حمد مبلغ 70000 دينار نقداً
4400 من حـ/ الأثاث 2200 إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة بمبلغ 6600 دينار نقداً	5700 من حـ/ الصندوق 5700 إلى حـ/ الدائنون (كامل) سداد مبلغ 75000 دينار إلى الدائن كمال نقداً
7000 من حـ/ المشتريات 7000 إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة بمبلغ 7000 دينار بصك	9000 من حـ/ الدائنون حماد 900 إلى حـ/ المصرف سداد دين إلى حامد بمقدار 9000 دينار نقداً
2000 من حـ/ صكوك برسم التحصيل 200 إلى حـ/ الصندوق إرسال صك بـ 200 إلى المصرف كان في الصندوق	2000 من حـ/ السيارات 2000 إلى حـ/ الصندوق شراء سيارة لصاحب المشروع 2000 دينار بكمبيالة

س9/ عند تدقيق ميزان المراجعة لمحلات سمير التجارية في 2009/12/31 تبين أن هناك فرق بمقدار 77000 دينار مدين لم يتم تحديد سببها لذا تم فتح حساب معلق بقيمتها بهدف موازنة ميزان المراجعة لغاية اكتشاف الخطأ علماً أن المحلات مشروع فردي ولديه حساب جاري صاحب المشروع يتم قفل فيه المسحوبات والأرباح السنوية.

المطلوب: إثبات قيد قفل الحساب المعلق وفق الفروض الآتية:

1- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب للدائن شاكر بمقدار77000 دينار لم يثبت في سجلات اليومية.
2- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب إيراد عقار بمقدار77000 دينار لم يثبت في سجلات اليومية.
3- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب إيراد عقار بمقدار90000 دينار لم يثبت في سجلات اليومية.
4- في 2010 تم اكتشاف أن هناك حساب للدائن شاكر بمقدار77000 دينار لم تثبت في عام 2009 في السجلات اليومية.
5- في 2010 تم اكتشاف أن هناك حساب إيراد عقار بمقدار77000 دينار لم تثبت في عام 2009 في السجلات اليومية.

الفصل التاسع

التسويات الجردية وميزان المراجعة المعدل

يتم إعداد ميزان المراجعة المعدل في نهاية السنة المالية كأول خطوة في عمل الحسابات الختامية وإعداد القوائم المالية الختامية ولكن يتم قبل إعداد ميزان المراجعة المعدل ، إثبات قيود التسوية اللازمة وفق الأساس المحاسبي المعتمد لذا سيتم تناول إعداد ميزان المراجعة المعدل وفق الخطوات الآتية:

أولاً- إعداد ميزان المراجعة:

في نهاية السنة المالية يتم إعداد ميزان المراجعة سواء بالأرصدة أو بالمجاميع أو بكليهما ومن ثم يتم جرد هذه الحسابات لإثبات قيود التسوية إن وجدت.

ثانياً- الأساس المعتمد في إثبات قيد التسوية:

لقيد العمليات المحاسبية في أي وحدة يتم إتباع أحد الأسس الآتية:

1- الأساس النقدي.
2- أساس الاستحقاق.
3- أساس الاستحقاق المعدل.

إن إتباع أي من الأسس أعلاه يعتمد على:

- طبيعة نشاط المشروع ، وطبيعة الإيرادات والمصروفات فيه.
- مدى أهمية البيانات المحاسبية بالنسبة للمشروع وللأطراف الأخرى المعنية بها.
- الشكل القانوني للمشروع.
- مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة.

وفيما يلي شرح مفصل لهذه الأسس:

1- الأساس النقدي:

وبموجب هذا الأساس لا يثبت في دفاتر المشروع إلا الإيرادات التي تم استلامها بغض النظر من أنها تخص السنة الحالية أو السابقة أو اللاحقة ، والمصروفات التي يتم دفعها فقط سواء تخص السنة الحالية أو السابقة أو اللاحقة. بمعنى لا يعترف بالإيراد إلا بعد استلامه ولا يعترف بالمصروف إلا بعد سداده. ويعد الأساس النقدي من أقدم الأسس في المحاسبة ولا زالت تطبق في الوحدات الحكومية وبعض المهن الحرة.

ومن مبررات هذا الأساس:

أ- قصر الفترة عادة ما بين تحقق الإيراد واستلامه ، وما بين تحقق المصروف وبين دفعه.
ب- محدودية أو قلة الأهمية للبيانات المحاسبية من وجهة مالك المشروع.
ج- سهولة الفهم والبساطة بالتطبيق مقارنة بأساس الاستحقاق.
د- توفير مستوى عال من الرقابة على حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

أما عيوب هذا الأساس:

أ- لا يوفر البيانات اللازمة لحساب النتيجة والمركز المالي بصورة عادلة تعبر عن وضع المشروع الحقيقي.
ب- لا يوفر الإمكانية في عمل المقارنات بين الفترات المالية.

2- أساس الاستحقاق:

وفقاً لهذا الأساس ، لا يعد إيراد ولا يعد مصروف للفترة المالية إلا فقط ما يخصها وبغض النظر عن عملية الاستلام أو الدفع النقدي الفعلي ، عليه فأن الإيرادات والمصروفات التي تخص فترات أخرى سابقة أو لاحقة لا تعد من ضمن إيرادات ومصروفات الفترات المالية المعنية، ويتميز هذا الأساس بما يلي:

أ- يوفر بيانات أكثر عدالة لإظهار نتيجة عمل المشروع ومركزه المالي حيث يتضمن حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والميزانية العمومية بيانات حقيقية من خلال أخذه بنظر الاعتبار:

- تناقص الموجودات الثابتة بحكم استخدامها وتقادمه.
- وجود عمليات مالية تؤثر على أكثر من فترة مالية واحدة سواء تضمنت إيرادات أو مصروفات أو أرباح أو خسائر.

ب- أنه أكثر ملائمة لتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة وخصوصاً مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات.

ج- يوفر رقابة أكثر شمولية وليس على حركة النقدية فقط ، وهذا يتيح إجراء المقارنات سليمة بين الفترات المالية ، استناداً إلى استقلال كل فترة عن غيرها.

ملاحظة: يتم تطبيق أساس الاستحقاق في جميع الوحدات الاقتصادية عدا ما تم ذكره وفق الأساس النقدي وأساس الاستحقاق المعدل (في المهن الحرة) ، أما ما عدا ذلك سواء كان المشروع خدمي أو تجاري أو صناعي فيتم تطبيق أساس الاستحقاق ، وبما أن مفردات المنهج المتبع هنا هو المشروع التجاري لذا فهو يطبق أساس الاستحقاق.

3- أساس الاستحقاق المعدل:

ويطبق هذا الأساس خاصةً في المهن الحرة (مكاتب المحامين أو العيادات الطبية أو مكاتب المحاسبين ..الخ) إذ يتم اعتماد أساس الاستحقاق فيما يخص المصروفات والأساس النقدي فيما يخص الإيرادات.

ثالثاً: جرد الحسابات وقيود التسوية

يطلق على التسوية محاسبياً بأنها عبارة عن عملية تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروفات وإيرادات تطبيقاً لمبادئ تحقق الإيراد والمقابلة والاستحقاق وفرضي الاستمرارية والدورية وتتم هذه التعديلات في نهاية السنة المالية. وحسب طبيعة المنشات التجارية والتي تكون هادفة للربح وحسب المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة فيها فإنه يتطلب العمل بأساس الاستحقاق وجرد الحسابات لإعداد قيود التسوية ، والجرد هنا يعني عملية التأكد من الوجود الفعلي للموجود والتحقق من أرصدة الالتزامات والمصروفات والإيرادات ، أما التسوية القيدية فتعني إعداد قيود التسوية ، وهي قيود يومية لمعالجة حدث اقتصادي مستمر لا يمكن حسم موضوعه إلا في نهاية الفترة المالية ، أو أن المستندات الخاصة بهذا الحدث لم تصل بعد ليمكن إعداد القيد اللازم بذلك.

ويتم عمل الجرد الشامل للحسابات الظاهرة في ميزان المرجعة ليتم بعد ذلك إثبات قيود التسوية والتي تتضمن:

1- جرد وتسوية المصروفات: يتم على أساس هذا الجرد إثبات قيود التسوية للمصروفات المستحقة وللمصروفات المدفوعة مقدماً ، وجرد المصروفات يعني حصر معالجاتها ومستنداتها وأرصدتها لتحديد علاقتها بالفترة المالية الحالية بمعنى التمييز بين أرصدة حسابات المصروفات فإذا كانت تساوي نصيب الفترة الحالية فلا يثبت قيد تسوية لها ، أما أذا زادة أو نقصت عن ما يخص السنة المالية فعند ذلك يثبت قيد التسوية وفق الحسابات الآتية:

أ- مصروفات مدفوعة مقدماً: ويظهر هذا الحساب عندما تكون أرصدة حسابات المصروفات أكبر من نصيب الفترة الحالية(المصروف المدفوع خلال السنة أكبر مما يخص السنة) فهي

تتضمن مبالغ تخص دورات محاسبية أو فترات مالية لاحقة فيثبت قيد تسوية لها كمصروفات مدفوعة مقدماً كتسوية حسابية لتساوي نصيب السنة الحالية ، وهي تمثل موجودات للمشروع (ومن أمثلتها الرواتب المدفوعة مقدماً). ويكون هذا الحساب في الجانب المدين من قيد التسوية ويكون المصروف في الجانب الدائن ويثبت القيد بقيمة الزيادة التي يجب تخفيضها.ويكون القيد كما يلي:

×× من حـ/ مصروفات مدفوعة مقدماً (مثل رواتب مدفوعة مقدماً)
×× إلى حـ/ المصروف (الرواتب ، أجور الماء ...الخ)
إثبات قيد التسوية لـ ...

ب- مصروفات مستحقة: ويظهر هذا الحساب عندما تكون أرصدة حسابات المصروفات أقل من نصيب الفترة الحالية(المصروف المدفوع خلال السنة أقل مما يخص السنة) فيثبت قيد تسوية لها كمصروفات مستحقة كمتمم حسابي لتساوي نصيب السنة الحالية وهي تمثل مطلوبات على المشروع (ومن أمثلتها الرواتب المستحقة..) ، ويكون هذا الحساب في الجانب الدائن من قيد التسوية ويكون المصروف في الجانب المدين ويثبت القيد بقيمة النقصان التي يجب زيادته. ويكون القيد كما يلي:

×× من حـ/ المصروف (الرواتب ، أجور الماء ، ضريبة الدخل ...الخ)
×× إلى حـ/ مصروفات مستحقة (مثل رواتب مستحقة)
إثبات قيد التسوية لـ ...

2- جرد وتسوية الإيرادات: يتم على أساس هذا الجرد إثبات قيود التسوية للإيرادات المستحقة وللإيرادات المدفوعة مقدماً، وجرد الإيرادات يعني حصر معالجاتها ومستنداتها وأرصدتها لتحديد علاقتها بالفترة المالية الحالية بمعنى التمييز بين أرصدة حسابات الإيرادات فإذا كانت تساوي نصيب الفترة الحالية فلا يثبت قيد تسوية لها ، أما أذا زادة نقصت عن ما يخص السنة المالية فعند ذلك يثبت قيد التسوية وفق الحسابات الآتية:

أ- الإيرادات المستلمة مقدماً: ويظهر هذا الحساب عندما تكون أرصدة حسابات الإيرادات أكبر من نصيب الفترة الحالية (الإيراد المستلم خلال السنة أكثر مما يخص السنة) ، فهي تتضمن مبالغ تخص دورات محاسبية أو فترات مالية لاحقة فيثبت قيد تسوية لها كإيرادات مستلمة مقدماً كتسوية حسابية لتساوي نصيب السنة الحالية وتمثل مطلوبات على المشروع(ومن أمثلتها إيراد عقار مستلم مقدماً..). ويكون هذا الحساب في الجانب الدائن من قيد التسوية ويكون حساب الإيراد في الجانب المدين ويثبت القيد بقيمة الزيادة التي يجب تخفيضها وكما يلي:

×× من حـ/ الإيراد (إيراد عقار ، فوائد دائنة ، إيراد أ.مالية..الخ)
×× إلى حـ/ إيرادات مستلمة مقدماً (مثل إيراد عقار مستلم مقدماً)
إثبات قيد التسوية لـ ...

ب- الإيرادات المستحقة: ويظهر هذا الحساب عندما تكون أرصدة حسابات الإيرادات أقل من نصيب الفترة الحالية(الإيراد المستلم خلال السنة أقل مما يخص السنة) فيثبت قيد تسوية لها كإيرادات مستحقة كمتمم حسابي لتساوي نصيب السنة الحالية وهي تمثل موجود للمشروع (ومن أمثلتها إيراد عقار مستحق..)، ويكون هذا الحساب في الجانب المدين من قيد التسوية ويكون حساب الإيراد في الجانب الدائن ويثبت القيد بقيمة النقصان التي يجب زيادته وكما يلي:

×× من حـ/ الإيرادات المستحقة (مثل إيراد عقار مستحق)
×× إلى حـ/ الإيراد (إيراد عقار ، فوائد دائنة ، إيراد أ.مالية..الخ)
إثبات قيد التسوية لـ ...

مثال1: في 31/ 2012/12 وعند جرد حسابات محلات معمر التجارية وجد أن رصيد حساب الرواتب هو 10000 دينار بينما الراتب الشهري هو 1000 دينار ، ورصيد أجور الكهرباء 4000دينار بينما كان مقدار الاشتراك الشهري هو 250 دينار ، ورصيد حساب إيراد عقار 30000 دينار وتبين أنه يخص ثلاث سنوات ، ورصيد حساب إيراد أوراق مالية 40000 دينار بينما الذي يخص السنة هو 50000 دينار.

المطلوب: إثبات قيود التسوية اللازمة في محلات معمر في 2012/12/31.

الحل:- الرواتب التي تخص السنة الحالية = 1000 × 12= 12000 دينار لذا هناك رواتب مستحقة بمقدار 2000 دينار وذلك لأن رصيد حساب الرواتب كان بمقدار 1000 دينار.

2000 من حـ/الرواتب
2000 إلى حـ/ رواتب مستحقة
إثبات قيد التسوية لحساب الرواتب المستحقة

- أجور الكهرباء التي تخص السنة = 250 × 12 = 3000 دينار لذا هناك أجور كهرباء مدفوعة مقدماً بمقدار 1000 دينار وذلك لأن رصيد حساب أجور الكهرباء كان بمقدار 4000 دينار.

1000 من حـ/ أجور كهرباء مدفوعة مقدماً
1000 إلى حـ/ أجور كهرباء
إثبات قيد التسوية لأجور كهرباء مدفوعة مقدماً

- إيراد العقار الذي يخص السنة هو = 3000 ÷ 3 = 10000 دينار لذا هناك إيراد عقار مستلم مقدماً بمقدار 20000 دينار وذلك لأن رصيد حساب إيراد عقار كان بمقدار 30000 دينار.

20000 من حـ/ إيراد عقار
20000 إلى حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً
إثبات قيد التسوية لإيراد عقار مستلم مقدماً

- إيراد أوراق مالية الذي يخص السنة = 50000 دينار لذا هناك إيراد أوراق مالية مستحقة بمقدار 10000 دينار وذلك لأن رصيد حساب إيراد أوراق مالية كان بمقدار 40000 دينار.

10000 من حـ/ إيراد أ.مالية مستحق
10000 إلى حـ/ إيراد أ.مالية
إثبات قيد التسوية لإيراد أ.مالية مستحق

3- جرد وتسوية الموجودات: إذ يتم جرد كافة الموجودات في المشروع والتأكد من صحة أرصدتها وعائديتها للمشروع ومطابقة الأرصدة مع الموجود الفعلي لها وتتضمن عمليات الجرد ما يلي:

أ- **جرد وتسوية الموجودات الثابتة:** يتم إثبات قيود الاندثار أو الإهلاك أو النفاد على الموجودات الثابتة المملوكة (وقيود الإطفاء للنفقات المؤجلة) من قبل الوحدة الاقتصادية وفقاً لنسب الاندثار ووفقاً لأسلوب الإثبات (قسط ثابت أو متناقص ..الخ) ويثبت وفق الطريقة المطولة وكما يلي:

×× من حـ/ ألاندثار (اندثار مباني ..الخ)
×× إلى حـ/ مخصص الاندثار (مخصص اندثار مباني ..الخ)
إثبات قيد التسوية لـ ...

وتتضمن عمليات الجرد معرفة أنواعها وأعدادها وكلفة الشراء والتأكد من ملكية المشروع وموقع تواجدها ومسؤولية حيازتها علماً أن الاندثار يقفل في حساب الأرباح والخسائر أما المخصص فيظهر بجانب الموجودات تحت الموجود الثابت بقيمة سالبة.

ب- **جرد وتسوية الصندوق**: يتم إثبات قيد التسوية في حالة وجود النقص أو الزيادة فإذا كان هناك نقص يتم توسيط حساب النقص في الصندوق (يكون في الجانب المدين وحساب الصندوق في الجانب الدائن بقيمة النقص) وإذا كان هناك زيادة يوسط حساب الزيادة في الصندوق (يكون في الجانب الدائن وحساب الصندوق في الجانب المدين بقيمة الزيادة) لغاية معرفة سبب النقص أو الزيادة وأن لم يتم تحديد سبب النقص يتحمل النقص أمين الصندوق أما الزيادة فإن لم يحدد سببها فتقفل كإيراد في حساب الأرباح والخسائر معنى هذا لا تظهر حسابات التسوية للصندوق ضمن الميزانية في نهاية السنة.

- في حالة نقص في الصندوق:

×× من حـ/ نقص في الصندوق
×× إلى حـ/ الصندوق
إثبات قيد النقص في الصندوق

- وعند التقصي عن السبب فيتم التوصل إلى أحدى النتائج الآتية:

1- أما معرفة سبب النقص عند ذلك يثبت القيد الأتي:

×× من حـ/ سبب النقص (على سبيل المثال سداد مصروفات ، دائنون..الخ)
×× إلى حـ/ نقص في الصندوق
إثبات قيد التسوية للنقص في الصندوق عن سداد ...

2-أو عدم معرفة سبب النقص عند ذلك يحمل أمين الصندوق بالنقص وتتم المطالبة مباشرة منه ، وإذا كان أمين الصندوق ثقة وبعيد عن الشبهات عند ذلك يقفل في حساب الأرباح والخسائر ويثبت القيد الأتي:

×× من حـ/ الصندوق أو الأرباح والخسائر
×× إلى حـ/ نقص في الصندوق
إثبات قيد التسوية للنقص في الصندوق

مثال2: عند جرد النقد الموجود في الصندوق بمحلات معمر التجارية وذلك في 2012/12/31 وجد أنه بمقدار 50000 دينار بينما كان الرصيد في السجلات المحاسبية بمقدار 60000 دينار.

المطلوب: أثبات قيود التسوية اللازمة أذا علمت أنه بعد إثبات قيمة النقص في السجلات وجد مستند صرف بمقدار 10000 دينار مسدد للدائن أحمد لم يثبت في السجلات المحاسبية.

الحل:

مقدار الفرق = 50000 – 60000 = 10000 دينار نقص في الصندوق.

10000 من حـ/ نقص في الصندوق
10000 إلى حـ/ الصندوق
إثبات قيد النقص في الصندوق

-بعد التدقيق تم معرفة سبب النقص عند ذلك يثبت القيد الأتي:

10000 من حـ/ الدائنون (أحمد)
10000 إلى حـ/ نقص في الصندوق
إثبات قيد التسوية للنقص في الصندوق عن سداد نقدي للدائن أحمد

ج- **جرد وتسوية النقدية في المصرف**: ويتم حسب كشف المصرف والذي تم تناوله سابقاً.

د- **جرد وتسوية حساب المدينون**: إذ تقوم بعض الوحدات بعمل مخصصات يطلق عليها مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها ، وتعد أما وفق الطريقة غير المباشرة إذا تم عمل مخصص أو بطريقة المباشرة بإعدام الدين مباشرة

في حساب الديون المعدومة بالنسبة للمدينين الذين لا أمل من استلام المستحقات منهم ، ويتم تحديد مخصص الديون من خلال نسبة معينة تتمثل:

- نسبة من أجمالي المدينون.(نسبة ثابتة أو متغيرة حسب أنواع الديون من حيث التأخر عن تاريخ السداد).
- نسبة من أجمالي المبيعات الآجلة.

فعند تكوين مخصص يثبت القيد الأتي:

×× من حـ/ الديون المشكوك في تحصيلها
×× إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها

- وفي حالة إعدام دين يثبت القيد الأتي:

×× من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
×× إلى حـ/ المدينون (احمد على سبيل المثال)
شطب دين لا يمكن تحصيله

- عند الحاجة إلى تقليل المخصص لأي حساب يتم قفل القيمة المراد تخفيضها لذلك المخصص ضمن حساب تخفيض المخصص ، فعلا سبيل المثال تخفيض المخصص للديون المشكوك في تحصيلها يتم إثبات القيد الأتي:

- في 12/31

×× من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
×× إلى حـ/ تخفيض المخصص
تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

- فقي حالة إعدام دين ولم يكن هناك مخصص للديون المشكوك في تحصيلها (أو إعدام دين منشأه السنة الحالية) يثبت القيد الأتي:

×× من حـ/ ديون معدومة
×× إلى حـ/ المدينون (احمد على سبيل المثال)
شطب دين لا يمكن تحصيله

علماً أن حسابات الديون المشكوك في تحصيلها والمعدومة (الديون المعدومة عند إعدام الدين دون تكوين مخصص أو منشأه السنة الحالية) وحساب تخفيض المخصص تقفل في حساب الأرباح والخسائر أما المخصص فيظهر في جانب المطلوبات في الميزانية العمومية. وقد يتم تكوين مخصص الخصم المسموح به إذا امتدت فترة شرط الخصم النقدي للبضاعة المباعة لسنة مالية تالية.

ملاحظة: قد تعتمد طريقة أعمار الذمم المدينة في تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بدلاً من النسبة المحددة لكافة الديون إذ تعتمد على تقدير الديون المشكوك في تحصيلها على أعمار الذمم المدينة ويقصد بعمر الدين مقدار الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ استحقاق سداد الدين وتاريخ إعداد القوائم المالية. وكلما زاد عمر الدين أي تأخر العميل في تسديد ديونه كلما زادت احتمالية عدم تحصيل الدين ولهذا السبب يتم رفع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها مع ازدياد عمر الدين، والمثال التالي يوضح هذه الطريقة.

مثال 3: في 2012/12/31 تم في محلات ساعد التجارية حصر المدينون حسب أعمار كل دين خلال السنة بهدف تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها علماً أن النسب الموضوعة للمخصص حسب عمر الدين هي 1% إن كان الدين ضمن فترة الخصم وكان هناك ضمن هذه الفترة دين العميل أحمد البالغ 5000 دينار ، 2% إذا كان الدين في فترة السداد وكان هناك ضمن هذه الفترة دين العميل كريم البالغ 3000 دينار و5% إذا تجاوز الفترة لغاية 30 يوم

وكان هناك ضمن هذه الفترة دين العميل سامر البالغ 6000 دينار و10% إذا كان أكثر من 30 يوم ولغاية 90 يوم و15% إذا كان أكثر من 90 يوم وكان هناك ضمن هذه الفترة دين العميل ناظم البالغ 4000 دينار.

المطلوب: إثبات قيد تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وفق:

1- نسبة من أجمالي المدينون بمقدار 10%.

2- طريقة أعمار الذمم المدينة.

الحل:

1-تكوين مخصص الديون المشكوك وفق نسبة من أجمالي المدينون بمقدار 10%.

قيمة المخصص = أجمالي المدينون × نسبة المخصص

= 18000 × 10% = 1800 دينار.

1800 من حـ/ الديون المشكوك في تحصيلها

1800 إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها

2-تكوين مخصص الديون المشكوك وفق طريقة أعمار الذمم المدينة.

أسم العميل	المبلغ	أرصدة تقع في فترة الخصم	أرصدة تقع في مهلة السداد	مدة التأخير/يوم		
				30-1	90-31	أكثر من 90
أحمد	5000	5000				
سامر	6000			6000		
ناظم	4000					4000
كريم	3000		3000			
نسبة مخصص الديون		%1	%2	%5	%10	%15
قيمة مخصص الديون		50	60	300		600
إجمالي قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها						**1010 دينار**

- قيد تكوين المخصص

1010 من حـ/ الديون المشكوك في تحصيلها

1010 إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها

هـ- **جرد وتسوية الاستثمارات المالية** إن وجدت قد يتم فتح مخصصات لها مثل مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ، ..الخ.

و- **جرد وتسوية بضاعة أخر المدة** من خلال ، قفل بضاعة أول المدة ، وإثبات بضاعة أخر المدة.

ز- جرد وتسوية الكمبيالات: إذ يتم عادة فتح مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة عدم تسديد بعض أوراق القبض مثل مخصص أ.ق مشكوك في تحصيلها.

4- جرد وتسوية حسابات أخرى: أي قيود تسوية لازمة بهدف تحقيق مبدأ المقابلة ومبدأ الاستحقاق وسياسة الحيطة والحذر في المحاسبة.على سبيل المثال: عمل مخصص للكفالة المحتملة عن البضائع المباعة وهناك كفالة عليها من حيث العطل أو التلف خلال مدة معينة فعند بيع البضاعة يتم أثبات قيد البيع كما هو ومن ثم أثبات قيد لتكوين مخصص لذلك وكما يلي:

×× من حـ/ مصاريف الضمان
×× إلى حـ/ مخصص مصاريف الضمان
تكوين مخصص لمصاريف الضمان

ويحتسب الضمان عادة كنسبة مئوية من البضاعة المباعة ، وعند تحقق التلف في البضاعة المباعة خلال فترة الضمان وتم تصليح الضرر أو دفع مبلغ معين عند ذلك يثبت القيد الأتي:

×× من حـ/ مخصص مصاريف الضمان
×× إلى حـ/ الصندوق
سداد مصاريف الضمان نقداً

رابعاً: أعداد ميزان المراجعة المعدل

إن ميزان المراجعة المعدل يعد بصورة مشابهة لإعداد ميزان المراجعة الاعتيادي وبالطرق التي سبق تناولها والفرق بينهما هو:

1- إن ميزان المراجعة المعدل يعد مرة واحدة في نهاية الفترة المالية (السنة المالية) وبعد إجراء التسويات الجردية بينما ميزان المراجعة الاعتيادي قد يعد بصورة شهرية أو فصلية.
2- إن ميزان المراجعة المعدل يكون شامل لكل الحسابات وبصورتها النهائية بما فيها الحسابات الجردية التي تتم في 12/31 وبهذا يكون أكثر شمولية من ميزان المراجعة الاعتيادي.

مثال 4: فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة لشركة تكريت التجارية في 2009/12/31:

المدين	الدائن	أسم الحساب
300000		الصندوق
40000		المدينون
500000		بضاعة 2009/1/1
100000		أثاث
300000		مباني
20000		الرواتب
	20000	مخصص اندثار مباني 2008/12/31
	15000	مخصص اندثار أثاث 2008/12/31

	650000	المبيعات
15000		مردودات المبيعات
300000		المشتريات
35000		أجور الماء والهاتف والكهرباء
	60000	إيراد عقار
4000		حساب معلق
	75000	الدائنون
	794000	رأس المال
1614000	**1614000**	**المجموع**

وعند التدقيق وجد أن سبب ظهور الحساب المعلق هو خطأ في إثبات قيد الرواتب.

المطلوب:

أولاً: إثبات قيود التسوية إذا علمت أن الراتب الشهري هو 2500 دينار وإيراد العقار هو لثلاث سنوات ، وتحتسب الشركة اندثاراً سنوياً قدره 10% على الموجودات الثابتة ، علماً أنه تم شراء نصف الأثاث في 2009/7/1.

ثانياً: إعداد ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة.

الحل:

أولاً: قيود التسوية:

- قفل حساب المعلق

4000 من حـ/ الرواتب
4000 إلى حـ/ حساب معلق
إلغاء الحساب المعلق

- تسوية الرواتب:

2500 × 12 = 30000 دينار نصيب السنة الحقيقي من الرواتب.

30000 – (20000 + 4000) =6000 دينار رواتب مستحقة.

-قيد التسوية للرواتب

6000 من حـ/ الرواتب
6000 إلى حـ/ رواتب مستحقة
إثبات قيد التسوية للرواتب

- تسوية إيراد العقار

60000 ÷ 3 = 20000 دينار نصيب السنة الحالية.

60000 – 20000 = 40000 دينار إيراد عقار مستلم مقدماً.

-قيد التسوية لإيراد العقار

40000 من حـ/ إيراد عقار
40000 إلى حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً
إثبات قيد التسوية لإيراد عقار

- تسوية الموجودات الثابتة:

اندثار المباني = 300000 × 10% × 1 = 30000 دينار.

- قيد اندثار المباني:

30000 من حـ/ اندثار المباني
30000 إلى حـ/ مخصص اندثار مباني
اندثار المباني

اندثار الأثاث:100000 ÷2= 50000 دينار نصف الأثاث.
اندثار الأثاث لسنة كاملة = 50000 × 10% × 1 = 5000 دينار.
اندثار الأثاث لنصف سنة = 50000 × 10% × 12\6 = 2500 دينار.
اندثار الأثاث الكلي = 5000 = 2500 = 7500 دينار.
- قيد اندثار الأثاث:

7500	من حـ/ اندثار الأثاث	
	7500 إلى حـ/ مخصص اندثار أثاث	
	اندثار الأثاث	

ثانياً: إعداد ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة.

ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة لشركة تكريت التجارية في 2009/12/31:

المدين	الدائن	أسم الحساب
300000		الصندوق
40000		المدينون
500000		بضاعة 2009/1/1
100000		أثاث
300000		مباني
30000		الرواتب
	50000	مخصص اندثار مباني 2009/12/31
	22500	مخصص اندثار أثاث 2009/12/31
30000		اندثار مباني
7500		اندثار أثاث
	650000	المبيعات
15000		مردودات المبيعات
300000		المشتريات
35000		أجور الماء والهاتف والكهرباء
	20000	إيراد عقار
	6000	رواتب مستحقة
	40000	إيراد عقار مستلم مقدماً
	75000	الدائنون
	794000	رأس المال
1657500	**1657500**	**المجموع**

طرق إثبات المصروفات والإيرادات المقدمة

يمكن إن لا يتم عمل قيود تسوية للمصروفات المدفوعة مقدماً وللإيرادات المستلمة مقدماً إذا تم تسويتها مباشرةً عند الإثبات إذ أنها يمكن أن تعالج وفق أحدى الحالات الآتية:

1- المصروفات المدفوعة مقدماً: هناك أكثر من طريقة لإثبات المصروفات المدفوعة مقدماً عند إثباتها في الدفاتر خلال السنة ، كما هو موضح في المثال الآتي:

مثال 5: في 2012/12/1 تم في محلات معمر التجارية دفع رواتب الموظفين مبلغ 60000 دينار نقداً لثلاث أشهر مقدماً. (معنى هذا أن هناك رواتب مدفوعة مقدماً لمدة شهرين بمقدار 40000 دينار).

المطلوب: أثبات القيود المحاسبية اللازمة في تاريخ السداد وقيود التسوية في 2012/12/31 وفق الافتراضات الثلاث الآتية:

أ- إثباتها كمصروف: (وهي المعتمدة في الإثبات محاسبياً)

ب- إثباتها كموجود
ج- إثباتها كموجود ومصروف
الحل:
أ- إثباتها كمصروف: (وهي المعتمدة في الإثبات محاسبياً)
- في 12/1
60000 من حـ/ الرواتب
60000 إلى حـ/ الصندوق
دفع الرواتب نقداً

- وفي 12/31 يتم إثبات قيد التسوية الأتي:
40000 من حـ/ الرواتب المدفوعة مقدماً
40000 إلى حـ/الرواتب
إثبات قيد تسوية الرواتب المدفوعة مقدماً
وبذلك تم استبعاد الرواتب التي تخص السنة القادمة.
ب- إثباتها كموجود:
60000 من حـ/ الرواتب المدفوعة مقدماً
60000 إلى حـ/ الصندوق
دفع الرواتب مقدماً نقداً
- وفي 12/31 يتم إثبات قيد التسوية الأتي:
20000 من حـ/ الرواتب
20000 إلى حـ/الرواتب المدفوعة مقدماً
إثبات قيد تسوية الرواتب المدفوعة مقدماً
وبذلك تم استبعاد الرواتب التي تخص السنة القادمة.
ج- إثباتها كموجود ومصروف:
40000 من حـ/ الرواتب المدفوعة مقدماً
20000 من حـ/ الرواتب
60000 إلى حـ/ الصندوق
دفع الرواتب نقداً وتسوية الرواتب المدفوعة مقدماً

- وفي 12/31 لا يتم إثبات قيد تسوية إذ تم تسوية الرواتب عند إثباتها.
2- الإيرادات المستلمة مقدماً: هناك أكثر من طريقة لإثبات الإيرادات المستلمة مقدماً عند إثباتها في الدفاتر خلال السنة ، كما هو موضح في المثال الآتي:
مثال 6: في 2012/1/3 تم في محلات معمر التجارية استلام إيراد عقار مبلغ 90000 دينار عن ثلاث سنوات ، (أي هناك إيراد مستلم مقدماً بمقدار 60000 دينار).
المطلوب: أثبات القيود المحاسبية اللازمة في تاريخ الاستلام وقيود التسوية في 2012/12/31 وفق الافتراضات الثلاث الآتية:
أ- إثباتها كإيراد: (وهي المعتمدة في الإثبات محاسبياً)
ب- إثباتها كمطلوب
ج- إثباتها كمطلوب وإيراد
أ- إثباتها كإيراد: (وهي المعتمدة في الإثبات محاسبياً)
- في 1/3
90000 من حـ/ الصندوق

90000 إلى حـ/ إيراد عقار
استلام إيراد عقار نقداً
- وفي 12/31 يتم إثبات قيد التسوية الأتي:
60000 من حـ/ إيراد عقار
60000 إلى حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً
إثبات قيد التسوية لإيراد عقار المستلم مقدماً
ب- إثباتها كمطلوب:
- في 1/3
90000 من حـ/ الصندوق
90000 إلى حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً
استلام إيراد عقار مقدماً نقداً
- وفي 12/31 يتم إثبات قيد التسوية الأتي:
30000 من حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً
30000 إلى حـ/ إيراد عقار
إثبات قيد التسوية لإيراد عقار المستلم مقدماً
ج- إثباتها كمطلوب وإيراد:
- في 1/3
90000 من حـ/ الصندوق
60000 إلى حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً
30000 إلى حـ/ إيراد عقار
استلام إيراد عقار ومقدماً نقداً

- وفي 12/31 لا يتم إثبات قيد تسوية إذ تم تسوية إيراد عقار مستلم مقدماً عند إثباتها.

إهمال أثبات المستحقات والمقدمات

عند إهمال تثبيت قيود التسوية للمصروفات أو الإيرادات فأن ذلك سيؤدي لإظهار صافي ربح أو خسارة غير حقيقي ، فضلاً عن قائمة مركز مالي (ميزانية عمومية) مضللة. فعلى سبيل المثال:

1- عند إهمال إثبات المصروفات المستحقة هذا سيؤدي إلى خفض في المصاريف الحقيقية التي تخص السنة وبالتالي ظهور أرباح بأعلى من حقيقتها فضلاً عن ظهور جانب المطلوبات بأقل من حقيقتها وكذلك الحال عند إهمال الإيرادات المستلمة مقدماً.
2- عند إهمال إثبات المصروفات المدفوعة مقدماً هذا سيؤدي إلى زيادة عن المصاريف الحقيقية التي تخص السنة وبالتالي ظهور أرباح بأقل من حقيقتها فضلاً عن ظهور جانب الموجودات بأقل من حقيقتها وكذلك الحال عند إهمال الإيرادات المستحقة.

وفيما يلي جدول يوضح انعكاس إهمال قيود التسوية للمستحقات والمقدمات وكما يلي:

إهمال قيود التسوية للمستحقات والمقدمات

عدم إثبات قيد	النتيجة	الأثر على الأرباح	الأثر على قائمة المركز

التسوية		والخسائر	المالي
1- المصروفات المستحقة	نقص في المصروفات التي تخص السنة	زيادة في الأرباح أو خفض في الخسائر	نقص في المطلوبات المتداولة(الأخرى) وزيادة في حقوق الملكية
2- المصروفات المدفوعة مقدماً	زيادة في المصروفات التي تخص السنة	نقص في الأرباح أو زيادة بالخسائر	نقص في حقوق الملكية ونقص في الموجودات المتداولة(الأخرى)
3- الإيرادات المستحقة	نقص في الإيرادات التي تخص السنة	نقص في الأرباح أو زيادة بالخسائر	نقص في حقوق الملكية ونقص في الموجودات المتداولة(الأخرى)
4- الإيرادات المستلمة مقدماً	زيادة في الإيرادات التي تخص السنة	زيادة في الأرباح أو خفض في الخسائر	نقص في المطلوبات المتداولة(الأخرى) وزيادة في حقوق الملكية

أسئلة الفصل التاسع

س1/ عرف ما يلي:
الجرد ، التسويات المحاسبية ، الأساس النقدي ، أساس الاستحقاق ، أساس الاستحقاق المعدل ،المصاريف المستحقة ، الإيرادات المستلمة مقدماً.

س2/ قارن بين :
1- ميزان المراجعة وميزان المراجعة المعدل.
2- الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

س3/ أجب عن ما يأتي:
1- مبررات وعيوب الأساس النقدي.
2- مميزات أساس الاستحقاق.
3- مبررات إتباع واختيار أساس معين واستبعاد الأخر.
4- نتائج إهمال قيود التسوية للمصروفات والإيرادات.

س4/ فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة (المبالغ بالآلف الدنانير) لشركة الخلد التجارية في 2011/12/31:

المدين	الدائن	أسم الحساب
20000		الصندوق
3000		أ.ق
25000		بضاعة 1/1
5000		المدينون
10000		أثاث
60000		مباني
	15000	الدائنون
	4000	أ.د
12000		رواتب
	100000	المبيعات
10000		مردودات المبيعات
50000		المشتريات
8000		الخصم المسموح به
7000		أجور الماء والهاتف والكهرباء
	6000	فوائد دائنة
	85000	رأس المال
210000	210000	المجموع

المطلوب:

أولاً: إثبات قيود التسوية إذا علمت أن الراتب الشهري هو 1500 دينار والفوائد الدائنة هي لسنتين ، هذا وتحتسب الشركة اندثاراً سنوياً قدره 10% على الموجودات الثابتة والمشتراة في 1/1 من نفس السنة وهناك ضريبة دخل غير مدفوعة تخص السنة بمقدار 5000 دينار ، أن هناك 1000 دينار من أجور الماء والكهرباء تخص 2012.

ثانياً: إعداد ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة.

س5/ فيما يلي بعض الأحداث الاقتصادية التي جرت في محلات معاذ التجارية وذلك خلال عام 2011:

1- في 1/1 تم دفع إيجار مبنى المحلات مبلغ 800000 دينار نقداً لستة عشر شهراً مقدماً.

2- في 7/1 تم تأجير أحدى دكاكين مبنى المحلات كمخزن لسالم بإيجار شهري 3000 دينار شهرياً (إيراد عقار) وتم استلام إيجار أربعة أشهر مقدماً.

المطلوب:

أولاً:إثبات القيود المحاسبية للعمليات أعلاه ، فضلاً عن قيود التسوية في 12/31 علماً أنه هناك أجور ماء وكهرباء غير مدفوع مبلغ 6000 دينار تخص شهر كانون الأول من هذه السنة ، وتم عمل مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بنسبة 35% من رصيد المدينون البالغ 400000 دينار.

ثانياً: إثبات قيد العمليات أعلاه وفق الطرق الثلاث في التسجيل وبيان انعكاس كل طريقة على قيد التسوية في 12/31.

س6/ فيما **يلي بعض العمليات المستقلة عن بعضها:**

1- أجرت محلات سالم التجاري عقداً لمدة سنتان مع إحدى القنوات الفضائية للإعلان فيها عن منتجاتها وتم سداد قيمة المبلغ البالغ 60000 دينار نقداً في 2011/1/1.
2- تمتلك محلات سعد التجارية شواغر ضمن المبنى تم تأجيرها للغير بمبلغ 5000 دينار شهرياً وذلك في 2011/7/1 .وفي نهاية العام وجد أن رصيد أيراد العقار بمقدار 55000 دينار.
3- في 2011/9/1 تم في محلات خالد استلام إيراد عقار 140000 دينار عن أربع سنوات.
4- في 2011/11/1 تم في محلات كريم سداد إيجار مبنى المحلات عن 7 أشهر مقدماً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية للعمليات أعلاه في 2011/12/31.

س7/أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

1- عند إهمال قيد التسوية للمصروفات المستحقة فأن ذلك سيؤدي إلى:
أ- أظهار الأرباح بأعلى من قيمتها ب- أظهار الأرباح بأقل من قيمتها
ج- الموجودات بأعلى من قيمتها د- المطلوبات بأعلى من قيمتها

2- عند إهمال قيد التسوية للمصروفات المدفوعة مقدماً فأن ذلك سيؤدي إلى:
أ- أظهار الأرباح بأعلى من قيمتها ب- أظهار الأرباح بأقل من قيمتها
ج- الموجودات بأقل من قيمتها د- المطلوبات بأقل من قيمتها

3- عند إهمال قيد التسوية الإيرادات المستحقة فأن ذلك سيؤدي إلى:
أ- أظهار الخسائر بأعلى من قيمتها ب- أظهار الخسائر بأقل من قيمتها
ج- الموجودات بأعلى من قيمتها د- المطلوبات بأعلى من قيمتها

4- عند إهمال قيد التسوية الإيرادات المستلمة مقدماً فأن ذلك سيؤدي إلى:
أ- أظهار الخسائر بأعلى من قيمتها ب- أظهار الأرباح الخسائر من قيمتها
ج- الموجودات بأقل من قيمتها د- المطلوبات بأقل من قيمتها

5- عند إثبات المصروفات المدفوعة والتي تخص أثر من السنة المالية الحالية كموجود عند حدوثها فإن ذلك سينعكس على قيد التسوية في 12/31:
أ- وضع حساب المصروفات بالجانب المدين بما يخص السنة ب- وضع حساب المصروفات بالجانب الدائن بما يخص السنة
ج- عدم تسجيل قيد تسوية د- كل ما سبق خطأ

6- يتم احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية السنة المالية كنسبة من:
أ- أجمالي المبيعات الآجلة خلال السنة ب- أجمالي المبيعات الآجلة في نهاية السنة
ج- أجمالي المبيعات خلال السنة د- أجمالي المبيعات الآجلة في نهاية السنة

س8/حدد نوع الحسابات التالية: (أ) مصروف ، (ب) إيراد ، (ج) موجود ، (د) مطلوبات.

1- رواتب 4- إيراد عقار
2- رواتب مستحقة 5- إيراد عقار مستحق
3- رواتب مدفوعة مقدماً 6- إيراد عقار مستلم مقدماً

س9/ حدد طبيعة الحسابات (في س8) من حيث كونها مدينة أو دائنة.

س10/ فيما يلي بعض أرصدة الحسابات التي ظهرت في محلات شاكر التجارية في 2011/12/31 وذلك بعد إجراء قيود التسوية:

المبلغ	أسم الحساب	المبلغ	أسم الحساب
5000	الرواتب	1000	رواتب مستحقة

3000	أجور كهرباء	2500	أجور كهرباء مدفوعة مقدماً
60000	إيراد عقار	20000	إيراد عقار مستحق
20000	فوائد دائنة	10000	فوائد دائنة مستلمة مقدماً

وخلال عام 2012 تم ما يلي:

1- تم سداد رواتب بمقدار 6500 دينار نقداً.

2- تم سداد أجور كهرباء 750 دينار نقداً.

3- تم استلام أيراد عقار 110000 دينار نقداً.

4- تم استلام فوائد دائنة بمقدار 15000 دينار نقداً.

المطلوب: إثبات قيود التسوية في 2012/12/31 في محلات شاكر التجارية.

س11/ كانت أرصدة بعض حسابات التي ظهرت في سجلات محلات معمر التجارية للسنتين متتاليتين كما يلي:

أسم الحساب	2012/12/31	2011/12/31
رواتب مستحقة	10000	40000
أجور صيانة مدفوعة مقدماً	5000	2000
إيراد عقار مستحق	15000	20000
فوائد دائنة مستلمة مقدماً	40000	30000

علماً أن:

1- أن مقدار الراتب الشهري هو 4500 دينار.

2- إن مقدار مبلغ الصيانة السنوية 4000 دينار.

3- إن مقدار إيراد العقار الشهري 2000 دينار.

4- إن مقدار الفوائد الدائنة السنوية 35000 دينار.

المطلوب: تحديد المبالغ المدفوعة والمستلمة خلال عام 2012 لكل من الرواتب وأجور الصيانة وإيراد العقار والفوائد الدائنة.

الفصل العاشر

الحسابات والقوائم المالية الختامية

تعد الحسابات الختامية المرحلة الأخيرة من مراحل الدورة المحاسبية ، وتختلف أنواع الحسابات الختامية والعمليات المرتبطة بها ، باختلاف الهدف وطبيعة نشاط المشروع ، فبالنسبة للنشاط التجاري ، ولغرض حساب نتيجة العمل للمشروع يجب تحضير حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر (وقائمة الدخل لتمثيل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر) إلى جانب الميزانية العمومية والتي تظهر المركز المالي. ولتحديد الحسابات الختامية لأي مشروع يجب أولاً تحديد طبيعة نشاط المشروع وعلى ضوء ذلك يتم تحديد الحسابات والقوائم الختامية والتي تشمل عادة حساب أو قائمة لتحديد نتيجة النشاط وقائمة لتحديد المركز المالي وقائمة حقوق المالكين وقائمة التدفقات النقدية لتبين المقبوضات والمدفوعات النقدية للمشروع من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لذلك المشروع وفيما يلي جدول (ا) الذي يبين الحسابات الختامية والقوائم المالية في المشروع حسب طبيعة النشاط:

جدول (ا)

الحسابات الختامية في المشروع حسب طبيعة النشاط

طبيعة المشروع	حسابات النتيجة (قائمة الدخل)		قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية	قائمة حقوق الملكية
خدمي	حساب أ.خ	تحديد صافي الربح أو الخسارة	تقديم الموجودات المتداولة على الثابتة	ويبين فيه المقبوضات والمدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.	تبين فيه رأس المال والتغير الذي يطرأ عليه خلال السنة.
تجاري	حساب متاجرة	تحديد مجمل الربح أو الخسارة	تقديم الموجودات المتداولة على الثابتة		
	حساب أ.خ	تحديد صافي الربح أو الخسارة			
صناعي	حساب التشغيل	تحديد تكلفة الإنتاج التام	تقديم الموجودات الثابتة على المتداولة		
	حساب متاجرة	تحديد مجمل الربح أو الخسارة			
	حساب أ.خ	تحديد صافي الربح أو الخسارة			

وفيما يلي الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي التي تعد في المشروع التجاري الذي هو محور المنهج المعتمد:

*** حساب المتاجرة**

يظهر حساب المتاجرة نتيجة النشاط الرئيس للمشروع ، وهو إما مجمل ربح أو مجمل خسارة ، فيتم فتح صفحة لهذا الحساب في سجل الأستاذ ومن ثم يتم قفل قيود الحسابات التي تتعلق بالبضاعة. ويعرف حساب المتاجرة بأنه حساب يظهر في دفاتر المشروع في نهاية العام ليمثل المرحلة الأولى من مراحل استخراج نتائج أعمال المشروع عن طريق المقارنة بين إيرادات المبيعات وبين تكلفة البضاعة المباعة ويمثل الفرق أما مجمل ربح إذا زادت الإيرادات

على التكلفة أو مجمل خسارة إذا زادة تكلفة البضاعة المباعة على صافي إيرادات المبيعات ويعد حساب المتاجرة ضمن خطوات وكما يلي:

1- فتح صفحة للحساب في سجل الأستاذ:

2- القفل في الجانب الأيمن لحساب المتاجرة (الحسابات التي تمثل تكلفة البضاعة):

×× من حـ/ المتاجرة
×× إلى حـ/ بضاعة أول المدة
×× إلى حـ/ المشتريات
×× إلى حـ/ مردودات المبيعات
×× إلى حـ/ مسموحات المبيعات
×× إلى حـ/ مصاريف الشحن والتأمين
×× إلى حـ/ مصاريف المشتريات
×× إلى حـ/ خصم كمية مسموح به
×× إلى حـ/ خصم مسموح به
×× إلى حـ/ مصروفات عمولات وكلاء الشراء
×× إلى حـ/ مصروفات نقل للداخل (نقل المشتريات)
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب المدين لحساب المتاجرة

فضلاً عن أي مصروف أخر يخص المشتريات أو عملية الشراء مثل مصاريف الإخراج الكمركي ..الخ.

3- القفل في الجانب الأيسر لحساب المتاجرة (حسابات لها علاقة بالمبيعات):

×× من حـ/ المبيعات
×× من حـ/ خصم كمية مكتسب
×× من حـ/ خصم مكتسب
×× من حـ/ مسموحات المشتريات
×× من حـ/ مردودات المشتريات
×× إلى حـ/ المتاجرة
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب الدائن لحساب المتاجرة

4- جرد بضاعة أخر المدة وإثباتها:

×× من حـ/ بضاعة أخر المدة (12/31)
×× إلى حـ/ المتاجرة
إثبات بضاعة أخر المدة

يتم إثبات بضاعة أخر المدة من خلال عملية الجرد الفعلي للموجود في المخزون ويتم تقييمها بسعر السوق أو الكلفة أيهما أقل.

5- ترصيد حساب المتاجرة:

يتم ترحيل القيود الثلاثة السابقة إلى حساباتها الخاصة بها في سجل الأستاذ ومن ثم يتم ترصيد حساب المتاجرة وفي هذه الحالة تظهر الاحتمالات الآتية:

طبيعة رصيد حساب المتاجرة	نتيجة المتاجرة	كيفية وجود الحالة
1- الرصيد صفر	عدم تحقيق ربح أو خسارة	الرصيد المدين=الرصيد الدائن
2- الرصيد مدين	تحقق مجمل خسارة	الرصيد المدين>الرصيد الدائن
3- الرصيد دائن	تحقيق مجمل ربح	الرصيد المدين<الرصيد الدائن

وبذلك يظهر حساب المتاجرة بعد ترحيل القيود المحاسبية السابقة إليه على النحو الآتي:

حـ/ المتاجرة

××	بضاعة أول المدة	××	بضاعة أخر المدة
××	المشتريات	××	المبيعات
××	مردودات المبيعات	××	خصم كمية المكتسب
××	مسموحات المبيعات	××	خصم مكتسب
××	مصاريف الشحن والتأمين	××	مسموحات المشتريات
××	مصاريف المشتريات	××	مردودات المشتريات
××	خصم كمية مسموح به		
××	خصم مسموح به		
××	مصروفات عمولات وكلاء الشراء		
××	مصروفات نقل للداخل		
××	**مجمل ربح (يقفل في أ.خ)**	××	**مجمل خسارة (يقفل في أ.خ)**
×××	**المجموع**	**×××**	**المجموع**

6- إقفال حساب المتاجرة

بعد ذلك يتم تحديد الرصيد في حساب المتاجرة (سواء كان مدين أي مجمل خسارة أو رصيد دائن مجمل ربح) ليتم قفله في حساب الأرباح والخسائر لتبدأ عندها المرحلة الثانية من مراحل استخراج نتائج أعمال المشروع ، وهي مرحلة استخراج صافي الربح أو صافي الخسارة ، ويتم قفل رصيد المتاجرة وذلك على النحو الآتي:

إما - إذا كان رصيد المتاجرة مديناً (مجمل خسارة)

×× من حـ/ أ.خ
×× إلى حـ/ المتاجرة
قفل رصيد حساب المتاجرة المدين(مجمل خسارة)

أو - إذا كان رصيد المتاجرة دائناً (مجمل ربح)

×× من حـ/ المتاجرة
×× إلى حـ/ أ.خ
قفل رصيد حساب المتاجرة الدائن (مجمل ربح)

7- قائمة المتاجرة

يتم ترحيل الحسابات إلى حساب المتاجرة وإكمال ترصيد الحساب وقفله في حساب الأرباح والخسائر ، بعد تحديد نوع الرصيد مجمل ربح أو مجمل خسارة ليمثل نتيجة المتاجرة في البضاعة ، وبذلك تظهر نتائج هذه القيود في سجل الأستاذ فيما يخص الحسابات المتعلقة بالبضاعة. ولتبسيط البيانات الواردة في هذا الحساب لمستخدمي القوائم المالية ، بشكل يسهل معه فهمها ، يتم عرض هذه البيانات في شكل قائمة على ورقة خارجية ، تضفي وضوحاً وسهولة في إيجاد العلاقة بين الأرقام الواردة فيها وعلى النحو الأتي:

قائمة المتاجرة

البيان	فرعي	جزئي	كلي

إجمالي المبيعات		××	
- مردودات ومسموحات المبيعات والخصم المسموح		(××)	
صافي المبيعات			××
بضاعة أول المدة		××	
المشتريات	××		
مصاريف المشتريات	××		
أجمالي المشتريات	××		
- مردودات ومسموحات المشتريات والخصم المكتسب	(××)		
صافي المشتريات		××	
البضاعة المعدة للبيع		××	
- بضاعة أخر المدة		(××)	
تكلفة البضاعة المباعة			(××)
مجمل ربح (أو خسارة)			××

*** حساب الأرباح والخسائر**

يعد حساب الأرباح والخسائر المرحلة الثانية من مراحل استخراج صافي الربح أو صافي الخسارة في المشروع ، وذلك باحتساب الإيرادات والنفقات التي لم يتم احتسابها في المرحلة السابقة من مراحل استخراج الربح عن طريق حساب المتاجرة.

إذ بعد أن تم قفل رصيد حساب المتاجرة (كما ذكر سابقاً) في حساب الأرباح والخسائر ، تقفل فيه أيضاً أية إيرادات أو نفقات أخرى للمشروع ، وبعد ترصيد حساب الأرباح والخسائر يتم تحديد واستخراج صافي الربح أو صافي الخسارة للمشروع في نهاية العام. ويعد حساب الأرباح والخسائر ضمن خطوات هي:

1- فتح حساب الأرباح والخسائر في سجل الأستاذ:

2- قفل رصيد حساب المتاجرة في حساب الأرباح والخسائر:

وقد ذكر سابقاً أن الرصيد ممكن أن يكون مديناً إن كان مجمل خسارة وممكن أن يكون دائناً إن كان مجمل ربح.

3- القفل في الجانب الأيمن لحساب الأرباح والخسائر (المصاريف البيعية والإدارية والعمومية فضلاً عن المصروفات الأخرى المتمثلة بالخسائر والنفقات التمويلية):

×× من حـ/ الأرباح والخسائر
×× إلى حـ/ مصاريف البيع والتوزيع
×× إلى حـ/ الرواتب والأجور
×× إلى حـ/ الإيجار

×× إلى حـ/ مصاريف عامة
×× إلى حـ/ مصاريف الماء والكهرباء والهاتف
×× إلى حـ/ خسائر بيع م.ث
×× إلى حـ/ خسائر استبدال م.ث
×× إلى حـ/ أقساط التأمين
×× إلى حـ/ فوائد القروض
×× إلى حـ/ الفوائد المدينة
×× إلى حـ/ مصروفات صيانة وتصليحات
×× إلى حـ/ اندثار
×× إلى حـ/ ديون معدومة
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب المدين لحساب الأرباح والخسائر
فضلاً عن أي مصاريف أو خسائر أخرى لم تظهر في حساب المتاجرة (أي بمعنى أي مصروف لا يتعلق بعمليات شراء البضاعة).

4- القفل في الجانب الأيسر لحساب الأرباح والخسائر (حسابات ليس لها علاقة بالمبيعات):

×× من حـ/ إيراد عقار
×× من حـ/ أرباح بيع م.ث
×× من حـ/ أرباح استبدال م.ث
×× من حـ/ فوائد دائنة
×× من حـ/ عمولات
×× من حـ/ إيرادات استثمارية-أرباح أسهم
×× من حـ/ أرباح بيع أوراق مالية
×× من حـ/ إيراد التعويضات
×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب الدائن لحساب الأرباح والخسائر

5- ترصيد حساب الأرباح والخسائر:

يتم ترحيل القيود الثلاثة السابقة إلى حساباتها الخاصة بها في سجل الأستاذ ومن ثم يتم ترصيد حساب الأرباح والخسائر وفي هذه الحالة تظهر الاحتمالات الآتية:

طبيعة رصيد حساب أ.خ	نتيجة المتاجرة	كيفية وجود الحالة
1- الرصيد صفر	عدم تحقيق ربح أو خسارة	الرصيد المدين=الرصيد الدائن
2- الرصيد مدين	تحقق صافي خسارة	الرصيد المدين>الرصيد الدائن
3- الرصيد دائن	تحقيق صافي ربح	الرصيد المدين<الرصيد الدائن

وبذلك يظهر حساب الأرباح والخسائر بعد ترحيل القيود المحاسبية السابقة إليه على النحو الآتي:

حـ/ الأرباح والخسائر

××	حـ/ المتاجرة (مجمل خسارة)	××	حـ/ المتاجرة (مجمل ربح)
××	مصاريف البيع والتوزيع	××	إيراد عقار
××	الرواتب والأجور	××	أرباح بيع م.ث
××	الإيجار	××	أرباح استبدال م.ث

××	مصاريف عامة	××	فوائد دائنة
××	مصاريف الماء والكهرباء والهاتف	××	عمولات
××	خسائر بيع م.ث	××	أرباح أسهم
××	خسائر استبدال م.ث		
××	أقساط التأمين		
××	فوائد القروض		
××	الفوائد المدينة		
××	**صافي ربح**	××	**صافي خسارة**
×××	**المجموع**	**×××**	**المجموع**

6- إقفال حساب الأرباح والخسائر

بعد ذلك يتم تحديد الرصيد في حساب الأرباح والخسائر (سواء كان مدين أي صافي خسارة أو رصيد دائن أي صافي ربح) ويقفل الرصيد بطرق مختلفة ، تعتمد على رغبة صاحب المشروع أو إدارته وعلى النحو الآتي:

أ- إقفال الرصيد في حساب رأس المال

يقفل رصيد الأرباح والخسائر في حساب رأس المال إذا أراد صاحب المشروع زيادة رأس المال بمقدار أرباح أو تخفيض رأس المال بمقدار الخسائر ويتم ذلك وفقاً للقيود الآتية:

إما - رصيد الأرباح والخسائر مديناً (صافي خسارة)

×× من حـ/ رأس المال

×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر

قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر المدين(صافي خسارة)

أو - رصيد الأرباح والخسائر دائناً (صافي ربح)

×× من حـ/ الأرباح والخسائر

×× إلى حـ/ رأس المال

قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر الدائن (صافي ربح)

هذه الطريقة تؤدي إلى تذبذب رأس المال صعوداً أو هبوطاً طبقاً لأرباح أو خسائر العام ، وهو ما يتناقص وسياسة الثبات المحاسبية.

ب- إقفال الرصيد في حساب الأرباح أو الخسائر المرحلة

يقفل رصيد الأرباح والخسائر في حساب رأس المال إذا أراد صاحب ترحيل الأرباح أو الخسائر للسنوات التالية أو استخدام الأرباح المتحققة في تغطية خسائر مرحلة من سنوات سابقة. ويتم ذلك وفقاً للقيود الآتية:

إما - إذا كان رصيد الأرباح والخسائر مديناً (صافي خسارة)

×× من حـ/ الأرباح أو الخسائر المرحلة

×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر

قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر المدين(صافي خسارة)

أو - إذا كان رصيد الأرباح والخسائر دائناً (صافي ربح)
×× من حـ/ الأرباح والخسائر
×× إلى حـ/ الأرباح أو الخسائر المرحلة
قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر الدائن (صافي ربح)
وقد يستخدم المشروع حساب الفائض المتراكم أو الأرباح المحتجزة بالنسبة لصافي الربح وحساب العجز المتراكم لصافي الخسائر.

ج- إقفال الرصيد في حساب جاري صاحب المشروع
يقفل رصيد الأرباح والخسائر في حساب جاري صاحب المشروع ، ويتم ذلك وفقاً للقيود الآتية:

إما - إذا كان رصيد الأرباح والخسائر مديناً (صافي خسارة)
×× من حـ/ جاري صاحب المشروع
×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر
قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر المدين(صافي خسارة)

أو - إذا كان رصيد الأرباح والخسائر دائناً (صافي ربح)
×× من حـ/ الأرباح والخسائر
×× إلى حـ/ جاري صاحب المشروع
قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر الدائن (صافي ربح)
تعد هذه الطريقة الأكثر ملائمة لمحافظتها على ثبات رأس المال ، وباعتبار أن حساب جاري صاحب المشروع هو الحساب الشخصي الثاني لصاحب المشروع إضافة لحساب رأس المال.

د- إقفال الرصيد الدائن بسحب الأرباح المتحققة
قد يقوم صاحب المشروع بسحب الأرباح وعدم إبقائها في المشروع ، ويعد ذلك في بعض الأحيان سياسة خاطئة قد تؤثر على سيولة المشروع ، ويفضل سحب الأرباح في هذه الحالة على مراحل ، ويتم ذلك وفقاً للقيود الآتية:
- إذا كان رصيد الأرباح والخسائر دائناً (صافي ربح)
×× من حـ/ الأرباح والخسائر
×× إلى حـ/ الصندوق
سحب الأرباح المتحققة نقداً

ملاحظة1: لتسهيل إجراءات الحل سيتم اعتماد الحالة الخاصة بقفل رصيد الأرباح والخسائر في حساب رأس المال.
ملاحظة2: سيتم اعتماد قفل رصيد المسحوبات الشخصية في حساب رأس المال.

7- قائمة الأرباح والخسائر

ولتبسيط البيانات الواردة في هذا الحساب لمستخدمي القوائم المالية ، بشكل يسهل معه فهمها ، يتم عرض هذه البيانات في شكل قائمة ، تضفي وضوحاً وسهولة في إيجاد العلاقة بين الأرقام الواردة فيها وعلى النحو المبين أدناه:

قائمة الأرباح والخسائر

البيان	جزئي	كلي
مجمل ربح (أو خسارة)		××

يضاف الإيرادات	××	
إيراد عقار	××	
أرباح بيع م.ث	××	
أرباح استبدال م.ث	××	
فوائد دائنة	××	
عمولات	××	
أرباح أسهم	××	
مجمع الإيرادات		××
يطرح		
مصاريف البيع والتوزيع	××	
الرواتب والأجور	××	
الإيجار	××	
مصاريف عامة	××	
مصاريف الماء والكهرباء والهاتف	××	
خسائر بيع م.ث	××	
خسائر استبدال م.ث	××	
فوائد القروض	××	
الفوائد المدينة	××	
أجمالي المصاريف التسويقية والإدارية والتمويلية		××
صافي ربح (أو خسارة)		××

*** قائمة الدخل**

للدخل مفاهيم عديدة من حيث عناصره ومن حيث أساليب قياسه، فمن الناحية الاقتصادية يعني الدخل صافي (الفرق بين المدخلات والمخرجات) ، أو هو أقصى ما يمكن أن يستهلكه فرد أو المشروع خلال فترة زمنية معينة دون التأثير على ثرواته (رأس المال) ، أما من الناحية المحاسبية فإن الدخل يعني الفرق بين الإيرادات الناتجة عن العمليات المالية خلال فترة مالية معينة (المبيعات والإيرادات الأخرى) وبين تكلفة الحصول على تلك الإيرادات ، والتي تتضمن العناصر التشغيلية وغير التشغيلية.

وقائمة الدخل عبارة عن كشف يعد على ورقة خارجية تضم كافة الإيرادات والمصروفات ويتم الوصول فيها لصافي الدخل من ربح أو خسارة من خلال مقارنة المصاريف مع الإيرادات فيكون ربح إذا زادت الإيرادات على المصاريف خلال سنة مالية معينة وتكون خسارة إذا حدث العكس.

فهي تحتوي على مجموعتين من الحسابات هما الإيرادات التي تحققت خلال الفترة ، والمصاريف التي تم تحملها خلال نفس الفترة ، ويمثل الفرق بين الإيرادات والمصاريف نتيجة عمل المنشأة من ربح أو خسارة ، وهذه القائمة تعد بإحدى طريقتين:

1- قائمة الدخل بخطوة واحدة: وهذه القائمة لا تهتم بالتفاصيل للوصول على صافي الدخل ، وهي شائعة الاستخدام في الشركات الكبيرة ، وفيما يلي نموذج لهذه القائمة:

شركة...

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 12/31/ 20

البيان	جزئي	كلي
الإيرادات		
إيراد المبيعات(صافي المبيعات)	××	
إيرادات وأرباح أخرى (بأنواعها)	××	
مجموع الإيرادات		××
يطرح		
كلفة المبيعات (كلفة البضاعة المباعة)	××	
مصروفات إدارية وبيعية وأخرى (بأنواعها)	××	
خسائر (بأنواعها)	××	
مجموع المصروفات والخسائر		(××)
صافي الربح (الخاسرة)		××

2- قائمة الدخل بخطوات متعددة : وتظهر هذه القائمة كافة التفاصيل الضرورية للمبيعات وتكلفتها وكافة المصروفات والإيرادات التشغيلية وغير التشغيلية وصولاً لصافي الدخل من ربح أو خسارة ، وفيما يلي نموذج لهذه القائمة:

شركة ...

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 12/31/ 20

البيان	فرعي	جزئي	كلي
إجمالي المبيعات		××	
- مردودات ومسموحات المبيعات والخصم المسموح		(××)	
صافي المبيعات			××
بضاعة أول المدة		××	
المشتريات	××		
مصاريف المشتريات	××		
أجمالي المشتريات	××		
- مردودات ومسموحات المشتريات والخصم المكتسب	(××)		
صافي المشتريات		××	
البضاعة المعدة للبيع		××	
- بضاعة أخر المدة		(××)	

تكلفة البضاعة المباعة			**(××)**
مجمل ربح (أو خسارة)			**××**
يطرح: المصاريف العمومية والإدارية والتسويقية (التشغيلية)			
مصاريف البيع والتوزيع			
مصاريف نقل للخارج (نقل المبيعات)		**××**	
مصاريف الدعاية والإعلان		**××**	
مصاريف بيع أخرى		**××**	
مجموع مصاريف البيع والتوزيع	××		
مصاريف عمومية وإدارية			
الرواتب والأجور(للعاملين والإداريين..)		**××**	
الإيجار		**××**	
مصاريف عامة (اندثار ..الخ)		**××**	
مصاريف الماء والكهرباء والهاتف		**××**	
مجموع المصاريف العمومية والإدارية	××		
مجموع المصاريف التشغيلية			**(××)**
صافي ربح (أو خسارة) التشغيلي			**××**
الإيرادات والمصروفات الأخرى			
يضاف إيرادات أو أرباح أخرى عرضية			
إيراد عقار	**××**		
أرباح بيع م.ث	**××**		
أرباح استبدال م.ث	**××**		
فوائد دائنة	**××**		
عمولات	**××**		
أرباح أسهم	**××**		
مجمع الإيرادات			**××**
يطرح: مصروفات وخسائر أخرى(عرضية أو ثانوية)			
خسائر بيع م.ث	**××**		
خسائر استبدال م.ث	**××**		
فوائد القروض	**××**		
الفوائد المدينة	**××**		
أجمالي المصاريف وخسائر أخرى(عرضية أو ثانوية)			**(××)**
صافي ربح (أو خسارة) قبل الضريبة			**××**
يطرح: الضريبة (تحتسب الضريبة في حالة تحقيق الربح فقط)			**(××)**
صافي الربح			**××**

*** قائمة حقوق المالكين**

تظهر قائمة حقوق المالكين التغير الذي طرأ على صافي رأس المال من زيادة ونقص خلال العام ، إذ يزداد بالأرباح والإضافات ويقل بالخسائر والتخفيض والمسحوبات الشخصية التي يقوم بها صاحب المشروع ، وفيما يلي نموذج لهذه القائمة:

قائمة حقوق المالكين للسنة المنتهية في 12/31/ 20

البيان	جزئي	كلي
رأس المال (في بداية العام) 1/1/ 20		××
يضاف:		
الأرباح		××
الإضافات على رأس المال		××
يطرح:		
الخسائر		(××)
التخفيض في رأس المال		(××)

المسحوبات الشخصية		(××)
رأس المال (في نهاية العام) 12/31/ 20		××
يضاف: الأرباح المحتجزة والاحتياطيات(في نهاية العام)		××
حقوق الملكية (في نهاية العام) 12/31/ 20		×××

*** قائمة التدفق النقدي**

ويبين فيها المقبوضات والمدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لتعطي صورة عن المركز النقدي للمنشأة أو للمشروع ، وتعد حسب معايير المحاسبة الدولية وفق طرقتين مباشرة (ويتم فيها تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل "الإيرادات والمصروفات" وفقاً للأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق) أو غير مباشرة (وتبدأ بتعديل رقم صافي الربح المحاسبي المعد وفقاً لأساس الاستحقاق ضمن الدخل وذلك عن طريق إضافة أو طرح البنود التي لا يترتب تدفق نقدي عليها "مثل الاندثار") ، وقد أشار المعيار رقم (7) المعدل الصادر عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة ضمناً أفضلية الطريقة المباشرة وفيما يلي نموذج مبسط لقائمة التدفق النقدي موضح فيها علاقة كل عنصر فيها مع مصدره:

قائمة التدفق النقدي

البيان	المصدر
التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	بنود قائمة الدخل
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	××
التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية	بنود موجودات ثابتة
صافي التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية	××
التدفق النقدي من العمليات التمويلية	بنود مطلوبات طويلة الآجل وحقوق ملكية
صافي النقد من العمليات الاستثمارية	××

لا يختلف قياس التدفق النقدي في العمليات الاستثمارية والعمليات التمويلية وفق كل من الطريقة المباشرة وغير المباشرة في عرض قائمة التدفق النقدي ولكن يقع الاختلاف عند قياس التدفق النقدي للعمليات التشغيلية ، وعلى العكس من القوائم المالية الأساسية (الدخل ، حقوق المالكين ، المركز المالي) لا تعد من واقع أرصدة ميزان المراجعة المعدل ، فالمعلومات اللازمة لإعداد هذه القائمة تتأتى من المصادر الآتية:

- الميزانيات المقارنة: وهي توفر مقدار التغيرات في الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية من بداية الفترة إلى نهايتها.
- قائمة الدخل عن الفترة ، وهي توفر بيانات تساعد على تحديد مقدار النقدية الذي تقدمه أو تستخدمه العمليات خلال الفترة.
- بيانات عن الصفقات المنتقاة من الأستاذ العام ، وهي توفر معلومات تفصيلية إضافية تلزم في تحديد كيفية الحصول على النقدية واستخدامها خلال الفترة.

أما خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق مصادر البيانات السابقة هي:

1- تحديد التغير في النقدية:وهو إجراء بسيط يمكن تحديد الفرق بين رصيد النقدية أول وآخر المدة بسهولة عن طريق فحص الميزانيات المقارنة.
2- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية: وهو إجراء معقد حيث لا يتضمن فقط تحليل قائمة دخل الفترة الحالية وإنما الميزانيات المقارنة لها وبيانات بعض الصفقات المنتقاة أيضاً.
3- تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية حيث يجب تحليل كل التغيرات الأخرى في بنود الميزانية لتحديد أثرها على النقدية.

فيما يلي نموذج لقائمة التدفق النقدي وفق كلا الطريقتين:

قائمة التدفق النقدي (وفق الطريقة المباشرة) للسنة المنتهية في 12/31/ 20

البيان	جزئي	كلي
التدفق النقدي من العمليات التشغيلية		
النقدية المحصلة من العملاء(صافي المبيعات–الزيادة في حـ/المدينين)		××
إيرادات نقدية أخرى (الإيرادات + الزيادة في الإيرادات المستلمة مقدماً – الزيادة في الإيرادات المستحقة)		
المدفوعات		
النقدية المسددة للدائنين(صافي المشتريات-الزيادة في حـ/الدائنين)	××	
مصاريف إدارية وبيعية وأخرى مسددة(إجمالي المصاريف الإدارية والبيعية والأخرى – الاندثار وأي زيادة في المصروفات المستحق أو انخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً + أي زيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً أو انخفاض في المصروفات المستحقة)	××	
ضرائب دخل مسددة	××	
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية		××
التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية		
المقبوضات (بيع مبنى ، ألآت ، بيع استثمارات ..الخ)	××	
المدفوعات (شراء مبنى ، شراء استثمارات ..الخ)	(××)	
صافي التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية		××
التدفق النقدي من العمليات التمويلية		
المقبوضات(زيادة رأس المال "إصدار أسهم"، قروض ، أ.د..الخ)	××	
المدفوعات (المسحوبات ، تخفيض رأس المال ، تسديد قروض طويلة الأجل ، توزيعات أرباح نقدية ..الخ)	(××)	
صافي النقد من العمليات التمويلية		××
صافي الزيادة في النقد		××
رصيد النقد في 1/1		××
رصيد النقد في 12/31		××

شركة ...

قائمة التدفق النقدي (وفق الطريقة غير المباشرة) للسنة المنتهية في 12/31/ 20

البيان	جزئي	كلي
التدفق النقدي من العمليات التشغيلية		
صافي الدخل		××
التعديلات		
+ الاندثار	××	
- الزيادة في حساب المدينين(+ الانخفاض في حساب المدينين)	××	
- الزيادة في المخزون(+ النقص في المخزون)	××	
- الانخفاض في حساب الدائنين(+الزيادة في حـ/الدائنين)	××	
- الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً(+ النقص في المصروفات)	××	
- النقص في المصروفات المستحقة(+ الزيادة في المصروفات)	××	
-أرباح بيع أو استبدال م.ث(+خسائر بيع أو استبدال م.ث)	××	
		(××)
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية		××
التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية		

المقبوضات (بيع مبنى ، ألآت ، بيع استثمارات ..الخ)	××	
المدفوعات (شراء مبنى ، شراء استثمارات ..الخ)	(××)	
صافي التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية		××
التدفق النقدي من العمليات التمويلية		
المقبوضات(زيادة رأس المال "إصدار أسهم"، قروض..الخ)	××	
المدفوعات (المسحوبات ، تخفيض رأس المال ، تسديد قروض طويلة الأجل ، توزيعات أرباح نقدية ..الخ)	(××)	
صافي التدفق النقدي من العمليات التمويلية		××
صافي الزيادة في النقد		××
رصيد النقد في 1/1		××
رصيد النقد في 12/31		××

*** قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)**

إن الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي هي تقرير أو كشف أو قائمة على شكل حساب أو على شكل تقرير يبدأ بالموجودات في الأعلى وينتهي بالمطلوبات ورأس المال ، وذلك بأرصدة الحسابات المفتوحة (غير المغلقة) للموجودات والمطلوبات ورأس المال (حقوق الملكية) لتصوير الوضع المالي للمشروع في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد الميزانية) وهو تاريخ يتميز بتوفر كافة البيانات اللازمة لإعداد هذه القائمة ، ويمكن إيجاز أهم أهداف الميزانية العمومية بما يلي:

1- بيان صافي حقوق مالك المشروع أو أصحاب المشروع من مساهمين ومستثمرين.
2- بيان لمركز المالي للمشروع استجابة لحاجات المقرضين والدائنين.
3- إعطاء صورة عن طاقات المشروع (الموجودات) ومصادرها (المطلوبات).

وتعد الميزانية العمومية وفقاً لأشكال مختلفة يتم على أساسها تبويب عناصر أو بنود الميزانية حيث يختلف هذا التبويب باختلاف طبيعة نشاط المشروع ، فالمشروع أو المنشأة الصناعية تبدأ بالموجودات الثابتة ومن ثم الموجودات المتداولة وضمن الموجودات الثابتة تبدأ بالأكثر ثباتاً أو أطول مدة وهكذا تنتهي بالأكثر سيولة أو نقدية أما النشاط التجاري تبدأ الميزانية العمومية بالموجودات المتداولة وتنتهي بالثابتة والبدء يكون بالبنود الأكثر سيولة ، وتنتهي بالموجودات الأقل سيولة ، أي عكس الصناعية ، وفيما يلي نموذج للميزانية العمومية لمشروع تجاري:

الموجودات ميزانية عمومية (قائمة مركز مالي) في 12/31/ 20 **المطلوبات ورأس المال**

أ- الموجودات المتداولة	××	أ- المطلوبات المتداولة	××
بضاعة 12/31		أوراق دفع(أ.د)	
الصندوق		دائنون	
المصرف		المصرف(سحب على المكشوف)	
المدينون		ب-المطلوبات طويلة الأجل	××
أوراق قبض(أ.ق)		القروض والسندات	
استثمارات مالية(أسهم وسندات)		ج- المطلوبات الأخرى	××
ب- الموجودات الثابتة ملموسة	××	مصروفات مستحقة	
أراضي		إيرادات مستلمة مقدماً	
مباني(- المخصص)			
أثاث(- المخصص)			

سيارات(- المخصص)		د- حقوق الملكية(رأس المال)	
ج- موجودات ثابتة غير ملموسة	××	رأس المال	
شهرة المحل		أرباح محتجز	
براءة الاختراع		احتياطيات	
العلامة التجارية		أجمالي حقوق الملكية	××
د- موجودات أخرى	××		
مصروفات مدفوعة مقدماً			
إيرادات مستحقة			
نفقات التأسيس			
أجمالي الموجودات	××××	أجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	××××

ويمكن أن تعد الميزانية العمومية كتقرير وكما يلي:

كشف الميزانية العمومية لمشروع ... كما هي عليه في 12/31/ 20

أ- الموجودات المتداولة	**××**
بضاعة 12/31	
الصندوق	
المصرف	
المدينون	
أوراق قبض(أ.ق)	
استثمارات مالية(أسهم وسندات)	
ب- الموجودات الثابتة ملموسة	**××**
أراضي	
مباني	
أثاث	
ج- موجودات ثابتة غير ملموسة	**××**
شهرة المحل	
براءة الاختراع	
العلامة التجارية	
د- موجودات أخرى	**××**
مصروفات مدفوعة مقدماً	
إيرادات مستحقة	
نفقات التأسيس	

أجمالي الموجودات		**××××**
أ- المطلوبات المتداولة	**××**	
أوراق دفع(أ.د)		
دائنون		
المصرف(سحب على المكشوف)		
ب-المطلوبات طويلة الأجل	**××**	
القروض والسندات		
ج- المطلوبات الأخرى	**××**	
مصروفات مستحقة		
إيرادات مستلمة مقدماً		
د- حقوق الملكية(رأس المال)		
رأس المال		
+الأرباح المحتجزة والاحتياطيات		
اجمالي حقوق الملكية	**××**	
أجمالي المطلوبات ورأس المال		**××××**

ملاحظ: تم عرض الميزانية فيما سبق وفق معادلة الميزانية والمتمثلة بما يلي:

الموجودات = المطلوبات +حقوق الملكية

والتي تمثل:

استخدامات هيكل التمويل (إجمالي استخدامات الأموال)= هيكل التمويل

وقد تعرض الميزانية بشكل تظهر فيه هيكل رأس المال وإجمالي استخدامه لغايات تتعلق بالتحليل المالي وتوفير معلومات إضافية وذلك من خلال المعادلة الآتية:

استخدامات هيكل رأس المال = هيكل رأس المال

والتي تمثل:

صافي رأس المال العامل + الموجودات الثابتة = المطلوبات طويلة الأجل + حقوق الملكية

علماً أن صافي رأس المال العامل= الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة

غلق الدفاتر وفتحها

بعد الانتهاء السنة المالية وإعداد القوائم المالية ولأغراض رقابية وإجراء المطابقات يقوم المشروع إما بغلق أرصدة الدفاتر ومن ثم فتحها في بداية السنة الجديدة أم يتم نقل أرصدة الحسابات الباقية في دفتر الأستاذ العام في نهاية السنة إلى دفتر أستاذ عام السنة الجديدة. وكما يلي:

1- طريقة قفل الحسابات

بموجب هذه الطريقة يتم في نهاية العام:

أ- غلق الدفاتر: إقفال جميع حسابات الموجودات والمطلوبات ورأس المال ، وذلك بجعل حسابات الموجودات في الجانب الدائن من القيد وحساب المطلوبات ورأس المال في الجانب المدين من القيد. وكما يلي:

×× من حـ/ رأس المال
×× من حـ/ الدائنون
×× من حـ/
×× من حـ/
×× إلى حـ/ الأراضي
×× إلى حـ/ المباني
×× إلى حـ/ الأثاث
×× إلى حـ/
×× إلى حـ/

قفل الحسابات الموجودات في حسابات المطلوبات ورأس المال

ب- فتح الدفاتر: ويقوم المشروع بعمل **القيد الافتتاحي** ، وكما يلي:

×× من حـ/ أراضي
×× من حـ/ المباني
×× من حـ/
×× من حـ/
×× إلى حـ/ رأس المال
×× إلى حـ/ الدائنون
×× إلى حـ/
×× إلى حـ/
×× إلى حـ/
إثبات القيد الافتتاحي

2- طريقة نقل الأرصدة

أي يتم نقل أرصدة الحسابات الباقية في دفتر الأستاذ العام في نهاية السنة إلى دفتر أستاذ عام السنة الجديدة. وبذلك لا يتم إجراء قيود قفل أو فتح.

ملاحظة: قد يقوم المحاسبين في عمل قيد افتتاحي في بداية السنة المالية الجديدة سواء تم إثبات قيد غلق بالأرصدة أم لم يتم ذلك ، وهو ما سيتم اعتماده في المعالجات المحاسبية في هذا المنهج.

القيود العكسية

يتم إثبات القيود العكسية عادة في بداية السنة المالية التالية ، وإجراء هذه القيود ليس إلزامياً وإنما هي إجراء اختياري هدفه تسهيل بيان المقبوضات والمدفوعات التي تتم في الفترة المالية التالية.

وتجري القيود العكسية لقيود التسوية (للمقدمات) بجعل الطرف المدين في قيد التسوية دائناً والطرف الدائن مديناً ، علماً أنه لا يفضل إجراء قيود عكسية للمستحقات كونها تسبب بظهور أرصدة الحسابات بصورة مخالفة لطبيعتها المحاسبية (كأن تظهر رصيد الرواتب في بداية السنة بقيمة دائنة في السجلات) وفيما يلي نموذج لقيد عكسي للرواتب المدفوعة مقدماً:

- قيد عكسي : في 1/1

×× من حـ/ الرواتب
×× إلى حـ/الرواتب المدفوعة مقدماً
قيد عكسي لقيد التسوية للرواتب المدفوعة مقدماً

مثال 1:

ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة لشركة تكريت التجارية في 2009/12/31:

المدين	الدائن	أسم الحساب
300000		الصندوق
40000		المدينون
500000		بضاعة 2009/1/1
100000		أثاث
300000		مباني
30000		الرواتب
	50000	مخصص اندثار مباني 2009/12/31
	22500	مخصص اندثار أثاث 2009/12/31
30000		اندثار مباني
7500		اندثار أثاث
	650000	المبيعات
15000		مردودات المبيعات
300000		المشتريات
35000		أجور الماء والهاتف والكهرباء
	20000	إيراد عقار
	6000	رواتب مستحقة
	40000	إيراد عقار مستلم مقدماً
	75000	الدائنون
	794000	رأس المال
1657500	**1657500**	**المجموع**

المطلوب:

أولاً: إثبات قيود القفل وتصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر. علماً أن قيمة بضاعة أخر المدة بمقدار 250000 دينار

ثانياً: 1- تصوير الميزانية العمومية ، 2- قائمة الدخل ، 3- قائمة حقوق المالكين.

ثالثاً: إثبات قيود غلق الدفاتر في 2009/12/31 ،والافتتاحي والعكسي في 2010/1/1.

الحل:

أولاً: إثبات قيود القفل وتصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر علماً أن قيمة بضاعة أخر المدة بمقدار 250000 دينار.

القفل في الجانب الأيمن لحساب المتاجرة (الحسابات التي تمثل تكلفة البضاعة):

815000 من حـ/ المتاجرة
500000 إلى حـ/ بضاعة أول المدة
300000 إلى حـ/ المشتريات
15000 إلى حـ/ مردودات المبيعات
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب المدين لحساب المتاجرة

- القفل في الجانب الأيسر لحساب المتاجرة (حسابات لها علاقة بالمبيعات):

650000 من حـ/ المبيعات
650000 إلى حـ/ المتاجرة
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب الدائن لحساب المتاجرة

- جرد بضاعة أخر المدة وإثباتها:

250000 من حـ/ بضاعة أخر المدة (12/31)
250000 إلى حـ/ المتاجرة
إثبات بضاعة أخر المدة

-

حـ/ المتاجرة

500000	بضاعة أول المدة	**250000**	بضاعة أخر المدة
300000	المشتريات	**650000**	المبيعات
15000	مردودات المبيعات		
85000	**مجمل ربح (يقفل في أ.خ)**		
900000	**المجموع**	**900000**	**المجموع**

- إقفال حساب المتاجرة

- كان رصيد المتاجرة دائناً (مجمل ربح)

85000 من حـ/ المتاجرة
85000 إلى حـ/ أ.خ
قفل رصيد حساب المتاجرة الدائن (مجمل ربح)

-القفل في الجانب الأيمن لحساب الأرباح والخسائر (الخسائر والمصروفات الأخرى الحسابات المتعلقة بالنفقات الإدارية والعمومية أو النفقات التمويلية):

102500 من حـ/ الأرباح والخسائر
35000 إلى حـ/ أجور الماء والهاتف والكهرباء
30000 إلى حـ/ الرواتب
30000 إلى حـ/ اندثار المباني
7500 إلى حـ/ اندثار الأثاث
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب المدين لحساب الأرباح والخسائر

4- القفل في الجانب الأيسر لحساب الأرباح والخسائر (حسابات لها علاقة بالمبيعات):

20000 من حـ/ إيراد عقار
20000 إلى حـ/ الأرباح والخسائر
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب الدائن لحساب الأرباح والخسائر

حـ/ الأرباح والخسائر

35000	أجور الماء والهاتف والكهرباء	**85000**	حـ/ المتاجرة (مجمل ربح)
30000	الرواتب	**20000**	إيراد عقار
30000	اندثار المباني		
7500	اندثار الأثاث		
2500	**صافي ربح**		
105000	**المجموع**	**105000**	**المجموع**

- إقفال حساب الأرباح والخسائر

- إذا كان رصيد الأرباح والخسائر دائناً (صافي ربح)

2500 من حـ/ الأرباح والخسائر

2500 إلى حـ/ رأس المال

قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر الدائن (صافي ربح)

ثانياً:

1- تصوير الميزانية العمومية.

شركة تكريت التجارية

الميزانية العمومية كما هي عليه في 2009/12/31

الموجودات			المطلوبات ورأس المال		
أ- الموجودات المتداولة			أ- المطلوبات المتداولة		
بضاعة 12/31	250000		دائنون	75000	
الصندوق	300000		مجموع المطلوبات المتداولة		75000
المدينون	40000		ب- المطلوبات الأخرى		
مجموع الموجودات المتداولة		590000	رواتب مستحقة	6000	
ب- الموجودات الثابتة			إيراد عقار مستلمة مقدماً	40000	
مباني	300000		مجموع المطلوبات الأخرى		46000
- مخصص	(50000)		د- حقوق الملكية(رأس المال)		
الصافي	250000		رأس المال		796500
أثاث	100000				
- مخصص	(22500)				
الصافي	77500				
مجموع الموجودات الثابتة		327500			
أجمالي الموجودات		917500	أجمالي المطلوبات ورأس المال		917500

2- قائمة الدخل.

شركة تكريت التجارية

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 2009/12/31

البيان	فرعي	جزئي	كلي
إجمالي المبيعات		**650000**	
- مردودات المبيعات		**(15000)**	
صافي المبيعات			**635000**
بضاعة أول المدة		**500000**	
المشتريات	**300000**		
مصاريف المشتريات	**0**		
أجمالي المشتريات	**300000**		
- مردودات ومسموحات المشتريات والخصم المكتسب	**(0)**		
صافي المشتريات		**300000**	
البضاعة المعدة للبيع		**800000**	
- بضاعة أخر المدة		**(250000)**	
تكلفة البضاعة المباعة			**(550000)**

مجمل ربح			**85000**
يطرح: المصاريف العمومية والإدارية والتسويقية (التشغيلية)			
مصاريف البيع والتوزيع		**0**	
مصاريف عمومية وإدارية			
الرواتب والأجور	**30000**		
الاندثار	**37500**		
أجور الماء والكهرباء والهاتف	**35000**		
مجموع مصاريف عمومية وإدارية		**102500**	
مجموع المصاريف التشغيلية			**(102500)**
صافي الخسارة التشغيلية			**(17500)**
الإيرادات والمصروفات الأخرى			
يضاف إيرادات أو أرباح أخرى عرضية			
إيراد عقار		**20000**	
مجمع الإيرادات			**20000**
يطرح: مصروفات وخسائر أخرى(عرضية أو ثانوية)			
أجمالي مصاريف وخسائر أخرى(عرضية أو ثانوية)			**(0)**
صافي ربح قبل الضريبة			**2500**
يطرح: الضريبة (تحتسب الضريبة في حالة تحقيق الربح فقط)			**(0)**
صافي الربح			**2500**

3- قائمة حقوق المالكين.

شركة تكريت التجارية

قائمة حقوق المالكين للسنة المنتهية في 2009/12/31

البيان	جزئي	كلي
رأس المال (في بداية العام) 2009/1/1		794000
يضاف:		
الأرباح		2500
رأس المال (في نهاية العام) 2009/12/31		796500

ثالثاً: إثبات قيود غلق الدفاتر في 2009/12/31 ،والافتتاحي والعكسي في 2010/1/1.

- **قيود غلق** الدفاتر في 2009/12/31

796500 من حـ/ رأس المال
75000 من حـ/ الدائنون
6000 من حـ/ رواتب مستحقة
40000 من حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً
50000 من حـ/ مخصص اندثار المباني
22500 من حـ/ مخصص اندثار الأثاث
300000 إلى حـ/ المباني
100000 إلى حـ/ الأثاث
250000 إلى حـ/ البضاعة
300000 إلى حـ/ الصندوق
40000 إلى حـ/ المدينون
قفل الحسابات الموجودات في حسابات المطلوبات ورأس المال

- **القيد الافتتاحي** في 2010/1/1:

300000 من حـ/ المباني
100000 من حـ/ الأثاث
250000 من حـ/ البضاعة
300000 من حـ/ الصندوق
40000 من حـ/ المدينون
796500 إلى حـ/ رأس المال
75000 إلى حـ/ الدائنون
6000 إلى حـ/ رواتب مستحقة
40000 إلى حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً
50000 إلى حـ/ مخصص اندثار المباني
22500 إلى حـ/ مخصص اندثار الأثاث
إثبات القيد الافتتاحي

- **القيد العكسي** في 2010/1/1

- إيراد عقار مستلم مقدماً
40000 من حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً
40000 إلى حـ/ إيراد عقار
القيد العكسي لإيراد عقار مستلم مقدماً

مثال2: بناءً على بيانات المثال 1 وعلى فرض أن قائمة المركز المالي لشركة تكريت التجارية في 2008/12/31 كانت كما يلي:

شركة تكريت التجارية

الميزانية العمومية كما هي عليه في 2008/12/31

الموجودات		المطلوبات ورأس المال	
أ- الموجودات المتداولة		**أ- المطلوبات المتداولة**	
بضاعة 12/31	**500000**	**دائنون**	**115000**
الصندوق	**110000**	**مجموع المطلوبات المتداولة**	**115000**
المدينون	**30000**	**ب- المطلوبات الأخرى**	
مجموع الموجودات المتداولة	**640000**	**رواتب مستحقة**	**6000**
ب- الموجودات الثابتة		**إيراد عقار مستلمة مقدماً**	**40000**
مباني	**300000**	**مجموع المطلوبات الأخرى**	**46000**
- مخصص	**(20000)**	**د- حقوق الملكية(رأس المال)**	
الصافي	**280000**	**رأس المال**	**794000**
أثاث	**50000**		
- مخصص	**(15000)**		
الصافي	**35000**		
مجموع الموجودات الثابتة	**315000**		
أجمالي الموجودات	955000	أجمالي المطلوبات ورأس المال	955000

المطلوب: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشر ووفق الطريقة غير المباشرة.
الحل: في البدء وحسب خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية يجب تحديد مقدار التغير في النقد في أخر المدة عن أول المدة والذي بلغ:
300000 – 110000 = 190000 دينار زيادة.

بعد ذلك نعمل على تحديد صافي التدفق النقدي للعمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ولكن قبل ذلك نقوم بالمقارنة بين الميزانية في أخر المدة عن أول المدة وكما يلي:

البيان	2009/12/31	2008/12/31	التغير(زيادة/نقص)
النقد	300000	110000	190000 زيادة
البضاعة(المخزون)	250000	500000	250000 نقص
المدينون	40000	30000	10000 زيادة
مباني	300000	300000	0
مخصص مباني	(50000)	(20000)	30000 زيادة
أثاث	100000	50000	50000 زيادة
مخصص أثاث	(22500)	(15000)	7500 زيادة
الإجمالي	**917500**	**955000**	
الدائنون	75000	115000	40000 نقص
رواتب مستحقة	6000	6000	0
إيراد عقار مستلمة مقدماً	40000	40000	0
رأس المال	796500	794000	2500 زيادة
الإجمالي	**917500**	**955000**	

ملاحظة: في حالة أن المشروع هو في سنته الأولى فعند المقارنة لتحديد المتغيرات في الميزانية العمومية نفرض أن جميع بنود السنة السابق صفر بما فيها حساب رأس المال ففي المثال السابق إذا فرض أن النشاط بدأ في 2009/1/1 عند ذلك نفرض أن جميع بنود 2008 مساوية للصفر وذلك عند إجراء المقارنة.

شركة تكريت الجارية

قائمة التدفق النقدي (وفق الطريقة المباشرة) للسنة المنتهية في 31/12/ 2009

البيان	جزئي	كلي
التدفق النقدي من العمليات التشغيلية		
النقدية المحصلة من العملاء(635000-10000 زيادة في المدينون)		**625000**
إيراد عقار		**20000**
المدفوعات		
النقدية المسددة للدائنين(30000+40000نقص في الدائنين)	**340000**	
مصاريف إدارية وبيعية وأخرى مسددة(102500 – 37500 اندثار)	**65000**	
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية		**(405000)**
التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية		**240000**
المقبوضات	**0**	
المدفوعات (شراء أثاث)	**(50000)**	
صافي التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية		**(50000)**
التدفق النقدي من العمليات التمويلية		
المقبوضات(زيادة رأس المال نتيجة قفل الأرباح به)	**0**	
المدفوعات	**(0)**	
صافي النقد من العمليات التمويلية		**0**
صافي الزيادة في النقد		**190000**
رصيد النقد في 1/1		**110000**

رصيد النقد في 12/31		300000

شركة تكريت الجارية

قائمة التدفق النقدي (وفق الطريقة غير المباشرة) للسنة المنتهية في 2009/12/31

البيان	جزئي	كلي
التدفق النقدي من العمليات التشغيلية		
صافي الدخل		2500
التعديلات		
+ الاندثار	37500	
- الزيادة في حساب المدينين	(10000)	
+ النقص في المخزون	250000	
- الانخفاض في حساب الدائنين	(40000)	
		237500
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية		240000
التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية		
المقبوضات (بيع مبنى ، ألآت ، بيع استثمارات ..الخ)	0	
المدفوعات (شراء مبنى ، شراء استثمارات ..الخ)	(50000)	
صافي التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية		(50000)
التدفق النقدي من العمليات التمويلية		0
المقبوضات(زيادة رأس المال نتيجة قفل الأرباح به)	0	
المدفوعات	(0)	
صافي النقد من العمليات التمويلية		0
صافي الزيادة في النقد		190000
رصيد النقد في 1/1		110000
رصيد النقد في 12/31		300000

ملاحظة: في المثال السابق لوحظ أن التغير في رأس المال لم يأخذ بنظر الاعتبار وذلك بسبب أن هذه الزيادة لم تكن نقدية ولكن بسبب تسوية الأرباح في حساب رأس المال.

أسئلة الفصل العاشر

س1/ عرف ما يلي:

الحسابات الختامية ، حساب المتاجرة ، حساب الأرباح والخسائر ، قائمة الدخل ، قائمة حقوق المالكين ، قائمة التدفق النقدي ، غلق الدفاتر ، القيد الافتتاحي ، القيد العكسي.

س2/ قارن بين :

1- الحسابات والقوائم الختامية في كل من المشاريع الخدمية ولتجارية والصناعية.
2- قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة وقائمة الدخل الخطوات المتعددة.
3- مفهوم الدخل من الناحية الاقتصادية ومن الناحية المحاسبية.

س3/ أجب عن ما يأتي:

1- أهداف إعداد الميزانية العمومية.
2- طرق إعداد قائمة التدفق النقدي.
3- الطرق الممكنة لقفل حساب الأرباح والخسائر.

س4/أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

1- يتم التوصل إلى مجمل الربح (الخسارة) في كل من:
أ- المشروع الخدمي ب- المشروع التجاري
ج- المشروع الصناعي د- في جميع المشاريع على اختلاف أنشطتها

2- يتم إثبات قيد غلق الدفاتر في:

أ- في بداية السنة المالية ب- في نهاية السنة المالية

ج- يمكن في بداية أو نهاية السنة د- يمكن عدم إثباته في بداية ونهاية السنة

3- يثبت القيد العكسي في:

أ- في بداية السنة المالية ب- في نهاية السنة المالية

ج- يمكن في بداية أو نهاية السنة د- يمكن عدم إثباته في بداية ونهاية السنة

4- يثبت القيد العكسي لحسابات:

أ- المستحقات ب- المقدمات

ج- المستحقات والمقدمات د- الاسمية

5- يتم الحكم على مدى قوة المركز النقدي للمشروع من خلال قائمة:

أ- الدخل ب- المركز المالي

ج- حقوق المالكين د- التدفقات النقدية

6- يتم تحديد صافي رأس المال العامل من خلال الفرق ما بين:

أ- الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ب- الموجودات الثابتة والمطلوبات طويلة الأجل

ج- الموجودات المتداولة والمطلوبات طويلة الأجل د- الموجودات الثابتة والمطلوبات المتداولة

س5/ فيما يلي أرصدة الحسابات التي ظهرت في سجلات محلات كامل التجارية في 2012/12/31:

50000 مبيعات ، 2000مردودات مشتريات ، 3000 مسموحات المشتريات ، 2500 خصم مكتسب ، 1500 مسموحات المبيعات، 200خصم كمية مسموح به ، 39000 مشتريات ، 6000 بضاعة أو المدة ، 100 مصاريف نقل للداخل، 4800 إيراد أوراق مالية ، 4200 فوائد دائنة ، 2000 فوائد مدينة ، 200 مصاريف تحصيل أوراق القبض ، 1000 إيرادات فوائد أوراق القبض ، 1400 فوائد القروض ، 100 مصاريف الاحتجاج ، 500 أرباح بيع أوراق مالية ، 300 إيراد فوائد السندات ، 600 فوائد وعمولات مصرفية ، 2500 المسحوبات الشخصية ، 20000 الصندوق ، 1000 المدينون ، 25000 أثاث ، 60000 مباني ، 30000 أوراق مالية (استثمارات مالية) ، 22000 سيارات ، 20000 قروض ، 5000 أوراق قبض ، 3000 أوراق دفع ، 14000 المصرف ، 2000 أرباح بيع موجودات ثابتة ، 1000 خسائر استبدال م.ث ، 3000 الدائنون ، 500 مصاريف دعاية وإعلان ، 200 مصاريف تسويقية أخرى ، 3000 رواتب ، 500 أجور ماء وكهرباء ، 400 مصاريف تنظيف ، 700 أقساط التأمين ، 140600 رأس المال.

المطلوب:

أولاً: إعداد ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة.

ثانياً: تصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر، علماً أن قيمة بضاعة أخر المدة بمقدار 14000 دينار، وتصوير الميزانية العمومية، وقائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة، وقائمة حقوق الملكية.

س6/ الأرصدة التالية مستخرجة من سجلات محلات حمزة التجارية في 2011/12/31:

60000 الصـندوق ، 2000 المـدينون ، 5000 الـدائنون ، 15000 أثـاث ، 20000 المصرف ، 4000 أوراق القبض ، 6000 أوراق الدفع ، 8000 القروض ، 90000 المباني ، 20000 أوراق ماليـة ، 21000 بضـاعة أخـر المـدة ، 12000 سـيارات ، 1000 أربـاح بيـع موجودات ثابتـة ، 500 أربـاح استبدال م.ث ، 2000 إعلان ، 1000 مصـاريف بيعيـة أخـرى ، 6000 رواتـب ، 1500 أجـور مـاء وكهربـاء ، 213600 رأس المـال ، 90000 مبيعـات ، 1000مـردودات مبيعـات ،200 مـردودات مشـتريات ، 1000 مسـموحات المشـتريات ، 1500 خصـم مسـموح بـه ، 85000 مشـتريات ، 12000 بضـاعة أو المـدة ، 100 مصـاريف نقـل المشـتريات ،500 مصـاريف نقل المبيعـات ، 1000 فوائـد مدينـة ، 7000 فوائـد دائنـة ، 3000 إيراد أوراق مالية ، 400 فوائد القروض، 300 ديون معدومة.

المطلوب: تصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر، وتصوير الميزانية العمومية.

س7/ فيما يلي بعض العمليات التي جرت في محلات سامر التجارية عام 2012:

1- 2/1 بدا العمل التجاري برأسمال قدره 500000 دينار وضع في الصندوق.
2- 2/3 تم تأجير مبنى لممارسة العمل التجاري فيه لغاية نهاية السنة بمبلغ 10000 دينار دفع نقداً.
2- 3/4 تم شراء بضاعة من خالد بمبلغ 100000 دينار سدد 30% منها نقداً.
3- 4/6 تم بيع بضاعة لكريم بمبلغ 80000 دينار أستلم منها 30000 دينار نقداً.
4- 4/8 تم دفع مصاريف ماء وكهرباء بمقدار 2000 دينار نقداً.
5- 6/4 تم شراء بضاعة من خالد 60000 دينار على الحساب.
6- 11/2 تم بيع بضاعة لسالم بمبلغ 40000 دينار نقداً.
7- 12/31 وعند جرد المخزون وجد أم قيمته وفق سعر السوق كان بمقدار 75000 دينار وبالكلفة بمقدار 60000 دينار.

المطلوب:

أولاً: إثبات قيود اليومية اللازمة والترحيل إلى سجل الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة.
ثانياً: إثبات قيود التسوية إذا علمت أن ما يخص السنة من رواتب العاملين 250 دينار شهرياً ، وإعداد ميزان المراجعة المعدل ، وإثبات قيود القفل وتصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر.
ثالثاً: تصوير الميزانية العمومية وقائمة الدخل بخطوات متعددة وقائمة حقوق المالكين.
رابعاً: تصوير قائمة التدفقات النقدية(وفق الطريقة المباشرة وغير المباشرة).

س8/ فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة (المبالغ بالآلف الدنانير) لشركة سامر التجارية في 2011/12/31:

المدين	الدائن	أسم الحساب
50000		الصندوق
3000		المدينون
44000		بضاعة 1/1
110000		استثمارات مالية/أسهم مدينة العاب تكريت
20000		أثاث
90000		أراضي
	80000	الدائنون
	4000	مردودات المشتريات
2000		رواتب
	85000	المبيعات

7000		مسموحات المبيعات
60000		المشتريات
8000		الخصم المسموح به
7000		أجور الماء والكهرباء
	12000	فوائد دائنة
1000		خسائر بيع أوراق مالية
	221000	رأس المال
402000	**402000**	**المجموع**

المطلوب:

أولاً: إثبات قيود التسوية إذا علمت أن الراتب السنوي هو 1200 دينار والفوائد الدائنة هي لسنتين ، هذا وتحتسب الشركة اندثاراً سنوياً قدره 10% على الموجودات الثابتة والمشتراة في 1/1 من نفس السنة ، فضلاً عن تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بمقدار 20% من رصيد المدينون ، وأن هناك 5000 دينار مصاريف كمركية تخص 2011 لم تثبت ، وأنه قد تم إثبات المسحوبات شخصية التي كانت بمقدار 2000 دينار نقداً على أنها أجور ماء وكهرباء .

ثانياً: إعداد ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة.

ثالثاً: إثبات قيود القفل وتصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر. علماً أن قيمة بضاعة أخر المدة بمقدار 400000 دينار

رابعاً: 1- تصوير الميزانية العمومية ، 2- قائمة الدخل ، 3- قائمة حقوق المالكين ،4-قائمة التدفق النقدي (الطريقة المباشرة) إذا علمت أن الشركة بدأت نشاطها في 2011/1/1.

خامساً: إثبات قيود غلق الدفاتر في 2011/12/31 ،والافتتاحي والعكسي في 2012/1/1.

س9/ فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة لشركة حمزة التجارية في 2011/12/31:

المدين	الدائن	أسم الحساب
40000		المشتريات
1000		مصاريف نقل المشتريات
1500		مردودات مبيعات
2500		خصم مسموح به
20000		البضاعة 2011/1/1
	45000	مبيعات
	4000	مسموحات مشتريات
	3000	خصم مكتسب
1000		إعلان
2000		مصاريف بيعيه أخرى
9000		رواتب
	500	أرباح بيع موجودات ثابتة
	1500	أرباح استبدال م.ث
20000		الصندوق
8000		المدينون
5000		أثاث
60000		المباني
10000		مسحوبات شخصية

	8000	أوراق الدفع
	38000	الدائنون
	80000	رأس المال
180000	**180000**	**المجموع**

المطلوب:

أولاً: إثبات قيود التسوية إذا علمت أن الراتب الشهري هو 1000 دينار ، وتحتسب الشركة اندثاراً سنوياً قدره 10% على الموجودات الثابتة ، وأن هناك 2000 دينار أجور الماء والكهرباء تخص 2011 لم تثبت.

ثانياً: إعداد ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة، وإثبات قيود القفل وإعداد كل من حـ/المتاجرة و حـ/ أ.خ ، إذا علمت أن كلفة بضاعة 2010/12/31 كانت بمقدار 30000 دينار.